الكـــــورد والأحـــــداث الوطـنيـــــة فـــــي العراق خلال العهد الملكي ١٩٢١ - ١٩٥٨

صاحب الامتياز
حافظ قاضي

رئيس التحرير
مؤيد طيب

حقوق الطبع محفوظة

- تسلسل الاصدار: (١٢١)
- عنوان الكتاب: الكورد والاحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٢١ - ١٩٥٨
- تأليف: أ. د. غانم محمد الحفو
  د. عبد الفتاح علي البوتاني
- تنضيد: شفان احمد طيب
- تصميم: نازدار جزيري
- الغلاف: بيار جميل
- الاشراف الطباعي: زاكروس محمود
- الطبعة: الاولى
- عدد النسخ: (١٠٠٠) نسخة
- رقم الايداع: ( ) لسنة ٢٠٠٥
- مطبعة وزارة التربية - اربيل

العنوان
كوردستان العراق – دهوك
مبنى اتحاد نقابات عمال كوردستان
الطابق الثالث
هاتف: ٧٢٢٥٣٧٦ - ٧٢٢٢١٢٥

www.spirez.org
www.spirezpage.net

دار سپيريز للطباعة والنشر
SPIREZ PRESS & PUBLISHER

الكورد والأحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي

١٩٢١ — ١٩٥٨

الاستاذ الدكتور
غانم محمد الحفو
جامعة الموصل

الدكتور
عبد لفتاح البوتاني
جامعة دهوك

٢٠٠٥

الفهـرســت

التقديم ٧
القسم الاول / ***الكورد وتسويات الحرب العالمية الأولى*** ١١
- **محاولة تحليلية** ١١
القسم الثاني / ***الكورد والاحداث الوطنية ١٩٢١ — ١٩٣٢*** ١٧
- **بداية الحكم الوطني** ١٧
- **ترشيح وانتخاب الامير فيصل ملكاً على العراق** ١٨
- **الكورد ومفارقات المجلس التأسيسي العراقي** ٢٠
- **الكورد ومعاهدة ١٩٢٦** ٢٥
- **نظرة في التنظيمات السياسية القومية الكوردية** ٢٧
- **الكورد ومعاهدة ١٩٣٠** ٣٢
القسم الثالث / ***الكورد والاحداث الوطنية ١٩٣٦ — ١٩٤٦*** ٥٣
- **الكورد وانقلاب عام ١٩٣٦** ٥٣
- **كوردستان العراق واحداث الحرب العالمية الثانية** ٦٧
- **الكورد وحركة مايس ١٩٤١** ٦٨
- **الشيخ محمود الحفيد والمطاليب القومية الكوردية** ٧٢
- **الحرب والازمة الاقتصادية في كوردستان العراق** ٧٥
- **الحرب وآثارها في اواسط التنظيمات القومية الكوردية** ٧٧
- **الثورة الكوردية بقيادة ملا مصطفى البارزاني ١٩٤٣ — ١٩٤٥** ٧٨
القسم الرابع / ***الكورد والاحداث الوطنية ١٩٤٧ — ١٩٥٨*** ٨٧
- **سياسة القمع ضد البارزانيين واعدام الضباط الكورد** ٨٧
- **الكورد ووثبة كانون الثاني ١٩٤٨** ٩٠
- **الكورد وانتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢** ٩٢
- **الحركة القومية الكوردية وقضايا العمال والفلاحين** ٩٣
- **الكورد والانتخابات النيابية ١٩٤٧ — ١٩٥٤** ٩٥
- **موقف الكورد من الاحلاف الغربية** ٩٦
- **الكورد والاحداث الوطنية عام ١٩٥٦** ٩٩
- **الكورد وجبهة الاتحاد الوطني السرية عام ١٩٥٧** ١٠٣
- **الكورد والمشاريع الوحدوية والاتحادية العربية** ١٠٦
- **الكورد وسقوط النظام الملكي واعلان الجمهورية في ١٤ تموز ١٩٥٨**..... ١٠٨
المصادر والمراجع والهوامش والاحالات ١١٣
الملاحق..... ١٣٩

التقديم

أ. د. غانم محمد الحفّو

استاذ تاريخ العراق المعاصر

مدير مركز الدراسات الأقليمية

جامعة الموصل

يتسم تاريخ العراق المعاصر بغزارة احداثه وتشابكها. وهذا ما جعل المؤرخ والباحث – حتى في اوساط الباحثين الاجانب ممن تصدوا لمعالجة هذا التاريخ – ازاء مهمة صعبة وشائكة. ان اعادة قراءة الاحداث في فترات زمنية مختلفة، وربما على ضوء حقائق جديدة، توصل إلى قناعة منطقية جديدة لفهمها بشكل دقيق ومنصف واجلاء الغموض عنها. كما ان اخضاع الاحداث التاريخية إلى منهجية سياسية او اديولوجية احادية قد لا توصل غالباً إلى يقين واضح لمعنى هذه الاحداث.

وهذا ينطبق على حيثية الكتابة عن مكونات التركيبة العراقية القومية والدينية ضمن اطار الوطن الواحد والهوية الوطنية الواحدة. لاسيما الكتابة التاريخية عن مكون اساسي من مكونات الطيف العراقي وهو الشعب الكوردي.

ساهم الكورد مساهمة فاعلة في تشكيل الدولة العراقية الحديثة، بعناصر وشخصيات وبصفات رسمية مختلفة كان لها شأن في إدارة هذه الدولة حتى سقوط النظام الملكي. وجاء ذلك وسط أجواء معقدة وتسويات اقليمية ودولية فرضتها الحرب العالمية الاولى (معاهدة سيڤر آب ١٩٢٠ ومعاهدة لوزان تموز ١٩٢٣ وضم ولاية الموصل – في غالبيتها الكوردية- الى العراق أواخر عام ١٩٢٥). ثم توزع الكورد في أربع دول اقليمية سياسية ومنها العراق. هذه التسويات الظرفية حدت من طموحات الكورد في بلورة هويتهم القومية في كيانية سياسية محددة. ورافق ذلك نشأة وتطور التنظيمات الثقافية والسياسية القومية الكوردية التي سعت إلى معالجة هذه المسألة.

أن عدم اعتراف الحكومات العراقية المتعاقبة خلال العهد الملكي، بالخصوصية القومية للكورد ومعاملتهم (أقلية لغوية وثقافية) و (رعايا) وعدم (الموازنة الصحيحة بين المواطنة والقومية) زاد من الامر اتقاداً. واندمجت معاً الاحداث الوطنية في العراق مع تطلع الشعب الكوردي لنيل حقوقه المشروعة، بعد أن غدا مكوناً اساسياً من مكونات الكيان العراقي المعاصر.

كما ان الكتابة التاريخية الرسمية العراقية لم تساهم هي الاخرى في هذا الوقت، في انصاف الحقائق التاريخية هذه. فنظرت إلى انتفاضات الكورد وكأنها (عصيان) و (تمرد) أو (انفصال). بل نظرت إلى القومية الكوردية نظرة تشكك وارتياب وتجاهل. مما فاقم من حدة المواجهات الساخنة بين الطرفين، وتهميش الحل العادل والمنصف للمسألة الكوردية في العراق.

كانت هذه الطروحات التاريخية هي أحدى الموضوعات الاساسية المتداولة خلال إلقائي محاضرات في تاريخ العراق المعاصر على طلبة الدراسات العليا في قسم التاريخ بجامعة الموصل لمرحلتي الماجستير والدكتوراه وبالذات بين عامي ١٩٨٨/١٩٩٣، على الرغم من صعوبة الخوض في تحليلات وأحكام موضوعية تخص تاريخ الكورد وقتئذٍ.

وكان أحد الطلبة الكورد اللامعين وهو عبد الفتاح علي البوتاني (حصل على شهادة الماجستير عام ١٩٩٠، وكنت في حينه أحد أعضاء لجنة المناقشة، وشهادة الدكتوراه عام ١٩٩٥) ضمن طلبة هاتين الدورتين. كان البوتاني صديقاً مثقفاً ووفياً قبل ان يكون طالباً مواظباً ومجداً. وحتى قبل التحاقه بالدراسات العليا كان متابعاً دؤوباً ويمارس الكتابة في قضايا ثقافية وتاريخية عامة وتاريخ الكورد على نحو خاص. واحياناً، وللتحقق من إمكاناته في الكتابة التاريخية، كان يعرض بعضاً من بحوثه عليَّ لغرض أبداء ملاحظاتي حولها.

كان من طروحات الدكتور البوتاني في تلك الفترة، ان تاريخ الكورد في العراق لم يكتب بموضوعية وانصاف، والكتابات الرسمية كانت تعتم على حقائق جوهرية خلال تصديها لمطاليب الشعب الكوردي المشروعة، إما لأسباب سياسية وايديولوجية، أو قد تكون ((عنصرية)) لاتخدم أواصر التآخي العربي/ الكوردي. وكنا معاً ندخل في نقاشات وحوارات مطوّلة حول هذا الموضوع. وفي إحداها التي كانت حادة بعض الشئ كنت أذكّره من مخاطر تحول القومية إلى شوفينية متعصبة، وان دواء القومية لامحالة هو ارتباطها

بالديمقراطية، خشية أن يستغلها صنم سياسي فتكون الكارثة، ثم تبادل الاحترام في الخصوصية القومية، بعيداً عن الافكار المسبقة التسلطية التي تقود إلى العنصرية، وبعيداً عن سياسة الاحتواء والغاء الأخر التي تقود إلى الكراهية والافتراق. كان يستسيغ هذه الافكار، الا أنه كان يشدد على ان الكورد لم ينصفهم منصف الا ماندر، وأن قوميتهم ليس لها لحد الآن الوعاء السياسي والارادة المستقلة كبقية القوميات الاخرى.

كان الدكتور البوتاني شغوفاً في البحث في تاريخ الكورد. وأذكر انني كلفته في السنة التحضيرية للدكتوراه ١٩٩٣/١٩٩٢ بالكتابة في موضوع يخص جزءاً من تاريخ الكورد المعاصر، بعنوان: (الموقف البريطاني من الحركات الكوردية المسلحة في العراق). كما وردت إلى خاطري فكرة ان يشاركني بعد تخرجه وحصوله على شهادة الدكتوراه في الكتابة في موضوع له صفة تحليلية ومقارنة، ويكون توطئة لتدوين الاحداث التاريخية التي تلتقي في ثنائية الوطني والقومي خلال العهد الملكي. واستقر الرأي اخيراً على مشروع الكتاب الموسوم: (الكورد والأحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨). وقد انجز بحمد الله وعونه في عام ٢٠٠١.

كان من امنيات البوتاني وفي مرحلتي الماجستير والدكتوراه ان يحصل على الدرجتين بالكتابة عن تاريخ الكورد الحديث والمعاصر، ولكن ذلك لم يكن مسموحاً به او حتى طرحه على بساط البحث، بسبب الطوق الفكري الذي كان النظام السابق قد فرضه في مجال التعتيم على تاريخ الكورد وكوردستان.

المهم في الامر، ان البوتاني وجد في فكرة تأليف هذا الكتاب انها تحقق ولو جزءاً من رغبته.

غدا الكتاب المذكور بعد انجازه، وهو مخطوطاً من المراجع التاريخية للباحثين لاسيما لطلبة الدراسات العليا. وقد توفرت الآن الفرصة المناسبة لطبعه. لقد تضمن الكتاب آراء وتحليلات بعضها جديدة. والكتابة التاريخية غالباً ما تثير الجدل ووجهات النظر والاضافة والمراجعة. نأمل أن يكون أضافة متواضعة تنال أهتمام القراء والباحثين الأعزاء. ومن الله التوفيق.

الموصل
نيسان - ٢٠٠٥

القسم الاول

الكـــورد وتسويات الحـــــرب العاليـمة الأولـــــى

محاولة تحليليّة

عشــية الحــرب العاليمــة الاولى كــان مفهــوم ((المواطنة الكوردية)) في بداية التبرعم، كما كانت ((الحركـة القوميـة الكورديـة)) في بدايـة التفـتح والنهـوض، وتشـق لها طريقها مـع بقيـة الحركـات القوميـة الاخـرى للشـعوب الرازخـة تحـت الحكـم العثمـاني. وتطمـح في الوقـت نفسـه إلى الحـد الأدنـى مــن الهويــة القوميــة ألا وهــو ((الكيــان الــذاتى الكـوردى)) في اطـار الدولـة العثمانيـة[1] . غـير أن خسـارة الأخـيرة للحـرب، ثـم الأحـتلال البريطـانى للعــراق (١٩١٤-١٩١٨) قــد وضــع القضــية القوميــة الكوردية على بساط البحث مـن جديـد وفي مفـترق طريق معقد وشائك.

كانت ولاية الموصل التي تقطنها أغلبية كوردية قد تشابكت بها عـدة خيـوط عنـدما احتلها البريطانيون. ففي بـادى الأمـر لم تـتمكن بريطانيـا مـن السيطرة العسكرية على كوردستان الجنوبية (العـراق فيمـا بعـد) إلا بعـد هدنـة مـدروس في ٣٠ تشـرين الاول ١٩١٨ التي أوقفت الحـرب لصـالح الحلفـاء. غـير أن الانكليـز لم يلبثـوا حتـى غاصـوا بخليطٍ مـن الاوراق الصعبة الـتي كانـت تـواجههم عنـد احـتلالهم لهـذه الولايـة. فكـان أمـامهم مسـائل عديـدة عليهم حسمها قبـل ان يهـدأ لهـم البـال والقـرار ومنهـا التنـوّع العِرْقـي والـديني والمذهبي لهذه الولاية، ثـم المطاليـب الفرنسـية بهـذه الولايـة وفـق اتفاقيـة سـايكس-بيكو (مايس ١٩١٦) ولم يستتب الأمر لبريطانيا لتتصرف بها –كانـت ادارتهـا عسـكرية منفصـلة

في بداية الاحتلال- إلا بعد أن حسمت المسألة مع فرنسا بأعطائها حصة المانيا البالغة (٢٥٪) من شركة النفط التركية مقابل تنازلها عن هذه الولاية، وبعد أن مارست شتى أنواع الضغوط والأهمال والمضايقة ازاء ضباط الارتباط الفرنسيين الذين تعاملوا مع القوات البريطانية التي احتلت الموصل[٢].

كما واجهت بريطانيا أيضاً المطاليب الكوردية المدعومة بانتفاضات مسلحة موضعية للتأكيد على الهوية القومية الكوردية، إلى جانب انتفاضات أخرى في انحاء مختلفة من العراق. هذا فضلاً عن الأدعاءات التركية بعائدية ولاية الموصل، ثم شكل الحكم والنظام السياسي الجديد وهويته بعد مطالبة الوطنيين العراقيين بتشكيل دولة عراقية مستقلة. وأخيراً قضية النفط: لمن يكون؟ و كيف يستثمر؟. وهكذا واجهت بريطانيا هذه الأوراق المتنافرة، وكان عليها أن تجمعها في آنٍ واحد وتضعها في حقيبة مصالحها، وان تجد لها وفق ذلك الحلَّ والحلول.

لم تنظر بريطانيا للكورد في حينه كشعبٍ واحد له هويته القومية كما فعلت مع الحركة القومية العربية وغيرها، بل نظرت اليهم باستخفاف ومجموعات متناثرة ذات مصالح متعدّدة مرتبطة بالرؤساء الكورد المتنفذين في كل منطقة من مناطق كوردستان العراق، أي حالات موضوعية مجزّأة أو اقطاعيات، فتعاملت معها كما هي لا كما يجب ان تكون عليه الهوية القومية وهي - أي بريطانيا- وان استخدمت اخيراً، ولوقتٍ ما، الحالة القومية الكوردية الاخيرة، فهي لم تلجأ إلى ذلك إلا لاستخدامها كواجهة تناور بها أو ورقة ضاغطة لحل مشاكلها الداخلية في العراق، ومن ثم أدارت لها ظهر المجن. وكانت حركة الشيخ محمود (البرزنجي) الحفيد القومية الكوردية التحررية هي خير حالة نموذجية على ذلك.

لقد تعاملت بريطانيا مع الشيخ محمود الحفيد في السليمانية، وذلك لدغدغة العواطف القومية الكوردية ليس إلا. فأثارت مسألة ((أقامة دويلات كوردية ذاتية)) تحت حكم شيوخ كورد ولكن باشراف ضباط بريطانيين. إلا ان هذه المناورة البريطانية كانت بمثابة الطُعم للكورد، لاسيما بعد أن غلبت المشاعر القومية الكوردية على الشيخ محمود بتحديه لسلطات الاحتلال البريطاني في عقرِ دارها وبامكانيّاته الذاتية المتواضعة والى حدّ اعلان نفسه ملكاً لـ ((كوردستان المستقلة)).[٣] وبالمقابل كانت بريطانيا تخفي له النوايا المسَبقة والمبيَّتة. واستخدمت ضده لغات سياسية متقاطعة: لغة الترغيب اولاً ثم

لغتي الدبلوماسية والقوة. واخيراً كشفت عن نواياها السافرة واعتبرته لا اكثر من ورقة ضاغطة على تركيا والحكومة العراقية فيما بعد، لتمكين سياسيتها ومصالحها في العراق.

كما واجهت سلطات الاحتلال البريطاني حركات عشائرية كوردية مسلّحة وموضعية أخرى في مناطق زاخو و ئاميدى (العمادية) وئاكرى (عقرة) وكفري وغيرها. ففي نيسان ١٩١٩ ثارت عشائر الكويان بمساندة عشائر أخرى وقتلت الكابتن بيرسون وفي منطقة عقرة قتل أفراد عشائرها النقيب بيل والنقيب سكُوت. وفي كفري سيطرت عشيرة دەلو يقودها رئيسها ابراهيم خان، والمساندة للشيخ محمود، وتمكنت من قتل حاكمها السياسي وانزال العلم البريطاني. في حين كان اشتراك الكورد في ثورة العشرين، التي اشتعل لهيبها وقتئذٍ في منطقة الفرات الأوسط جنوب العراق، محدوداً لا سيما بعد ان بذل الانكليز جهدهم لأبقاء كوردستان بعيدة عن احداث وتطورات الثورة هناك.[٤]

حاولت بريطانيا افراغ مضامين هذه الحركات المسلحة من مضامينها وتغطيتها بشتى التبريرات. ولم تتمكن من الهيمنة على المدن الكوردية ألاّ في نيسان ١٩٢٣ عندما استخدمت لذلك قوات واسعة من الجيش والمجندين (الليفي). ثم استمرت في الهيمنة على السليمانية، معقل الثورة الكوردية ثم قطع الطريق على الشيخ محمود، الذي تمكن من الصمود في وجه القوات البريطانية حيناً، وتبديد جهوده في اقامة دولة كوردية.[٥]

كما لاقت حركة التحرر القومي الكوردي، في الوقت نفسه أيضاً، بعض الآمال بعد ابرام معاهدة سيفر في آب ١٩٢٠، تلك المعاهدة التي تخصصت بتفكيك الامبراطورية العثمانية، ونبهّت إلى مسالة تشكيل ((دولة كوردية مستقلة)) لاسيما ((المواد:٦٢، ٦٣، ٦٤)) منها، وكان بالامكان ان تشمل جميع ولاية الموصل.[٦] إلا ان عصبة الامم ألحقت هذه الولاية، كما سنرى، نهائياً بالمملكة العراقية الجديدة. لقد خيَّبت هذه المعاهدة التي ((ولدت ميّتة)) على حد قول الباحث الفرنسي (فرنييه)[٧]، أمنية الكورد، والتي لم تتم المصادقة عليها، بعد أن تجاهلها (مؤتمر لوزان ١٩٢٣) ورفضتها تركيا التي كانت تدعو إلى ((تضامن كوردي أوسع ضمن السيطرة التركية)). كما ان الكورد القاطنين في ولاية الموصل (كوردستان الجنوبية) شكلوا بنظر الاتراك تهديداً لأخضاع (كوردستان الشمالية) بصفة سلمية لحكم التركي. بل تمادى ((الكماليون)) المتطرفون ودعوا إلى سياسة شوفينية تقوم على فكرة ((الصهر العرقي)) وذلك بتحول ((الكورد)) إلى ((اتراك)) وهذا ما يرفضه منطق الدين والتاريخ.[٨]

مع ذلك، كان ذهاب تركيا إلى مؤتمر لوزان قد أعطاها مبدأ المناورة في المحافظة على ((تعزيز استقلال تركيا)) ثم ((تقسيم كوردستان)). كما ان في ذهابها إلى عصبة الأمم كانت تركيا تعرف مسبّقاً بأنها كانت تراهن بورقة خاسرة حول مطالبتها بولاية الموصل. ومن البديهي ان ذلك يعني هو أن (كوردستان الجنوبية) ستكون من حصة الدولة العراقية الحديثة. وقد حصل ذلك بالفعل بعد أن هدأ غبار العاصفة وتقسمت الغنائم بين تركيا والحلفاء، ولكن على حساب الحركة القومية الكوردية الوليدة.

هذه ((الأزدواجية)) في تسويات الحرب العالمية الاولى، كانت من بناة أفكار المصالح الدولية ومصالح الدول الكبرى بالذات. وهذا ما أشار اليه الباحث (فوستر) بقوله: ((إن بعثرة الكورد على نطاق واسع في الأناضول وفي سوريا والعراق وايران، وجدوا في منطقة تتنافس فيها المصالح المختلفة في منافسة عنيدة في سبيل التقسيم، ولكن الدول الكبرى كانت في الوقت نفسه تتظاهر أيضاً بتلك الروحية العالية لحق تقرير المصير)). ثم يضيف قائلاً: ((ان الأطماع التركية في كوردستان ومصالح الدول الكبرى على نفط الموصل وبالأخص بريطانيا قضى أخيراً على مطامح الكورد في الوحدة، فتزامن سحق ثورة الشيخ سعيد عام ١٩٢٥ في تركيا مع سحق ثوة الشيخ محمود الحفيد في العراق)).[٩]

ومن هذا، يظهر ان بريطانيا وحلفائها، قد نظروا إلى القضية الكوردية خلال التسوية النهائية لآثار ودخان الحرب العالمية الاولى، نظرة معالجة تتأرجح بين المناورة والتجاهل والصمت ونظرة مناسبات ظرفية عابرة ومعالجات مبتورة، وليست النظرة الدقيقة العادلة إلى شعب مُبعثر ومشتت، أهمله العالم ولا يُصغي إلى صوته وكفاحه من اجل تقرير مصيره واثبات شخصيته القومية. ان هذه المعادلة الصعبة المتشابكة والمتناقضة دفعت بالكورد إلى ان يقدموا للعالم البرهان عليها واثبات منطقها، لكن هذا البرهان كان مأساوياً، وهو ضريبة مخضّبة بالدم والتضحيات الفادحة والكفاح العنيد.

ومن هنا، ومنذ ذلك الوقت اندلعت ثورات وانتفاضات كوردية عديدة سواء في تركيا وايران أو العراق، انتهت بالقمع أو الحلول الجزئية التي كانت اشبه ما تكون بالهدنة المؤقتة. كما خاب كورد العراق واحبطت مساعيهم لتأسيس كوردستان عراقية مستقلة متمتعة بالحكم الذاتي، بعد أن تبدّدت الوعود الأولية التي قدّمتها لندن وبغداد باستحياء وتردّدٍ ووجلْ فأعقب ذلك سلسلة من الانتفاضات القومية المتعاقبة واستمرت حتى بعد سقوط النظام الملكى في ١٤ تموز ١٩٥٨.

وأخيراً جاء تقرير اللجنة الدولية ليؤكد عائدية ولاية الموصل للعراق في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥، وجاء في احدى شروط هذا التقرير الخاصة بالكورد القاطنين في هذه الولاية: يجب الاهتمام بالرغبات التي أعرب عنها الكورد في أن يعيّن الموظفون من العنصر الكوردي في الادارة وفي القضاء والتربية والتعليم في المدارس على ان تكون اللغة الكوردية هي اللغة الرسمية لكل هذه الخدمات. الأ أن ذلك يعني أقل ما يمكن أو شيئاً من الحكم الذاتي.[١٠] لاسيما وان الدستور العراقي الذي تمَّ نشره في ٢١ آذار ١٩٢٥ لم يتعامل مع الكورد بصورة رسمية باعتبارهم القومية الثانية وشركاء في البلاد، بل اعطى انطباعاً بانه يرمي إلى صهر الهوية القومية الكوردية الذاتية في أطار ((المواطنة العراقية)) الخالصة. وهكذا جرت محاولة تمييع القضية الكوردية ليس في الاستقلال والوحدة وحسب، وانما على صعيد الحكم الذاتي أيضاً، وفي خضمّ تسوية ضيزى وعلى مرأى ومسمع من الدول الكبرى وفي مقدمتها بريطانيا.

لقد رافقت هذه الاحداث وتطوراتها تشكيل المملكة (الدولة) العراقية الحديثة ثم اعطائها هوية (النظام الملكي) وعلى غرار النظام الغربي أو البريطاني. وعليه تكون كوردستان الجنوبية (كوردستان العراق) وطبقاً لهذه التسوية، تابعةً ضمناً لهذه الدولة الجديدة وقوانينها وأنظمتها الدستورية والادارية المستحدثة.

وعلى الرغم ممّا رافق الحركة القومية الكوردية من ملابسات وتحديات محلية ودولية، بقيت ماسكة لزمام أمرها ومسيرتها. ونجد في الوقت نفسه –وهذا هو موضوع بحثنا بالذات- ان الكورد العراقيين قد ساهموا بشكل مباشر أو غير مباشر في تكوين الدولة العراقية الحديثة، سواء على صعيد المؤسسات الدستورية (المجلس التأسيسي العراقي ثم مجلس الامة- الاعيان والنواب-) أو الأطر الادارية (وزراء وموظفون كبار ومتصرفون ومدراء أقضية ونواحي) فضلاً عن الوظائف والخدمات العامة، هذا إلى جانب المؤسسة العسكرية التي أنجبت العديد من القادة العسكريين اللامعين. كما ساهموا بدورٍ مشرّف، وهذا ما سنعالجه في هذا البحث، في غالبية الاحداث الوطنية إن لم نقل بأجمعها، لاسيما مع بداية تأسيس النظام الملكي وحتى سقوطه واعلان الجمهورية في ١٤ تموز ١٩٥٨.

القسم الثاني

الكورد والاحداث الوطنية - ١٩٢١ - ١٩٣٢

بداية الحكم الوطني

تتبعت بريطانيا مسألة تشكيل الدولة العراقية الحديثة خطوة.. خطوة. كما أعطت موافقتها على القرارات المتعلقة بهذا الأمر قطرة.. قطرة. ففي نظرها كان لكل حدثٍ وحادثة حسابهما الدقيق. وهي صاحبة السلطة المحتلة والوكالة الدولية (الأنتداب) وقتئذٍ على العراق.

كانت بريطانيا صاحبة المبادرة والمشرفة على اقامة (الحكومة العراقية امؤقتة) في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠، التي اطلق عليها بداية الحكم الوطني، الأ انها كانت عراقية الشكل بريطانية المضمون. ومنذ ذلك الوقت وضعت بريطانيا في تقديرها استحالة إقامة ((دولة كوردية مستقلة)) باستثناء لواء السليمانية الذي كانت تطغى عليه – على حد قول الانكليز- الروح القومية العالية. وقدمت لذلك تبريرات دارت بالأساس حول مصاعب اقتصادية وادارية، فادعت بان لواء اربيل كان معارضاً لقرار مجلس الوزراء بضمه إلى لواء كركوك مثلما كان أيام الدولة العثمانية، وان اللواء الأخير خليطٌ من الكورد والتركمان والعرب ويرفض الانضمام إلى السليمانية، واخيراً تذرعت بانه حتى في حالة اقامة دولة كوردية فهذا يعني الأضرار بالحياة الاقتصادية للكورد وبان سوقهم الأقتصادي هو العراق. إلى جانب رداءة المواصلات واضطراب حبل الأمن بين القبائل الكوردية.[١١] وبهذا إرتأت بريطانيا بأن تجزأة المناطق الكوردية وابقائها كما هي عليه دون هوية قومية واحدة واعطائها هوية وطنية مزدوجة ((عراقية كوردية)) هو ثمن و ضريبة وحدة العراق السياسية. وبعد هذه التبريرات شرعت بريطانيا تشرف وتراقب مضامينها وتعمل على تطبيقها باي شكلٍ من الأشكال.

ترشيح وانتخاب الأمير فيصل ملكاً على العراق

إقتضت المصالح البريطانية وتحالف بريطانيا مع الشريف الحسين بن علي وأولاده خلال الحرب العالمية الأولى ومطاليب بعض الأشخاص العاملين في الحقل السياسي من أعضاء الجمعيات العربية السرية مثل جمعية العهد وغيرها، بأن يكون الامير فيصل بن الحسين بن علي ملكاً لعرش العراق. وقد هيأت بريطانيا الظروف الملائمة لهذا الحدث، ورفضت إختيار أوترشيح ايّ عراقي لهذا المنصب. ولهذا كان ترشيحه واختياره ملكاً أشبه ما يكون بالتعيين منه إلى الانتخاب الحر المباشر.

ولهذه المهمة أقرّت حكومة عبد الرحمن الكيلاني في ١١ تموز ١٩٢١ بأعلان الامير فيصل ملكاً على العراق شريطة أن تكون حكومته: ((دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون)).[١٢] اثرها جرت حملة ((الاستفتاء العام)) حول ملوكية فيصل. فكانت من قبيل المسرحية التي حاكت خيوطها بريطانيا ونفذتها الأجهزة الحكومية والاعلامية تحت غطاء ((ديمقراطي)) مزيف ومفبرك.

فقد كانت بريطانيا عشية الاستفتاء وانتخاب فيصل وجهاً لوجه أمام القضية الكوردية وتسميها بـ ((الإشكال)) أو المعضلة، وتحاول إجراء عملية جراحية لها وزجها في خضم هذا الاستفتاء. فعملت أولاً على تأخير إنجاز النظام المؤقت لانتخاب أعضاء المجلس التأسيسي، ثم شرعت بمناورة الكورد حول معاهدة سيفر. فأصدر بيرسي كوكس (المندوب السامي البريطاني) في ٦ مايس ١٩٢١ بياناً للتأكد من رغبة المناطق الكوردية الواقعة تحت الانتداب البريطاني في الانضمام الى الدولة العراقية، والتحقق من رغبات الكورد للعمل قدر الامكان وفق الشروط المذكورة في (المادة:٦٤) من معاهدة سيفر. هذا في وقت كانت به الحكومة العراقية تودّ اشتراك المناطق الكوردية معها وعدم انفصالها عن جسم المملكة العراقية الجديدة.

لم يطل الأمر ببريطانيا حتى عادت وتخلت عن هذه الطروحات ولكن بصياغة أخرى. فأعلنت عن ((اشكالية وصعوبة الانفصال وتفضيل نوع من الحكم الذاتي للمناطق الكوردية مع الاخذ بنظر الاعتبار رغبات الكورد بذلك)). غير ان معرفة هذه الرغبات لم تكن تعني بنظرها الاّ ابقاء المناطق الكوردية كما هي عليه مبعثرة ومجزأة. فأقترحت

تشكيل (لواء ثانوي) يخص المناطق الكوردية في لواء الموصل ويضم (زاخو ودهوك وعمادية وعقرة) على ان يكون مركزه دهوك. الأ ان هذا اللواء لم يشكل بعدئذٍ وبقيت هذه المناطق تابعة من الناحية الادارية الى لواء الموصل. كما تمَّ تشكيل لواء اربيل الثانوي بالنسبة للواء كركوك. في حين رفضت السليمانية هذه المقترحات كما رفضت الانضمام تحت لواء الحكومة العراقية. وبهذا بقي لواء السليمانية تحت السيطرة البريطانية ويديره حاكم سياسي بريطاني مسؤول امام المندوب السامي ويعاونه مجلس منتخب.[١٣]

ومن هنا فقد امتنعت السليمانية عن المشاركة في هذه الانتخابات ورفضت الأدلاء بصوتها فيها. وعلى ما يبدو كانت هناك بعض الحساسية والنفرة المتوارثة بين بعض المتنفذين، فقد طلب فريق من الكورد في كركوك إدارة كوردية شريطة عدم انضمامها الى لواء السليمانية، في حين كان هناك عدد قليل من التركمان في هذا اللواء يفضلون الحاكمية التركية، ولهذا فقد صوّت الكورد والتركمان في هذا اللواء ضد انتخاب الامير فيصل. أما كورد الموصل واربيل - باستثناء راوندوز الذي كان فيه قوة تركية قليلة حسب زعم الانكليز- فصوتوا الى جانب انتخاب فيصل ملكاً، الأ إنهم أبدوا بعض التحفظات مطالبين نوعاً من ((اللامركزية)).[١٤]

.كانت نتيجة الاستفتاء العام كما جاء في بيان المندوب السامي ان فيصل حصل على (٩٧٪) من الاصوات. في حين اكد تقرير بريطاني انه حصل على (٩٦٪). وكان هذا متأتياً من أمتناع الكورد والتركمان في لواء كركوك عن التصويت. هذا في حالة استثناء أصوات السليمانية وراوندوز التي لم تشارك في الاستفتاء.[١٥]

ومن هنا يظهر ان حصيلة الأصوات في هذا الأستفتاء في المناطق الكوردية كانت بين ((ممتنع)) و ((رافض)) و ((متحفظ)). وهذا يعني ان هذه العملية الانتخابية كانت إجراءاً فوقياً روعيت فيه الى حد ما المصالح الذاتية القصيرة النظر على حساب المصالح القومية الكوردية. كما كانت كمقدمة واجراء عملي ساهمت به بريطانيا والحكومة للتمويه والتغطية على إدخال المناطق الكوردية في كنف المملكة العراقية الجديدة، بل تنفست بريطانيا الصعداء من التعامل مع فكرة إقامة دولة كوردية مستقلة أو حكم ذاتي متكامل.

وهذا ما جرى أيضاً خلال حفل التتويج بصورة رسمية لفيصل ملكاً لعرش العراق، والذي يعتبر بداية للعهد الملكي في ٢٣ آب ١٩٢١، فقد حضر هذا الحفل ممثلي كل الطوائف المحلية والعناصر البارزة من كل لواء في العراق، في حين قاطعه لوائي كركوك والسليمانية.[١٦]

الكورد ومفارقات المجلس التأسيسي العراقي

أصدرت الحكومة العراقية في ٤ آذار ١٩٢٢ (لائحة قانون الانتخابات) بغية عقد أول جمعية تأسيسية (أو جمعية وطنية) في تاريخ العراق تضع أسس دولة عراقية حديثة. والغريب في الأمر أنها تعقد في ظل السيطرة البريطانية وأوضاع داخلية في غاية الأضطراب والأنقسام في الرأي والموقف من شكل وهوية هذه الدولة التي اختير لها كما سبق الاشارة، النظام الملكي.

وقد حدّدت هذه الحكومة يوم ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٢ موعداً للبدء بهذه الانتخابات. وسرعان ما انتشرت الدعوة لمقاطعتها في أغلب انحاء العراق، كما كانت من القوة بحيث كادت تؤدي الى الشقاق واستحالة تحقيق الوحدة الوطنية. خاصة بعد أن أصدر علماء الدين (الشيعة منهم بالذات) الفتاوى بتحريمها. واستمر هذا الوضع القلق طوال ثلاث حكومات متعاقبة، والى ان تتمّ هذه الانتخابات على مرحلتين[٧].

في مقابل هذه المقاطعة كانت بريطانيا تواجه عدة مسائل جوهرية، وتتوقف عليها بقائها و بقاء مصالحها في العراق وهي؛ حسم القضية الكوردية وفق مقاساتها و بالاتفاق مع الحكومة العراقية. ثم مستقبل ولاية الموصل واقرار الحدود بين تركيا و العراق. فضلا عن اتمام انتخابات المجلس التأسيسى مع الأخذ بنظر الأعتبار هاتين المسألتين السابقتين، لغرض التصديق على معاهدة ١٩٢٢ من قبل هذا المجلس لتضمن الأنتداب بأجماع عراقي و موافقة رسمية دولية ثم استقرار مصالحها في العراق، الى جانب تصديقه على مشروع الدستور (القانون الأساسي) لتضمن للعراق الشكل القانوني والتشريعي ليأخذ صفة الدولة.

واجهت الانتخابات في مرحلتها لأولى، التعثر العراقيل في المناطق الكوردية وزعمت بريطانيا ومعها الحكومة العراقية بأن ذلك يعود الى تصاعد الدعاية التركية وطموحات الشيخ محمود الحفيد بعد اعلانه ملكا على كوردستان في تشرين الثاني ١٩٢٢. وهنا لجأت بريطانيا كعاداتها الى سياسة المرونة الهادئة و المناورة المبطنة، لاسيما بعد التصريح الذي اطلقة وزير المستعمرات في مجلس العموم البريطاني، والذي يقول فيه ((أن بريطانيا لن تتدخل أو تشتبك في كوردستان العراق بأية حركات عسكرية أبدا !)). وقد ظهر بعد

ذلك ان هذا التصريح كان مجرد خدعة ومناورة سياسية لاستدراج الكورد الى شرك الانتخابات، ودعوة غير مباشرة لهم ليديروا ظهورهم لحركة شيخ محمود و مصافحة الحكومة العراقية. وبهذا فهو يضيف: ((نحن لانريد أن نجبر الكورد ليكونوا تحت حكومة الملك فيصل وهم احرار في الانتخابات المزمع اجرائها قريبا... والحكومة البريطانية (تدرس رغبة الكورد في تحقيق الحكم الذاتي !!) وهي تعتقد تماما (أن مصالحهم تندمج تمام الاندماج في مصالح العراق !!) وسيصبح الكورد (بدون اكراه من بريطانيا !) على اتفاق تام مع الحكومة العراقية)).[١٨]

لذا تظاهر المندوب السامي بعدم اكراه الكورد على المساهمة في انتخابات المجلس التأسيسي، الاّ انه خرج عن هذه القاعدة وتعامل من جديد مع واقع المناطق الكوردية كحالةٍ مجرّأة، واقترح أولاً فكرة اشتراك لواء كركوك ولواء أربيل الثانوي والاقضية الكوردية الاربعة التي ألحقت بلواء الموصل (زاخو وعمادية ودهوك وعقرة) ومسقطاً في الوقت نفسه منطقة السليمانية من هذه الانتخابات، مقابل اعطاء ضمانات ثلاث: عدم تعيين موظف عربي في الأقضية الكوردية، وعدم اجبارهم على استعمال اللغة العربية لغة رسمية في الشؤون الادارية الحكومية، ثم المحافظة على حقوق الطوائف والأقليات التركمانية والمسيحية.[١٩]

غير انه ظهر، ان المناطق الكوردية عدا لواء الموصل، لم يكن بالامكان اجراء انتخابات المجلس فيها عندما صدر الأمر باجرائها، كما غدت مقترحات المندوب السامي حبراً على ورق، ولم تقرّها الحكومة العراقية الاّ عند بدء المرحلة الثانية من انتخابات المجلس وبعد ان زالت الكثير من عوامل توقفها في المناطق الكوردية وجنوب العراق. أما اشتراك الاقضية الكوردية الاربعة الملحقة بلواء الموصل، بهذه الانتخابات فانه لم يجرِ بالشكل المطلوب فقد تحاشى الأهالي تقديم أسماء الناخبين الأوليين.

وكان لتوقف الانتخابات في مرحلتها الأولى عوامله الاساسية، وكان في مقدمتها القضية الكوردية، الى جانب الفتاوى الدينية والخوف من التجنيد الألزامي وقلة التمثيل العشائري في المجلس. ومن جهة اخرى كانت بريطانيا والحكومة العراقية راغبتان في استمرار توقف الانتخابات، لاسيما بعد افتتاح مؤتمر لوزان في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢٢ ومطالبة تركيا فيه بولاية الموصل عن طريق اجراء استفتاء محليّ، ثم اشغال الرأي العام بقضية الموصل بعد تحويلها الى عصبة الأمم.[٢٠]

ان توقف الانتخابات في مرحلتها الأولى وإحالة مشكلة ولاية الموصل الى مؤتمر لوزان ومن ثم عصبة الأمم فيما بعد، قد اعطى بريطانيا فرصتها الذهبية لطي صفحة اقامة كوردستان مستقلة وتضييق الخناق على حركة الشيخ محمود بضرب كوردستان بالقوة المسلحة. لاسيما بعد أن كانت معاهدة سيفر التي أهملت تقيّد من تحرك بريطانيا العسكري ضد الكورد. وفي وقتٍ كانت بريطانيا ترى برفض المناطق الكوردية الأشتراك في الانتخابات ما يهدّد مصالحها هي والحكومة العراقية باحتمال إحالة قضية الموصل فيما بعد الى عصبة الأمم. ومن هنا كانت الحملة العسكرية البريطانية العنيفة في ربيع عام ١٩٢٣ ضد الكورد في احدى اهدافها، التلويح للمناطق الكوردية المتردّدة بأن لامناص من الاشتراك في الآنتخايات، ثم تعبيد الطريق أمام المرحلة الثانية لانتخابات المجلس.

وسرعان ما دبَّ نشاط الحكومة العراقية وبالتعاون مع الملك فيصل لتهيأة الأجواء والامكانيات لدفع عجلة الانتخابات من جديد. وزعمت التقارير الحكومية بان الدلائل تشير بان المناطق الكوردية ومن ضمنها كركوك قد اصبحت مهيأة لهذه الانتخابات بأستثناء مدينة السليمانية. وبالفعل بدأت الانتخابات مرحلتها الثانية في ١٢ تموز ١٩٢٣، وبدأت معها عملية تقطيع أوصال كوردستان العراق الى مناطق ادارية وانتخابية مبعثرة، والباسها ثوباً غريباً عنها لا تريده وهي مكرهة.[٢١]

ففي لواء اربيل ((الثانوي)) كان تهّيب السكان من التجنيد الألزامي هو أحد المشاكل الرئيسية التي واجهتها الانتخابات هناك. واشترك في التسجيل قضائي أربيل وكويسنجق. وقد ألحقت بالقضاء الاخير منطقتي رانية وبنجوين. وكانت منطقة رانية ملحقة بلواء السليمانية، غير انه تمَّ إلحاقها بلواء أربيل لغرض إضعاف حركة الشيخ محمود. وفي قضاء راوندوز فقد جرى التسجيل فيها عن طريق ((التخمين)) وهي طريقة مرتجلة لا تتوفر فيها الدقة وتنمُ عى العُجالة والشكلية. أما عشائر بشدر واكو وبيران التي ألحقت بلواء أربيل فهي لم توافق على الاشتراك في الانتخابات ومثلها فعلت عشائر الجاف.

أما الاقضية الكوردية الاربعة (زاخو ودهوك والعمادية وعقرة) التي ألحقت بلواء الموصل فقد جرى التسجيل فيها على أساس ((التخمين)) أيضا، وأضفوا عليها الصبغة الشرعية المصطنعة بحضور رؤساء العشائر ومختاري المحلات دون حضور الناخب.[٢٢]

وقد ساد لواء كركوك باديء الأمر الحذر والنفور مثلما حدث في أربيل خشيةً من ان يكون التسجيل بادرة للتجنيد الألزامي. بل تعمد المندوب السامي زيارة هذا اللواء وطمأن

السكان بالألتزام بالامتيازات الخاصة التي اعطيت للواء عندما وافقوا على الانضمام الى العراق، وبان فكرة عودة ولاية الموصل الى تركيا تشجبها بريطانيا بصورة كلية.[٢٣]

أما منطقة السليمانية معقل حركة الشيخ محمود القومية الكوردية التحرّرية فقد عاملتها السلطتان البريطانية والحكومية بكل خشونة وقسوة وفشلتا في ضمها الى لوائي كركوك واربيل ولم تجر فيها اية انتخابات. وعبأتا كل جهودهما المسلحة لأجهاض هذه الحركة. ثم اقتطاع اجزاء من السليمانية وضمها الى اربيل وكركوك، واخضاعها الى مراقبة قوة من الشرطة السيارة. لان شبح ((كوردستان مستقلة)) هناك كان يؤرّق بريطانيا ويعكرّ ألحان الأجواء الهادئة لـ((أوركسترا)) نشأة الدولة العراقية الجديدة، في الوقت الذي كانت فية بريطانيا تمارس دور ((المايسترو)) لهذه المهمة. وفي ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٤ أقرت الحكومة العراقية العدد المخصص لعشائر السليمانية وعهدت الى متصرف لواء كركوك (بصفته متصرفاً للسليمانية مؤقتاً) بأمور انتخاب اعضاء المجلس التأسيسي عن لواء السليمانية. ودبرّت السلطات الحكومية للبعض من أهالي منطقة السليمانية – تحت ذريعة الخشية من الشيخ محمود - لاعطاء أصواتهم في مركز أحد الاقضية المجاورة، ومن ثم انتخاب خمسة أشخاص من بينهم الشيخ قادر – شقيق الشيخ محمود – الذي قيل بانه كان على خلافٍ معه. ان هذا التدبير الذي وصفته بريطانيا زيفاً ب ((المشاركة القلبية)) للمناطق الكوردية في انتخاب المجلس، كان يتعارض كلياً مع أدبيات الديمقراطية البريطانية المعروفة، كما كان شكلاً من أشكال العقاب الحكومي الذي يتقاطع بدوره ايضاً مع الأرادة الكوردية الحرة في التعامل مع انتخاباتٍ كهذه، كانت في مقدماتها ونتائجها مبرمجة سلفاً وبأتقان. هذا اذا علمنا ان بريطانيا وبالتنسيق مع الحكومة العراقية سعت الى ان يفوز من أسمتهم ب ((المعتدلين)) لكي تضمن أصواتهم لصالح التصديق على معاهدة ١٩٢٢ بعد اكتمال هذه الانتخابات وانعقاد المجلس.[٢٤]

كانت نتيجة انتخابات المجلس، بأن فاز (٩٥) عضو مثلوا النصاب الكلي لعدد اعضاء المجلس التأسيسي، ومن بينهم (١٨) عضو من الكورد، أي (١٨,٥٪) من مجموع عدد الأعضاء. وهي نسبة ضئيلة التمثيل للكورد بالنسبة لمناطق العراق الاخرى: (٨) أعضاء عن أربيل و (٢) عضو عن كركوك و(٦) أعضاء عن السليمانية و (٢) عضو عن الأقضية الكوردية الاربعة (لواء الموصل).[٢٥]

افتتح المجلس التأسيسي جلسة أعماله الأولى في ٢٧ اذار ١٩٢٤. وحضر حفل الأفتتاح الملك فيصل، الذي القى خطبة الافتتاح واكد فيها على ان هدف المجلس يتضمن جملة أمور أساسية يتوقف عليها مستقبل العراق وهي؛ أولاً: ضرورة البت في المعاهدة العراقية البريطانية (معاهدة ١٩٢٢) لتثبيت سياسة العراق الخارجية. ثانياً: اقرار الدستور العراقي (القانون الأساسي) لتأمين ((حقوق الافراد والجماعات)) وتثبيت سياسة العراق الداخلية. ثالثاً: سَن قانون الانتخاب للمجلس النيابي.[٢٦]

واجهت مسألة التصديق على المعاهدة معارضة قوية داخل المجلس وخارجه وتركزت حول تعديلها والحاق ولاية الموصل بالعراق قبل إقرارها. وكان مندوبوا أربيل وكركوك و السليمانية من الذين وقعوا التقرير الذي يطالب بتأجيل البت في المعاهدة لحين حسم مشكلة ولاية الموصل. الأ انهم مالوا اخيراً الى تأييد التقرير الذي قدمه رئيس الوزراء جعفر العسكري الذي اكد على اعتبار المعاهدة وملاحقها ملغية في حالة عدم ضمان إلحاق ولاية الموصل جميعها بالعراق. ثم أيّدهم في ذلك أغلبية مندوبي لواء الموصل. وعلى هذه الاسس جرى التصديق اخيراً على المعاهدة. وفي ٢١ تموز ١٩٢٤، و ٢٧ أيلول ١٩٢٤ نالت موافقة الحكومة البريطانية وعصبة الأمم على التوالي.[٢٧]

أما لائحة القانون الاساسي (الدستور) التي أقرها المجلس في ١٠ تموز ١٩٢٤ ولم يعمل به رسمياً حتى آذار ١٩٢٥، فقد تطابقت مع نهج الانتداب واهداف المعاهدة. وتجاهل هذا الدستور المسألة القومية الكوردية بشكل صريح كما أشرنا لذلك سابقاً. بتأكيده على ((المواطنة العراقية)) القائمة على عدم التمييز باللغة أو العنصر او الدين ولم تجد احتجاجات الكورد، ولم تعط تلك المحاولات نتيجة ملموسة، إذ تمكنت الحكومة العراقية المدعومة من بريطانيا، من ان تمد نفوذها الفعلي الى اغلب مناطق كوردستان الجنوبية ففي يوم ١٩ تموز ١٩٢٤ دخلت قوات الحكومة العراقية بدعم من سلاح الجو البريطاني مدينة السليمانية، وفي كانون الاول من السنة نفسها رفع علم المملكة العراقية في اربيل وكركوك.

كما وافق المجلس على لائحة قانون انتخاب النواب الذي تضمن مبدأ انتخاب النواب على درجتين، أي (الانتخاب غير المباشر). وخلال مناقشة (المادة:٨) من هذه الائحة تقرر تقسيم العراق الى ثلاث دوائر انتخابية. وكانت حصة الدائرة الأولى هي ألوية الموصل وأربيل وكركوك و السليمانية. وفي ٢ آب ١٩٢٤ أنتهت أعمال هذا المجلس.[٢٨]

الكورد ومعاهدة ١٩٢٦

كانت صفقة إلحاق كوردستان الجنوبية (ولاية الموصل) بالدولة العراقية الجديدة، قد اقترنت بتوقيع الحكومة العراقية مع بريطانيا على معاهدة ثانية جديدة في ١١ كانون الثاني ١٩٢٦. وفي حينه برر عبد المحسن السعدون (رئيس الوزراء) ذلك بان عدم أقرار هذه المعاهدة ((معناه خسارة الموصل !)). وكانت هذه المعاهدة قد قرّرت إستمرار الانتداب البريطاني لمدة خمس وعشرين سنة. وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٢٦ أقرّها مجلس النواب في جلسة صاخبة وسرّية بأغلبية (٥٨) نائباً ضد (٣٠) نائباً.[٢٩]

لم تلبث الحكومة البريطانية ان قدمت هذه المعاهدة في ٢ آذار ١٩٢٦ الى سكرتير عام عصبة الأمم على شكل رسالة أرفقت بها مذكّرة تناولت إدارة المناطق الكوردية في دولة العراق الجديدة وفي ظل الانتداب. الا أن فحوى هذه المذكرة يدل دلالةً واضحة على دمج الكورد في الأدارة الحكومية العراقية، وليس هناك ايّة إشارة أو تسمية خاصة الى(الحكم الذاتي للكورد) فضلاً عن تمثيل نسبي متواضع لهم: (٢) في مجلس الاعيان و (١٤ من مجموع ٨٨) في مجلس النواب ووزيران. كما تضمنت المذكّرة وعوداً مبهمة وغامضة، ظهر بعدئذٍ انها لم تطبّق بصورة جادّة ومخلصة، بل كانت سبباً أساسياً من أسباب التذمر والانتفاضات المتلاحقة، منها الوعد الذي قدّمه عبد المحسن السعدون في خطاب ألقاه في مجلس النواب في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦، قال فيه: ((يجب على الحكومة العراقية أن تمنح الكورد حقوقهم، وأن يكون موظفيهم منهم، وان تكون الكوردية لغتهم الرسمية)). أما وكيل المندوب السامي فقد قال بمناسبة الاحتفال بالتوقيع على هذه المعاهدة: ((انه يجب أن يكون غرض الحكومة العراقية تشجيع الكورد على الفخر بكورديتهم لا تثبيطهم)) ثم أضاف واكّد: ((ان هذه هي السياسة التي اتبعتها الحكومة العراقية !!)). في حين قال الملك فيصل الأول بالمناسبة ذاتها: ((ان من واجبات العراقي الصادق تشجيع أخاه الكوردي العراقي على التمسك بجنسيته والالتحاق به في الانضواء تحت العلم العراقي)). وكان مجلس العصبة قد وافق على أن يُرسل الى لجنة الانتدابات الدائمة هذه المذكرة مع الطلب منها تقديم ملاحظاتها بهذا الشأن إذا رأت بهذا الامر من ضرورة مناسبة.[٣٠]

ولغرض إتمام الصفقة وفصل كوردستان الجنوبية عن كوردستان الشمالية. أُبرمت معاهدة ثلاثية بين الحكومة العراقية وبريطانيا وتركيا في ٥ حزيران ١٩٢٦. وجاء في

مقدمتها ان غرضها ((تسوية الحدود بين العراق وتركيا)). ونصت (المادة الأولى) منها على أن خط الحدود بين تركيا والعراق قد عيّن بصورة نهائية بالخط الذي وافق عليه مجلس عصبة الأمم في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٤ (خط بروكسل) مع تعديل طفيف فيه يكون ضمن الحدود التركية. أما (المادة الرابعة) فقد نصت على ان جنسية سكان الاراضي التي أعطيت للعراق تنظم بالمواد ٣٠ - ٣٦ من معاهدة لوزان ويمكن استعمال حق الخيار لمدة اثني عشر شهراً إبتداء من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ ولكن تحتفظ تركيا بحرية العمل في الاعتراف بخيار السكان الذين قد يختارون الجنسية التركية. وكانت (المادة: ٣٠) من معاهدة لوزان قد نصّت على ان المواطنين العثمانيين الساكنين في الاراضي التي فصلت عن تركيا يصبحون مواطنين للدولة التي نقلت اليها تلك الاراضي. في حين نظمت (المواد: ٣١-٣٦) حق الخيار ونقل الأقامة.[٣١] وقد اعتبر عبدالمحسن السعدون (رئيس الوزراء)هذه المعاهدة بأنها ((صفقة رابحة !!)) و ((أن العراق احتفظ نهائياً بولاية الموصل)) وحصيلتها اعتراف تركيا بالعراق ((كدولة مستقلة)) و ((تأمين استقرار الاحوال في المنطقة الشمالية !!)) وذلك بتأليف لجنة الحدود الدائمة.[٣٢]

وفي الوقت الذي كانت تنجز فيه هذه ((الصفقة الرابحة)) كانت القوات الحكومية العراقية والبريطانية وبالتعاون مع الحكومة الايرانية تشدّد من قبضتها للقضاء على أي مطلبٍ للكورد في تأكيد حقوقهم القومية بالأستقلال وحق تقرير المصير، وذلك بأخمادها لحركة الشيخ محمود الحفيد بضراوة وقسوة، وتزامن ذلك – كما سبق الأشارة – مع قيام القوات التركية بقمعها الوحشي لانتفاضة الشيخ سعيد. وفي حزيران ١٩٢٧ ألزم الشيخ محمود على التفاوض والأقامة داخل الأراضي الايرانية وعدم التدخل في شؤون العراق السياسية.[٣٣]

لقد ظلّت السلطات الانتدابية البريطانية والسلطات العراقية الحاكمة تعمل جاهدةً على تهدئة الكورد وتضلّل الرأي العام عن طريق المشروعات الجزئية وأطلاق البيانات والتصريحات حول تطمين الأماني القومية للشعب الكوردي، ولكن ظلّت أيضاً قضية (الحكم الذاتي) لكوردستان العراق قائمة ودون حلٍ جذري.[٣٤] بعد أن قُمعت فكرة ((إقامة كوردستان مستقلة)) بحدّ السّيف والمناورات الأقليمية والدولية. ولكن رافق ذلك ظهور وتطور التنظيمات السياسية القومية الكوردية لتشكل الطليعة الصاعدة والمثقفة لحركة التحرر الكوردي وتعمل جنباً الى جنب مع هذه الأنتفاضات الكوردية المتلاحقة، فضلاً عن دورها – كما سنرى – في الأحداث الوطنية في العراق.

نظرة في التنظيمات السياسية القومية الكوردية

ارتبطت الاحداث الوطنية في العراق بنشاط التنظيمات القومية الكوردية. فأثر نشأة النظام الملكي في ٢٣ آب ١٩٢١ تأسست تنظيمات عربية وكوردية في المجالين الثقافي والسياسي. فقد نشط المثقفون والطلبة الكورد وبدعمٍ أحياناً من شخصيات كوردية من بيوتات قبلية ودينية معروفة، في تشكيل المنظمات السياسية والاجتماعية والثقافية السرية منها والعلنية بغية استحصال الحقوق القومية المشروعة للشعب الكوردي.[٣٥]

ففي تموز ١٩٢٢ تأسست جمعية كوردستان. وفي أوائل ربيع عام ١٩٢٦ تأسست في السليمانة جمعية زانستى (جمعية العلوم) وتحدّد نشاطها في الاغراض الأدبية واالشؤون التربوية ونشر التعليم. وعلى غرارها تأسس في حزيران ١٩٢٦ جمعية أخرى في كركوك. وفي عام ١٩٣٠ تأسست كومەلى لاوان (جمعية الشباب) التي أصدرت مجلة يادكارى لاوان (ذكريات الشباب). وبين عامي ١٩٣٥ – ١٩٣٦ تشكلت في السليمانية أيضاً جمعية بأسم كومەلى فدائي وطن (جمعية فدائيو الوطن) برئاسة حمه أغاخان. وبين عامي ١٩٣٥ – ١٩٣٨ تأسست كومەلى ئازادى كورد (جمعية حرية الكورد) برئاسة محمود آزادي.[٣٦]

وبين عامي ١٩٣٥ – ١٩٣٧ تأثر الشباب الكوردي المثقف بالأفكار التقدمية والديمقراطية. وكان بعض المثقفين الكورد ومنهم ابراهيم أحمد وحمزة عبدالله ورشيد عارف وعبدالصمد محمد وحسن الطالباني قد كوّنوا علاقات وثيقة مع (جماعة الأهالي) في بغداد التي كانت تنادي بأفكار اجتماعية وديمقراطية إصلاحية. وفي عام ١٩٣٧ أصدر ابراهيم احمد كتاباً أطلق عليه (الكورد والعرب) دعا فيه الى التحالف بين القوميتين الكوردية والعربية لمقاومة الاستعمار.[٣٧]

كما تشكلت في السليمانية بين عامي ١٩٣٨ – ١٩٤٣ كومەلى برايەتى كورد (عصبة اخاء الكورد) برئاسة الشيخ لطيف بن الشيخ محمود الحفيد ودعت الى تأسيس كوردستان مستقلة. وفي عام ١٩٣٩ أصدر ابراهيم احمد وعلاء الدين سجادي مجلة كلاويژ (السهيل) والتي هيأت الظروف لظهور حزب سياسي كوردي هو حزب هيوا (الأمل) برئاسة رفيق

حلمي. وقد بقي هذا الحزب يعمل في الساحة السياسية الكوردية حتى عام ١٩٤٤ واستهدف الاستقلال القومي للشعب الكوردي وتأسيس حكومة كوردية.[٣٨]

وبعد تفكّك حزب هيوا ظهرت تنظيمات وكتل سياسية كوردية مختلفة، منها فرع ژ. ك (نهضة الكورد) في السليمانية التي نشطت بين عامي ١٩٤٥ – ١٩٤٧ وأصبح ابراهيم احمد سكرتيراً لها. ثم كتلة ريى راست (الطريق الصحيح المستقيم) في السليمانية. كما ظهرت كتل ماركسية كوردية منها يەكيتى تيكوشين (وحدة النضال) التي كانت تتمحور حول جريدة تحمل الأسم نفسه ورفضت الانضمام الى الحزب الشيوعي العراقي (جماعة القاعدة) وكونت لها فرعاً مستقلاً عنه وأصدرت جريدة شورش (الثورة) ثم عرفت بعدئذٍ بهذا الأسم أو (حزب شورش) الذي تألف مكتبه السياسي من؛ صالح الحيدري (سكرتيراً) وعلي عبدالله ورشيد عبدالقادر وعبدالصمد محمد ونافع يونس وعبد الكريم توفيق ونوري محمدأمين، واستقطب العديد من الشباب الكورد الذين كانوا يعملون في التنظيمات الكوردية الأخرى، لاسيما ممن لم يتفقوا مع (القاعدة بزعامة يوسف سلمان يوسف -فهد-) ومما شجع على ذلك هو أن كتلة فهد هذه لم تكن قد وصلت بعد الى فهمٍ ناضجٍ للمسألة القومية الكوردية معتبرةً الكورد في حينه ((أقليَّة)) وليسو ((قومية)) مما أثار حفيظة بعض العناصر الماركسية الكوردية فأنظموا الى حزب شورش في حين بقي البعض الآخر منهم ماركسيين مستقلين.[٣٩]

أثر ذلك بادر حزب شورش الى توجيه الدعوة لتأسيس حزب رزگارى كورد (خلاص الكورد) وأصدر لهذا الغرض بياناً الى جماهير الشعب الكوردي للاستجابة لهذه الدعوة واعتباره حزب جميع التقدميين الكورد و ((جبهة كوردستانية موحَّدة)) تمثل جميع الوطنيين الكورد في كوردستان العراق.

وبالفعل تشكل هذا الحزب في شباط ١٩٤٥ من جمعيات كوردية صغيرة، ومن بقايا حزب هيوا، ومن بعض الشخصيات الكوردية، ومن الطلاب والشباب الكورد. واتخذ من بغداد مركزاً له. وتشكلت قيادته من: صالح الحيدري ونافع يونس والدكتور جعفر محمد كريم (مستقل) ونوري شاويس ونوري محمد أمين ورشيد باجلان (مستقل) وطه محيى الدين معرروف (مستقل). وقد تمكن من تأسيس فروع له في أربيل وكركوك والسليمانية وأقضية كويسنجق وراوندوز والعمادية وزاخو وعقرة. لقد دعا الحزب الى توحيد وتحرير كوردستان الكبرى على أن يكون تحرير كوردستان العراق هو الخطوة الأولى. كما

اكـدّ علـى الاسـتقلال الأداري لكوردسـتان ألعـراق ورفـع كـل أنـواع الأضـطهاد والتفرقـة العنصـرية، والتعريـف بالقضـية الكورديـة في المنـابر الدوليـة، وتعمـيم اسـتعمال اللغـة الكورديـة، وايجـاد تعـاون مـع الاحـزاب والمنظمـات الديمقراطيـة، واحيـاء التـاريخ والأدب الكوردي، واصلاحات شاملة في نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، واقـرار الحقوق الديمقراطية. الأ ان هذا الحزب حلَّ نفسه في أوائـل آب ١٩٤٦ وقـرّر - كمـا سـنرى - باجماع اعضائه الانضمام الى الحزب الديمقراطي الكوردي (الپارتى).[٤٠]

لقـد حصـل هـذا التطـور الفاعـل في التنظيمـات القوميـة الكورديـة، بوقـتٍ كانـت بـه الحرب العالمية الثانية قد شارفت على الأنتهاء، وظهـور دعـوة قويـة للحيـاة الديمقراطيـة والتعددية الحزبيةفي العراق، لاسيما وان تصريحات الحلفاء قد فعلت فعلها في هـذا المضـمار بعد القضاء على الدكتاتوريتين الفاشية والنازيـة، ثـم ظهـور تيـار يمـزج بـين الاشـتراكية والديمقراطية والليبرالية. وفي حينه أجـازت حكومـة توفيـق السـويدي (٢٣ شـباط ١٩٤٦ — ١٠ مـايس ١٩٤٦) خمسـة أحـزاب علنيـة في ٢ نيسـان ١٩٤٦، هـي: الاسـتقلال (برئاسـة محمـد مهدي كبة) والوطني الـديمقراطي (برئاسـة كامـل الجادرچى) والأحـرار (برئاسـة توفيـق السويدي وفيما بعد سعد صالح) والاتحـاد الـوطني (برئاسـة عبـدالفتاح ابـراهيم) وحـزب الشعب (برئاسة عزيز شريف). وحاول الحزب الشيوعي في حينه العمل بواجهات حزبيـة علنية مثل (حزب التحـرّر الـوطني) و (عصـبة مكافحـة الصـهيونية)، الأ ان طلبـهُ رفـض لتأسيس هذا الحزب، أما العصبة فقد اجيزت لفترة وجيزة ثم عُطلت في حزيران ١٩٤٦[٤١].

ولم تظهر الدولة العراقية اي اهتمام بشأن منـح الكورد حـق ممارسـة العمـل السياسـي بصورة علنية، على الرغم من ان كوردستان الجنوبية كانت قد اصبحت جزءاً من الدولـة منذ سنة ١٩٢٥، وذلك بحجة ان الاحزاب الكوردية ستنغلق علـى القوميـة الكورديـة فقـط، ويشجع هذا القوميات الاخرى غير العربية بتشكيل احزاب خاصة بهـا، وكـان هـذا السـبب بالتحديد وراء رفض حكومة توفيق السويدي اجازة حزب سياسي كوردي في نيسان ١٩٤٦.

بعـد إجـازة هـذه الاحـزاب المـذكورة حاولـت التنظيمـات الكورديـة، لاسـيما شـورش ورزگارى مد الجسور معها، محاولة منها لاقامـة ((جبهـة ديمقراطيـة عربيـة - كورديـة)). واقلـق نشـاط رزگـارى حتـى الاحـزاب العراقيـة المعارضـة للنظـام الملكـي، مثـل الحـزب الشيوعي العراقي.

المهم في الامر ان رزگارى بقي على الساحة السياسية حتى آب ١٩٤٦، حيث اعلن مع حزب (شورش) حل تنظيمه تمهيداً لتشكيل حزب قومي كوردي موحد، هو الحزب الديمقراطي الكوردي (الپارتى). وتعود فكرة تأسيس هذا الحزب الى ربيع عام ١٩٤٦، حينما أرسل ملا مصطفى البارزاني- الذي كان يساند جمهورية مهاباد الكوردية في ايران بعد اجهاض وقمع الثورة الكوردية في العراق وقبيل مسيرته البطولية الظافرة الى الاتحاد السوفيتى – حمزة عبدالله الى كوردستان العراق للمشاورة حول تأسيس هذا الحزب على غرار ما هو في كوردستان ايران. وقبيل التأسيس أقدم حزب شورش في أوائل آب ١٩٤٦ على حلّ تنظيمه والأنضمام الى الحزب الجديد، أما المعارضون منه فقد انضموا الى الحزب الشيوعي العراقي (كتلة القاعدة) وهم؛ جمال الحيدري وصالح الحيدري ونافع يونس. وفي أواسط آب أقر حزب رزگارى في مؤتمرٍ له بالأجماع حلّ تنظيمه أيضاً وللمناسبة ذاتها.(٤٢)

عقد پارتى ديمقراطي كورد - عراق (الحزب الديمقراطي الكوردي - العراق) مؤتمره التأسيسي الأول ببغداد في ١٦ آب ١٩٤٦. وخلاله تمَّ انتخاب ملا مصطفى البارزاني (رئيساً للحزب) ولطيف الشيخ محمود الحفيد (نائباً أول للرئيس) وكاكه زياد أغا (نائباً ثاني للرئيس) وحمزة عبدالله المحامي (سكرتيراً للجنة المركزية). كما اصدر الحزب جريدة لتكون لسان حاله هي رزگارى (الخلاص)* . وبتأسيس هذا الحزب يكون الشعب الكوردي قد دخل مرحلة نوعية جديدة في كفاحه من أجل الحصول على حقوقه القومية.

اكد الحزب في منهاجه وميثاقه الوطني، على انه حزب وطني تحرري ديمقراطي ويضع مصلحة الشعب فوق كل اعتبار ويعمل لرفع مستواه ووضع السلطة بيده. كما دعا الى نظامٍ ((إتحاد/ فدرالي)) في العراق ضمن ((الوحدة الوطنية)) وعلى أساس الاخوة العربية الكوردية والمساواة والتعاون الذي يقتضيه الكفاح المشترك بين الشعبين ((على اساسٍ أختياري أخوي حر)) بدلاً من ((الألحاق القسري)) الذي فرضه الاستعمار البريطاني. أمّا ((وحدة كوردستان الكبرى)) فهي مسألة حيوية مقترنة بظرفها. كما دعا الى تحرير العراق واستقلاله الناجز والغاء معاهدة ١٩٣٠ وأقامة نظام ديمقراطي صحيح في العراق. كما أكد على انصاف حقوق المرأة أسوة بالرجل، وتوزيع الاراضي على الفلاحين، والدفاع عن حقوق العمال والسماح بانشاء النقابات العمالية. وكان لمبادئ

الحزب الواضحة هذه أثرها في تكوين قاعدة شعبية عامة من العمال والفلاحين والمثقفين والطلبة والكسبة في جميع مدن كوردستان.[٤٣]

ومن المفيد هنا الأشارة الى أن الحزب الديمقراطي الكوردي السرّي الجديد، شرع بعد تأسيسه في المساهمة بالأحداث الوطنية مع بقية القوى السياسية الاخرى، العلنية منها والسرية. مع هذا كانت العلاقة بينه وبين (حزب الاستقلال العراقي) علاقة يشوبها القلق والتوتر. فقد كان موقف الأخير من الحزب الديمقراطي الكوردي يتسم بالتشنج والسلبية بصورة عامة، مما دعا (البارتى) الى مهاجمته ونعته بـ ((التعصب القومي الأعمى)) و ((الفاشية)) والعمل على إنشاء ((امبراطورية عربية)) تخضع لها شعوب الشرق. أما العلاقة بين (البارتى) والأحزاب الديمقراطية: الاتحاد الوطني، الشعب، الوطني الديمقراطي، فقد كانت حسنة على الدوام، كما ان مواقف هذه الاحزاب من القضية الكوردية سادها جواً من الأيجابية الى حد ما.في حين لم تخفْ تلك الحساسية بين الحزب الشيوعي والبارتى، الا بعد أن أقرّ الشيوعيين عام ١٩٥٦ أن الكورد هم ((أمّة)) وحق تقرير المصير للشعب الكوردي، وحق وجود حزب ديمقراطي أو منظمات ديمقراطية تعبر عن الطموح القومي الكوردي.[٤٤]

مع ذلك ادت التنظيمات القومية الكوردية والحزب الديمقراطي الكوردي (البارتى) على نحوٍ خاص، دورها الوطني والقومي الكوردي الفاعل خلال الاحداث الوطنية.

الكورد ومعاهدة ١٩٣٠

أقدمت حكومتا نوري السعيد المتعاقبتين الأولى والثانية (٢٣ آذار ١٩٣٠ - ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٢)، وبدعم من الملك فيصل الأول وإسناد من لدن المندوب السامي البريطاني فرنسيس همفريز، على انجاز حدثين رئيسيين يتعلقان بمستقبل العلاقات بين العراق وبريطانيا. الاول: التصديق على ((معاهدة رابعة))* اطلق عليها ((معاهدة صداقة وتحالف)) بين العراق وبريطانيا في ٣٠ حزيران ١٩٣٠. والثاني: دخول العراق في عصبة الأمم ((دولة مستقلة)) في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢ ليأخذ له صفة الدولة من الناحية القانونية والدولية والغاء ((الانتداب)). الأ ان الطريف في أمر هذين الحدثين، ان يوم انتهاء الانتداب قد ارتبط وتزامن مع يوم تنفيذ هذه المعاهدة الجديدة.

لقد كان لهذين الحدثين المُهمَّين وقعهما المؤثر والمباشر حينئذٍ في أواسط الحركة القومية الكوردية في العراق، لاسيما وأن بنود معاهدة ١٩٣٠ لم تتضمن عند الأعلان عنها أية إشارة الى الأمتيازات التي وُعدَ بها كورد العراق من قبل سلطات الانتداب البريطاني، - كما سبق الاشارة - بعد الحاق كوردستان الجنوبية بالعراق وفق القرارات التي أعلنتها عصبة الامم في حينه.

وعشية المفاوضات حول هذه المعاهدة، ومنذ عام ١٩٢٩، قدّم لفيف من الكورد مضبطة طالبوا فيها تطبيق قرارات عصبة الامم الخاصة بالحقوق القومية الكوردية، ولكن دون جدوى.(٤٥)

وخلال المفاوضات حول المعاهدة في نيسان ١٩٣٠ قدم كل من ؛ محمد الجاف (نائب كركوك) ومعورف جياووك (نائب اربيل) مذكرة الى المندوب السامي في بغداد، بدأت بعبارة: ((نحن مندوبوا الشعب الكوردي نرى من اللازم أن نعرض على فخامتكم ما يجيش في صدر كل كوردي من المطاليب ..)). كما أشارت المذكرة الى ان ((حقوق الكورد ضعيفة جداً..))، وأنه اعتماداً منهم على ((وعود الدولة البريطانية)) انضموا الى ((المملكة العراقية الجديدة)) وبهوية مزدوجة أي ((جنسية عراقية وقومية كوردية)) وبتأثير ذلك أقرت عصبة الأمم التزامات وشروط وعلى الحكومة العراقية تنفيذها. وهي؛ (١)- أن تكون لغة التدريس باللغة الكوردية. (٢)- ان يمنح الكورد إدارة واسعة في

مناطهم. (٣)- تظل كوردستان تحت إشراف الحكومة البريطانية لمدة (١٥) سنة. (٤)- في حالة حصول أي تغيير في الادارة في العراق يجب أن يمنح الكورد (الحكم الذاتي). كما أضافت المذكّرة بان هذه الشروط لم تطبق الاّ جزئياً لاسيما في مجال الأدارة والتعليم، فضلاً عن إهمال وزارة المعارف (التربية والتعليم) لمسألة استخدام اللغة الكوردية في التعليم، وتشكيل إدارة للمعارف تشمل كوردستان العراق. واختتمت المذكرة قولها بالطلب من المندوب السامي مُراعاة ((تثبيت حقوق الكورد في المعاهدة الجديدة)).[٤٦]

. كما رفغ البعض من النواب الكورد- وهم كل من؛ حازم شمدين (نائب الموصل) وجمال بابان (نائب أربيل) ومحمد صالح (نائب السليمانية) واسماعيل راوندوزي (نائب أربيل) وسيف الله خندان (نائب السليمانية) ومحمد الجاف (نائب كركوك)، مذكرة أخرى أكثر تفصيلاً ووضوحاً من المذكرة السابقة، تضمنت مطاليب الكورد، وهي أشبه ما تكون بنوعٍ مُبسَّطٍ من (الحكم الذاتي)- الى رئيس الوزراء الذي رفعها بدوره ملخصة الى المندوب السامي. وهذه المطاليب هي: (١)- تشكيل لواء كوردي يكون مركزه (دهوك) وتلحق به أقضية (عقرة، زيبار، عمادية، زاخو) على غرار الألوية الشمالية الاخرى مع مراعاة جعل اللغة الكوردية لغة رسمية وغيرها. (٢)- تشكيل مديرية معارف (تربية وتعليم) عامة للألوية الكوردية، مع مراعاة الاهتمام بترجمة وتأليف ما يلزم من الكتب. (٣)- توحيد إدارة الألوية الكوردية الاربعة (السليمانية وكركوك وأربيل ودهوك) وتشكيل (مفتشية عامة) يرأسها أحد الكورد الأكفاء ليقوم بمراقبة تلك الألوية ومرجعاً للمتصرفين (المحافظين) وذو صلاحية تامة، ويكون حلقة الأتصال بالعاصمة، وممثلاً لكافة الوزارات في الألوية (المحافظات) الكوردية، ولديه (هيئة استشارية) لمساعدته في الأمور (الادارية والمالية والاقتصادية والعدلية وغيرها). كما تضمنت المذكرة قضايا أخرى تتعلق بتسجيل الاراضي (الطابو) والميزانية المالية وواردات الكمارك.[٤٧]

الاّ ان هذه المطاليب لم تؤخذ بنظر الأعتبار سوى جزء قليل منها. فبعد التصديق على المعاهدة ونشرها لم يجد الكورد ما طالبوا به من ضمان للحقوق الكوردية فيها. حينها ساد الاستياء العام في صفوف الكورد وشرعوا في تقديم العرائض والمذكرات وبرقيات الاحتجاج الى المندوب السامي والملك فيصل فضلاً عن مضابط عديدة قدّمت الى سكرتارية عصبة الأمم. وتطور الأمر بعدئذٍ من الدعوة الى الحصول على شكل من أشكال (الحكم الذاتي) الى الدعوة الى تشكيل (حكومة كوردية مستقلة) تحت إشراف بريطانيا أو

عصبة الأمم. لذا فقد أفزع هذا التوجه القومي الكوردي الحكومتين العراقية والبريطانية فشرعتا باتخاذ الوسائل الكفيلة لأحتوائه، وبدأت هذه الوسائل باستخدام الدهاء وبذل الوعود ثم انتهت كالعادة باستخدام القوة العسكرية الغاشمة. وبالأمكان تتبع هذه المسألة كالآتي:

أولاً: إستمرار الكورد في تقديم مطاليبهم القومية

لقد خيّبت معاهدة ١٩٣٠ آمال الكورد وبدأ القلق يساورهم بأن انسحاب بريطانيا من العراق بعد الغاء الأنتداب سيلغي كافة الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الشعب الكوردي والتي أوصى بها مجلس عصبة الأمم. وبهذا قدّم بعض وجوه الكورد في ٢٦ تموز ١٩٣٠ مذكرة الى سكؤتارية عصبة الأمم في جنيف بواسطة المندوب السامي في العراق، اكدوا فيها ان المحافظة ((على أخوة ثابتة ودائمة بين العرب والكورد)) مرتبطة بمسألة حصول الكورد على حقوقهم القومية التي اعترفت بها عصبة الأمم، والتي لم تطبَّق. كما أشارت المذكرة ان المطالب بـ (اللأمركزية) رفضتها السلطات الحكومية التي أمعنت في إكراه الكورد على التخلي عنها حتى في عهد الانتداب. وكما يبدو أن الكورد كانوا يخشون على مصيرهم القومي بعد إلغاء الانتداب. لذا أشارت المذكرة قائلة: ((ان الأدارة الحاضرة ستكون أسوء من الادارة التركية فبما لو انتهى الانتداب)). ومن هنا وزيادة في الاطمئنان تضمنت المذكرة أخيراً مطالبة الكورد في ((تأليف حكومة كوردية تحت اشراف عصبة الأمم)).[٤٨]

وهنا جنَّ جنون السلطات الحكومية، فأصدرت حينها قراراً يقضي بفصل متصرف (محافظ) ومدير شرطة السليمانية وابدال القائممقامين والمدراء الذين لا تتطابق آرائهم مع هذه السلطات هناك. كما ألقت القبض على اثني عشر شخصاً واوصت بمحاكمتهم لأنهم طالبوا بـ ((حكومة كوردية)) ثم اصدرت أمراً بأجراء التعقيبات القانونية الشديدة والصارمة ضد من وصفتهم بأنهم ((يُحرّضون على الأنفصال)).[٤٩]

وعلى الرغم من ذلك استمرت الشخصيات الكوردية برفع المذكرات العديدة الى عصبة الأمم بشأن ((تشكيل حكومة كوردية)) تحت إشرافها حتى نيسان ١٩٣١. الأ ان هذه العصبة وبناء على قرار من لجنة الوصايات الدائمة فيها قررت في ٢٢ كانون الثاني ١٩٣١ رفض المطاليب الكوردية هذه، وأوصت بقيام الدولة المنتدبة (بريطانيا) بتنفيذ

الاجراءات الأدارية والتشريعية الخاصة بالكورد ووضعها موضع التنفيذ بصورة فعلية، ثم اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان هذه الحقوق للكورد بعد انسحاب بريطانيا وانتهاء وصايتها (الانتداب) على العراق.[٥٠]

إن اقرار العصبة هذا قد جاء- وكما سنرى- في وقتٍ كانت به الحكومتين العراقية والبريطانية تنسّقان جهودهما معاً في قمع حركتي الشيخ محمود الحفيد والشيخ أحمد البارزاني بقوة السلاح، وفي وقتٍ كانت به بريطانيا تشهد زوراً في عصبة الأمم بأن الحكومة العراقية ((تنفذ كافة تعهداتها تنفيذاً فعلياً)) لاسيما أزاء الكورد، تعجيلاً منها لأدخال العراق في عصبة الأمم بعد أن ضمنت مصالحها في معاهدة ١٩٣٠.

ثانياً: تدابير السلطات الحكومية العراقية والبريطانية لأحتواء مطاليب الكورد

بعد الأجراءات القمعية التي اتخذتها السلطة الحكومية في السليمانية- كما سبق الاشارة- رفع المستشار البريطاني لوزارة الداخلية الى وزير الداخلية العراقي في ١٨ تموز ١٩٣٠ مذكّرة تفصيلية يقدم له من خلالها النصائح والتوجيهات في كيفية إحتواء المطاليب الكوردية التي غدت في حينه الشغل الشاغل للسلطات العراقية والبريطانية، ثم يقدّم نسخاً منها الى وكيل المندوب السامي ووكيل رئيس الوزراء. لقد قدّم المستشار هنا نصائحه بالتعامل مع الكورد بلغة الرفق وتجنب العنف ضدهم، لاسيما بعد أن القت السلطات الحكومية القبض على زعماء السليمانية وواصفة اياهم بـ ((المحرضين)). كما أوصى بان خطة الحكومة في إحتواء المطاليب الكوردية هي ليست وليدة ظرفها، وانما ستمتدُ الى ما بعد دخول العراق في عصبة الأمم عام ١٩٣٢. وبهذا يقول: ((..يجب ان تنظر الحكومة فيما إذا سيكون لديها القوة الازمة لتسكينهم - أي قمعهم بقوة السلاح – وفيما اذا كان من صالح العراق أن يكون قسماً كبيراً من المملكة مستاءً دائمياً إن لم يكن في ثورة علنية فعلاً)). ثم عاد وحذّر من ((الأستخفاف بمقدرة الكورد)) لانهم في اعتقاده ((قادرين على تسبيب ارتباكات خطيرة للحكومة)). كما دعا الحكومة الى التروي في أعمالها ((وان لا تتخذ أي تدبير دون أن تزن نتائجه المحتملة)) وعليها ((انجاز الوعود التي اعطيت الى الكورد من حين الى آخر على ان تقبل ليس فقط من الكورد ﴿ذوي الأفكار المعتدلة﴾ بل من قبل كل أحد له أي معرفة بالمسألة الكوردية)).

الاّ ان المستشار في بعض فقرات مذكرته هذه يحاول ان ينـزع عـن جلده فـروة الحمل الوديع، فنراه في إحداها يقول: ((لقد كنت دائماً خاشياً ﴿القلاقل﴾ الاّ انـه اذا حدثت أرغب في ان يكون الحق الى جانب الحكومة العراقية وليس بجانب الكورد نتيجة تظلماتهم الحقّة)). ثم يعرض المستشار من طرفٍ خفي الى إهمال الحكومة للحقوق الكوردية التي ضمنتها لهم عصبة الأمم بعد الحاق كوردستان الجنوبية بالدولة العراقية الجديدة. وبهذا يقول: ((ان حقيقة أمر ما كان يجب اتخاذه من تدابير كثيرة في ﴿مدّة أربع سنين﴾ * بعد إعطاء الوعود تجعل الحكومة العراقية عرضة للأنتقاد لجمودها في الماضي)).

وعلى مايظهر كانت السلطات العراقية في حينه تناور الكورد في مطاليبهم فعلاً وتستخف بها و بحقوقهم القومية معتقدة أن التلويح باستخدام القوة والقمع كافياً لحسم الأمر، الاّ أنها وجدت نفسها فجأة ازاء الأمر الواقع. وهذا مايؤكده المستشار بقوله: ((.. للأسف قد أمضينا الأسابيع بالمشاجرة حول ما يجب إعطاؤه الى الكورد، فوجدوا وقتاً لتنظيم قواتهم، وقد بينت قبل بضعة شهور خطر التأخير..)). ثم يقترح المستشار على الحكومة العراقية إنجاز ما أسماه ب((الوعود)) في منهجها ونشرها لاسيماً (لائحة قانون اللغات المحلية) المقترح في حينه. الاّ انه هنا يجعل هذه اللائحة بديلاً للاعتراف بالقومية الكوردية. فيقول: ((أن اللغة - أي اللغة الكوردية - لا القومية تكون في المستقبل مختبراً للتعيينات)) ** . هذا فضلاً عن اقتراحه على هذه الحكومة بان تدعوا الكورد إلى التزام الهدوء و السكنية لحين وصول جوابٍ من عصبة الأمم حول مطاليبهم، وحتى لو جاء الجواب في غير صالحهم فعلى الحكومة هنا أن تبرر ذلك و تبذل جهداً لأقناع الزعماء الكورد ((بأنه من صالحهم قبوله والتعاون مع الحكومة)). على حد قوله.

لكن المستشار يعود ليدعوا إلى ((منح امتيازات قليلة أخرى)) للكورد. الاّ انه أشترط أن ((لاتتعارض مع خطة الحكومة بعدم ﴿الأنفصال﴾ أوتكون بصورة تنمُ عن الضعف)). الاّ انه يتمادى في نصحه هذا ليقترح على الحكومة إتخاذ ما أسماه بـ ((التدابير الزجرية)) في حالة إصرار من وصفهم بـ ((الزعماء المتطرفين)) بعد وصول جواب عصبة الأمم لصالح الحكومة العراقية. بل اقترح قمع اي حكومة كوردية اخرى ترتبط بالانفصال في حالة عدم التوصل الى تفاهم واتفاق مشترك بين الكورد والسلطات الحكومية. وهنا يقول: ((.. إذا فشلت جميع هذه ﴿التدابير الصلحية﴾ فيترتب على الحكومة ﴿أن تحافظ على كيانها﴾ و ﴿تقمع﴾ أي حركة أخرى للأنفصال)).(٥١)

أن هـذا الانسـجام في المواقـف بـين السـلطتين العراقيـة والأنتدابيـة البريطانيـة إزاء المطاليب الكوردية بقي متواصلاً بعد ذلك. ففي الأول مـن أب ١٩٣٠ قـدّم المنـدوب السامي البريطاني في العراق مقترحات ووصايا ونصائح الى رئيس الـوزراء العراقـي نـوري السعيد، والتي يمكن إجمالها بعدة نقاط. هي؛ (١)- أن السبب في عـدم الإشارة إلى القضـية الكورديـة في معاهدة ١٩٣٠ هو أن الحكومتين - العراقية و البريطانية - متفقتان معاً على أن سياسية الحكومة العراقية إزاء الكورد سواء الآن أو مابعـد دخـول العـراق عصبة الأمـم عـام ١٩٣٢ تعتمد على ((التعهدات)) المقدمة الى عصبة الأمم و((الوعود)) التي أعطاها عبدالمحسن السعدون(رئيس الوزراء الأسبق) الى الكورد لاسيماً سياسته القائمة علـى ((عـدم تشـجيع أي ميـل نحـو الانفصـال)) تحـت ذريعـة أن ذلـك يتفـق مـع ((مصـلحة الدولـة العراقيـة كمجموع.. و مصلحة الأفراد بصورة خاصة)). (٢)- أن يتضمن خطاب رئيس الوزراء عنـد زيارتـه المنـاطق الكورديـة شـرحاً لسياسـية الحكومـة العراقيـة إزاء الكـورد في المسـتقبل القريـب و البعيـد.(٣)- علـى رئـيس ألـوزراء أن يوضـح أن الحكومـة العراقيـة مسـتعدة ((للعطف على حركة كوردية مشروعة ضمن العراق)) و ((تشجيعها)) شـريطة أن لا يقـترن ذلك بـ ((ألانفصال)). (٤)- على الحكومة العراقية أن تـراعي مسألة ((كون اللغة الكوردية لا اللغة العربية لغة قومية في قسمٍ مهمٍ من العـراق)) و ينطبـق هـذا الأمـر علـى التعلـيم والقضـاء و تعـيين المـوظفين بمختلـف فـروع الإدارة في المنـاطق الكورديـة. (٥)- أن تكـون الحكومة العراقية ((مستعدة و راغبة في عدم التفريق بين ﴿رعايا﴾ الملك فيصل الكـورد و العرب)). (٦)- أن الأهتمام الجديد للحكومة البريطانية ينصب على تأمين ((إنشـاء دولـة عراقيـة حـرة ومسـتقلة)) تـرتبط معهـا بــ ((أواصـر الاعـتراف بالجميـل والشـكر!!)) و ((وتنتسب و أياها إلى عصبة الأمم)) و ((لا تعضّد أيـة حركـة لا تتفـق مـع هـذه السياسـة كالميل الى الانفصال الكوردي)). (٧)- أن سياسـة الحكومـة البريطانيـة النهائيـة لا تسـتهدف ((تشجيع﴿الوطنية﴾* الكوردية)) لأن ذلك لا يؤدي إلى ((﴿ارتبـاك﴾ الحكومـة العراقيـة وحدها، بل و ارتباك ﴿جارتيها المسلمتين﴾** الحكومتين التركية و الايرانية أيضاً)).(٥٢)

لم يقدم المندوب السامي هنا شـيئاً جديـداً بـل تـوحي لنـا توصياته و تعليماتـه هـذه بأنه يريد أن يشرح و بشكل مُمِلْ الحقوق القومية التي ضمنتها عصبة الأمم للكورد عـام ١٩٢٥- ١٩٢٦ كمـا سـبق الاشـارة، مـع تطعيمهـا بـبعض البنـود مـن الدسـتور العراقـي. و أن

بريطانيا تخلت نهائياً عن فكرة تأسيس حكومة أو دولة كوردية. بل اعطاء شكل مبسّط من اشكال الإدارة الذاتية بالتعامل مع من توصفهم بـ ((المعتدلين)) من ألكورد.

كما ان النقطة السابعة الأخيرة تفسر لنا أيضاً أن الحكومة العراقية، وبالاتفاق طبعاً مع الحكومة البريطانية كانت واقعة كما يبدو تحت الضغوط والمخاوف من تركيا التي كانت واقفة بالضدّ من قيام العراق باعطاء الكورد ايّة امتيازات أو تشجيع للمطالب القومية الكوردية، لما في ذلك من تأثير على علاقاته مع تركيا وعلى كورد كوردستان تركيا.[٥٣] كما ينطبق الشيء ذاته على كوردستان ايران.

مع ذلك، فان تعليمات ونصائح المندوب السامي هذه سرعان ما خرجت الى حيز التنفيذ. ففي ٨ و ٩ آب ١٩٣٠ التقى الميجر يونغ (وكيل المندوب السامي) برفقة جعفر العسكري (وكيل رئيس الوزراء) وبمعيتهما جميل المدفعي (وزير الداخلية) وجمال بابان (وزير العدلية) في زيارة لهم لألوية كركوك واربيل والسليمانية، جمع من شيوخ ووجوه الكورد. وهناك كرّر الوكيلان على مسامعهم مضامين النقاط السبعة الآنفة الذكر، مع مزجها بالوعد والوعيد. فقد استعرض العسكري الوعود الحكومية للكورد؛ لائحة قانون اللغة الكوردية، تأسيس دائرة للترجمة متخصصة في الشؤون الكوردية، تعيين مفتش للمعارف في الألوية الكوردية، العمل لتهيأة مفوضين وضباط شرطة لهم اطلاع على اللغة الكوردية - أي ليسو من الكورد - لغرض حفظ الأمن في المناطق الكوردية. كما توعّد الشخصيات الكوردية التي تقدمت بمطاليب الكورد المشروعة بأن حكومته ((تتمسك أشد التمسك بوجوب القضاء على ﴿أيّة نزعة﴾ كانت ترمي الى ﴿الأخلال بوحدة الوطن العراقي﴾ أو يكدّر صَفوَ حُسن الجوار مع الحكومتين ﴿الصديقتين﴾ تركيا وايران)). ثم يعود فيعرّض بشكل مباشر ومُهين ببعض هذه الشخصيات الكوردية. فيقول: ((.. ولا تنخدعوا بتفوهات ﴿الأشخاص الذين عَميت بصيرتهم﴾ عن ﴿الرفاهية الحقيقية﴾ للكورد.. ﴿رعايا﴾ الملك فيصل والدولة العراقية..)). لا بل يتفاخر بثقة وأطمئنان بأن أقواله هذه ستكون متفقةً أيضاً مع كلمة الميجر يونغ الذي بعد أن أدلى بهذه النقاط السبعة اكد فعلاً بان هدف الحكومتين العراقية والبريطانية هو: ((ان يتقدم العراق بسلامٍ ﴿العراق المتحِدْ﴾ الذي ترمي فيه جميع العناصر المختلفة التي تؤلف سكانه الى أن يكونوا ﴿عراقيين صحيحيين﴾ !)).[٥٤]

وعلى ما يظهر ان وعود الوكيلان هذه للزعماء الكورد في كركوك واربيل والسليمانية. لم تواجه الآ بالحذر والريبة وعدم الأطمئنان. بل لم يَجدَا سوى إصرار الزعماء الكورد على المطالبة بحقوقهم القومية. ففي كركوك خاطب جعفَر والعسكري رئيس عشيرة الجاف محمد بك (نائب كركوك السابق) قائلاً: ((أقسم بشرفي وشرف الحكومة باننا سوف نطبق قرارات عصبة الأمم بالتمام والكمال*. أما في أربيل فقد خاطب أحد أغوات عشيرة دزهيى جعفر العسكري قائلاً: ((لقد وضعتم أساساً للعرب و نحن مستعدون أن نفدي أرواحنا في سبيل حقوقنا)). في حين خاطبه إسماعيل راوندوزي (نائب أربيل) بقوله: ((أيها الباشا لقد شبعنا من الوعود التافهة و الكلام عن المستقبل، نطالب بتطبيق قرارات العصبة حالاً وتشكيل لواء دهوك فوراً)). إما رؤساء هماوند و الجاف و دزهيى فقد خاطبوا جعفر العسكري بنبرة الثقة والأصرار قائلين له: ((شئتم أم أبيتم سوف نحصل على حقوقنا))** . لا بل سلَّم كل من فتاح حمه رضا رئيس عشيرة الهماوند و كريم بك فتاح آغا ممثل عشيرة الجاف للميجر يونغ مذكرة رؤساء العشائر و الزعماء الكورد التي تطالب بتطبيق قرارات عصبة الأمم الخاصة بحقوق الكورد القومية.(٥٥)

ثالثاً- الدعاية الحكومية المناهضة لمطالب الكورد

رافق دعوة الكورد لتحقيق مطاليبهم القومية، دعاية حكومية مناهضة لها. ومنها مايثير الشك و الريبة فيما إذا كانت السلطات الحكومية قد قامت فعلاً بهذا النشاط الدعائي المغرض بغية التهوين و التقليل من شأن مطاليب الكورد هذه. فقد أشارت بعض المصادر البريطانية أن نوري السعيد (رئيس الوزراء) و نائبه جعفر العسكري قد إتهما في حينه الميجر يونغ (وكيل المندوب السامي البريطاني) و بعض ضباط القوة الجوية البريطانية العاملين في العراق بالعمل على ماوصفتة بـ ((تشجيع الكورد على المعارضة والاحتجاج بهدف تمديد بقاء النفوذ البريطاني في العراق وعرقلة استقلاله)).(٥٦)

الأ انه في حالة إطلاعنا على تصريحات الميجر يونغ - المشار اليها سابقاً - خلال جولته في الألوية الكوردية برفقة جعفر العسكري، فضلاً عن دفاع بريطانيا و تحيّزها الفاضح في مسألة تسهيل دخول العراق عصبة الأمم و إعلانه ((دولة مستقلة)) فيما بعد، تكشف بطلان إدعاءات و مناورات نوري السعيد و جعفر العسكري في هذا المضمار.

ومن الجائز أن حكومة نوري هذه قد وقعت و قتئذٍ تحت تأثير التقرير الذي قدمته لها وزارة الداخلية في ١٤ تموز ١٩٣٠. فقد أتهم التقرير المذكور من وصفهم بـ ((بعض الموظفين البريطانيين و رجال غير مسؤولين من الانكليز و بعض ﴿منتسبيهم﴾ من الكورد)) بالعمل على ((إثارة البلبلة)) ومنهم مصطفى شوقي أفندي (من أهالي كركوك)* الذي اتهمه التقرير باتصاله الوثيق مع الميجر إيدي و الميجر أدمنز و الكابتن هولت وضباط آخرين ينتسبون للقوة الجوية البريطانية.(٥٧) ولكن دون أن يفصح عن فحوى هذه الأتصالات.

ليس هذا فحسب، ففي تقرير آخر قدمته وزارته الداخلية الى المدعو (المستر كنهام) في ٢١ حزيران ١٩٣٠ يتهم فيه الكابتن كينك (ضابط الاستخبارات في الموصل) بانه يسعى الى ((إثارة الكورد)) بواسطة مستخدميه ضد الحكومة العراقية. وأضاف: انه ((شديد التماس مع رؤساء الكورد)) ويتبادل معهم مختلف الهدايا كالسلاح وغيره لغرض تقوية روابطهم به. كما أتهم التقرير المذكور من وصفهم بـ((البعض من حملة الجنسية البريطانية)) ممن قدموا الى الموصل تحت غطاء النشاط التجاري في العلن وفي الباطن للعمل بالأمور السياسية وذلك ((بتحريض من يقابلوهم من ﴿الذوات؟﴾ بلزوم ﴿الانفصال﴾ عن الحكومة العراقية)) وهم كل من؛ هرمز رسّام (كابتن في الجيش البريطاني)* وآخر يطلق عليه بالموصل - على حدّ قول التقرير - تسمية (الأميرال). وهو ﴿هـ. سيمون﴾ ضابط كبير في البحرية البريطانية، هذا فضلاً عن المدعو (المستر داينلي) الذي وصفه التقرير بانه يقوم بجولات في الألوية الشمالية ويعمل على ((بث الدعاية لاثارة الكورد بالأنفصال)).** وفي نهاية تقريره يطلب وزير الداخلية ((اتخاذ الاجراءات القانونية)) ضد الكابتن كينك والكابتن لاين لسكوته - كما يقول – عن تصرفات الأول، ثم إبعاد هرمز رسّام ((وجماعته)) عن العراق، وعدم السماح لداينلي للدخول الى العراق مرة أخرى.(٥٨)

كما ساند الدعاية الحكومية هذه، ظهور منشورات وزعت في السليمانية في ١٩ آب ١٩٣٠ وموقعه بأسم ((المسلم الموحّد الكوردي)). ويظهر من لهجتها أنها دينية الأتجاه. فقد ندّدت هذه المنشورات بالشخصيات الكوردية التي حملت في حينه لواء المطاليب القومية الكوردية، وهم كل من؛ توفيق قزاز والشيخ قادر الشيخ سعيد وعزت بك العثمان باشا ومحمد عبدالرحمن أغا ورمزي أفندي، وكذلك متصرف السليمانية وعزت الطوبجي

اللذان وصلا الى حلبچه في ١٤ آب ١٩٣٠ لغرض كسب التأييد للمطاليب الكوردية وأيدهما هناك حسن بك العلي بك وعلي بك الأحمد بك ومصطفى بك بن جعفر سلطان. وفي ١٥ آب توجه هؤلاء الى قرية بانه كون برفقة قائممقام حلبچه. وفي ١٧ آب توجهوا الى قرية طويلة (التابعة الى أورمان) حيث التحق بهم هناك توفيق قزاز.

كما وصفت هذه المناشير الشخصيات الكوردية المذكورة بنعوتٍ بغيضة وقاسية منها؛ ((قلة مبالاتهم بالدين الاسلامي)) و ((ذوي الأفكار المشؤومة)) و ((المفسدين)) و ((يساندهم سراً حب ارشادات الأجانب)) و ((ليس لهم أية صلاحية لتمثيل امتنا الكوردية))..إلخ. وقد ذيّل أحد هذه المنشورات بعبارة تقول: ((..فليحى ﴿مُحبّي الاتفاق - يقصد هنا مع السلطات الحكومية-﴾ وليسقط طالبي..الفساد والنفاق)). أما المنشور الآخر فقد انتهى بعبارة تقول: ((والأمرُ لِوُليّ الأمر))! (ينظر الملاحق).

وبهذا فان هذه المنشورات قد تضمنت دعوة صريحة الى الزعماء الكورد الى مصافحة السلطات الحكومية العراقية والتخلي عن مطاليبهم القومية. لاسيما من خلال العبارات التي تقول: ((..ومؤيدين للوحدة العراقية، وباذلين موجوداتنا في سبيل توحيد مكانة الاسلام، واستعلاء أعلام حكومتنا الفتية الأسلامية)). لا بل ندّدت هذه المناشير بالمضابط التي رفعها الزعماء الكورد للسلطات العراقية. بقولها: ((فينبغي أن لا تنظروا الى مضابطهم وبرقياتهم بنظر الاعتبار حيث أن بلادنا الكوردية بلاد اسلامية)). ويظهر بوضوح هنا انها كانت تركز في دعايتها على ((الدّين)) وتسقط من حسابها ((القومية)).[٥٩]

مع هذا، فان أسلوب هذه المناشير قد كتب بلغةٍ سهلة وبسيطة، ليسهل تأثيرها على الجمهور الكورد، لاسيما وان الكورد معروفٌ عنهم شدّة التدّين والتمسك بأهداب الدين الاسلامي. كما أن مضامينها تدل على الطلب من الكورد بالتخلي عن مطاليبهم القومية والتمسك بأوامر وقرارات السلطات الحكومية لاسيما في حال قراءتنا للعبارتين الاخيرتين للمنشورين المذكورين. بل تدل على عدم النضج والوعي لمن كتبها في فصلهم المسألة الدينية عن المسألة القومية وانكار أهمية التفاعل بين هاتين المسألتين. ومن جهة أخرى، فان هذه المناشير ربما كانت مناشير لجمعيةٍ وهمية ومن صنع السلطات الحكومية نفسها وبالتعاون مع من له مصالح معها. وبهذا لا يستبعد أن تكون دوائر الأمن قد روّجتها، خاصة وان أحد المناشير هذه قد كتب بلكنةٍ أمنيّة ومخابراتية بتعقّب الأشخاص ومعرفة

نشاطهم وأماكن تحركاتهم بالتفصيل. وغايتها الأساسية تكثيف الدعاية المناهضة للمطاليب القومية الكوردية، لاسيما ممن دعا منها الى ((الانفصال)) عن الحكومة العراقية وتشكيل حكومة كوردية مستقلة.

رابعاً- إنتفاضة أيلول الدامية في السليمانية

أصدرت حكومة نوري السعيد في الاول من تموز ١٩٣٠ قراراً يقضي بحل مجلس النواب والأعلان عن اجراء انتخابات نيابية لمجلسٍ بديلٍ يكون بمثابة الضمانة الاكيدة لها للتصديق على معاهدة ١٩٣٠* . وجرت الأستعدادات لهذه العملية الانتخابية بين ١٠ تموز - ١٠ أيلول. الأ ان المعارضة السياسية في بغداد وبقية الألوية تكتلت معلنة شجبها لهذه الانتخابات ومتهمة إيّاها بالتحيّز والتزوير.(٦٠) حينها اندلعت تظاهرات في اربيل سرعان ما انتقل تأثيرها الى السليمانية. ففي ٦ أيلول انتفضت السليمانية وهي تعلن استنكارها لعملية الانتخابات ومندّدة بهذه المعاهدة لتجاهلها لمطاليب الكورد القومية.(٦١)

كانت السلطات الحكومية قد اعلنت منذ ٥ أيلول عن اجراء (انتخابات الهيئة التفتيشية) في السليمانية، على الرغم من مقاطعة عدد من الوجوه الكورد لهذه الانتخابات. وفي صبيحة يوم ٦ أيلول حضر جمع من الناخبين الحكوميين برفقة رئيس البلدية الى سراي الحكومة. فكان ذلك كافياً لاشعال فتيل المواجهة الساخنة بين المعارضين للانتخابات والسلطات الحكومية.

لقد انتفضت السليمانية في حشودٍ ومظاهرات كبرى شارك فيها الطلاب والكسبة، وهي تعلن سخطها وغضبها من هذه الأنتخابات والمعاهدة ومطالبةً بتحقيق الأماني الكوردية. وتحولت واجهة السراي الى ساحة اشتباك ومواجهة مع قوات الشرطة. فقد استخدم المتظاهرون كراسي المقاهي والهراوات والعصي والخناجر كسلاح في اشتباكهم مع هذه القوات التي وقفت عاجزة أمامهم. مما اضطر السلطات الى إنزال سرية مشاة من الجنود وتهيأة فوج منهم للسيطرة على المدينة. لاسيما بعد أن اقتحم المتظاهرون صفوف الشرطة وشرعوا برشقهم ورشق سراي الحكومة بالحجارة. ولم تلبث هذه القوة العسكرية أن أطلقت نيران بنادقها على حشد المتظاهرين.* فكانت مجزرة دامية راح ضحيتها الكثير من الشهداء والجرحى.** حيث هزت مشاعر الكورد من الأعماق فأطلقوا عليها (روژی رەشی ئەیلول/ اليوم السادس من ايلول الأسود). واثرها شنت السلطات الحكومية

حملة اعتقالات واسعة شملت احدى عشرة شخصية من وجوه الكورد،*** و عشرات من المتظاهرين.**** بعد أن نعتتهم بشتى النعوت القاسية ومبرّرة فعلتها الشنيعة هذه بتبريرات واهية غايتها قهر الكورد للتخلي عن مطاليبهم وحقوقهم القومية. ومما جاء في تصريح السلطات الحكومية قولها: ((- أنها- أكرهتْ على استعمال القوة في تشتيت ﴿الرعاع المتمردين﴾..)) و ((الاشخاص المخدوعين)) و ((المشاغبين)) وأنهم من الذين عزموا ((على استعمال ﴿طرق الأرهاب﴾ ضد ﴿المواطنين المطيعين للقانون﴾ ممن ﴿أرادوا الأشتراك بالانتخابات﴾..)).[٦٢] وهذا معناه ان الانتخابات يجب أن تكون وفق المقاسات الحكومية المدعومة بالقوة والتزوير وأن ﴿المطيع﴾ لها هو الوحيد الذي تتوفر فيه شروط النيابة!.

لم تزد هذه الحادثة المأساوية الكورد الاّ اصراراً على التمسك بمطاليبهم القومية. فقد أرسل العديد من الوجوه والشخصيات الكورديةبرقيات احتجاج على الاساليب القمعية القاسية التي اتبعتها السلطات الحكومية، الى عصبة الأمم طالبةً منها إنصاف الكورد والعمل على انجاز الوعود التي قطعتها لهم. كما رفع بعضهم عريضة الى المندوب السامي البريطاني فرنسيس همفريز في ١٠ تشرين الاول ١٩٣٠، ندّدوا من خلالها بالمعاهدة وأوضحوا أن أجابة السلطات الحكومية على مطاليبهم تمثلت بقمعها وبوحشية لانتفاضة ٦ أيلول في السليمانية. ولم يكن هناك من رَدٍ على الاساليب الحكومية هذه سوى الانفصال التام عنها. كما دعوا الحكومة البريطانية التي قبلت الانتداب على العراق باقناع الحكومة العراقية بمشروعية عدّة مطاليب هي؛ (١)- تشكيل دولة كوردية ضمن الحدود الطبيعية الممتدة من زاخو الى ما وراء خانقين. (٢)- ابقاء المنطقة المذكورة أعلاه تحت الانتداب البريطاني كدولة كوردية الى ان تصدر عصبة الأمم قراراً في هذا الشأن. (٣)- اطلاق سرح المسجونين والمنفيين اثر انتفاضة السليمانية هذه. (٤)- نقل جميع الضباط والموظفين الكورد من المناطق العربية الى المناطق الكوردية[٦٣].

خامساً- الشيخان محمود الحفيد وأحمد البارزاني يعلنان حركتهما المسلحة

كان لمناورات الحكومتين العراقية والبريطانية في تجاهل مطاليب الكورد في معاهدة ١٩٣٠ وسعيهما لشق صفوف الكورد واعتبارهما صنفان: ((متطرف)) و ((معتدل))، الى جانب حادثة السليمانية المأساوية، أثرهما الواضح في تحرك الشيخ محمود الحفيد من

جديد واعلان انتفاضته المسلحة لدعم وتأييد مطاليب الكورد القومية. وعلى ما يظهر ان السلطات الحكومية كانت تعلم سلفاً بان الشيخ محمود الحفيد- الذي كان يقيم مُبعداً في قرية بيران منذ عام ١٩٢٧ داخل الحدود الأيرانية- سوف لن يبق مكتوف الأيدي إزاء ما جرى في السليمانية. لذا فقد ارسل له جميل المدفعي (وزير الداخلية) في ١٠ أيلول ١٩٣٠، تحذيراً بالأمتناع عن القيام بأعمالٍ وصفها بأنها ((مخالفة لرغبة الحكومة)) و ((لشروط الاتفاق معه في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٧)) في البقاء في مكان إقامته خارج الحدود.

الأ أن الشيخ محمود تجاهل هذا التحذير وشرع بتعبئة قواته في منطقة شهر بازار. كما لاقت حركته المسلحة تأييداً من بعض الضباط الكورد حيث التحق في صفوفه كل من؛ الرائد محمود جودت والملازم الأول حميد جودت والملازم الثاني كامل حسن. وفي الوقت نفسه أرسل الشيخ محمود في ١٧ أيلول ١٩٣٠ رسالة احتجاج الى همفريز (المندوب السامي البريطاني في العراق) نـدَّد فيها بأعمال القمع الدموية التي ارتكبتها القوات الحكومية بحق أهالي السليمانية الكورد. كما أوضح بلهجة ملؤها الغضب والأسى بأنه من ((المستحيل تعايش الكورد والعرب)) بعد هذه الكارثة المأساوية. واختتم الشيخ رسالته هذه مطالباً، وبأسم جميع الشعب الكوردي، تشكيل حكومة كوردية مستقلة تحت الحماية البريطانية.

كان الشيخ في ندائه هذا كالمستجير بالرَمضاء من النار. فقد ارسل همفريز نسخة من هذه الرسالة الى نوري السعيد طالباً منه عدم الاجابة عليها لحين عودة الشيخ إلى مقر إقامته في إيران. بل تجاهل مطاليب الشيخ القومية بتاكيده على الثوابت السياسية البريطانية التقليدية إزاء الكورد. فأقترح على نوري بأن يضمّن جوابه التأكيد على فكرة ((تآخي الشعبين العربي والكوردي)) و ((إبعاد حلم الاستقلال الكوردي عن أذهان الشيخ محمود)) وعلى أن ((رفاه الشعب الكوردي وازدهاره مرتبط برفاه وازدهار وسعادة العراق بأجمعه)) ومن ثمَّ ((التعاون مع الحكومة العراقية وليس ضدها)).[٦٤]

وهكذا شدّت السلطات الحكومية وبالتعاون والتنسيق مع المندوب السامي على وجوب التزام الشيخ محمود بشروط العفو الممنوح له سنة ١٩٢٧ بعد أن اتهمته بالإخلال بها، ومن ثم قيامه بالتجوال بين العشائر الكوردية لغرض تعبئتها. كما اتهمته بإهمال الأوامر القاضية برجوعه إلى مكان إقامته في إيران.

ومن جهة أخرى شرعت السلطات الحكومية بتهيأة قواتها الجوية بالتعاون مع القوات الجوية البريطانية في معسكر الهنيدي (الرشيد لاحقاً) لحملِ الشيخ على الابتعاد مسافة معينة عن حدود العراق في حالة رجوعه الى الاراضي الايرانية ثانية. كما عملت هذه السلطات بالتنسيق مع الحكومة الإيرانية - تحت ذريعة المناسبات الودية وحسن الجوار بين الحكومتين - على إتباع الأساليب ذاتها ضد من وصفتهم بـ((الاشخاص الذين طلبت الحكومة الايرانية إبعادهم عن الحدود)) خشية ان تكون للحركات التي يقوم بها الشيخ علاقة بـ ((اضطراب)) الامن على الحدود على حد زعمها.[٦٥]

ثم عاد وزير الداخلية وكرّر انذاره للشيخ في ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٠ بالكفّ عن التجوال في جهات لواء السليمانية والعودة الى مقر اقامته في بيران. كما أنذره باستخدام القوة ومصادرة أملاكه في العراق في حالة امتناعه عن تنفيذ هذا التحذير. ولم ينسى المندوب السامي نصيبه في هذا المجال، فاتهم الشيخ بإهماله لانذاراته وانذارات السلطات الحكومية، كما طلب منه - على حد قوله- ((تجنب الأمور السياسية الخاصة بالعراق)). وهدّد الشيخ خلاف ذلك بـ ((عواقب وخيمة)).

لم يصغ الشيخ لهذا الأنذار. ففي ٢٩ تشرين الأول تمكنت قواته من السيطرة على جزء من قضاء بنجوين والتلال المحيطة به. وفي ٩ كانون الثاني ١٩٣١ إستطاعت ان تدخل خورمال وشاندري. وفي تشرين الثاني ١٩٣١ تمكن الشيخ أحمد البارزاني من مهاجمة المواقع الحكومية في منطقة بارزان وميرگەسور.

لم تقو قوات الشيخين محمود الحفيد وأحمد البارزاني بإمكانيتهما المتواضعة من الصمود سوى بضعة أشهر أمام القوات الحكومية المدعومة بالقوة الجوية البريطانية، وبتنسيقٍ وتعاون أيضاً مع الحكومتين الإيرانية والتركية. ففي ١٣ مايس ١٩٣١ قدم الشيخ محمود دخالته الى السلطات الحكومية. الاّ انها أقدمت على نفيهِ وتغيير مكان إقامته في المنفى من مكان الى آخر (السماوة، الناصرية، عانة) ومن ثمَّ سمحت له أخيراً بالإقامة في بغداد بعد مصادرة أملاكه. وفي كانون الثاني ١٩٣٢ أعلن الزعيم الكوردي جعفر سلطان - في المنطقة الكوردية الإيرانية المحاذية في حلبجه - دخالته وتم حجزه في السليمانية، وسرعان ما طالبت الحكومة الإيرانية بتسليمه لها. وفي حزيران ١٩٣٢ قدّم الشيخ أحمد

البارزاني دخالته الى السلطات التركية حيث حدّدت مكان إقامته في أدرنة.* ثم ما لبثت السلطات الحكومية ان أعلنت الإدارة العرفية في مناطق الحركات الكوردية هذه.(٦٦)

سادساً- الكورد ومسألة دخول العراق الى عصبة الأمم

لقد تزامن تجاهل المطاليب القومية الكوردية والعجالة والقسوة في قمع الحركات الكوردية المسلحة بالفعل مع رفض عصبة الأمم أيضاً لهذه المطاليب في (الاستقلال) أو (الحكم الذاتي) في ٢٢ كانون الثاني ١٩٣١ كما سبق الإشارة. لا بل حصل هذا كذلك في وقتٍ كانت فيه السلطات الانتدابية البريطانية تعمل بتوافق وانسجام مع الحكومة العراقية لوضع اللّمسات الأخيرة لمسألة دخول العراق ((دولة مستقلة)) في عصبة الأمم. كما غدا مفهوم ((الجنسية أو المواطنية العراقية)) عن طريق ((عرقنة الكورد)) بجعلهم أقلّية لغوية وثقافية إلى جانب الأقليات الأخرى ثم دمجهم ببقية الأكثرية العربية، هو التوجه الثابت والمعوَّلِ عليه لإنجاز هذه المسألة.

ومن المفارقة حقاً ان يقدّم فرنسيس همفريز ((المندوب السامي البريطاني في العراق)) تقريره الخاص ((عن مدى تقدم العراق ونضجه السياسي)) إلى عصبة الأمم، لغرض تأهيله لدخول هذه العصبة في يوم ١٣ مايس ١٩٣١، وهو اليوم نفسه الذي قدَّم فيه الشيخ محمود الحفيد دخالته للسلطات الحكومية - كما سبق القول - بعد قمع حركته بقوة السلاح. وكانت (لجنة الانتدابات الدائمة) في هذه العصبة قد خصصت قسماً من وقتها في جلستها العشرين لفحص هذا التقرير المذكور. وقد حضر همفريز هذه الجلسة لغرض الإجابة على استفسارات وأسئلة هذه اللجنة. ومما قاله همفريز في معرض ذلك، ان الحكومة العراقية قامت بما عليها من ((أعمال)) بخصوص ((حفظ حقوق الأقليات كقانون اللغة المحلية)) و ((السعي لازالة الأختلافات بين العرب والكورد)). وهنا تجاهل همفريز الإشارة الى مطاليب الكورد كما تجاهل تحيز حكومته إلى جانب الحكومة العراقية في قمع الانتفاضات الكوردية. كما ان تصريحه يظهر الكورد ((أقلية لغوية)) وليسو ((قومية)). وحينها وجه إليه أحد أعضاء اللجنة انتقاداً بان تقريره هذا ((خالٍ من المعلومات عن التوزيع العنصري وإحصاءات السكان)). كما وجهت إليه أسئلة عن العشائر الكوردية ((وفيما إذا كان الشيخ محمود الحفيد خاضع للحكومة العراقية أم لا)) الى جانب استفسارها عن ((حالة الاقليلت العنصرية والدينية)).*

الاّ ان همفريز هنا اكتفى بان وعد هذه اللجنة بتقديم الاحصاءآت المطلوبة في فرصة أخرى!!. وزيادة في المفارقة انه أخبرها ((عن ﴿تفاهم﴾ الشيخ محمود مع الحكومة العراقية)). ومن السابق لأوانه الجزم فيما إذا كان همفريز قد أعطى تفسيراً دقيقاً وصريحاً لها عن هذا ﴿التفاهم﴾ الذي يعني قمع حركة الشيخ بالشكل الذي عرفناه سابقاً، لاسيما وانّه كان على دراية بكل تفاصيل ما حلّ بالكورد وما كان يريدونة بالضبط.** وهنا يكون همفريز قد قدّم شهادة هي أقرب الى الزوّر والبُهتان منها الى الدقة في قول الحقائق. وهذا التصور قد يكون مقبولاً أيضاً اذا علمنا أن همفريز عادَ وصّرح أمام أعضاء هذه اللجنة ((بأنّه ﴿لايَدّعي﴾ بان العراق ﴿الآن﴾ خالٍ من النواقص!)) ثم يضيف: ((ولكن فيه من ﴿التنظيم الحكومي﴾ ما يساعده على الاستقلال والسير في مضمار التقدم بعد حصوله على الاستقلال)).[٦٧] وهذا يعطينا فكرة عن رغبة بريطانيا وقتئذٍ في إنهاء الانتداب باسرع وقتٍ ممكن وبالتفاهم والتنسيق مع الحكومة العراقية، بعد أن ضمنت مصالحها الحيوية والأساسية- كما سبق الإشارة- في معاهدة ١٩٣٠.

ويظهر هذا الأمر واضحاً، حينما اعترض همفريز على المقترح الذي تقدمت به اللجنة بـ((تعيين ممثل عن عصبة الأمم في العراق)) بغية ((الاشراف على تنفيذ الضمانات المتعلقة بالأقليات)). فقد إدعى همفريز بان ذلك سوف يقلّل من سيادة العراق وعدم الثقة في كفاءته، ويؤدي الى اثارة الضغائن والخلافات الدينية، كما يجعل حالة الانتداب باقية عليه.[٦٨]

الاّ ان هذه المناورة والتهويل من لدن همفريز، قد وجدا لهما صدىً لدى نوري السعيد (رئيس الوزراء) أيضاً. فحينما أثارت لجنة الانتدابات ((مسألة الاقليات في العراق)) سافر نوري الى جنيف في حزيران وكانون الاول ١٩٣١ لمتابعة المسألة عن كثب. رافضاً كل دعوة تستهدف تحديد أماكن معينة للاقليات الدينية في العراق. كما سجل اعتراضه أمام اللجنة بان لا يكون للمندوب السامي أو ممثل العصبة الحق في المناظرة بشؤون هذه الأقليات. كما حاول نوري دعم تصريحاته هذه مؤكداً، بأن هناك مواداً كثيرة ضامنة لحقوق الأقليات منصوص عليها في القانون الأساسي العراقي (الدستور).[٦٩]

إن مناورة نوري وهمفريز هذه بشأن الأقليات القومية والدينية، لم يكن غرضها بالتأكيد الاّ التغطية السياسية على المطاليب القومية الكوردية باحتوائها، ومن ثم دمجها

في خانة الأقليات اللغوية والثقافية، وأخيراً معاملة الجميع كرعايا عراقيين، بعد اسقاط الفكرة القومية الكوردية من قائمة التداول السياسي في العراق.

وهذا ما جرى بالضبط، حينما وضعت لجنة الانتدابات الدائمة (شروطاً من خمسة نقاط) و (ضمانات من سبعة نقاط) يقدمها العراق كتعهدات ضامنة لقبوله في عصبة الأمم ومن ثم انتهاء الانتداب عليه.[٧٠] وكانت الضمانة الأولى من هذه الضمانات السبعة قد نصّت على ((حماية الأقليات العنصرية واللغوية والدينية بصورة فعّالة)).

في ٥ مايس ١٩٣٢ قدمت الحكومة العراقية، تعهدات العراق الى مجلس عصبة الأمم جواباً على قرار لجنة الانتدابات المتخذ في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٢ بهذا الخصوص. وقد جاءت هذه التعهدات على شكل (مذكرتين). الأ ان الذي يعنينا هنا، هو (المذكرة الأولى) التي كانت اشبه ما تكون بجوابٍ تفصيلي على الضمانة الأولى المذكورة آنفاً والمحددة من قبل لجنة الانتدابات أي المسألة المتعلقة بـ((الأقليات)).

إحتوت هذه المذكرة على (عشرة مواد) وبعض هذه المواد متفرعاً الى (فقرات). وبدا وكأنها كانت جاهزة ومُرتبة سلفاً. هذا اذا ما علمنا أنها قد اقتبست نصاً وروحاً تقريباً من مواد وفقرات منصوصٌ عليها في القانون الاساسي العراقي (الدستور) وقانون الجنسية العراقية وقانون انتخاب النواب أو قانون اللغات المحلية.

كما اعتبرت هذه المذكرة أيضاً ((الكورد)) و ((الاقليات العنصرية والدينية)) بمثابة ((رعايا)) واكثرتْ من ترديد عبارة ((الرعايا العراقيون)) دلالة عليهم وعلى صهرهم بـ((الهوية الوطنية العراقية)) وتسري عليهم باتساوي جميع القوانين المذكورة آنفاً. من جهة أخرى تجنبت المذكرة الاشارة الى الكورد كقومية لها ثقلها السكاني بعد الأكثرية العربية مباشرة. كما انها لم تشخصهم بالأسم الأ في (الفقرة:٥ من المادة:٤) الا انها عاملتهم هنا كعائلة لغوية الى جانب التركمان: ((..يعطى ﴿الرعايا العراقيون﴾ الذين لغتهم غير اللغة الرسمية - أي العربية - ﴿تسهيلات مناسبة﴾ لاستعمال لغتهم شفهياً وكتابة أمام المحاكم)). أما في (المادة:٨ التي تتكون من فقرتين) فقد تجاهلت تشخيص الكورد بالأسم وعوضت عن ذلك بعبارة ((..فيما يتعلق- بالتعليم العام- في المدن والمناطق ﴿التي يقيم فيها قسم كبير من الرعايا العراقيون﴾ الذين لغتهم غير اللغة الرسمية)) يمنح لها تسهيلات لتعليم طلاب المدارس الابتدائية بلغتهم الخاصة، على ان لا يشكل ذلك عائقاً أمام تعليم اللغة العربية في هذه المدارس بصورة إجبارية (الفقرة:١). كما تكرّرت

هذه العبارة أيضاً في (الفقرة:٢) التي اعتبرت الكورد ((أقلية عنصرية)) ولهم مع بقية الأقليات (عنصرية أو دينية أو لغوية) وعلى حدّ قولها ((نصيب عادل من حيث التمتع بما قد يرصد من الأموال العامة.. للمقاصد التهذيبية أو الدينية أو الخيرية..)).

أما ثالثةُ الأثافي!! فكانت في (المادة التاسعة والمتكونة من ثلاث فقرات). فقد تجاهلت هذه المادة أيضاً الكورد كوحدةٍ قومية وعاملتهم كعائلة لغوية وحالة مجزأة ومبعثرة، وعناصر موزعة في ((الوحدات الأدارية الصغيرة أي الأقضية))، متجنّبةً حتى تسمية المناطق الكوردية بـ ((الألوية الكوردية)). بل لقد اكدت (الفقرة الأولى من هذه المادة) على جعل اللغة الكوردية الى جانب اللغة العربية في هذه الاقضية. فقد جاء في نصّ الفقرة المذكورة: ((..أن تكون اللغة الرسمية في ﴿الأقضية!!﴾ التي ﴿يَسُودُ فيها العنصر الكوردي﴾ من ﴿ألوية الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية﴾ اللغة الكوردية بجانب اللغة العربية. ومن المفارقة ان هذه الفقرة هي مقتبسة من (المادة:٥ من قانون اللغات المحلية). أما في ﴿قضائي كفري وكركوك من لواء كركوك﴾ - حسب قول الفقرة الاولى أيضاً - حيث ﴿قسم كبير من السكان هم من العنصر التركماني﴾ فتكون ((اللغة الرسمية بجانب اللغة العربية ﴿إما﴾ الكوردية و (اما) التركية)). وهذا الجزء من الفقرة الأولى مقتبس أيضاً من (المادة ١١٢ من القانون الاساسي).

وعلى مايبدو، من صياغة الفقرة الأولى- وحتى (الفقرتين:٢و٣) من هذه المادة تقريباً كما سنرى- أنها صيغت بشكل دقيق يدل على التمويه والحذر الشديد بعدم إستثناء الكورد كقومية منفردة في لواء كركوك. وقد يعود ذلك ليس لوجود أقليات تسكن الى جوار الكورد وحسب، وإنما لحساسية هذه المنطقة بالنسبة للحكومتين العراقية والبريطانية باعتبارها منطقة نفطية حيوية.

أما عناصر الإدارة في هذه ﴿الأقضية﴾ فقد اكدتها (الفقرتن:٢و٣). حيث نصت (الفقرة:٢) على ان يكون الموظفين في هذه الأقضية ممّن هم: ((..واقفين على اللغة الكوردية ﴿أو﴾ التركية حسبما تقتضي الحال)). وهذا النص مقتبس من (قانون اللغات المحلية). في حين اكدت (الفقرة:٣) على أن: ((مقياس ﴿إنتقاء الموظفين﴾ للاقضية المذكورة ﴿وإن كان الكفاءة ومعرفة اللغة قبل العنصر!!﴾.. فان الحكومة توافق على ان

ينتقى الموظفون كما هي الحالة الى الآن!! وعلى ﴿قدر الأمكان﴾ من بين ﴿الرعايا العراقيين﴾ الذين ﴿أصلهم﴾ من تلك الأقضية)).[٧١]

إن هذه الفقرة الأخيرة من (المادة:٩) تظهر لنا بجلاء الغموض المحيط بها. فهي لم تفصح عن هوية ﴿العنصر﴾ المقصود باسمه المحدَّدْ بالفعل، ثم تركيزها على ﴿الكفاءة﴾ و ﴿اللغة﴾ قبل ﴿العنصر﴾ الذي يعني بدون شك ﴿القومية﴾. وهي بهذا حذفت كلمة القومية ليحل محلها كلمة العنصر الذي قد يحتمل معاني أخرى تدل على أقليات عرقية أو دينية ليست كوردية أيضاً. وهذه المغالطة هي بالتأكيد محاولة لتمييع المسألة القومية الكوردية، وذلك بجعلها الكورد ((أقلية)) كباقي الاقليات الأخرى وليسو ((قومية)) لها ثقلها الخاص بعد القومية العربية، هذا الى جانب اعتبارها الكورد ((رعايا عراقيين)) على ان يحمل الجميع في خاتمة المطاف الهوية أو الجنسية الوطنية العراقية.* وعلى هذا الأساس بقيت عبارة ((القومية الكوردية)) ممنوعة من التداول في الأوساط السياسية الرسمية العراقية وحتى في الأوساط القومية العربية المتطرفة والأوساط السياسية الأممية تقريباً طوال العهد الملكي.

وهكذا، وللتغطية على هيكليّة التركيبة السياسية و السكانية المعقَّدة والصعبة في العراق، أفلحت هذه ((المناورة المبيّتة)) التي حاك خيوطها الملك فيصل ونوري السعيد بالاتفاق والتنسيق مع الحكومة البريطانية المَمثلة في المندوب السامي البريطاني في العراق، بهذه العُجالة والسرعة الملفتة للنظر، من إدخال العراق في عصبة الأمم ليتخذ له صفة الدولة الشرعية والقانونية ((كدولة مستقلة ذات سيادة)) !!، بعد ان ضمنت بريطانيا مصالحها الحيوية والاستراتجية في معاهدة ١٩٣٠، وتركت في العراق من الازمات والصراعات السياسية المتفاقمة ما لا عدَّ له ولا حصر، والتي أخذت تراقبها عن كثب من وراء السّتار (السفارة البريطانية) أو تتدخل فيها أيضاً بذريعة تقديم المشورة.

ففي ٣ تشرين الأول ١٩٣٢ صوَّت في مجلس عصبة الأمم، الى جانب قبول العراق في هذه المنظمة الدولية، (٥٢) دولة عضوة فيها من أصل (٥٦) دولة. وبموجب هذا القرار ينتهي الأنتداب البريطانى على العراق و تدخل معاهدة ١٩٣٠ حيز التنفيذ. وفي حينه أثنى نوري السعيد على جهود بريطانيا في هذا المضمار معتبراً عملها (خليقٌ بان يُدرسْ ويُحتذى)) على حدّ زعمه. أمّا الملك فيصل الأول فقد أبرق الى الملك جورج ملك

بريطانيا- وفي اليوم نفسه- يقول: ((.. إنني اذا ما جاهرت بأننا مدينون الى حدٍ كبير في بلوغنا هذه المرحلة السعيدة الى معاونة جلالتكم، فان ذلك من واجب الاعتراف بالجميل. سنبقى ذاكرين هذه المآثر مدى الدهر..)). وفي خطابه الذي القاه في بهو ((أمانة العاصمة)) بغداد في ٦ تشرين الأول، للاحتفال بهذه المناسبة، عاد فيصلّ مرة أخرى وأثنى على جهود بريطانيا ووصفها بـ ((المعاونات الثمينة)).[٧٢]

ولا يسعنا هنا الأ القول، بانه إذا كان دخول العراق عصبة الأمم قد حقق بعض المكاسب السياسية للدولة العراقية، الأ انها بقيت مكبلة بقيود معاهدة ١٩٣٠. وإذا كان هناك من ضحَّية لهذا الاجراء السياسي الذي حيك بعجالة فعلى راس القائمة يوضع الشعب الكوردي. ولهذا بقيت جذوة الحركة القومية الكوردية مُستعرة تحت الرمَّاد، سرعان ما تظهر شعلتها متقدةً بين الحين والآخر، بعد أن خاب أمل الكورد في الحصول على حقوقهم القومية المشروعة المتمثلة بأقامة ((حكم ذاتي صحيح))، وبعد أن أحبطت الحكومتين العراقية والبريطانية وبالتنسيق مع الحكومتين الايرانية والتركية، أمنيتهم في نيل ((الأستقلال والوحدة)) بالمناورات الدبلوماسية والدَّسِّ بين صفوف الكورد، والقهرّ بقوة السلاح.

القسم الثالث

الكـــورد والاحداث الوطنية - ١٩٣٦ - ١٩٤٦

الكورد و إنقلاب عام ١٩٣٦

في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ أطاح انقلاب عسكري- قادهُ الفريق بكر صدقي (قائد الفرقة الثانية) بالتنسيق والتعاون مع الفريق عبداللطيف نوري (قائد الفرقة الاولى) والجناح المدني المعتدل من جماعة الاهالي الذي يمثله (حكمت سليمان ومحمد جعفر ابو التمّن وكامل الجادرجي)- بحكومة ياسين الهاشمي الذي كان مهيمناً على السلطة بقيضة قوية، تم تشكيل حكومة بديلة لها برئاسة حكمت سليمان.

اتهم الانقلابيون الجدُد الحكومة المطاح بها، بكّم أفواه السياسين المعارضين لها وتعطيل الصحف والهيمنة المطلقة على البرلمان وفرض الرقابة الصارمة على البلاط الملكي والمخابرات (المكالمات الهاتفية ورسائل المواطنين) والمطبوعات، والقاء المعارضين لها في غياهب السجون، ولجوئها الى الشدّة والقسوة في قمع الحركات العشائرية واعلانها للاحكام العرفية، وطرد الموظفين غير الموالين لها من وظائفهم، وسكوتها على انتشار المحسوبيّة وابتزاز الاموال واستغلال النفوذ واهتمامها بمصالحها وغاياتهم الشخصية، والسعي الى تحويل نظام الحكم الى المركزية القاسية والدكتاتورية.

لاقى الانقلاب في بداية عهده تأييداً شعبياً واسع النطاق. وبدا وكما قيل وكأنه ((حركة شعبية)) تستهدف الأصلاح وتعزيز الديمقراطية، ومن هنا عقدت عليه القوى

السياسية الشعبية والتقدمية الآمال الكبار، على خلاف القوى القومية العربية العسكرية منها والمدنية التي كانت تنال دعماً واضحا من لدن ياسين الهاشمي، فأوجست خيفةً على توجهاتها السياسية من الأنقلاب وقادته.

كان بكر صدقي وكتلته العسكرية هم الدعامة الاساسية لحكومة الانقلاب. ولهذا تركزّت عليه وحوله الأضواء والأنظار. وفي الوقت الذي أظهر فيه بكر انه يفضل أن يعمل في الظلّ واختار وظيفة (رئيس أركان الجيش) كان له في الواقع شأن كبير في مصير ومستقبل هذه الحكومة الجديدة.[٧٣]

مع هذا فالذي يعنينا هنا، هو موقف و نشاط الكورد السياسي خلال فترة حكم الانقلاب الذي لم يَدُم سوى أقل من عشرة أشهر فقط. لاسيما بعد أن حامت بعض الشبهات السياسية حول بكر صدقي بالعمل بصمتٍ وخفاء في التخطيط لاقامة دولة كوردية مستقلة لانه كان كوردي الأرومة والقومية.[٧٤] وكيف تحوّل الأمر تدريجياً بعد ذلك الى صراع سياسي خفي ومعلن كما قيل بين الوطنية العراقية الخالصة (العراق للعراقيين) وبين النزعة الوطنية والقومية العربية (العراق جزء من الامة العربية) !!. ولم يكن ذلك الاّ لافتة سياسية لا اكثر للتوجهات السياسية التي تمثل من بأمكانه أن يكون في سدة الحكم.

وبقدر تعلق الأمر بالكورد، لم يلحظ ذلك النشاط الظاهر والفعال للحركة القومية الكوردية في حينه بحيث تبدو المسألة وكأن بكر صدقي يميل الى تبني هذه الحركة ويدعمها في العلن أو بشكل معيَّن. وانما هو نشاط متواضع، والمصادر عنه قليلة، إن لم تكن معتمّ عليها، وضمن التوجه الجديد لحكومة الانقلاب بالانفتاح على القوى السياسية المختلفة. ومن الجائز ان العناصر القومية العربية وبالتعاون مع القوى السياسية المحترفة التي اطاح بها الأنقلاب، قد بالغت جداً ازاء نشاط الحركة القومية الكوردية كجزء من دعايتها السياسية للاطاحة بحكومة الانقلاب و ببكر صدقي الدعامة العسكرية الضامنة لهذه الحكومة.

لم يكشف بكر صدقي في أحاديثه الرسمية ونشاطه السياسي المعلن عن توجهات سياسية قومية كوردية صريحة. كما اجمعت أغلب المصادر وحتى المناهضة له، على انه كان ضابط ركن قدير وخبرة عسكرية كافية ورجلاً شديد الطموح.[٧٥]

مع هذا فقد أجمعت تقريباً آراء وطروحات العناصر القومية العربية من القادة الضباط والمدنيين المساندين لهم على انه كان لبكر ((ميولاً قومية كوردية)). الاّ انه هناك فرق كبير بين من يميل الى قوميته بشكل إعتيادي وبين من يعمل في صفوفها ضمن توجهات سياسية منظمة في حزب أو كتلة سياسية معينة. مع ذلك، فهؤلاء يتحدثون عن هذه ((الميول)) وكأن بكراً ليس له الحق في التعبير عنها علناً- ان لم يكن بالأساس تشغل حيزاً من تفكيره على سبيل من الأفتراض- في حين يكون لهم الحق وحدهم وتماشياً مع الصيغة الرسمية الحكومية وقتئذٍ، بأن يتحدثوا عن ((العروبة)) و ((القومية العربية)) وبالمقابل يكون التحدث علناً عن ((القومية الكوردية)) من ((المحرّمات))! هذا ما حصل بالضبط عشية وغداة الانقلاب.

فهذا (حازم المفتي) الملازم الاحتياط المؤيد لما كان يطلق عليه هؤلاء بـ (كتلة الضباط القوميين) التي يتزعمها صلاح الدين الصباغ، يقول: ((ان بكر صدقي أنشأ له كتلة عسكرية عام ١٩٣٢تضم ﴿خليطاً﴾ من الضباط من ﴿مختلف الأهواء﴾ تدعو الى ﴿الاقليمية﴾ و ﴿معاداة﴾ كتلة الضباط القوميين، وكانت هذه الكتلة ﴿تحذر﴾ ياسين الهاشمي (رئيس الوزراء) وأخيه طه (رئيس أركان الجيش) من ﴿بكر صدقي وتحرّكاته﴾. ثم يضيف: ((كان لبكر ﴿آراء انفصالية﴾ خطيرة)).[٧٦]

أما طه الهاشمي (رئيس اركان الجيش الذي أحالته حكومة الأنقلاب على التقاعد) والذي كان يتعاطف مع هؤلاء الضباط القوميين ولكن بحذر وتحفظ، فهو الآخر كان يشك بانه كان لبكر ميولاً كوردية سياسية. فيقول عنه: ((..انّه - أي بكر - ﴿سيئ الأخلاق﴾* و ﴿لا يحمل شعوراً جيداً نحو البلاد﴾ و يقال انه يحمل (فكرة) كوردية..)). ولا نعلم ما هو الشعور الجيد الذي يقصده الهاشمي هنا الاّ انه يبدو حساساً ومتحفظاً ورسمياً جداً ازاء الكورد فيوصف القومية الكوردية بأنها ((فكرة)). ثم يعود ليضيف في يومياته المؤرخة في (٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٦) ليقول: ((لما عاد مفتش المعارف العام فاضل الجمالي من رحلته في الشام قدّم تقريراً شفوياً لصادق البصام ذكر فيه ﴿سعي بكر في القضايا الكوردية﴾ نقلاً عن بعض الضباط والمعلمين فاخبر البصام رشيد عالي بذلك)).[٧٧] وهنا ايضاً يحاول الهاشمي تمييع المسألة القومية الكوردية ويصفها بـ((القضايا)). الاّ انه وبنفس الطريقة من التحفظ والتشكك يكتب في يومياته المؤرخة في ٢٩ كانون الاول ١٩٣٦ ويقول: ((شاع ان ﴿المقدم علي غالب﴾** شرب في النادي العسكري على ﴿نخب

كوردستان﴾ فجادله صلاح الدين الصباغ..)).[٧٨] إن صحت هذه ((الأشاعة)) التي نقلها لنا الهاشمي، فإنها توحي لنا ببعض الحرية النسبية للتحدث عن القضية الكوردية في حينه، كما تستفز مشاعر ((العروبة)) لدى الصباغ فيجادل هذا المقدَم، أي يطلب منه بالتأكيد بان يمتنع عن التحدث عن الكورد و كوردستان بهذه الصراحة.

وها.. هو صلاح الدين الصباغ بنفسه يتحدث لنا عن ((ميول)) بكر الكوردية وعن مصداق وطنيته. فيقول بأن بكراً كان ((يكره)) الاستعمار وينتقد الانكليز و ﴿أذنابهم﴾ - ويقصد هنا على الأرجح المسؤولين الحكوميين المرتبطة مصالحهم بالانكليز-)). ثم يضيف: ((كان - أي بكر- في بادئ الأمر ﴿رئيساً للحركة الكوردية﴾ وكان توفيق وهبي معه والماجور (الرائد) ايدي يؤيده في الخفاء. فلما نال بكر بغيته نبذ الانكليز وتنكر لهم خاصة بعد ﴿تمرد الاثوريين﴾ ***...)) الا ان الصباغ يعود الى مسألة ((العروبة)) ويقدمها لنا بأنها العقدة الرئيسة التي دفع بكر ثمنها باهضاً باغتياله في الموصل في ١١ آب ١٩٣٧. فيقول: ((..لكنه ﴿كان ينكر الدين﴾ و ﴿لا يعترف بعروبة العراق﴾ لذلك أودت به هذه النزعة الى حتفه أذ قتله الجيش.. بسببها - يُقصد هنا الصباغ نفسه وجماعته -)) ولكن لماذا؟ يجيب الصباغ هنا ويقول: ((حفظاً لعروبة العراق)).[٧٩] !!

وعلى ما يبدو ان ((ظاهرة العنف السياسي)) علىالرغم من مخاطرها باعتبارها مظهراً من مظاهر الدكتاتورية، غدت هنا القاسم المشترك لحل الخلافات السياسية. واذا كان بكر قد افتتح انقلابه بهذه الظاهرة- كما سنرى - فان خصومه قد عاملوه بالمثل. الأ ان الأمر لم يقف عند هذا الحد. فحساسية الصباغ إزاء الكورد أثارت في حينه النزعة القومية المتعصبة - حتى وإن لم يثبت وبصورة قطعية على بكر ميولاً كوردية أو العمل لأقامة دولة كوردية- إنها النزعة القومية الألمانية الرومانسية المتطرفة التي تشرب بها الضباط القوميين العرب وقتئذٍ وكانت هي السائدة في عصرهم. وكان الشاميون هم أول من حمل لواءها ثمَّ صدَّرت الى العراق. وليس من المستبعد تأثر بكر صدقي بها ايضاً.

لم يكن هؤلاء الضباط القوميون العرب ومعهم بعض من النخبة السياسية الحاكمة التي اطاح الانقلاب بمصالحهم، هم وحدهم من وصف بكر بهذه ((الميول)) الكوردية، بل جاراهم بذلك بعض الباحثين والسياسيين العرب والأجانب.[٨٠] ولنأخذ هنا على سبيل المثال لا الحصر، ما يُدلي به الباحث الفرنسي (فرنييه)، إذ يقول: ((كان بكر صدقي قد حصل على تأييد الضباط العرب الذين كانوا يتطلعون منذ زمنٍ الى قيام دكتاتورية

عسكرية في العراق على غرار نظام رضا بهلوي في ايران أو كمال أتاتورك في تركيا كوسيلة لتحقيق حلم الوحدة العربية، ولكنهم عارضوه بعد نجاح الانقلاب ﴿لتبنيه قضية الكورد﴾ ضد ﴿مصالح العرب﴾[٨١]..)). الاّ ان فرنييه هنا لا يبين لنا كيف تبنى بكر المسألة الكوردية بشكلٍ وافٍ ومُقنع. وربما هو أيضاً قد تأثر بالمصادر التي صورت القضية وكأنها قضية صراع بين الكورد والعرب، وليتخذ الأمر أخيراً طابع الدعاية السياسية. كما ان هذه الإمكانيات التي يحاول هؤلاء إعطائها لبكر هي إمكانيات مبالغ بها ان لم نقل فوق طاقته، بل ان أدوات تحقيقها ليست باليسيرة. هذا الى جانب اقترانها بالصراعات السياسية على الحكم والتحالفات والمساومات بين السياسيين المدنيين والعسكريين.

ومن الظاهر، هناك عوامل أخرى شجعت على هذه الحساسية الخفية والمعلنة بين القوميتين العربية والكوردية. فالانقلاب حين وقوعه ساندته جميع القوى السياسية والاجتماعية ومنهم الكورد. وبدأ الأمر في حينه وكأن المبادئ ((الشعبية)) و ((الديمقراطية)) قد انتصرت على ((الدكتاتورية)). وهنا يصف لنا (رُوسّي) أحد الباحثين المراقبين للحدث في حينه. فيقول: ((فجأة إختفت المزاعم القائلة بـ ﴿مشاكل الأقليات﴾ فالكورد والشيعة والسنة ومثلهم اليهود ساندوا بغداد - يقصد الانقلاب - وساد إعتقاد لدى الجماهير بأن الأمر سيؤول الى وضع حدٍ لتعاستهم..)).[٨٢] ويبدو هذا واضحاً من خلال البيان الذي نشرته القوى الوطنية والشعبية الذي دعت فيه الى ازالة المظالم ومظاهر الفقر واطلاق الحريات و ((التمسك بالحقوق المتساوية لجميع العراقيين)). وهذا بالتأكيد شجع العناصر العاملة في الحقل القومي الكوردي بان تستبشر هي الأخرى خيراً بهذا الأنقلاب، كما سنرى. وقد اكد هذا الأمر أيضاً ناجي الأصيل (وزير الخارجية في حكومة الانقلاب) في تصريحٍ له حول: ((تحقيق المساواة بين أفراد الشعب سواء أكانواعرباً أمْ كوردا أمْ تركماناً)). كما أن إتهام العناصر القومية العربية لحكومة الانقلاب بـ((الأقليمية)) و ((العنصرية)) قد جاءت على ما يظهر، رداً على ما صرحت به هذه الحكومة من تقوية وشائج الصداقة مع تركيا وايران والسعودية، وجعل العراق، على حد قولها، بلداً يتمتع بالثقة التامة بالنفس، وفي الوقت نفسه، مصدراً لمد يد المساعدة لجميع الاقطار العربية. ويعلق (غروبا) على ذلك بقوله: ((إن الحكومة الجديدة بأشارتها للمساواة بين مختلف القوميات والأديان.. لا بد أنها ستتحول عن التعاون العربي الوثيق نحو تحقيق هدف آخر هو تقوية العراق نفسه)).[٨٣]

ولإلقاء الضوء قليلاً على هذه الثنائية: ((العراق للعراقيين)) و ((العراق العربي)) أو الجمع بين طرفي هذه المعادلة معاً. علينا ان نعود الى إيضاح طبيعة النزعة القومية العربية التي أرادت حكومة الهاشمي تعزيزها في العراق بشكلٍ موجز، وفي نقاطٍ عديدة هي:

١- اتجاه ياسين الهاشمي الى الدكتاتورية المطعمة ببرلمانية موجهة من قبله مع دعوته لألغاء الأحزاب.

٢- تعزيزه للروح العسكرية القومية المرفقة بحملة دعائية واسعة تركزت حول طموحه القومي في الصحافة والبرلمان واصفة اياه بـ((بسمارك العرب)) ولأن يجعل من العراق ((مركزاً للقومية العربية)).

٣- دعمه للنوادي والجمعيات القومية العربية ذات التوجه التربوي العسكري على غرار المنظمات التربوية الفاشية والنازية.

٤- استقطابه للشخصيات العراقية والعربية التي تدعو الى غرس المفاهيم القومية العربية لاسيما النموذج الألماني المتعصب، في أذهان الشبيبة، ومنهم بالذات سامي شوكت ودرويش المقدادي (فلسطيني الجنسية من طولكرم) وساطع الحصري (سوري الجنسية).

٥- دعوته الى مشاهير رجال القومية العربية من مصر وسوريا وفلسطين لزيارة العراق.

٦- توجيهه نداء الى العرب بالهجرة الى العراق والأقامة فيه كمواطنين على أن يكونوا من ((العرب الأقحاح)). ففي كانون الاول ١٩٣٥ صرح الهاشمي في مجلس النواب العراقي قائلاً: ((..من حق كل عربي لا شبهة في عروبته الحصول على الجنسية العراقية إذا أقام في العراق ثلاثة أيام)).[٨٤]

إن هذه الاتجاهات القومية العربية التي حاولت حكومة الهاشمي تعزيزها في العراق، على الرغم مما في بعضها من تسرعٍ وارتجال، كان لابد وان تثير في حينه حفيظة الأقليات العِرقية والمذهبية وبعض القوى السياسية والشعبية، فضلاً عن الكورد باعتبارهم قومية لها ثقلها الكبير في العراق. ولا غرو أيضاً بان يتخذ الانقلاب عند وقوعه تأييداً شعبياً واسع النطاق. كما لا يستغرب إذا اتخذ هذا الصراع الخفي المرتبط بالتركيبة العرقية والمذهبية للعراق، طابع الصراع المعلن والعنيف في غالب الأحيان، و المغلّف بغلاف الوطنية و القومية و الصراع على الحكم و في اتجاهات سياسة مختلفة.

و بالفعل ظهر هناك نشاط متواضع للعناصر القومية الكوردية نتيجة لهذا التحول الجديد الذي استقطب جميع القوى السياسية و الديمقراطية خلال الانقلاب و بالأخص في الفترة الأولى منه، لاسيما منهم من كان واقعاً تحت تأثير الاتجاهات الاصلاحية والديمقراطية لجماعة الأهالي.[٨٥] فضلاً عن دعوتهم لطرح المطاليب القومية الكوردية كما سنرى.

مع هذا، فان ((ظاهرة العنف)) التي رافقت الأنقلاب*، قد أثارت أيضاً تلك الحساسية الخفية والمعلنة بين العناص القومية من العرب والكورد، والتي تخفت برداء الدعاية السياسية. فالى جانب العناصر القومية العربية المناهضة للانقلاب، كان هناك بعض رجال النخبة السياسية التي اجبرها الانقلاب على مغادرة البلاد وهي ناقمة عليه. وهنا بدأت الدعايات المضادة واللعب السياسية تفعل فعلها في حالةٍ كهذه. فقد شاع في حينه ظهور جمعية كوردية سرية أطلق عليها ((الجمعية الكوردية الاصلاحية)) بعد أن تسلمت حكومة الانقلاب أعباء الحكم. فقد أنهالت- على حد زعم هذه الرواية- على بعض الشخصيات ((رسائل تهديد بالقتل)) ان لم يغادر العراق من يتسلمها فوراً. وهذا نص احدى الرسائل: ((يقتضى عليك ان تهاجر العراق بظرف ثلاثة أيام من هذا التاريخ وإلا تقتل)).[٨٦]

إن الصاق ظاهرة العنف السياسي هذه بالكورد مباشرة وبهذه الصيغة من الصراحة، قد أثار مشاعر بعض الشخصيات الكوردية التي استهجنت هذه الظاهرة، معتبرة إياها محاولة دعائية غرضها تشويه صورة وسمعة الكورد بأعين المواطنين. فقد نشر توفيق وهبي (أحد الشخصيات الكوردية المعروفة - ومن الجائز انه كان على صلة قريبة ببكر صدقي -)** ، بياناً بعنوان: ((الى اخواني الأعزاء العرب)) اكد من خلاله ان هذه الجمعية هي جمعية ((خيالية لا وجود لها)) والكورد هم ((أبرياء من هذه الفرية - أي التهمة الباطلة-)). كما أشار الى ان رسائل التهديد التي قيل بان هذه الجمعية كانت ترسلها الى بعض الأشخاص هي من تدوين وصنع اشخاص وصفهم بأنهم ((بعض أذناب الوزارة السابقة - أي حكومة ياسين الهاشمي -)) وغرضهم من ذلك هو ((التفرقة بين أبناء الوطن الواحد)). ثم اختتم بيانه قائلاً: ((اننا جميعاً عراقيون لا فرق بين عربنا وكوردنا..)) كما حيا العراق بقوله: ((فليحى العراق أمة واحدة متضامنة..)).[٨٧]

وهنا لا يُعرف بالضبط ان كان هذا البيان المذكور قد إنفرد توفيق وهبي بأصداره، أو بعد استشارة بعض زملائه من الكورد، أو حتى بكر صدقي نفسه في موضوع كهذا مثيراً للحساسية القومية!؟. ويرى أحد الباحثين أن بكراً كان متحفظاً وحذراً من تحركات الأوساط القومية الكوردية ومنهم بالذات الفئة المثقفة الكوردية خشية منه- على حد قول الباحث- من ((أن تعطي أعداءه مادة غنية لاستغلالها ضده)). ثم يضيف: بان نشاط الاوساط الكوردية هذه لم يتعدّى ((اسلوب العمل السري كالسابق الأ ما ندر)).[٨٨] مع هذا فقد أظهرت هذه العناصر القومية الكوردية- كما سنرى- بعض النشاط الملحوظ وعلى الصعيدين العلني والسرّي.

مع هذا، فان مضمون هذا البيان يوحي لنا، بانه بعد الانقلاب ظهرت نوعاً من الحساسية ضد الكورد. ولربما كان ذلك فيضاً من المشاعر الكوردية المتعاطفة بادئ الأمر مع بكر صدقي باعتباره كوردياً وقائداً للانقلاب الذي ملأت شهرته الآفاق. فضلاً عن إحساسهم بان حقوقهم الكوردية المشروعة يمكن لها أن تصان في حالة دعمهم للانقلاب وحكومته. مما أغاض العناصر القومية العربية التي اعتبرت الاطاحة بحكومة الهاشمي بمثابة نكسةٍ حلت بهم. والحالة هذه لابد من الدعاية المضادة أن تفعل فعلها كاسلوبٍ للنيل من هذه المشاعر الكوردية.

لقد تضاعفت هذه الحساسية بين العناصر القومية العربية وبين حكومة الانقلاب حينما أبرمت هذه الحكومة (ميثاق سعدآباد) في ٨ تموز ١٩٣٧ بين العراق وتركيا وايران وأفغانستان.[٨٩] بدا هذا الميثاق محاولة لتحسين علاقات الجوار بين هذه الاقطار وتأمين ((الحدود المشتركة)) بينها، ثم كتلة اقليمية على المسرح الدولي. كما تضمن (عشرة مواد) ومدته خمس سنوات تنتهي عام ١٩٤٢، وقابلة للتجديد باتفاق الاطراف المعنية. لقد أثار الميثاق صدىً واسعاً في بعض الاقطار العربية ومنها مصر وسوريا واعتبرته محاولة لعزل العراق عن الاقطار العربية لاسيما وانه جاء في وقتٍ كانت فيه تركيا تحاول أن تضم اليها (لواء الاسكندرونة) السوري.[٩٠]

ومن الجدير بالأشارة هنا، إلى ان المملكة العربية السعودية، كانت هي الأخرى قد أوجست خيفة وقلقاً من حكومة الأنقلاب أو أنها على أقل تقدير قد جارت هذه الهواجس العربية المبالغ فيها بعض الأحيان إزاء هذه الحكومة. فقد أرسل الملك عبدالعزيز بن سعود ممثلاً عنه هو الشيخ كامل الخطيب للاتصال بياسين الهاشمي في منفاه في

لبنان، عارضاً عليه العطف والمساعدة، وليبلغه بأنه ((لا يرغب مطلقاً في أن يتمكن الكورد فيه- أي العراق- ولا أن يتـزعم الشيعة فيـه)). إلا ان ياسـين الهاشمي اعتـبر مبـادرة الملـك السعودي هذه من قبيل ((انتهاز الفرصة)) على اعتبار انه أرسل ولي عهده الأمـير سـعود الى بغداد، وان خطوة كهذه من السعودية دلالـة علـى أنهـا مرتاحـة مـن هـذه الحكومـة أو الوضع في العراق.[٩١]

كما ان هذه المسألة المثيرة للجدل، قد أعطت مجالاً لأحد الباحثين الغربيين في التعليـق عليها، بقوله: ((إن الكورد والشيعة الذين كان لهم شأن كبير في حكومة الانقلاب الجديـدة، كانوا بالأحرى يدعمون إتجاهاً سياسياً يميل الى الجيران الشماليين اكثر منـه نحـو الأقطـار العربية)).[٩٢] الا انه من المفارقة، والأنصاف القول هنا، بـان هـذا الميثـاق الـذي اسـتنكرته العناصر القومية العربية، كان كـذلك مـدعاة لشـك الـبعض في مسألة عطـف بكـر صـدقي على الأماني القوميـة الكورديـة بأعتبـاره أحـد الاطـراف المؤيـدين لـه.[٩٣] لا بـل أثـار هـذا الميثاق ايضاً سخط واسـتنكار القـوميين الكـورد الوحـدويين الـذين اعتـبروا بعـض مـواده وكأنها موجهة ضد الكورد بالذات لاسيما (المادة:٢و٧ منه). فقد نصت (المادة:٢) على تعهـد الفرقاء المتعاقدون بـ((مراعاة حرمة حدودهم المشتركة)). في حين اكـدت (المـادة:٧) علـى تعهد هـؤلاء ((كـل داخـل حـدوده بعـدم اعطـاء مجـال الى ﴿تـأليف العصـابات المسـلحة﴾ و ﴿الجمعيات﴾ أو ﴿كل ترتيب غايته قلب المؤسسات القائمـة﴾ أو قيامهـا بأعمـال لغـرض ﴿الاخـلال بالنظـام والأمـن العـام﴾ في أي قسـم مـن بـلاد الفريـق الأخـر سـواء أكـان ﴿في منطقـة الحـدود أو غيرهـا﴾ أو ﴿الاخـلال بنظـام الحكـم السـائد﴾ في بـلاد الفريـق الآخر)).[٩٤]

مما يلحظ في هاتين المادتين من الميثاق المذكور أنها ركـزت بشكل خـاص علـى قضـية الحـدود. لاسـيما وان الحـدود المشـتركة بـين العـراق وايـران وتركيـا هـي منطقـة يقطنهـا الكورد. ومن هنا فقد اعتبر أحد السياسيين العاملين في حقل الحركـة القوميـة الكورديـة، بان الهدف الاساسي لهذا الميثـاق هـو ((ضـرب الحركـة الكورديـة وقمعهـا)) في هـذه البلـدان الثلاث[٩٥]. وهذا ما اكده أحد البـاحثين أيضـاً بقولـه ((كـان الكـورد علـى نحـوٍ خـاص هـم المطمـع والمقصـد)) في هـذا الميثـاق. وأضـاف: بـل أنهـم ((غـدو بمثابـة موضـوعٍ للسـيطرة الدولية)).[٩٦]

وبالفعل أعلنت إحدى التنظيمات السياسية الكوردية وهي (كومەلى آزادي كورد - عصبة حرية الكورد) في حينه عن شجبها واستنكارها لهذا الميثاق. واصدرت بياناً بهذا الشأن وزعته في ليلةٍ واحدة كافة فروع العصبة في كل من بغداد وخانقين وكركوك واربيل وحلبجة. كما جرى توزيعه في السليمانية في الاسواق والمساجد ثم الصقت أعداد منه على جدران السراي وأبواب المدارس. فكان لذلك وقعه المؤثر في أوساط الرأي العام. كما عقدت هذه العصبة اجتماعاً لها في السليمانية اوضحت من خلاله ابعاد ودوافع هذا الميثاق وتأثيره السلبي على الكورد قومية مُضطهَدة، وأنه لم يكن في فحواه الا ((مؤامرة لقمع الأمة الكوردية)).[٩٧]

ولما كان لهذه العصبة المذكورة هدف مرحلي هو الحصول على ((الحكم الذاتي)) وهدف استراتيجي هو توحيد أجزاء كوردستان في ((دولة كوردية مستقلة)). فمن المرجح ان تكون هذه العصبة أو ممن يتعاطفون معها من الكورد، هي نفس الجماعة التي نشرت رسالة جاءت على شكل (كراس) في عهد الانقلاب عام ١٩٣٧، وبعنوان: ((الكورد والعرب لفريق من شباب الكورد))، ومما جاء فيه: ((ان الشعب الكوردي كما الشعب العربي: شعب مجزأ الأوصال مشتت الكلمة.. وان الثورات الكوردية كالثورات العربية وليدة شعورٍ عام لأمة حية)) تطلب ((..حياة حرة سعيدة أو تموت موتاً شريفاً خالداً..)). كما اكد الكراس على مسألة المساواة بين القوميات. وبهذا يقول: ((.. إننا نريد ان نعامل على قدم المساواة ولا نريد ان نكون أسياداً ولا عبيداً.. ان الكورد كأخوانهم العرب يريدون الانعتاق من قيود الذل والعبودية.. يريدون الاحتفاظ بلغتهم وثقافتهم وعنصريتهم - قوميتهم -)) وهذا الأمر ((لا يضر بمصلحة شعب من الشعوب بل يفيده وينفعه)). أما فكرة الاستقلال فقد اكد عليها الكراس أيضاً. فأضاف: ((أما القاعدة الأساسية التي تبنى عليها العلاقات ليس بين الشعبين الكوردي والعربي فحسب، بل بين شعوب الأرض قاطبة والتي بدونها يكون السلام العالمي وتآخي الشعوب وتعاونها تعابير جوفاء، هي: اعتراف كل شعب للآخر بحقه في الاستقلال..)).[٩٨]

يلحظ من نصوص الكراس المذكور انها كتبت بلغة ثقافية عالية وفهم واضح للقضية الكوردية. كما انها تبدو وكأنها نفس الاهداف والمطاليب التي كانت تدعو اليها عصبة حرية الكورد وقتئذٍ. وهي أمنيات ومشاعر قومية تنطبق على كل أمة ترى نفسها مجزأة ومُضطهدة. ويبدو ان الذي ساعد على ذلك هي اجواء الحرية النسبية التي دعت اليها

حكومة الانقلاب. أما أنها جاءت بمباركة من بكر صدقي أو من المقربين اليه، فهذه مسألة يعوزها التوثيق والمصادر الكافية. كما يظهر أنها من الأمور التي بالغت العناصر القومية العربية في إذكائها، وان هذه المبالغة شجعت في حينه على التركيز على بكر صدقي كشخصية كوردية لابد من إزاحتها من مركز الصدارة في السلطة، خشية من استفحال هذه الأمنيات الكوردية وتحويلها الى واقع ملموس، وفي وقتٍ ما كانت به لا النخبة السياسية المحترفة ولا الأنكليز أيضاً، يسمحان للظاهرة القومية الكوردية ان يُنطق بها في الساحة السياسية العراقية. بل حتى التفكير في ان يكون هناك حواراً هادئاً وديمقراطياً بين القوميتين العربية والكوردية.

مع هذا، ففي حالة الإشارة الى النهاية السريعة والعاجلة لحكومة الأنقلاب وذراعها العسكري والسياسي الممثل ببكر صدقي، نكون في مواجهة جملة معطيات، هي:

١- اذا كان بكر بعيداً كل البعد عن الحركة القومية الكوردية ومتحفظاً جداً إزاء الفئة الثقافية الكوردية فأننا لم نسمع عن أحدٍ من القادة العسكريين الكورد ممن كان يعج بهم الجيش العراقي، انه تضامن مع بكر لانه كوردي، أو دعا أو ساند حركة قومية كوردية سوى بعض الضباط القلائل. في حين لم يكن بكر متحفظاً وحذراً في غروره وثقته العسكرية العالية غير المنضبطة في النفس حينما وقع فريسة سهلة في المصيدة التي نصبها له أعداءه في الموصل. انها طريقة استدراج الضحية الى الفخ بكل طواعية ثم الأجهاز عليها، مثلما استدرج بكر نفسه بها جعفر العسكري ثم أغتياله يوم تنفيذ الانقلاب. انها الطريقة نفسها التي كان يبطش بها الضباط الانكشارية والمماليك بخصومهم سيئة الصيت. لاسيما وان اغلب هؤلاء الضباط العراقيين الكبار ومنهم بكر نفسه هم من خريجي المدرسة العسكرية العثمانية. فقد مات بكر عند اغتياله ميتةً صامتةً، ولم ينبس ببنت شفة ودون ان يكون هناك حارساً واحداً الى جانبه ودو أن يرى حتى الجندي الذي أرداه قتيلاً في ثوانٍ معدودة. وأدعت العناصر القومية العربية التي يقودها صلاح الدين الصباغ أنها كانت وراء عملية الاغتيال هذه. ومن المفارقة حقاً، ان يشترك إثنان من الضباط الكورد في هذه المؤامرة التي حيكت خيوطها بسرية واتقان وهما؛ المقدم عبدالعزيز ياملكي (رئيس نادي الضباط في الموصل) والرئيس اول (الرائد) الخيال محمد خورشيد، واختلفت الآراء حول اشتراكهما بهذه العملية ان كانت سياسية أو ثأرية شخصية، على الرغم مما قيل من

أنهما كانا لهما مواقف مشهودة في حقل العمل القومي الكوردي السري.[٩٩] كانت هذه العملية بمثابة الضربة القاضية لحكومة الأنقلاب، حيث لم تعش سوى ستة أيام عندما قدم حكمت سليمان استقالته في ١٧ آب ١٩٣٧، وبعد انقسامات حادة في صفوف البعض من القادة العسكريين.

٢- لم تسعفنا المصادر الكافية والمقنعة في كشف ردود الأفعال في الاوساط الكوردية أثر اغتيال بكر صدقي. وانما وردت إشارات قليلة ومقتضبة حول ذلك. فقد قيل بان هذا الحدث لم يترك سوى رد فعلٍ محدود وبين أوساط كوردية معينة. عندما أقدم عدد قليل من مثقفي السليمانية على تأسيس منظمة سرية اطلق عليها ((لجنة الثأر)) غرضها الانتقام من مدبري الأغتيال، الا أن هذا التدبير لم يُنفَّذ.[١٠٠]

٣- لقد إدعت العناصر القومية العربية أنها قتلت بكر تحت يافطة ((الحفاظ على عروبة العراق)). إلا ان هذه الأيقونة السياسية لم تأخذ طريقها الى المعالجة الموضوعية والمنطقية. ان كلمة ((العروبة)) هي بالأصل صناعة شاميَّة. وفي أبسط معانيها تعني تباهي وتفاخر المرء بانتسابه الى القومية الدالة على العرب أو المرء الذي لا تشوب قوميته شائبة. ولكن لم يستسغ الكورد كما نعلم تسميتهم بـ((الكرودة)) أو الترك بـ((التروكة))..الخ وباللفظة العربية ذاتها. كما لم نستشف طيلة العشرة أشهر من حكم الانقلاب أن هذه العروبة قد مسَّها ما يضرها بالصميم، بل بقيت الكثرة الغالبة من سكان العراق الذين هم من العرب على حالها وبفصيلها المذهبي الأسلامي (السنة والشيعة). إذاً فالمعني هنا باتحديد هو إزاحة العناصر غير العربية من مركز الصدارة السياسية المؤثرة والقيادية في العراق وهما بالذات الثنائي حكمت سليمان وبكر صدقي. كما ان هذه المسألة الحساسة والمعقدة قد أقحمت الجيش في متاهات سياسية خطيرة وهي عدم القدرة على فهم واستيعاب طبيعة التركيبة العرقية والمذهبية في العراق، ومن ثم التجاوز على الصيغ الدستورية والبرلمانية والمواطنية العراقية الحقة والمعاني الديمقراطية المعلنة التي قامت على اكتافها الدولة العراقية الحديثة النشأة. وينطبق الأمر على حكومة الانقلاب أيضاً وحكمت سليمان بالذات لأنه أوّل من إبتدع فكرة اقحام الجيش في آتون الشؤون السياسية بصورة عملية. كما ينطبق الحال كذلك على بقية النخبة السياسية المحترفة وفي مقدمتها نوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني، عندما اختاروا المراهنة على ولاء بعض القادة العسكريين لحسم صراعاتهم

المتناقضة على السلطة، وفي وقتٍ كانوا يعلمون به علم اليقين بان ذلك ضد مبادئهم الديمقراطية والدستورية التي يتشدقون بها عند الأحراج.

٤- لم يشفِ هذا الاغتيال غليل العناصر القومية العربية فحسب، وانما غليل النخبة السياسية المحترفة أيضاً وفي مقدمتهم نوري السعيد الذي بقي يكتم الثأر لمصرع صهره جعفر العسكري في نفسه وفي مناوراته السياسية، من بقية أقطاب الأنقلاب حتى تمكن من النيل منهم عام ١٩٣٩.[١٠١]

٥- لم يكن البريطانيين ببعيدين أيضاً عن عملية الأغتيال هذه. فالتحالف والتنسيق السري المُتقن بين الملك غازي وحكمت وبكر للمراهنة على الحصانين الأيطالي والألماني، ثم تصاعد حدة النشاط الألماني في عهد الانقلاب، كان قد أقلق البريطانيين الى حد كبير، وجعلهم يعتقدون ان الأطاحة بحكومةٍ كهذه لا يكلفهم الاّ الثمن البخس. ومن المفارقة هنا القول ان العناصر القومية العربية ذاتها هي التي راهنت أيضاً على هذين الحصانين المذكورين عام ١٩٤١، إلا ان النتيجة كانت مُكلفة للغاية، حيث إحتل الانكليز العراق إحتلالاً عسكرياً ثانياً ذاق منه المواطنين العراقيين الأمرَّين.

٦- لقد سعت كتلة حكمت- بكر الى إقامة دكتاتورية عسكرية على الطراز الفاشي والنازي إن لم يكن على الطراز البهلوي أو الكمالي. ومثلها سعت وفعلت كتلة الضباط القوميين العرب سواء في عهد حكومة ياسين الهاشمي التي أطاح بها الانقلاب أو بعد ذلك. الاّ ان كلا الكتلتين لم تنظر في مطاليب الحقوق القومية الكوردية أو تعالجها بصورة جادة أو سليمة. كما لم تضعا الاخوة العربية الكوردية في مكانها المناسب أو تفتح حواراً ديمقراطياً بين القوميتين العربية والكوردية. ومن هنا فقد أصبح هدف القوى العسكرية السياسية التي هيمنت على مشاعرها سطوة الحكم منذ هذا الأنقلاب الأول فصاعداً و حتى بعد سقوط الحكم الملكي، يتحدّد في مجالين: الأول - سعي بعض القادة العسكريين و منهم بالذات العناصر القومية العربية الى الهيمنة على السلطة كطبقة سياسية و اجتماعية نافذة و يغلب عليها طابع الدكتاتورية العسكرية و انتهاز أية فرصة مناسبة للوصول الى هذه الغاية حتى ولو كان ذلك على حساب تحالفهم مع النخبة السياسية المحترفة أو المعارضة. والثاني - هو ان الجيش غدا ((مدرج)) أو ((حصان طروادة)) لإيصال فئة سياسية معينة الى دست الحكم ووفق شعارات سياسية محدّدة سلفاً. و في كلتا الحالتين أنعكس الأمر على الأوضاع العامة في البلاد بالسلب أكثر منه بالايجاب، و هنا تحول الجيش تدريجياً من أداة شعبية للدفاع عن البلاد و حفظ الأمن و حرية المواطن و الديموقراطية و القانون و الدستور، الى

نُخب سياسة محترفة مُتعالية و أداة بيد الفئة السياسية الحاكمة. كما انعكس هذا التوجّه على حركة القومية الكوردية، حيث وُضعت مطالبها القومية في زاوية حرجة ثم إبقائها تراوح في مكانها دون حل جذري سليم. و كان عليها أن تختار أحد الأمرين و كلاهما ضدها: إما القبول بحكم ذاتي مشوّه أو قمعها بقوة السلاح. و هذه - كما سبق القول - هي نفس الثوابت السياسة التقليدية البريطانية التي وضعت أسسها سلطات الانتداب البريطاني إزاء الكورد.

٧- لم يكن بكر صدقي المتكتم الحذر في أقواله و تصرفاته ببعيد عن المناورات السياسية الخفية. و هذا يدفعنا الى المجازفة في القول و التساؤل؛ هل كانت راوية الدكتور فريتز غروبا (الوزير المفوض الألماني في بغداد) و الصّديق الصّدوق لبكر،* كذبة دبلوماسية ألمانية حينما أفاد لنا بأن بكر أسَره يوماً ما بأنه كوردي و يطمح الى إنشاء دولة كوردية؟، و هل كانت العناصر القومية العربية في العراق و خارجه تفتري هي الأخرى حينما و صفت خصمها اللّدود بكر بأنه ((عنصري)) و ((إنفصالي)) و ((يحمل أفكاراً خطيرة ضد البلاد)) و ((خصماً للعروبة)) وهي بالتاكيد كانت تغمز من طرفٍ خفي الى قومية بكر الكوردية؟. كثير من الباحثين ومنهم بعض الباحثين الكورد سارعوا - وكما أشرنا سابقاً الى بعض آرائهم - الى تفنيد هذه الروايات جُملةً وتفصيلاً، واعتبار بكر أقرب الى المُستعرب منه الى الكوردي ومغامر طموح ليس له تلك الجرأة للتفكير بمشاريع سياسية صعبة كهذه. واذا كان هذا الجواب الأخير فيه شيئاً من المنطقية، فهل من الجائز ان مناورات بكر السياسية هذه، كان يسبقها الهيمنة المطلقة على السلطة المدعومة بدكتاتورية عسكرية مركزية، ومن ثم التزام المطاليب القومية الكوردية في الوقت المناسب؟ ولكن هل مراهنة بكر على ايطاليا الفاشية والمانيا النازية بقادرةٍ على إحتواء التحديات الاقليمية والدولية التي تسعى الى معاكسة وافشال مشروعٍ صعبٍ كهذا وفي مقدمتها ايران وتركيا اللتان أبرم معهما بكر ميثاق سعد آباد؟. ان السرعة العاجلة التي أطاح خصومه بها بحكومة الانقلاب وبهِ، ربما كانت وراء هذه الاستنتاجات المتضاربة، والتي تبقى أيضاً في حالة ترقبٍ لمصادر وثائقية جديدة.

وعلى الرغم من ذلك، فان حكم بكر صدقي لم يمثل الا حدثاً قصيراً وعابراً بالنسبة للحركة القومية الكوردية. كما أن بعض النشاط الملحوظ للمثقفين السياسيين الكورد خلال حكومة الانقلاب - الذي قد جرى عليه التعتيم وتنقصه المصادر الكافية - كان غرضه إيصال القضية الكوردية الى مسامع الرأي االعام والتعريف بها. أما التصرفات

الاستفزازية المبعثرة والحساسيات القومية الآنية التي ظهرت ابان حكم الانقلاب بين القوميتين العربية والكوردية فليس لها ذلك القياس المؤثر. بل بقيت الحركة القومية الكوردية- وكما سنرى- تسير على النهج والطريقة نفسها في طرحها للمطاليب والحقوق الكوردية المشروعة للشعب الكوردي.

كوردستان العراق وأحداث الحرب العالمية الثانية

لقد أحبطت الحرب العالمية الأولى آمال الكورد في بناء كيانهم السياسي الموحَّد. كما تبددت هذه الآمال عند إبرام معاهدة ١٩٣٠ ودخول العراق عصبة الامم. ثم جاءت الحرب العالمية الثانية بأحداثها العاصفة والمعقدة لتحرك من جديد مطاليب الكورد القومية المشروعة هذه. لم يستغل الكورد احداث هذه الحرب وانعكاساتها على العراق كما يحلو للبعض أن يقول ذلك، بل كانت فرصة أخرى لاختبار نوايا الحكومات العراقية ازاء هذه المطاليب. وكان هناك عوامل عديدة تركت أثرها في إيقاض الشعور القومي الكوردي ابان هذه الحرب، وفي مقدمتها؛ حركة مايس ١٩٤١ وما رافق فشلها من احتلال القوات البريطانية للعراق احتلالاً عسكرياً ثانياً طيلة الفترة المتبقية من الحرب، والازمة الأقتصادية الخانقة التي لم يكن وقعها وبالاً على العراق فحسب، وانما على كوردستان العراق أيضاً. كما كان للأحتلال الروسي لشمالي ايران أثره الفاعل في اوساط الحركة القومية الكوردية في العراق. هذا الى جانب الحساسية القومية العربية المرفقة بالحساسية الرسمية الحكومية التي استشرى مفعولها من جديد وهددت أواصر التعاون المخلص والمشترك بين القوميتين العربية والكوردية، وذلك بوضعها كالعادة المطاليب القومية الكوردية على الرَّف، ثم البطش أخيراً وبقوة السلاح بالذراع العسكري للحركة القومية الكوردية.

الكورد وحركة مايس ١٩٤١

تمكنت العناصر القومية العربية بصنفيها العسكري والمدني وفي مقدمتهم صلاح الدين الصباغ وجماعته ومحمد يونس السبعاوي، وبدعمٍ من اللاجئين العرب لاسيما الفلسطينيين منهم وفي مقدمتهم (مفتي القدس) محمد أمين الحسيني، وبالتحالف السري مع دول المحور- لاسيما ايطاليا وألمانيا- ورشيد عالي الكيلاني، من القيام بانقلاب عسكري ليلة ٢/١ نيسان ١٩٤١ أطاح بحكومة طه الهاشمي. ثم انتخب الأنقلابيون مجلساً نيابياً جديداً أقدم على عزل الأمير عبدالأله عن وصاية العرش وانتخب بديلاً له هو (الشريف شرف) وكان هناك بعض النواب الكورد في هذا المجلس قد شاركوا أيضاً في هذه المهمة. كما جرى انتخاب رشيد عالي الكيلاني رئيساً للحكومة الجديدة. وأخيراً تحولت المناورات الدبلوماسية بين هذه الحكومة والبريطانيين الى مواجهة عسكرية لمدة أربعة اسابيع (٢- ٢٩ مايس ١٩٤١) ورفع رجال الحركة خلالها شعار تحرير العراق من الهيمنة البريطانية واستقلال الاقطار العربية الرازخة تحت حكم الاستعمار. لاقت هذه الحركة تأييداً شعبياً ملحوظاً في العراق وفي بعض الاقطار العربية، في حين لم تلق تأييداً رسمياً يذكر في هذه الأقطار.

أما في كوردستان العراق فقد لاقت هذه الحركة تأييد البعض من رؤساء العشائر والأغوات الكورد، لاسيما ممن هم مرتبطين بمصالح قوية مع السلطات الحكومية. فقد أبرق هؤلاء لحكومة الكيلاني معلنين تأييدهم له ولحكومته واستعداد البعض منهم للتطوع مع عشيرته للوقوف بصفها، واخذت تتوافد على مراكز الشرطة تطلب تسجيل اسمائها وارسالها الى جبهات القتال. كما اثنى المسؤولون الأداريون في مناطقهم على حسن عواطفهم ازاء ذلك لاسيما عشائر دهوك والعمادية. فقد أعلن سعيد آغا ديوالي (رئيس عشيرة دوسكي) تطوعه مع عشيرته البالغة ١٥٠٠ شخص. كما تقدم علي آغا (رئيس عشيرة المزوري) للكيلاني معلناً تأييد لهذه الحركة، وجاراه في ذلك عبدالله آغا (رئيس عشائر الشرفان) وحاجي طه (من أعيان العمادية).[١٠٢]

كما توجهت وفود من دهوك وعقرة والعمادية وزاخو مع (وفد من الموصل برئاسة عبدالله نشأت وكيل بلدية الموصل) الى بغداد، وضمت بعض وجوه الكورد وهم كل من

الحاج شمدين آغا والشيخ مظهر الشيخ طه والشيخ محمود رقيب والشيخ نوري البريفكاني وسعيد آغا الدوسكي، فضلا عن وفود من الشيخان وزيبار، لغرض تقديم التهنئة لحكومة رشيد عالي الكيلاني.[١٠٣]

على ما يظهر فان البعض من هؤلاء الوجوه والرؤساء والآغوات الكورد، إن لم نقل أغلبهم، كانت تربطهم بحكومة الكيلاني هذه أو غيرها من الحكومات العراقية، روابط المصالح والولاءات الحكومية الرسمية، اكثر مما هي ولاءآت قائمة على القناعة والمواقف الثابتة. فبعد انهيار وفشل هذه الحركة ولجوء قادتها الى ايران ثم عودة الأمير عبدالأله الى بغداد في الأول من حزيران ١٩٤١، أبرق البعض منهم الى الوصي يهنأه بسلامة العودة الى العراق، ثم يصف حكومة الكيلاني ((بأنها حكومة باطلة)). ومن هؤلاء؛ مظهر النقشبندي (رئيس عشيرة النيروه) وصالح كلحي (رئيس عشيرة الريكان) واسماعيل بامرني، وشماشة اسحق (رئيس عوديشكه) ووزير عثمان آغا (رئيس عشيرة بروارى) وسعيد ديوالي (رئيس عشيرة الدوسكي) والحاجي ملو (رئيس عشيرة المزوري) وعبدالله البريفكاني ونوري البريفكاني. ومثل هؤلاء فعل كذلك رؤوساء ووجوه العشائر العربية.[١٠٤]

وفي داخل المؤسسة العسكرية أظهر بعض القادة والضباط الكورد - وبحكم وظيفتهم الرسمية أيضاً - دوراً يشهد له خلال هذه الحركة وفي القتال ضد الريطانيين. ومنهم الفريق الركن أمين زكي سليمان (وكيل رئيس أركان الجيش) وهو من كبار ضباط الجيش الذين ارتبط إسمهم بهذه الحركة.[١٠٥] والعقيد رشيد جودت (آمر حامية البصرة) الذي كان له دور فعال في إحباط محاولة الوصي عبدالأله لتعبئة الرأي العام ضد حكومة الكيلاني بعد لجوئه الى البصرة.[١٠٦] والعقيد فائق كاكة أمين (آمر لواء المشاة في الناصرية) الذي إختار لنفسه - كما قيل - لقب ((هتلر كوردستان))!!. والرائد الركن عزت عبدالعزيز والرائد مصطفى خوشناو الذي وقع أسيراً بيد البريطانيين والنقيب ميرحاج أحمد الذي كان من ضباط المدفعية اللأمعين ضمن القوات التي حاصرت البريطانيين في سن الذبان (قاعدة الحبانية)، وكان هؤلاء الضباط الثلاثة في أمرة العقيد الركن محمد فهمي سعيد أحد قادة حركة مايس.[١٠٧]

أما في أوساط الحركة القومية الكوردية، فهناك من لم ينظر بعين الرضا والارتياح الى هذه الحركة على الرغم من اعتبارها حركة وطنية أثارت المشاعر الجياشة لدن العرب

والكورد، فقد رأى البعض بان حركة مايس قد استغلها الألمان لصالحهم ضد بريطانيا. وهنا يعلق (شاويس) وهو احد الكورد الناشطين في الحقل القومي الكوردي وقتئذٍ فيقول: ((نحن الكورد كنا نعرف ذلك لاننا كنا في خندقين مختلفين. اننا لم نكن بجانب القوميين الشوفينيين لاننا كنا نعرف تفكيرهم السلبي تجاه الكورد)) لاسيما في المدارس والكليات وبين الطلبة والأساتذة. ثم يضيف: ((إنهم لم يكونوا يملكون فكراً قومياً إنسانياً لكي يحموا حقوق القوميات الأخرى ويحترمونها.. ولم يكونوا يفتقرون الى روح الاستقلال والتحرر والديمقراطية فحسب، بل كانوا أقرب الى الأفكار والأديولوجية النازية..)).[١٠٨] ويبدو ان شاويس هنا يروي لنا تجربة ذاتية عاشها وجهاً لوجه مع العناصر القومية العربية وقتئذٍ. ومن المرجح ان غلق (نادي الارتقاء الكوردي)* الذي كان مقره في بغداد هو خير شاهد على هذه الحساسية القومية العربية المتطرفة إزاء الكورد. لاسيما إذا علمنا بأنه هو النادي الوحيد للكورد في الوقت الذي كان للآثوريين والأرمن حوالي عشر جمعيات ثقافية ونوادٍ خاصة بهم منتشرة في كل أرجاء العراق.[١٠٩]

كما كان بعض قادة حركة مايس وفي مقدمتهم صلاح الدين الصباغ قد كوّن فكرة سلبية عن بعض الضباط الكورد القوميين - مثلما هو حاله ازاء بكر صدقي والكورد خلال انقلاب ١٩٣٦ - ويصفهم بـ((التعصب)) وعدم مجاراتهم له في توجهاته القومية السياسية. يقول (الدرة)- وهو أيضاً أحد العناصر القومية العربية الموالية لقادة هذه الحركة -: ((كان صلاح الدين الصباغ يخشى آمر حامية البصرة العقيد رشيد جودت.. فهو من ناحية ﴿كوردي متعصب﴾ ومن ناحية أخرى ﴿لم يكن على وفاق مع القادة القوميين﴾..)).[١١٠] هنا إذا كان جودت متعصباً لقوميته فحاله يكون حال الصباغ باعتباره حامي ((العروبة)) الأمين. فهل من الجائز ان يتنكر الكوردي لقوميته لينال شهادة تزكية من الصباغ وجماعته ليقال له بأنه غير متعصب؟. هذه معادلة قومية غير متكافئة، دافعها الغلو القومي وعدم الفهم الناضج في النظرة للكورد نظرة متوازنة.

ومن جهة اخرى، كانت الدعاية النازية قد وجدت لها مناخاً خصباً بين الاوساط القومية العربية بأعتبارها أداة سياسية لمناهضة البريطانيين. واذا كانت بعض خيوطها قد انتقلت الى بعض الاوساط في كوردستان للغرض ذاته.[١١١] الاّ ان العاملين في حقل الحركة القومية الكوردية كانوا قد شخصوا منذ البداية مخاطرها على مستقبل القضية الكوردية. فقد كانت (مجلة كلاويژ/ السهيل)** ، التي يصدرها حزب هيوا (الأمل) في

حينـه قـد شـرعت بتـدبيج المقـالات العديـدة المناهضـة للفاشـية والنازيـة والـدعوة الى الديمقراطية. بل قدمت خدمة كبيرة في مكافحة الدعاية النازية في كوردستان.[١١٢]

لقد هيـأت لهـذه الدعايـة مؤسسـات حكوميـة عراقيـة، بـل انتقـل تأثيرهـا الى النـوادي والجمعيات القومية العربية واشتد ساعدها خلال حركة مـايس حليفـة الطليـان والالمـان. فكـان مـن الطبيعـي ان تمتـد بعـض آثـار هـذه الموجـة القوميـة المغاليـة والمتعصـبة الى كوردستان. ان الحمية القومية هي مسألة طبيعية لدى كل شعب. أما على الطـراز الألمـاني النازي فهي مسألة فيها نظـر. كمـا ان الشـعب الكـوردي كـان يعـاني في حينـه مـن أزمـات اقتصـادية وثقافيـة وصـحية خطـيرة كانـت حاصـل تحصـيل لأهمـال الحكومـات العراقيـة المرتبطة بالمصالح البريطانية.[١١٣] وكان عليه ان يستثمر الاحـوال المحليـة والدوليـة لطـرح مطاليبـه القوميـة وتـدارك الأمـر. وهـذا مـا يحصـل عـادة وقـت الحـروب والأضـطرابات والأزمـات الحـادة، حيـث تتحـرك الشـعوب لتقـرر مصـيرها أو تؤكـد حقوقهـا القوميـة المشروعة. وهذا ما حصل بالضبط حينما تقدم الشيخ محمود الحفيد ليطرح مـن جديـد المطاليب القومية الكوردية. ومـن ثـم انـدلاع الثـورة الكورديـة المسـلحة ١٩٤٣- ١٩٤٥ بقيـادة ملا مصطفى البارزاني.

الشيخ محمود الحفيد والمطاليب القومية الكوردية

قبيل انتهاء حركة مايس وسقوط حكومة الكيلاني، انتقل الشيخ محمود الحفيد في ٢٠ مايس ١٩٤١[***]، من مكان سكناه تحت الأقامة الجبرية في بغداد الى السليمانية. وهنا أيضاً تضاربت الآراء حول ذلك. وفي تقديرنا ان هذه الآراء المتضاربة لم تكن غايتها الاّ التشكيك بنزاهة العمل الذي أقدم عليه الشيخ الحفيد، لاسيما من قبل العناصر القومية العربية وقادة حركة مايس بالذات، لاسيما صلاح الدين الصباغ ومحمود الدرّة اللذان أكدا ان حركة الشيخ هذه تهدف الى ((اعلان الثورة ضد حكومة الكيلاني)). أما الرأي المعاكس فهو القائل: ((ان حركة مايس استهدفت بالأساس ضرب الحركة القومية الكوردية)). أما الرأي الذي يقول بان الانكليز كانوا وراء مبادرة الشيخ هذه لضرب حركة مايس فهو بالتأكيد رأي متهافت ولا يصدّق من أساسه غرضه الطعن وتشويه مصداقية ما يناضل من أجله الشعب الكوردي.(١١٤)

الا انه هناك مصادر كوردية وبريطانية تحدثت بشكل يوحي بالأعتدال، من حيث ان تحرك الشيخ المفاجئ هذا لم يكن يبغي من ورائه الا تحقيق مطاليب الكورد القومية. وربما كان الشيخ قد رأى في الاحداث المحلية والدولية عاملاً مشجعاً لذلك.

بعد عودته الى كوردستان استقر الشيخ محمود في قريته (سيتك) القريبة من السليمانية. وهناك من يشير الى انه كان يروم القيام بـ((انتفاضة مسلحة جديدة)) وممارسة الضغوط على حكومة الكيلاني، لاسيما في أيامها الأخيرة وبعد اندحار وتفهقر القوات العراقية أمام زحف القوات البريطانية باتجاه بغداد. كما كان الشيخ يطمح أيضاً ان يلقى الدعم من لدن زعماء العشائر الكوردية وغيرهم من وجوه الكورد. الاّ ان الشيخ سرعان ما تخلى عن خطته هذه بعد سقوط حكومة الكيلاني، وعودة الوصي المخلوع عبدالآله الى بغداد في الاول من حزيران ١٩٤١ ثم احتلال القوات البريطانية للعراق من جديد.(١١٥)

ولغرض الاطلاع على هذا التغيير في موقف الشيخ والمشابه لما اشرنا اليه آنفاً تقريباً، يذكر (شاويس) الى ان الشيخ بعد عودته الى السليمانية استعد لتشكيل فصائل المقاتلين لغرض القيام بثورة من جديد. وسانده في مساعيه هذه بادئ الأمر حزب هيوا لاسيما في

إرساله الاغذية والاموال والملابس للفصائل الكوردية المقاتلة فضلاً عن دعوته للضباط والجنود الكورد بمغادرة وحداتهم في الجيش والالتحاق بصفوف الثورة. كما توجه معظم الطلبة والشباب والمثقفين والموظفين والمعلمين والكسبة، الى جماهير الكورد في السليمانية وحثهم على دعم الشيخ ومساندته.[١١٦]

وعلى ما يظهر، ان الشيخ محمود لم يكن على قناعة تامة باعلان الثورة المسلحة. لاسيما ان حكومة الكيلاني التي كان الشيخ يعتقد انها ستكون متصلبة بموقفها ازاء المطاليب الكوردية في حالة ثباتها في الحكم، كانت على وشك السقوط والأنهيار. كما ان هناك من يرى أن الشيخ استجاب للمشورة التي طرحها حزب هيوا بعدم التورط في معركة خاسرة، في وقتٍ كان البعض يريد له أن يخوضها. وهذا ما يؤكده (شاويس) في إشارته الى ان حزب هيوا رغم مساندته للشيخ اقترح عليه فكرة ان بقاء حكومة الكيلاني في الحكم هي مسألة مشكوك بأمرها ومن الضروري حل المطاليب القومية الكوردية بالطرق السلمية، حتى لاتفسَر انتفاضته المسلحة اذا اندلعت بأنها تميل الى جانب دول المحور ضد دول الحلفاء.* ويضيف: ان مصطفى قره داغي (متصرف السليمانية - الجديد - المدير العام الأسبق في وزارة الداخلية) حاول التواطؤ مع مجموعة من وجوه الكورد ومنهم ميرزا توفيق قزاز والشيخ قادر - شقيق الشيخ محمود - لغرض حث الأهالي على القيام بمظاهراتٍ تمهّد لتوريط الشيخ في معركة خاسرة.[١١٧] وهنا لا يمكن الجزم كلياً بان الشيخ وحزب هيوا قد أدركا بان هذا التدبير الخفي هو خديعة حكومية غير مباشرة، لاسيما وان وجوه الكورد هؤلاء سبق لهم أن ساندوا الشيخ في ثورة سابقة.

كما يبدو أن الشيخ فضلَ عدم استغلال هذا الظرف المعقد الذي كانت تنازع فيه حكومة الكيلاني نفسها الأخير، فآثر انجلاء الموقف في بغداد، ثم الدخول في مفاوضات سلمية مع الحكومة الجديدة. وهنا يذكر (شاويس) نقلاً عن الشيخ قوله: ((قدمت مطاليبنا للأنكليز وهي نفس مطاليب هيوا)).[١١٨] وبالفعل كان أدموندز (المستشار البريطاني لشؤون كوردستان في وزارة الداخلية) قد حثَّ حكومة جميل لمدفعي (٢ حزيران - ٧ تشرين الأول ١٩٤١) على إجراء مفاوضات مع الشيخ محمود. الأ انها كالعادة أرادت التفاوض معه من منطق القوة. فاخذت بتحشيد قواتها في أطراف السليمانية، ثم أعلنت الاحكام العرفية محاولة منها لأرهاب الشيخ في ظل الدعم العسكري البريطاني الذي أخذ يتقاطر على العراق بعد فشل حركة مايس ١٩٤١.

قدّم الشيخ محمود مطاليب الكورد القومية على الرغم من تواضع هذه المطاليب في مجملها. وهي؛ أولاً- اشراف الإدارة الكوردية على قضايا الأمن والنظام في كوردستان العراق. ثانياً- ادارة هذه المناطق من قبل لجان تضم مواطنين كوراً. ثالثاً- تشكيل قوة من المتطوعين للقيام بواجبات الحراسة في المناطق الحدودية. الاّ ان حكومة المدفعي رفضت هذه المطاليب المتواضعة واعتبرتها ((خطوة باتجاه الحكم الذاتي)).!!

ومن المناسب ان نذكر هنا ان البريطانيين حاولوا ايضاً خلال ايام حركة مايس ان يستغلوا القضية الكوردية كورقة لتحقيق مآربهم واهدافهم، الا انهم فشلوا في هذه المناورة، فقد حاولوا على سبيل المثال اقناع ملا مصطفى البارزاني الذي كان منفياً في السليمانية هناك على القيام بعمل ما ضد حكومة الكيلاني مقابل استعداد بريطانيا للاعتراف باستقلال دولة كوردية، الا ان البارزاني رفض العرض البريطاني باعتبار ان بريطانيا لم تلتزم بوعودها، ولم يكن ذلك الرفض يعني ان البارزاني كان يؤيد الكيلاني وحركته، بل بالعكس، فقد رفض ايضاً عرض من حكومة الكيلاني تقترح عليه التحرك ضد البريطانيين، لان ذلك كان يعني دعم النازيين ضد البريطانيين. هذا فضلاً عن ان الوقوف الى اي جانب كان يعني فقدان الحركة القومية الكردية لاستقلاليتها.

وهكذا فأن تحرك الشيخ محمود لم تكن غايته الاّ طرح القضية الكوردية على بساط البحث وكلما سنحت الفرصة لذلك. فواجهت نفس التعنت الحكومي والبريطاني وانكارهما لادنى المطاليب القومية الكوردية. وأخيراً آثرت الحكومة البريطانية - التي فضلت مصالحها المرتبطة بمصالح الحكومة العراقية وقتئذٍ - وعلى حد قول مصادرها - بقاء الشيخ محمود في قريته، وفي وقت لم تؤيد المصادر وجود اية اتصالات أو خطط بين الشيخ والألمان لمجابهة الانكليز سواء داخل كوردستان العراق أو كوردستان ايران.[١١٩]

وعلى الرغم من هذه الخيبة التي واجهها الشيخ من الحكومة البريطانية في عدم إصغائها لمطاليب الكورد، فقد بقيت الجذوة القومية الكوردية مستعرة سواء في السليمانية أو في جبهة راوندوز - بارزان، كما سنرى. ففي السليمانية شنت السلطات الحكومية حملة قمعية هناك بعد ان ظهرت مناشير تندد بسياسة الحكومة العراقية. فاتهمت هذه السلطات ابناء الشيخ محمود بالحادث. والقت القبض على، بابا علي (خريج جامعة كولومبيا) واتهمته باتجاهه المناهض للحكومة وبنشاطه الفعال اكثر من أخيه لطيف الذي تمكن من النجاة بعبوره الحدود الى ايران. كما القت القبض أيضاً على الشيخ جلال ونفته الى الرمادي.[١٢٠]

الحرب والأزمة الاقتصادية في كوردستان العراق

واجهت كوردستان العراق أزمة اقتصادية كبيرة ، لاسيما في السنوات الاخيرة من الحرب. ولعبت عوامل عديدة في صنع هذه الظاهرة القاسية منها؛ ضعف حركة العراق التجارية لأرتباطه بالعملة الأسترلينية، والتوقف شبه التام للاستيراد من الاقطار المجاورة، ورداءة موسم الزراعة، واحتكار السلع وندرتها وسوء توزيعها، ثم التوسع في نطاق الحرب وخضوع النقل للاغراض الحربية، ثم التضخم النقدي الذي ساعد على ظهوره وجود اعداد كبيرة من قوات الأحتلال البريطاني في العراق. ومما ساعد على تفاقم هذه الازمة بروز ظاهرة التهريب والسوق السوداء والمضاربات في الاسواق التي مارسها التجار والمحتكرون وعدد من موظفي الحكومة، ثم إهمال الرقابة الحكومة وضعف الجهاز الاداري وانتشار نزعة الأرتشاء وعدم الرضوخ للقوانين.(١٣١)

أدت هذه العوامل مجتمعة الى ظهور موجة عنيفة من الغلاء وارتفاع في أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية وتكاليف المعيشة. ثم انعكس مردودها السلبي بشكل خاص على سكان المدن والأرياف من العمال والفلاحين وصغار الموظفين واصحاب الدخل المحدود. وقد وقعت كوردستان العراق أيضاً ضحية لهذه الأزمة. وحاولت الحكومة في إحدى اجراءآتها لاحتواء هذه الازمة إتباع (نظام البطاقات التموينية). الا ان هذا النظام اثبت عدم مقدرته على معالجة الازمة، لاسيما لعدم توفر إحصاء ثابت للسكان. كما استفادت منه المدن الكبيرة وحرمت منه المدن الصغيرة وسكان القرى.(١٣٢)

لقد عانت كوردستان العراق من هذه الضائقة الاقتصادية الخانقة والظروف المعيشية السيئة التي خلفتها آثار الحرب، ثم عدم اكتراث السلطات الحكومية وجدّيتها بالأمر. هذا الى جانب شحة المخصصات الحكومية ومآسي الحصص التموينية المذلة التي انعكست آثارها على العوائل البارزانية خلال إقامتها الأجبارية في السليمانية.(١٣٣)

ان هذه الضائقة الاقتصادية في كوردستان، قد شخصها السفير البريطاني في حينه وحذر الحكومة العراقية من مغبتها. ففي إحدى تقاريره يقول: ((.. في كثير من الوديان والتلال في الشمال والحدود الشمالية الشرقية - ويقصد هنا كوردستان العراق بالطبع-

حيث تزرع كميات قليلة من الحبوب، كان الحصاد هناك سيئاً، وعليه فقد تركت هذه الظاهرة أثرها على القرويين هناك، حيث غدوا في حالةٍ يُرثى لها)). ثم يضيف قائلا: ((وقد حذّرت رئيس الوزراء ووزير الداخلية لكي يلتقيا مع المتصرفين لغرض مناقشة موسم الحصاد للسنة القادمة، وما يمكن توفيره من غذاء لهؤلاء..)).[١٣٤]

ان فداحة الضائقة الاقتصادية التي عانت منها كوردستان. ومن ثم ظهور بعض الحالات السلبية التي أثرت على الوضع الآمن بين السكان الكورد نتيجة لهذه الظاهرة الاقتصادية الخانقة،* قد شخصها تقرير آخر للسفير البريطاني، حيث يصف لنا الوضع الاقتصادي في كوردستان بين شهري نيسان وحزيران ١٩٤٣. قائلاً: ((انتشرت حالات من الاستياء وعدم الرضا في ألوية الموصل وأربيل والسليمانية. فقد عانت كثير من القرى من شحة الغذاء.. ازاء الغلاء الفاحش وعدم القدرة على شراء الحبوب في الأسواق المحلية وبعد تأخير قليل تمَّ تجهيز المناطق الشمالية بـ﴿كميات من الشعير﴾!!، التي اخذت من المستودعات الحكومية، حيث بيع منها باسعارٍ منخفضة كما وزع بعضها مجاناً لمن كان يفتقر الى الأموال)). ثم يضيف: ((..لقد أحدث ذلك ارتياح نسبي في القرى التي كانت بحاجة ماسة الى ﴿المواد الغذائية﴾!!.. ولكن هناك شك من حصاد كميات كبيرة من المحاصيل الصيفية.. ولذا فان معونة اكبر في العام القادم سوف تكون كما يبدو ضرورية..))!!.[١٣٥]

وعلى ما يظهر فان هذه الضائقة الاقتصادية التي أصابت كوردستان في الصميم، تعطي انطباعاً بانه كان هناك نوعاً من الأهمال أو الحصار الاقتصادي قد تمَّ فرضه هناك. كما ان ملابسات الحرب، لاسيما تواجد القوات الروسية في كوردستان ايران واثارتها للمشاعر القومية الكوردية[١٣٦]، قد ولدت باجمعها مناخاً مساعداً لاندلاع الثورة – كماسنرى في كوردستان العراق.

الحرب وآثارها في أوساط التنظيمات القومية الكوردية

تركت ظروف وتطورات الحرب العالمية الثانية آثارها أيضاً في داخل التنظيمات القومية الكوردية التي كانت في حالةٍ صاعدة من التبلور والتكوين. كان التنظيم القومي الكوردي الممثل في (حزب هيوا/ الأمل) قد انقسم الى تيارين؛ المعتدل (اليمين) والمتطرف (اليسار) وقد فضّل الجناح الأول المفاوضة ومهادنة السلطات الحكومية والبريطانية لغرض تحقيق المطاليب الكوردية. الا انه قد اخفق على ما يبدو في الوصول الى هذه الغاية. وكانت تجربة الشيخ محمود الحفيد - كما سبق الإشارة - خير برهان على ذلك. أما جناح اليسار فقد كان يؤمن باحداث تغييرات وإصلاحات ثورية واشتراكية عن طريق مد جسور الحوار مع السوفييت، لاسيما بعد دخول القوات الروسية الى كوردستان الشرقية (إيران) ومحاولة دعمها للحركة القومية الكوردية هناك.

لقد أضعفت هذه الانقسامات الجبهة الداخلية في صفوف الشعب الكوردي. ثم تطور الأمر، كما سبق ان أشير إليه سابقاً أيضاً، الى انقسام اليسار الى حزبين، هما؛ (رزگارى/الخلاص) و (شورش/الثورة) عام ١٩٤٤. ان هذا الوهن النسبي والمرحلي في صفوف الحركة القومية الكوردية التي كانت تقودها الفئة المثقفة الكوردية، قد قاد في حينه الى التفاف الجماهير الكوردية حول الزعامات القبلية والدينية لتحقيق الأماني الكوردية، وبالثورة المسلحة إذا اقتضى الأمر، بعد فشل الجناح المعتدل وأساليبه السلمية الدبلوماسية في حواره مع السلطات الحكومية في كل من العراق وايران وتركيا والدول الكبرى لاسيما بريطانيا، لاستيعاب وفهم عدالة ومشروعية المطاليب القومية الكوردية.[١٣٧] ومن هنا كانت الثورة الكوردية المسلحة بمثابة الرد على ذلك، والصفحة الثانية التي خاض غمارها الشعب الكوردي في هذا الظرف الدولي العصيب.

الثورة الكوردية بقيادة ملا مصطفى البارزاني
١٩٤٣ ـ ١٩٤٥

على ضوء العوامل المتقدمة، إنتقلت قيادة الحركة القومية الكوردية المسلحة من جديد الى البارزانيين. ففي تموز ١٩٤٣ تمكن ملا مصطفى البارزاني مع عدد قليل من رفاقه من مغادرة محل إقامته الاجبارية في السليمانية متنكراً بزيّ عالم ديني ومن ثم الظهور فجأة في منطقة بارزان. وسرعان ما تمكن من قيادة حركة قومية كوردية واسعة لاقت تأييد أغلبية الشعب الكوردي، كما رافقتها حركة سياسية قوية اجتاحت كوردستان العراق داعية الى الاستقلال والحكم الذاتي وإنصاف الحقوق المشروعة للشعب الكوردي، على الرغم من طرحها لمطاليب متواضعةٍ بادئ الأمر، كمطالبتها للسلطات الحكومية القيام بإصلاحات إدارية واقتصادية وثقافية مثل بناء المستشفيات والمدارس وغيرها، الى جانب إنصاف حقوق العوائل البارزانية التي ذاقت الأمرَّين على أيدي السلطات الحكومية العراقية.[١٣٨]

تمكنت قوات الثورة من الاستيلاء على احدى وعشرين مخفراً للشرطة. كما دحرت فوجاً من قوة الشرطة السيارة. كما أجبرت أيضا القطعات العسكرية التي حاولت اقتحام منطقة بارزان على التقهقر. ورافق ذلك الأنتظام في صفوف قوات الأنصار. فتوسعت الحركة لتصل مشارف طريق أربيل- راوندوز. وفي الوقت نفسه ضاعف ملا مصطفى من نشاطه من أجل كسب مناطق واسعة من كوردستان الى صفوف الثورة، لاسيما من خلال جولاته في مناطق بالك وراوندوز وبرادوست ولولان وروست ورايات والعمادية وسرسنك وبامرني[١٣٩].

بهذه القابلية المفعمة بالنشاط تمكن البارزاني ان يطرح نفسه في حينه ممثلاً للحركة القومية الكوردية في امكانياتها المتواضعة وظروف بالغة العقيد كالحرب العالمية الثانية. كما شدّد على خصوم الثورة في صفوف الكورد من رؤساء القبائل التي آثرت الاستكانة أو الوقوف الى صف السلطات الحكومية. لكونها احدى نقاط الضعف التي نفذت منها تلك السلطات لقمع الثورة فيما بعد. ان هذه التطورات المتلاحقة للثورة أفرزت نتائج عديدة على صعيد بقائها واستمرارها أو على صعيد إخفاقها.

لقد نالت الثورة تأييد الفصائل السياسية الكوردية المثقفة ومن بعض ضباط الجيش الكورد الذين التحقوا بصفوفها. فقد ايد حزب هيوا الثورة في البداية إلا ان رئيسه أراد ان يفعل مثلما فعله مع الشيخ محمود الحفيد، وذلك بطرحه كالعادة مسألة حل المسألة بالطرق السلمية، وحين أبى البارزاني الأخذ بهذا الحل، استقال حلمي من الحزب عام ١٩٤٤ كما سبق القول، ورغم تفكك هذا الحزب ساند كثير من أعضائه السابقين الثورة، لاسيما ممن انضموا الى عصبة آزادي كورد وحزب رزگارى. كما ان الضباط الذين كانوا يعملون كضباط ارتباط بين الثورة والسلطات الحكومية آثروا أخيراً الانضمام الى صف الثورة ومنهم عزت عبدالعزيز ومصطفى خوشناو ومير حاج أحمد وأمين الراوندوزي وغيرهم. حيث بلغ عدد الضباط الملتحقيين بالثورة بعدئذٍ حوالي (١٢) ضابطاً.[١٣٠]

ومن جهة اخرى اظهرت هذه التحولات القومية الكوردية المتصاعدة، ضعف القوات الحكومية، ومن هنا بات عليها كسباً للوقت ان تساوم وتفاوض وفقاً لهذا المنطلق. أما سلطات الاحتلال البريطاني في العراق فقد بلعت الطُعم أولاً ثم شرعت باتخاذ مواقف متلونة كعادتها في التعامل مع الكورد. بادئ الأمر استخدم السفير البريطاني اسلوب تقديم النصائح لحكومة نوري السعيد بضرورة تبني سياسة متعاطفة إزاء الكورد وتطوير الأوضاع الادارية والاجتماعية في المناطق الكوردية والنظر في المطاليب التي يقدمها قائد الثورة البارزاني. ثم عاد السفير نفسه واستخدم اسلوب التحذير والتهديد المبطّن والأنحياز الى جانب السلطات الحكومية باتهامه البارزاني بانه ((تجاوز الحدود)) باستعمال السلاح ضد القوات الحكومية. كما حاول التكلم بلهجة الأمر قائلاً: ((عليك ايقاف القتال فوراً وطلب العفو والتفاهم مع الحكومة العراقية)). بل حاول السفير تصوير الثورة وكأنها موجهة بالذات ضد البريطانيين أنفسهم بقوله: ((ان عدم ايقافك القتال يعني وقوفك ضد بريطانيا))!!.[١٣١] وفي الوقت نفسه شرعت السلطتان الحكومية والبريطانية باتباع المناورات الدبلوماسية ضد البارزاني تحت ستار الوساطة والتفاوض.

ومن هنا اسفرت الوساطة التي قام بها ماجد مصطفى (وزير الدولة) في أواخر كانون الاول ١٩٤٣ على؛ تعهد الحكومية بالسماح لأحمد البارزاني - شقيق ملا مصطفى - بالعودة الى بارزان وتجهيز المنطقة الشمالية بالمواد الغذائية والأقمشة، في حين تعهد البارزاني بأعادة أفراد الشرطة والجيش الذين التحقوا بصف الثورة فضلاً عن اعادة الاسلحة الحكومية التي وقعت بيد المقاتلين الكورد. لم تكن هذه الوساطة الحذرة الأ من قبيل

جس النبض والنوايا من قبل الطرفين. ففي ٢٢ شباط ١٩٤٤ إلتقى البارزاني في بغداد بالوصي عبدالأله وبالسفير البريطاني كورنواليس، واخذ وعداً منهما بأخذ المطاليب الكوردية بعين الاعتبار. في حين تعهد البارزاني بالبقاء بعيداً عن منطقته والألتزام بشروط المصالحة المذكورة آنفاً. وفي ٩ نيسان ١٩٤٤ أرسل البارزاني رسالة الى السفير البريطاني شكا فيها من عدم ايفاء الحكومة العراقية بجميع الوعود التي قطعتها له. وتعهد بايقاف القتال مقابل سحب القوات الحكومية من مناطق بله وميرگەسور وإصدار العفو العام وأجراء الأصلاحات في كوردستان. وفي ٩ آب أرسل البارزاني رسالة أخرى للسفير البريطاني يطلب فيها منه التوسط لدى الحكومة العراقية للاستجابة للمطاليب الكوردية. وفي حالة تعذر ذلك سوف يسترد الكورد حقوقهم ((بأيديهم وبقوة السلاح)). وحتى ذلك الوقت كانت بريطانيا تحاول ان تلعب لعبة الوسيط والانحياز المبطن للسلطات الحكومية من خلال استمرارها بملاينة البارزاني بالصيغ الدبلوماسية وارسال المبعوثين الحكوميين والبريطانيين لمقابلته وتحذيرها من إتخاذ أي اجراء عسكري ضد الثورة. واخيراً لم تجدِ دبلوماسية الأحتواء هذه نفعاً مع سياسية المماطلة التي شرعت تمارسها السلطات الحكومية ازاء الثورة. فقاد ذلك الى تجدّد القتال بين الجانبين.[١٣٢]

. ان تفضيل بريطانيا لسياسية الأحتواء السلمية للثورة. قد دفعت البعض الى تفسيرها بانها مناورة منها لتجنب المشاكل المحلية التي من شأنها ان توثر على المجهود الحربي البريطاني في العراق، وعدم دفع الكورد للجوء الى طلب الدعم من السوفييت. في وقتٍ ظهرت فيه محاولة من هذا النوع قامت به الثورة الكوردية.[١٣٣]

وهكذا فان الدعوة الى وقف القتال والتفاوض قد أتخذته حكومة نوري السعيد، ومن بعدها الى حين حكومة حمدي الباجەجى (٢٩ آب ١٩٤٤ - ٣١ كانون الثاني ١٩٤٦) التي عرفت بحكومة الوصي عبدالأله، لم يكن الأ مناورة لكسب الوقت ومن ثم تعبئة القوات العسكرية الحكومية لقمع الثورة. كما ان التلون في الموقف البريطاني إزاء الثورة استمَر على حاله أيضاً، لاسيما بعد تجدّد القتال. ففي تقريره المؤرخ في ١٩ آذار ١٩٤٥، كتب السفير البريطاني كورنواليس الى وزير الخارجية إيدن، يقول: ((أقترح قبل مغادرتي - يقصد هنا انتهاء مهام عمله في العراق - أن أوجه رسالة وداع الى ملا مصطفى - ستأتي الإشارة اليها لاحقاً - وسوف أشرح فيها بوضوح بان ﴿التدريبات العسكرية القادمة﴾ سوف لاتهدد أمن وسلامة المنطقة - يقصد كوردستان - وسوف أحاول ان أقدّم له ﴿النصح﴾ بـ ﴿التعاون

مع السلطات الحكومية﴾..)). * ثم يضيف قائلاً: ((ان هذه المشكلة هي عبارة عن ﴿صراع الأخطاء﴾..)). وهنا يتجاهل كورنواليس بان حكومته كانت هي المسبب الرئيسي لصراع الاخطاء هذا. إنها عبارة دبلوماسية طريفة جداً من بريطاني محنك وخبير بشؤون العراق الداخلية. ولهذا أطلق عليه بعض الساسة لقب الثعلب.

ثم يستطرد كورنواليس في تقريره المذكور، ليصب جام غضبه على الأساليب الحكومية العراقية ازاء الكورد، وعلى بعض وجوه الكورد الذين وصفهم بنعوت سياسية يتهمهم من خلالها بانعدام الرؤية السياسية الناضحة، فيقول: ((في الماضي كانت حكومة بغداد في كثير من الأحيان ﴿تتجاهل التعامل مع المناطق الكوردية﴾ ومن ناحية اخرى فأن ﴿الاغوات الكورد﴾ يتحلون بصفات ﴿الجهل والرجعية والأقطاع﴾ ان وقتهم قد مضى الآن وهم يدركون ذلك تماماً. كما انهم يحاولون القتال الآن بكل ما أوتوا من قوة ﴿وفي النهاية تكون بغداد هي الرابحة﴾. الا انه من واجبنا أن نرى فيما إذا ﴿سيكون هذا النصر من دون أراقةٍ للدماء﴾.[١٣٤].)).

انها فعلاً الدوامة المفرغة التي يحاول البريطانيين الدوران فيها على الدوام في تجاهلهم أو تعاملهم مع المطاليب الكوردية. إذا كان كورنواليس يعلم سلفاً بهذه النهاية المأساوية للثورة، فلماذا يعالجها بلغة مزدوجة ((الوساطة ثم الحياد وأخيراً الأنحياز))، وهو يعرف بان هذا التلون في المواقف ينتهي لصالح السلطات الحكومية شريطة أن يلقي الكورد السلاح، لتعود الدورة من جديد هي إذلال الكورد وتجاهل مطاليبهم القومية من قبل هذه السلطات.

وبالفعل أرسل كورنواليس في اليوم التالي (٢٠ آذار ١٩٤٥) هذه الرسالة التي اقترحها على وزير خارجيتة أيدن، الى قائد الثورة ملا مصطفى البارزاني. كانت الرسالة بمجملها رسالة مبطنة تجمع في دفتيها الوعود المعسولة الغامضة والوعيد والتهوين من شأن الثورة. فبعد ديباجة المجاملة الدبلوماسية. يقول كورنواليس فيها: ((ان مسألتكم أصبحت على وشك الحل اكثر من قبل)). ولا ندري ان كان يقصد هنا قانون العفو العام، الذي صدر لاحقاً في ٢٥ نيسان ١٩٤٥ كما سنرى أم شيئاً آخر يقصد منه تهوين الأمر والتهدأة. كما طلب من البارزاني ((أن يعيش هو وشعبه الكوردي ﴿كمواطنين حياة مستقبلية آمنة﴾ ، وان يتجنب ما أسماه بـ((التهديدات والاضطرابات)). هكذا نظر كورنواليس الى الثورة، وكأن الشعب الكوردي شعب غير متحضر وليست لديه مطاليب

قومية يعرفها هذا السفير معرفة حقّه هو وغيره من الساسة البريطانيين. ثم يضيف لينبه البارزاني الى مسألة طالما أرعبت الانكليز وهي تحاشي اية فكرة حول إستقلال الكورد. فيقول: ((..عليكم ان تنظروا الى المستقبل لا الى الماضي وان تتأكدوا من انكم وشعبكم يجب الآن أن تعيشوا بأمان ﴿كفلاحين وطنيين ضمن حدود العراق﴾..)). كما أشار فيها الى ان المناورات والتمرينات العسكرية التي كان يقوم بها الجيش العراقي ليس لها علاقة بالثورة حيث اكد قائلاً: ((ان هذه القطعات سوف لن تكون في أي مكان قريبة منكم)). الا انه ظهر بعدئذٍ ان هذه المناورات العسكرية كانت مقدمة الهجوم المتوقع لقمع الثورة وبعلم من بريطانيا نفسها. وقد ألمح كورنواليس الى ذلك بشكل غير مباشر وبأسلوب دبلوماسي ملتوٍ وغامض. بقوله:((ان التعاون بين القوات البريطانية والقوت العراقية تشكل بحد ذاتها علاقات ودية راسخة بيننا وبين حلفائنا العراقيين ﴿وليست لها طابع أو مغزى سياسي﴾..))!!.

وأخيراً حاول كورنواليس في ختام رسالته هذه الربط بين الثورة وبين أثرها على المصالح البريطانية في العراق. بقوله: ((إننا لا نزال نحارب عدوين شريرين عنيدين - يقصد هنا المانيا وايطاليا - ويجب ﴿ان تحشد كل الجهود من اجل هذه الغاية﴾ ومن يساعدنا بهذا العمل ﴿هم أصدقاؤنا الحقيقيون﴾ ومن يعمل على اعاقتنا عن ذلك ﴿هم أعداؤنا﴾ وسوف تكونوا انتم ﴿دائماً من ضمن اصدقائنا﴾[١٣٥].)). وهكذا فان كورنواليس الدبلوماسي المحترف يطلب من الكورد البسطاء الذي يناور هنا في رسالته على مطاليبهم القومية المتواضعة بان يعينوا دولته على قهر ألمانيا وايطاليا اللتان هما بالأصل كانتا على وشك الأنهيار والاندحار في الحرب. وعنده وهو الاستعماري العتيد بان المصلحة البريطانية هي التي تقرر وعلى رُسلها وهواها من هم الأصدقاء ومن هم الأعداء!!. إنها معادلة سياسية بريطانية سمجة. ويريد كورنواليس فيها، بأن يكون الكورد هم الذين يحلوا لغزها وأن يكونوا الضحية.

كما كان بعض المشاورين السياسيين البريطانيين في العراق وقتئذٍ يسلكون نهج كورنواليس نفسه في تهوين شأن الثورة واعتبارها لا أكثر من حركة مسلحة ((غرضها إثارة الأضطرابات والقلاقل في كوردستان)). ففي ٢٢ نيسان ١٩٤٥ كتب المشاور السياسي للقوات البريطانية في كركوك الى الشيخ أحمد البارزاني - شقيق ملا مصطفى - وساعده

الأيمن في قيادته للثورة، يقول: ((لقد اطلق سراحك قبل سنة ويظهر أنك وأتباعك تقضون قسماً كبيراً من وقتكم بتهديد موظفي الحكومة و التنازع مع الاغوات المخلصين لها)).[١٣٦] بهذه الغطرسة الاستعمارية المتعالية يتحدث هذا المشاور السياسي المحتل عن الرموز الكوردية المناضلة و المطالبة بحقوق الشعب الكوردي، وكأنه لاهَم لهم سوى تشكيل ((عصبة مسلحة)) غايتها إثارة المتاعب بوجه السلطات الحكومية و بعض أنصارها من وجوه الكورد الذين و قفوا على الضّد من توجهات هذه الثورة.

و من جهتها اتبعت السلطات الحكومية أسلوباً مزدوجاً لاحتواء الثورة. فمن جهة أصدرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٥، بعد موافقة مجلسي النواب و الاعيان، قانون العفو العام عن البارزانيين، الاّ انه جاء متأخراً و تقليدياً كما أنه مرتبط بالاستسلام بدون قيدٍ أو شرط. هذا في وقتٍ كانت فيه قوات الثورة قد أحتلت مخفر شرطة بارزان و سراي القائممقامية، و اصبحت رواندوز و بله و ميركه سور على وشك أن تصبح في قبضة هذه القوات. و من جهته أخرى شرعت القوات الحكومية بالتحشد و تستعد للحل العسكري لقمع الثورة. لاسيماً بعد أن قدّم الجنرال رنتون ((رئيس البعثة العسكرية البريطانية في العراق و المفتش العسكري العام للجيش العراقي)) نصائحه الى الباجةجي رئيس الوزراء و وزير دفاعه، بإعداد الخطة المحكمة لهذا الغرض خشية إندحار الجيش و فشله في قمع الثورة، بل رفض رنتون تقديم العون العسكري البريطاني الاّ بعد أن وافقت هذه الحكومة على تعديل خطة الهجوم وفق وجهة نظره التي استهدفت احتلال منطقة بارزان معقل الثورة.[١٣٧]

اما على الصعيد الداخلي، فقد كان البارزاني قد استأنف جولاته في كوردستان والتي كان قد بدأها في اواخر سنة ١٩٤٤، من اجل تعبئة الجماهير وتنظيم الفصائل المسلحة، وتمكن من استمالة الكثيرين الى جانب المعركة المقبلة مع الحكومة المركزية، وفي الوقت الذي استعدت فيه الحكومة لشن هجومها على كوردستان، لاسيما على معقل الانتفاضة بارزان، كانت الحمية القومية قد بلغت مستقرها، لاسيما حينما نقرأ مابين سطور الرسائل التي ارسلها البارزاني الى المتنفذين والاغوات الذين اصروا على بقائهم موالين للحكومة. ففي رسالته الى قادر اغا شوشي (احد وجوه الكورد في منطقة عقرة) يستحثه فيها للوقوف في صف المقاومة كتب اليه البارزاني في صيف ١٩٤٥ يقول: ان الحكومة

العربية قد عادت وباشرت بالعداوة واننا مستعدون للدفاع بعون الله تعالى لذا ((اني داعي لجميع الكورد ان يقومون ويدافعون اعدائهم ويحافظون على شرفهم ويدّعون بحقهم ويختارون الموت بالعز على الحياة بالذل...)).

وقد تزامن هذا الامر كذلك مع توجيه رسائل الأنذار و التهديد البريطانية لقائد الثورة البارزاني. ففي ٢٩ تموز ١٩٤٥ كتب المشاور السياسي للقوات البريطانية في الموصل الى ملا مصطفى البارزاني، قائلاً: ((لقد أمرني - فخامة - السفير البريطاني أن أعلمك بأن تصرفاتك قد أصبحت متعبّه.. يجب أن تبرّ بوعودك.. و تكف عن حركاتك التي ستؤدي أخيراً الى اتخاذ الإجراءات ضدك من قبل الحكومة العراقية. انني أرغب أن أبيّن لك بوضوح تام أن هذه هي المرّة الاخيرة التي فيها تنوى السفارة البريطانية انذارك..))[١٣٨]

و بهذا اكتملت فصول التعاون بين السلطات الحكومية و البريطانية لاحتواء الثورة بالمناورات الدبلوماسية، لتبدأ الصفحة الثانية المعتادة بينهما و هي قمع الثورة بقوة السلاح. ففي ٨ آب ١٩٤٥ و ضعت السلطات الحكومية الخطة التي أشار عليها بها رنتون لأحتلال منطقة بارزان موضع التنفيذ. و شرعت أثرها القوات الحكومية بعملياتها الحربية لضرب قوات الثورة.[*] بعد أن كانت قد اكملت تحشدها من عقرة و راوندوز و مروراً بدينارته و ميرگه سور. ثم ما لبثت هذه القوات الحكومية أن سيطرت على مناطق عقرة و راوندوز و العمادية بعد خوضها معارك ضارية مع قوات الثورة التي قاتلت بإمكانيات قتالية عالية واعداد متواضعة. و في ٥ تشرين الأول ١٩٤٥ سيطرت القوات الحكومية على منقطة بارزان. وازاء هذه المعادلة القتالية غير المتكافئة لا في العدّة ولا في العدد. تمكن الثوار الكورد بقيادة ملا مصطفى البارزاني وبرفقة أخيه الشيخ أحمد في ١٤ تشرين الاول ١٩٤٥ من تأمين انسحابهم الى كوردستان ايران. حيث كانت القوات السوفييتيه قد سمحت لهم هناك بالتعسكر في قرية واقعة على مسافة (١٥) كم جنوب الرضائية (اورميه).[١٣٩] وعلى الرغم من هذه النهاية المأساوية للثورة في هذا الظرف، فقد تمكن البارزاني وبمؤازره مساعديه، من إدارة دفتها بنشاط وذكاء كبيرين يدلان على مقدرة قيادية فاعلة ومقاومة بطولية.

مع هذا، فان النزعة القومية لكورد ايران في حينه لم تتخلى عما هو لدى كورد العراق. ففي ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦ انضوى البارزاني تحت لواء جمهورية كوردستان

الديمقراطية الشعبية في مهاباد، التي اعلن عن قيامها وترأسها هناك القاضي محمد. بل جرى تعيينه بمنصب القائد العام للقوات المسلحة لهذه الدولة الفتية.[١٤٠] وقد قدم البارزاني ورفاقه بالفعل خدمات كبيرة لهذه الجمهورية وساهموا بشكل فعال في الدفاع عنها وقدموا تضحيات كبيرة في سبيلها.[١٤١] على الرغم من انها لم تعمر سوى أشهر معدودة. ففي ١٧ كانون الأول ١٩٤٦ تمكنت القوات الإيرانية بالمناورة والخديعة،** وبالتواطؤ مع الحلفاء من البطش بهذه الجمهورية واعدام قادتها ومعاملة أنصارها بشدة وقسوة.[١٤٢]

شكل سقوط هذه الجمهورية صدمة للبارزانيين. فقد تعرضوا الى محنة قاسية بعد رفضهم للعروض الايرانية المذلة لأسكانهم كلاجئين جنوب طهران ونزع سلاحهم وإعادة من لم يحكم عليه بالأعدام الى العراق. وعند عودتهم الى العراق في نيسان ١٩٤٧- وتحت ستار إصدارا العفو بحقهم - وقعوا بين حصار القوات الايرانية والقوات العراقية المدعومة بالبريطانيين. بل قصفت طائرات الجانبين المتراجعين منهم في (وادي جاردي كجكه).*** حينما كانوا يخضون معارك ضارية ضد هذه القوات.

أما البارزاني ورفاقه فقد تمكنوا ببراعة وشجاعة نادرة من التخلص من محاولة تطويق القوات التركية والايرانية والعراقية لهم بعد دخولهم الى كوردستان العراق من خلال تركيا ثم خوضهم المعارك مع قوات الشرطة هناك. وفي الأول من حزيران ١٩٤٧ تمكن البارزاني من العودة الى كوردستان أيران مرة أخرى، بعد خوضه ورفاقه لمواجهات مسلحة عنيفة مع القوات العراقية والإيرانية. وبعد ان استقر في منطقة مەركەور عرض على السلطات الإيرانية حق اللجوء السياسي، إلا ان هذه السلطات كابرت وطلبت منه الاستسلام فوراً، بل شرعت بمطاردة رفاقه المقاتلين. وهنا وإزاء هذه المحن القاسية وفقدان مستلزمات الدفاع المتكافئ لم يجد البارزاني سوى اختيار قدر شاق آخر هو اللجوء الى الأتحاد السوفيتى. الا ان هذا الاختيار الصعب تمثل بمسيرة طويلة ومحفوفة بالمخاطر دامت (٥٢) يوماً الى ان تمكنوا من التخلص من محاولات فرض الطوق عليهم من قبل القوات العراقية والإيرانية والتركية، ثم العبور الى الاراضي السوفيتية عبر نهر اراس الى شمال ماكو، في أواسط حزيران ١٩٤٧ . كانت هذه المسيرة أشبه ما تكون بالملحمة

التاريخية البطولية. لقد أصبحت محط انظار واعجاب الكورد،**** بل الرأى العام الذي ينظر إليها نظرة موضوعية. كما جعلت من البارزاني قائدا قوميا للكورد.(١٤٣)

مع هذا، فان هذه الثورة الكوردية، بإمكانياتها المحدودة، وإهمال الدول الكبرى المتحاربة لها في هذا الظرف الدولي العصيب، ومع ما رافق إجهاضها المأساوي من قمع وحشي تعرض له الشعب الكوردي من لدن السلطات الحكومية الأقليمية، قد شكلت بحق تراثاً نضالياً جديداً للقيادة البارزانية، ونقلة نوعية في تطور الوعي القومي الكوردي على طريق التمسك بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكوردي، بل نقلت صوت القضية الكوردية الى آفاقٍ أرحب سواء في أوساط الكورد أنفسهم أو الرأي العام الأقليمي والدولي.

القسم الرابع

الكـــورد والاحداث الوطنيـة - ١٩٤٧ ١٩٥٨

سياسة القمع ضد البارزانيين وإعدام الضباط الكورد

إرتبطـت الاحـداث الوطنيـة بـين عـامي ١٩٤٧ - ١٩٤٨ بحكومة مارست حملات سياسية عاتية على القوى الوطنية، تلك هي حكومة صالح جبر (٢٩ آذار ١٩٤٧ - ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨). فقد أقدمت على تعطيل الصحف،[١٤٤] والغاء بعض الاحزاب،[١٤٥] واعتقال واعدام بعض السياسيين،[١٤٦] ومنهم بعض الضباط الكورد، فضلاً عن ابرامها لمعاهدة بورتسموث سيئة الصيت.

شملت حملة حكومة صالح جبر على القوى الوطنية موجة من التهجير والاعتقال والأعدام للقوى القومية الكوردية التي ساندت- كما سبق الاشارة- الثورة الكوردية بقيادة ملا مصطفى البارزاني، بعد عرض دخالتهم على السلطات الحكومية. فقد اعتقلت الشيخ احمد البارزاني وحجرت عليه في سجن البصرة. أما البارزانيون العائدون معه فاستخدمت ضدهم سياسة الفصل والعزل في المخيمات. فقد عزلت الشيوخ والنساء والاطفال بادئ الأمر في مخيم بالقرب من راوندوز واحاطته بالأسلاك الشائكة، ثم ما لبثت ان قسّمته الى مخيمين الاول في راوندوز والثاني في الزيبار. ورافق هذا العزل المأساوي القسوة والخشونة في معاملتهم من لدن السلطات الحكومية وسط ظروف صحية ومعيشية سيّئة. كما أقدمت السلطات الحكومية على مصادرة الاراضي البارزانية ووزعتها على القبائل الكوردية التي ساهمت مع هذه السلطات في اجهاض الثورة. فكان ذلك احد الاسباب

الاساسية للانتفاضات الكوردية التي حدثت لاحقاً رغبة للأنتقام من خصومهم واعدائهم هؤلاء. كما كان ذلك بالتأكيد تطبيقاً للسياسة التقليدية من لدن هذه السلطات للدّس بين صفوف الكورد وتفتيتاً للنزعة القومية الكوردية.[١٤٧]

أما الضباط الكورد الملتحقين بالثورة والذين عادوا مع الشيخ احمد، فقد كانوا قد اعلنوا دخالتهم على السلطات الحكومية شريطة ان لا تتعرض لهم بمكروه. الأ ان هذه السلطات نكثت بعهودها. لاسيما وان المحكمة العسكرية في أربيل سبق ان أصدرت حكماً بالاعدام غيابياً عليهم. وبهذا فقد جرى اعتقالهم فور وصولهم. وكأجراء أرهابي لأسكات صوت الحركة القومية الكوردية المتنامية، أعلنت هذه السلطات الاحكام العرفية في بعض المناطق الكوردية، ثم قامت باعادة محاكمة هؤلاء الضباط، وحكمت عليهم بالأعدام مجدداً ثم نفذت هذا الحكم داخل السجن المركزي في بغداد في ١٩ حزيران ١٩٤٧ وهم كل من؛ الرائد الركن عزت عبد العزيز والرائد مصطفى خوشناو*، والنقيب خيرالله عبد الكريم والملازم محمد محمود القدسي.[١٤٨]

وعشية إعدام هؤلاء الضباط قام اعضاء الحزب الديمقراطي الكوردي بمظاهرة كبرى في السليمانية عبروا من خلالها عن سخطهم واحتجاجهم على قرار إعدامهم. وقد حاصر المتظاهرون دار حسن طالباني (متصرف السليمانية وقتئذٍ) وطلبوا منه ان يبرق الى السلطات الحكومية في بغداد بالغاء هذا القرار. وقد أعطى طالباني لهم وعداً بذلك. الا انه في صبيحة اليوم التالي فوجئوا بنبأ تنفيذ حكم الأعدام بهم وارسال جنائزهم الى ذويهم. وبالفعل اخذت جنازة عزت عبد العزيز الى العمادية حسب وصيته وجنازة خيرالله عبد الكريم الى أربيل وجئ بجنازة خوشناو و القدسي الى السليمانية. وعلى خلاف تشييع جنازة خيرالله التي اشترك فيها كما يقال ثمانية أشخاص فقط، تحولت مراسيم دفن خوشناو و القدسي في السليمانية الى تظاهرة كبيرة، حيث جرى لهما مراسيم تشييع جماهيري مهيب، شارك فيه بعض أعضاء الحزب الديمقراطي الكوردي ومنهم ابراهيم أحمد ونوري شاويس ونوري محمد أمين المحامي. كما تمَّ تسيير الجنازتين أمام دار الحكومة، إمعاناً في إدانة وتحدي السلطات الحكومية هناك. كما القى محمد أحمد طه كلمة الحزب بهذه المناسبة، الى جانب كلمات وخطب أخرى. ثم شكل الحزب لجنة خاصة أشرفت على مراسيم عقد مجلس الفاتحة وجمع المساعدات لعوائل الشهداء.[١٤٩]

كما أصدر الحزب الديمقراطي الكوردي في حينه بياناً موجهاً الى الشعب الكوردي أعلن من خلاله ان قصد حكومة بغداد والاستعمار من هذه الاجراءات القمعية، ما هي الأ وسيلة لتحريض العشائر للقيام بحركات مسلحة، بغية اتخاذها حجة لضرب آخر قوة في كوردستان، ولأعلان الاحكام العرفية، ولزج الوطنيين الكورد في المعتقلات وتعليقهم على أعواد المشانق. كما دعا البيان الكورد الى الانتباه والابتعاد عن إشهار السلاح والمطالبة بحقوقهم بالطرق القانونية، وتنظيم المظاهرات لمقاومة أعمال الحكومة.[١٥٠]

الكورد ووثبة كانون الثاني ١٩٤٨

بعد قمعها للقوى الوطنية في الداخل، حاولت حكومة صالح جبر التفرّغ خارجياً لابرام معاهدة جديدة مع بريطانيا. ففي ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ أبرمت هذه الحكومة بالفعل هذه المعاهدة لتكون بديلاً لمعاهدة ١٩٣٠ وعرفت بـ(معاهدة بورتسموث). بدت هذه المعاهدة وكانها شبيهة لسابقتها، بل أضافت قيوداً عسكرية جديدة على البلاد. ومن هنا فقد تصدّت لها القوى الوطنية بمختلف فصائلها واعلنت شجبها واستنكارها لها. واخيراً تمكنت من قبر هذه المعاهدة في مهدها والأطاحة بهذه الحكومة أيضاً، بعد مصادمات دامية بين المتظاهرين وقوات الشرطة في كثير من مدن البلاد وبالذات في العاصمة بغداد، ذهب ضحيتها العديد من الشهداء، ومزيداً من الأرهاب والقمع للقوى الوطنية.[١٥١]

كان للعناصر الوطنية القومية الكوردية دورها الفاعل في مظاهرات هذه الوثبة ومقاومة معاهدة بورتسموث. فقد ساهم الحزب الديمقراطي الكوردي في (لجنة طلاب الكليات والمعاهد) التي كان غرضها تنسيق نشاط الطلاب ومثلت جميع الاحزاب الوطنية العلنية منها والسرّية. كما أصبح الحزب عضواً في (لجنة التعاون الوطني السرّية).** وقد ضمت هذه اللجنة الأخيرة عن الحزب الديمقراطي الكوردي (رشيد عبد القادر/ عضو المكتب السياسي) وعن (الجناح التقدمي) للحزب الوطني الديمقراطي (كامل قزانجي) وعن حزب الشعب (عبد الرحيم شريف/ شقيق عزيز شريف رئيس الحزب) وعن الحزب الشيوعي (مالك سيف). أشرفت هذه اللجنة السرّية على تعبئة وقيادة المظاهرات الشعبية التي عمّت بغداد لغرض احباط مشروع هذه المعاهدة الجديدة.[١٥٢]

كما ساهم الحزب الديمقراطي الكوردي مع الحزب الشيوعي في لجان أخرى إضافة الى العاصمة بغداد، في كل من السليمانية واربيل والموصل والنجف وكربلاء والبصرة. وحصل اتفاق على مضمون تلك الشعارات التي أطلقت خلال التظاهرات، على الرغم من ان البعض كان يفضل ان يرفع كل حزب شعاراته الخاصة به.[١٥٣] وبالفعل تمكن الحزب الديمقراطي الكوردي من ان يرفع شعارات حزبية تنادي بحياة كوردستان وقائدها ملا مصطفى البارزاني، والمطالبة باطلاق سراح البارزانيين. كما دعا الحزب الى الاضراب والتظاهر بمناسبة أربعينية شهداء الوثبة في أربيل والسليمانية.[١٥٤]

وبعد نجاح هذه الوثبة في الأطاحة بهذه المعاهدة والحكومة التي أبرمتها، ثم تشكيل محمد الصدر للحكومة البديلة (٢٩ كانون الثاني- ٦ حزيران ١٩٤٨)، أصدر الحزب الديمقراطي الكوردي بياناً أعلن فيه ان وثبة كانون الثاني كانت انتصاراً للشعب بعربه وكورده والذين امتزجت دماؤهم فيها. كما تعرض البيان لحكومة الصّدر موضحاً ان الشعب لا يمكن أن يثق بهذه الحكومة وعناصرها واكثريتها من الفئة الحاكمة القديمة. وطالب الحزب في بيانه هذا، بتنفيذ المطاليب الوطنية نفسها التي رفعتها القوى الوطنية الاخرى وهي؛ الغاء معاهدة ١٩٣٠ ومحاكمة ومعاقبة المسؤولين عن دماء الشهداء (صالح جبر ونوري السعيد وجمال بابان) واحترام الحريات الديمقراطية المكفولة بالدستور وحرية التعبير السياسي والحرية الحزبية، والغاء المعاهدتين (العراقية - التركية والعراقية - الاردنية اللتان ابرمتهما حكومة صالح جبر السابقة) وحل مشكلة الغذاء والكساء واطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والبارزانيين جميعاً، وتقديم المساعدات الجدّية للعائلات المشرّدة، واصلاح الجهاز الاداري الحكومي والقضاء على الرشوة وسوء السلوك.[١٥٥]

الأ ان حكومة الصدّر هذه، شرعت باعلان الاحكام العرفية وشكلت ثلاث محاكم عرفية في بغداد وكركوك والسليمانية. ثم شنت حملة اعتقالات واسعة في صفوف القوى الوطنية.[١٥٦] وكان أعضاء الحزب الديمقراطي الكوردي بالذات هدفاً رئيساً لهذه الحملة. فقد اعتقل ابراهيم أحمد المحامي الذي أدّى دوراً يُشهد له في مظاهرات الوثبة، لاسيما من خلال القائه الخطب في الاجتماعات الجماهيرية، وحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات.[١٥٧] كما جرى اعتقال رشيد عبد القادر،[١٥٨] وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات. وأعقب ذلك، قيام السلطات الحكومية بأبعاد العناصر القومية الكوردية الى المنطقة الجنوبية من البلاد، ثم حظر وإغلاق جميع المجلات الكوردية. وتواصلت حملة الاعتقالات لتشمل أيضاً اعتقال حمزة عبدالله (سكرتير الحزب). وإزاء هذه الحملة القمعية تفرّق بعض الأعضاء واختفاء بعضهم الآخر عن أنظار السلطة، باستثناء عدد من الكوادر والأعضاء الذين واصلوا إدارة تنظيم الحزب.[١٥٩]

الكورد وانتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢

جاءت هذه الانتفاضة أثر الدعوة الى الإصلاحات السياسية والاقتصادية، التي قدّمتها أحزاب المعارضة العلنية على شكل مذكّرات الى الوصي عبدالألـه في ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٢، وعدم نظرته اليها نظرة جدّية. ثم تطور الأمر الى اضرابات طلابية أعقبتها سلسلة من التظاهرات والمواجهات بين المتظاهرين وقوات الشرطة لاسيما بين ٢٠ و ٢٤ تشرين الثاني، وكان من نتائجها إسقاط حكومة مصطفى ألعمري. ثم تمكن السلطات الحكومية من إخمادها وتشكيل حكومة عسكرية مؤقتة برئاسة الفريق نورالدين محمود (رئيس أركان الجيش) (٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ - ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣)، التي تصدّت للقوى الوطنية وأعلنت الأحكام العرفية وعطلت الصحف والأحزاب.[١٦٠]

شاركت جميع الأحزاب والقوى الوطنية في التهيئة لهذه الانتفاضة ودعمها، وانتقل تأثير نشاطها هذا من العاصمة بغداد الى المدن الأخرى، ومنها السليمانية وأربيل والموصل. وكان للكورد وأعضاء الحزب الديمقراطي الكوردي دورهم الفاعل في هذه الانتفاضة الى جانب هذه القوى الوطنية.[١٦١]

وفي أعقاب الانتفاضة شنت السلطات الحكومية حملة اعتقالات واسعة شملت بعض تنظيمات الحزب الديمقراطي الكوردي، لاسيما في الموصل. فقد اعتقلت صالح اليوسفي ومحمد شاهين الصوفي، كما داهمت الشرطة منزل صبغة الله المزوري (إمام جامع العمرية في الموصل) فاعتقلته وفتشت داره والجامع الذي يعمل فيه بحثاً عن المناشير الحزبية. كما تخفى وتوارى عن الأنظار بعض أعضاء الحزب، أثر حملة الاعتقالات هذه.[١٦٢]

كما تعرض الحزب في حينه الى أزمة تنظيمية مؤقتة. فقد تمكن حمزة عبدالله (سكرتير اللجنة المركزية للحزب)،* بتوجيه منه وبتأييد من بعض الكوادر المتقدمة في الحزب من الموصل والسليمانية واربيل، من تشكيل كتلة سياسية عرفت بـ((الجناح التقدمي للحزب الديمقراطي لكوردستان العراق)). وقد شرعت هذه الكتلة بإصدار نشرات ورسائل، ثم إصدار جريدة رزگارى جريدة الحزب المركزية باسم (الجناح التقدمي). عندها قرّر الحزب في مؤتمره الثالث في كانون الثاني ١٩٥٣ طرد حمزة عبدالله من صفوف الحزب، وانتخاب ابراهيم أحمد (المحامي) سكرتيراً للجنة المركزية بدلاً منه، ثم تبديل اسم الجريدة المركزية من رزگارى الى خەباتي كوردستان (نضال كوردستان) وجعل أسم الحزب (الحزب الديمقراطي الكوردستاني - العراق)[١٦٣]. الاّ ان هذه الكتلة عادت واندمجت بالحزب عام ١٩٥٦.

الحركة القومية الكوردية وقضايا العمال والفلاحين

شغلت قضايا العمال والفلاحين وإنصاف حقوقهم باعتبارهما من الشرائح الاجتماعية الإنتاجية المهمة، حيزاً كبيراً من اهتمامات الحركة القومية الكوردية والحزب الديمقراطي الكوردستاني بالذات، الى جانب القوى الوطنية الأخرى. لاسيما وان مركز الصراع بين الفلاحين والملاكين كان يدور حول مسألة ملكية الأرض أو تقسيم الغلّة بينهما على نحو خاص.(١٦٤)

لقد ساند الجناح التقدمي للحزب الديمقراطي لكوردستان العراق اضراب عمال النفط في البصرة الذي وقفت منه حكومة فاضل الجمالي (١٧ أيلول ١٩٥٣- ٧ آذار ١٩٥٤) موقفاً متعنتاً وقاسياً، في بيان له صدر في ١٦ كانون الاول ١٩٥٣، أشاد من خلاله بكفاح ((الطبقة العاملة)) واعتبرها ((طليعة الشعب في معركة التحرير الكبرى)). كما وصف انتصار العمال باضرابهم بانه ((بداية النهاية لحكم الرجعية والاستعمار)). كما دعا جماهير الشعب الى التضامن من أجل مطالب العمال كلها، واسقاط حكومة الجمالي وتأليف حكومة وطنية ديمقراطية تعمل على الغاء الأحكام العرفية وحل المجلس النيابي.(١٦٥)

وفي ٢٢ نيسان ١٩٥٣ حدثت انتفاضة فلاحية عارمة في قرى سهل أربيل.* لاسيما ضد أسرة أحمد باشا (من كبار الأغوات والملاكين الدزهيين) حيث طالب الفلاحون الكورد بتوزيع الاراضي عليهم ورفض اعمال السخرة والإهانة وإلغاء الإتاوات. وقد شارك في هذه الانتفاضة فلاحون من ثلاثمائة قرية وامتدت لتشمل قضائي مخمور وكويسنجق واستمرت لعدة أشهر.(١٦٦)

لقيت هذه الانتفاضة دعم وإسناد الحزب الديمقراطي الكوردستاني - الى جانب دعم بعض القوى السياسية الأخرى لها لاسيما الحزب الشيوعي - وطالب الحزب في مذكرة وقعها ابراهيم أحمد وعمر مصطفى بتوزيع الاراضي الأميرية على الفلاحين وإلغاء قانون نظام دعاوي العشائر وإطلاق سراح الفلاحين المحتجزين والبارزانيين والسجناء السياسيين، وإطلاق الحريات الديمقراطية، وفسح المجال للتنظيم الحزبي والنقابي وفق ما هو منصوص عليه في الدستور. كما دعا الحزب في مذكرته هذه الى اتحاد الشعبين العربي والكوردي لانه - على حدّ تعبير المذكرة - ((الصخرة التي يتحطم عليها الاستعمار الغاشم)).(١٦٧)

وكان هذا الوضع الذي احدثته هذه الانتفاضة قد دفع بالسلطات الحكومية الى وضع قوات من الشرطة في هذه القرى وتوقيف العشرات من الفلاحين والمحرضين (ينظر الملاحق). كما أرغمت كثير منهم على ترك منازلهم. الأ انها حاولت معالجة الأمر بصيغة شكلية. فقد طالبت الملاكين بتحسين معاملتهم للفلاحين وعدم تكليفهم بأمور ليست من اختصاصهم ومنها رفع الإهانات والأتاوات.[١٦٨] ومع ان هذه الانتفاضة لم تجد لها إنعكاساً على الصحافة العلنية لأنها كانت معطلة، فقد نشرت جريدة صوت الأهالي (جريدة الحزب الوطني الديمقراطي) عندما استأنفت الصدور في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٣ مطاليب الشباب الكوردي الديمقراطي والشبيبة الديمقراطية الكوردية بحل مشكلة فلاحي أربيل وإطلاق سراح الموقوفين من الفلاحين.[١٦٩]

كما كان للحزب الديمقراطي الكوردستاني دوره الفاعل في دعم الانتفاضات الفلاحية التي قام بها في العام نفسه فلاحو هورين - شيخان (في لواء ديالى) وفلاحو (وارماوه) في قضاء حلبچه (في لواء السليمانية) الذين تركزت مطاليبهم بالحصول على الاراضي الأميرية التي كانت تحت هيمنة الملاكين. وكالمعتاد قمعت السلطات الحكومية هذه الانتفاضات بالقوة واعتقلت عدداً كبيراً من الفلاحين.[١٧٠]

وعلى ما يظهر كانت هذه الانتفاضات الفلاحية حاصل تحصيل لانتفاضة ١٩٥٢ التي أكدت في إحدى دعواتها الإصلاحية الاقتصادية والاجتماعية على تسوية المشاكل المزمنة بين الفلاح ومالك الارض. كما أنها لم تصل الى مستوى العنف المسلح بينهما. لاسيما وان البعض من وجوه الكورد الملاكين كانوا من العاملين في الحقل القومي الكوردي. كما ان الصفة الغالبة على قوى ووسائل الأنتاج في كوردستان العراق في حينه هي الإنتاجية الزراعية والرعوية المرتبطة بعلاقات موروثة قائمة على نسيج من الروابط الدينية والعائلية والقبلية. ومن هنا جاء تأكيد الحزب الديمقراطي الكوردستاني ومنذ تأسيسه على هذه المسألة في فهمه واستيعابه لقضايا الفلاحين في كوردستان وضرورة إنصاف حقوقهم، باعتبارها أحد العوائق الأساسية على طريق تحرّر وتقدم الشعب الكوردي.

الكورد والانتخابات النيابية ١٩٤٧ ــ ١٩٥٤

كانت نزعة التدخل الحكومي السافر في عملية الانتخابات النيابية التي كانت تجرى في كل دورة انتخابية، فضلاً عن مسائل التزوير التي كانت تصاحبها، مثار استنكار القوى الوطنية في حينه. فقد وقف الحزب الديمقراطي الكوردي موقفاً معارضاً من الانتخابات التي أجرتها حكومة نوري السعيد التاسعة (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ - ١١ آذار ١٩٤٧). وبهذا نشرت جريدة (رزگارى) في عددها (١٣) أيلول ١٩٤٧، تقول: ((ان الانتخابات كانت مزوَّرة فلم ينتخب الشعب نواب هذا المجلس بل عينوا فيه تعييناً خاصاً من قبل نوري السعيد)).[١٧١]

ان تكرار هذه المسألة خلال الدورات الانتخابية اللاحقة، يعكس لنا محنة النهج الديمقراطي في النظام الملكي، والمناقض للنصوص الدستورية القائمة عليها هذا النظام. ومن هنا كانت الدعوة الى الانتخابات المباشرة والانتخابات الحرة النزيهة مطمح القوى الوطنية للحفاظ على مظهر من مظاهر الديمقراطية التي أضاع فرصتها النظام الملكي في حينه.

وكانت هذه الفرصة الأخيرة قد تمثلت بالضبط خلال انتخابات عام ١٩٥٤. ليس لان القوى الوطنية حاولت توحيد صفوفها للمشاركة فيها، بل لان الحكومة التي اجرتها زعمت بانها جرت دون مداخلات حكومية، الأ انه ثبت بعدئذٍ بطلان هذا الزعم والأدعاء.

وعلى هذا الأساس واجهت حكومة أرشد العمري الثانية (٢٩ نيسان ـ ٢٣ تموز ١٩٥٤) معارضة واسعة من قبل القوى الوطنية، لاسيما بعد إعلانها عن إجراء انتخابات جديدة في حزيران ١٩٥٤. استغلت الأحزاب العلنية والسرية المعارضة هذه الفرصة للإعلان عن مشاركتها فيها. وبالفعل تمكنت هذه الأحزاب من صياغة ((ميثاق)) أو ((برنامج عمل سياسي مشترك)) أعلن عنه في ١٢ مايس ١٩٥٤ باسم ((الجبهة الوطنية الانتخابية)).[١٧٢] لذا كان هذا الاتفاق مرحلياً ومن أجل الانتخابات فقط. وهذه الأحزاب هي؛ الاستقلال، الوطني الديمقراطي، والحزب الشيوعي، وبعض المستقلين.

الأ ان هذه الجبهة الوطنية الانتخابية تجاهلت الحزب الديمقراطي الكوردستاني. كما ان هذا الميثاق المذكور كان خالياً من الإشارة الى الحقوق المشروعة للشعب الكوردي والى

سماع كلمته وقضيته. وبهذا يشير أحد الباحثين الكورد الى ان الميثاق كان ناقصاً، وان الموقعين عليه لم يكونوا في مستوى المرحلة.[١٧٣]

أشتدت مقاومة الحكومة لمرشحي الجبهة الوطنية في مختلف مناطق البلاد. وفي السليمانية ألقت الشرطة القبض على أبراهيم أحمد وعمر مصطفى و(١٦) شخصاً آخر، ولم تطلق سراحهم الاّ بعد أنتهاء الانتخابات.[١٧٤]

مع هذا أسفرت هذه الانتخابات التي جرت في ٩ حزيران ١٩٥٤ عن فوز عشرة من مرشحي الجبهة الوطنية، ومنهم مسعود محمد (أحد النواب الكورد)* الذي أعلن انضمامه الى نواب الجبهة بعد فوزه بالتزكية. الاّ ان نتائج هذه الأنتخابات أقلقت البلاط الملكي ونوري السعيد والبريطانيين، خشية استفحال شوكة المعارضة داخل المجلس، لاسيما بعد فوز هؤلاء المعارضين العشرة بميولهم السياسية المختلفة.** ولهذا، ما أن وصلت حكومة نوري السعيد الحادية عشر الى الحكم (٢ آب ١٩٥٤ - ١٧ كانون الأول ١٩٥٥) حتى أقدمت على حلّ هذا المجلس المنتخب بعد أن عقد جلسة واحدة وعاش ثمانية أيام فقط. فكان مجلساً ((يحمل كفنه معه)) على حدّ قول الجادرجي وهو يعلق بمرارةٍ عليه.[١٧٥]

ومن جهة أخرى واجهت حكومة نوري السعيد معارضة شديدة بعد إقدامها على إجراء انتخابات لمجلس نيابي جديد جاء بأكثرية ساحقة مؤيدة لنوري وحكومته، وأزاحت من طريقها نواب المعارضة. وكان ردّ الفعل لهذه النتائج قوياً في السليمانية، حيث أثارت مشاعر الكورد هناك، وعبروا عن احتجاجهم عليها بالقيام بإضراب عام في ١٣ أيلول ١٩٥٤ ثم الخروج في مظاهرة طافت شوارع المدينة. وأضطرت بعدها الى التفرق بعد استشهاد إثنين من المتظاهرين نتيجة استعمال القوة معهم من قبل الشرطة، التي حاولت فيما بعد ان تتنصل من مسؤولية القتل الوحشية هذه، بزعم انه كان برصاص المتظاهرين أنفسهم.[١٧٦] ان هذه القسوة إزاء المعارضة والكورد في السليمانية كانت بمثابة القربان على مذبح الاتجاه العام للسلطة الحاكمة الذي كان يميل الى ربط العراق بالأحلاف العسكرية الغربية، ولذا وقع الأختيار على نوري السعيد ليؤدي هذه المهمة باندفاع وجدارة السياسي المحترف الذي لا يقيم وزناً لدماء شعبه، بتمهيده الأجواء لحلف بغداد.

موقف الكورد من الأحلاف الغربية

بعد أن هيمنت حكومة نوري السعيد الحادية عشر على الأوضاع الداخلية، بالقسوة والشدة وإصدار المراسيم القمعية والإرهابية وتعطيل الصحف والأحزاب، اتجهت في سياستها الخارجية الى تحقيق ارتباط العراق بحلف بغداد. ففي أواسط كانون الثاني ١٩٥٥ ألقى نوري السعيد بياناً من دار الإذاعة أعلن فيه قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي وانذر القوى الوطنية بأوخم العواقب. وفي ٢٤ شباط ١٩٥٥ وقعت حكومته على الميثاق التركي - العراقي. وفي ٣ نيسان ١٩٥٥ جرى التوقيع على (الاتفاق الخاص) بين العراق وبريطانيا ليحل محل معاهدة ١٩٣٠. وبعد يومين (٥ نيسان) انضمت بريطانيا الى الميثاق التركي العراقي الذي اطلق عليه (ميثاق بغداد). ثم ما لبثت ان انضمت الى هذا الميثاق كل من إيران وباكستان. أما الولايات المتحدة الأمريكية التي اتخذت لها صفة المراقب فيه، فقد انضمت الى لجنته العسكرية عام ١٩٥٧. كما صار يعرف بـ (حلف بغداد). وفي كانون الثاني ١٩٥٧ وافق العراق على مبدأ ايزنهاور وعقد عدة اتفاقيات عسكرية واقتصادية مع الولايات المتحدة الامريكية.[١٧٧]

أثارت هذه الاجراءات لربط العراق بالاحلاف الدفاعية الغربية صدىً مؤثراً في أوساط القوى الوطنية في العراق. فاثر إبرام حلف بغداد، اندلعت مظاهرات جماهيرية صاخبة في بغداد ومدن أخرى في البلاد ضد حكومة نوري السعيد إحتجاجاً على ابرامها لهذا الحلف. وقد تحولت هذه التظاهرات في السليمانية الى مواجهات عنيفة مع القوات الحكومية. حيث اطلقت قوات الشرطة النيران على المتظاهرين، فسقط العديد من الشهداء. كما اعتقلت هذه القوات ثلاثين متظاهراً وشكلت على الفور محكمة خاصة لمحاكمتهم. كما اسفرت هذه المواجهات مع القوات الحكومية في قضاء كويسنجق الى اعتقال تسعين شخصاً من المتظاهرين.[١٧٨]

كما كتبت جريدة خەباتي كوردستان (جريدة الحزب الديمقراطي الكوردستاني) في عددها الأول كانون الثاني ١٩٥٧، في معرض تنديدها بهذه الأحلاف، مقالاً بعنوان: ((الشعب الكوردي وحوادث الشرق الأوسط)) اكدت من خلاله ان حلف بغداد يستهدف الحركة القومية الكوردية في العراق وتركيا وايران، فضلاً عن تهديده لامن وأستقلال الشعوب. كما اكد المقال على ((فشل جميع جهود ومحاولات الاستعماريين لخدع شعوب

هذه المنطقة، وربطهم بعجلة الاستعمار ومشعلي الحروب، بواسطة حلف بغداد الحربي الاستفزازي، عدو الكورد والعرب محبي السلم وشعوب العالم أجمع)).[١٧٩]

كما كانت احدى مظاهر ونتائج حلف بغداد العملية، ان أخذ تدخل تركيا في شؤون العراق الداخلية يتخذ شكلاً سافراً، لاسيما ما يتعلق منه باضطهاد الشعب الكوردي وقمع مطاليبه القومية. كما أخذت ((النصائح التركية)) ضد الكورد تلقى استجابة من لدن السلطات الحكومية العراقية ومنها ((لزوم تجريد العشائر الكوردية من السلاح)). بل اخذت هذه السلطات تمارس خروقاً فاضحة ضد (قانون اللغات المحلية) وانظمة المعارف (التربية والتعليم) التي تنص على استعمال اللغة الكوردية في المدارس الابتدائية في المناطق التي تسكنها غالبية كوردية، كما سبق الإشارة الى ذلك. ففي ٢٩ كانون الاول ١٩٥٥ أصدر متصرف السليمانية كتاباً الى مديرية معارف السليمانية اكد من خلاله بـ ((الاستمرار على الدراسة بالعربية في المدارس المختلفة)). وقبل ذلك أمر المتصرف أيضاً بمنع المدارس من ترديد الأناشيد القومية الكوردية التي تمجّد تراث الشعب الكوردي وتتغنى بجبال كوردستان ومناظرها الخلابة. بل عمل على نقل عدد كبير من المعلمين الكورد ليحل محلهم معلمين عرب.

وهنا علقت جريدة القاعدة (جريدة الحزب الشيوعي العراقي) لشهر آذار ١٩٥٦ على هذه المسألة، ووصفت سياسة حكومة نوري السعيد بهذا المجال بانها ((سياسة خرقاء)). ثم عقبت تقول، ان هذه السياسة قد أثارت في حينه ((استياءً شديداً لدى الاوساط الواسعة في السليمانية)) وان هذه الأوساط باتت تدرك بشكل واضح ((ان النضال لرفع الاضطهاد القومي وثيق الاتصال بنضال الشعب بأسره ضد الاستعمار وحلف بغداد وسياسة التبعية الاستعمارية التي ينفذها حكام العراق)).[١٨٠]

كما نشر الحزب المذكور في منهاجه السياسي أيلول ١٩٥٦ فقرات تخص القضية الكوردية.* فأكد على ((اعتبار اللغة الكوردية اللغة الرسمية في جميع المدارس في الأقليم الكوردي)). كما دعا الى إنشاء الكليات القادرة على استيعاب كافة الطلاب الكورد، وإحياء تاريخ الشعب الكوردي وآدابه وأمجاده القومية، واحترام كافة حقوق الشعب الكوردي القومية بما فيها (الاستقلال الذاتي) وجعل قوة ووحدة العراق رهن بالتعاون الأخوي المشترك بين الشعبين الكبيرين الشقيقين العربي والكوردي. كما أكد أيضا على مسألة إرجاع المهاجرين الى مواطنهم وتعويضهم عما لحق بهم من خسائر خلال ما وصفه بـ ((حملات الأبادة)) وتلبية جميع الحقوق الشرعية التي تخص الشؤون الادارية وتنمية الموارد والتجارة الداخلية.[١٨١]

الكورد والأحداث الوطنية عام ١٩٥٦

اولاً - الإضراب الأقتصادي في الموصل

بدأ هذا الإضراب في أوساط تجار الأغنام أولاً في ٢٨ حزيران ١٩٥٦ وأعقبه إضراب القصابين في ٣١ آب، احتجاجاً على قرار بلدية الموصل بزيادة رسوم (ضرائب) المجازر والذبيحة. ثم امتد الإضراب ليشمل قطاعات مهنية أخرى. وسرعان ما عم الإضراب مدينة الموصل في ٣ أيلول، ولاقى مساندة مختلف القوى السياسية.[١٨٢]

واثر تهديد السلطات الحكومية بجلب العمال والقصابين من الاقضية والنواحي التابعة للواء الموصل أو من أربيل وكركوك لغرض إفشال الإضراب، انتشر تأثير هذا الأخير الى أقضية تلعفر وزاخو وسنجار والعمادية. حينها تمكن أحد أعضاء لجنة هذا الإضراب وهو القصاب محمد سعيد الحيّو (عضو في الحزب الوطني الديمقراطي) وبطلب من قادة الإضراب من السفر الى اربيل وكركوك والسليمانية، وتمكن من عقد لقاء مع القصابين في هذه المناطق. فقد التقى في اربيل بالقصاب مجيد خواده (عضو الحزب الديمقراطي الكوردستاني) كما التقى بالقصابين في أقضية أخرى منها زاخو وسنجار والعمادية طالباً منهم تأييد الإضراب. الأ ان السلطة الحكومية اعتقلت الحيّو بعد عودته من جولته التحريضية هذه. كما حاول السكان الكورد في دهوك الإضراب في أيلول ١٩٥٦ بتحريك من تجار الأغنام في الموصل، الا ان السلطة المحلية هناك منعتهم من ذلك.[١٨٣]

ومع ان السلطة المحلية في الموصل استجابت بادئ الأمر لمطالب المضربين. الأ ان إصدار حكومة نوري السعيد مرسوم الطوارئ ووصول سعيد قزّاز (وزير الداخلية) الى الموصل حال دون تحقيق مطالب المضربين. فقد أصدر الأخير قراراً باعتقال ثلاثة عشر شخصاً، تمكن ثلاثة منهم من الهرب، وابعد الآخرون الى معتقل نقرة السلمان الصحراوي. وفي ١٠ أيلول ١٩٥٦ اصدر بياناً أعلن فيه انهاء حالة الاضراب، الذي عكس استعداد أوسع الجماهير الشعبية على النضال من اجل مصالحها الحيوية. كما مهد هذا الاضراب السبيل للقيام باضرابات أخرى.[١٨٤]

ثانياً: ازمة السويس والعدوان الثلاثي على مصر

بعد تأميم مصر لقناة السويس في ٢٣ تموز ١٩٥٦، ساندت القوى الوطنية في العراق دعوة (لجنة الاتصال للمؤتمر الشعبي العربي) في اعلان الاضراب تأييداً لمصر. بدا هذا الاضراب ناجحاً وشمل في ١٦ آب ١٩٥٦ زيادة على بغداد مناطق مختلفة من البلاد ومنها أربيل.[١٨٥]

وعندما بدأ العدوان الثلاثي (البريطاني، الفرنسي، الاسرائيلي) على مصر في ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦، اجتاحت العراق تظاهرات جماهيرية واسعة النطاق قدّر عددها بمئتي مظاهرة وفي ثلاثين مدينة، اضطرت ازاءها حكومة نوري السعيد الى غلق المعاهد والكليات واعلان الأحكام العرفية. لقد اتسمت هذه التظاهرات الاحتجاجية بطابع العنف والمواجهة الساخنة مع قوات السلطة الحكومية. كما اتصفت بالدقة والتنظيم حيث شكلت القوى السياسية (قيادة ميدان مشتركة) للمظاهرات التي دامت اكثر من شهرين، سقط خلالها العديد من الشهداء واعتقال العشرات من المتظاهرين. وبلغت من التأثير بحيث أصدر العقيد الركن سعدي علي (قائد القوات العسكرية للمنطقة العرفية الثانية/ مقرّها كركوك) بيانات حذّر فيها أهالي الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية من التجمع والتظاهر، كما حذّر من اي تجمع كان للناس، ومن حمل السلاح والالات الجارحة والراضة.[١٨٦]

لم تكن الحركة القومية الكوردية ببعيدةٍ عن هذه الاحداث. بل ساهمت بها مساهمة فعلية. لاسيما وان التنظيمات القومية الكوردية حينئذٍ كانت قد وصلت في علاقاتها الى مستوى متقدم من التضامن في العمل السياسي القومي الكوردي. ففي عام ١٩٥٦ عادت وانضمت الى الحزب الديمقراطي الكوردستاني، كتلة حمزة عبدالله (الجناح التقدمي للحزب الديمقراطي الكوردستاني) دون عقد مؤيمر. ثم أبدل الحزب اسمه الى (الحزب الديمقراطي المؤحد لكوردستان العراق). كما انضم اليه في صيف ١٩٥٧ بعض الكوادر المتقدمة في فرع كوردستان للحزب الشيوعي العراقي، في الوقت الذي توحدت فيه الكتل والتنظيمات الشيوعية هي أيضاً الى حزب شيوعي واحد.[١٨٧]

لقد قدّم الحزب الديمقراطي الكوردستاني دعمه ومساندته لمصر بعد هذا العدوان عليها، حيث قاد عدّة مظاهرات تضامناً معها، واشتركت فيها الشبيبة الكوردية وجماهير كوردستان. أثرها اعتقلت السلطات الحكومية بعض قادة الحزب ومنهم ابراهيم أحمد

(سكرتير اللجنة المركزية) وعمر مصطفى وحلمي شريف وقدموا الى المجالس العرفية بتهمة العمل على مساندة مصر.[١٨٨]

كما اشتركت الشبيبة الطلابية الكوردية في بغداد بهذه التظاهرات. وكانت مساهمتهم بها فعّالة ويُشهد لها.[١٨٩] كما ساهم محمد كريم فتح الله (عضو الحزب الديمقراطي الكوردستاني) بمظاهرات الاستنكار هذه، ثم إرساله مع آخرين برقيات تأييد الى الرئيس المصري جمال عبدالناصر. أثر ذلك تعرض الى ملاحقة الشرطة له في بغداد، الأ انه تمكن من مغادرتها الى الموصل. وقد عمل هناك مع كل من نوري صديق شاويس وخسرو توفيق، وشكل الثلاثة معاً قيادة تنظيم منطقة باديناں للحزب.[١٩٠]

وقد كتبت جريدة خەباتي كوردستان (جريدة الحزب) في عددها الصادر في كانون الثاني ١٩٥٧ مقالاً اكدت من خلاله على وقوف الجماهير الكوردية ضد العدوان على مصر الذي اعتبرته عدوانا عليها ذاتها. كما أشار المقال المذكور الى ان ((انتصار اعداء الشعب المصري سيلحق الى مدى بعيد جداً أفدح الاضرار بقضية تحرّر كوردستان والشعب الكوردي)). كما أدان المقال حكومة نوري السعيد باقدامها على اعتقال ((الأحرار من العرب والكورد)) ولمنعها هذين الشعبين من تقديم الدعم والمساندة لمصر خلال هذا العدوان.[١٩١]

ثالثاً - المواجهة الشعبية بين الكورد والسلطات الحكومية في السليمانية

كان السكان الكورد في مدينة السليمانية، معقل الانتفاضات والثورات الكوردية، مع موعدٍ لحدثٍ مفاجئ أيقظ في نفوسهم الشجون القومية. ففي ٩ تشرين الاول ١٩٥٦ توفي في بغداد الشيخ محمود الحفيد. وتزامنت حادثة الوفاة هذه مع اعتقال إبنه الشيخ لطيف في سجن السليمانية.[١٩٢]

ومن هنا فقد استقبلت الجماهير الكوردية الغفيرة في السليمانية جثمان الشيخ محمود بكل مشاعر الحزن والحفاوة البالغة، بحيث قدّر عددها بما يربو على خمسة آلاف نسمة، كما قدّرها البعض الآخر بعشرين ألف نسمة. وسرعان ما تحولت هذه المناسبة الحزينة لديهم الى تظاهرات سياسية ومواجهة شعبية مع السلطات الحكومية هناك. فقد حملت هذه الجماهير نعش الشيخ على الأكتاف وطافت به المدينة وشوارعها محولة مراسيم الدفن الى تظاهرة قومية عارمة. وخلالها توجهت نحو سجن المدينة تهتف مطالبة بإطلاق سراح ابنه الشيخ لطيف. وعندما تصدت لهم قوات الشرطة سلكت طريقاً آخر بغرض الهجوم على السجن. ثم باشر المتظاهرون برمي الحجارة وإطلاق العيارات النارية

مستهدفة اقتحام السجن عنوة وإطلاق سراح الشيخ لطيف. إثرها تدخلت قوتان من الشرطة يقود إحداها مدير شرطة السليمانية وتمكنت من إبعاد المتظاهرين عن بناية السجن بعد مقاومة عنيفة. الأ ان المتظاهرين عادوا وهاجموا سراي الحكومة بالاسلحة النارية وتمكنوا من اقتحامه. وهنا وكالمعتاد إذ تمكنت قوات الشرطة من صدّها للمتظاهرين، فانها أرفقت عملها باطلاق النار على المتظاهرين دون شعورٍ بالمسؤولية أو رادعٍ من ضمير، فسقط نتيجة ذلك ثلاثة شهداء بينهم أمرأة فضلاً عن عشرة جرحى. ثم توسع نطاق التظاهرات بخروج مظاهرة نسائية اشترك فيها بعض الرجال، حيث قامت بالهجوم على دار المتصرف ورشقها بالحجارة، الأ ان قوات الشرطة الحكومية تمكنت من تفريقها. مع هذا فقد استمرت التظاهرات حتى الساعة التاسعة والنصف مساءً، بعد ان قبضت الشرطة خلالها على أربع وخمسين من المتظاهرين.[١٩٣]

وهكذا، وعلى الرغم مما استخدمته السلطات الحكومية من قمع دموي لهذه التظاهرات، فانها أبقت الشيخ لطيف بالسجن ولم تسمح له بحضور مراسيم الدفن والفاتحة لوالده.[١٩٤] وان هذه المسألة التي كان بأمكانها ان تحلها بسهولة حوّلتها وحوّلت مناسبة وفاه والده الى مأتم جديدة للكورد. وعلى ما يظهر ان هذه السلطات قد تعمدَت ابقاء الشيخ لطيف بالسجن واتخذت منها ذريعة مبيَّتة لاستدراج الكورد المتظاهرين الى مواجهة غير متكافئة معها انتهت باطلاق النار عليهم مستهدفة بث الهلع والأرهاب والأحباط في نفوس الكورد والثأر من هذه المدينة. فعلى الدوام كانت الروح القومية الكوردية الوثابة في هذه المدينة الباسلة شوكة دامية في خاصرة السلطات الحكومية.

ومن المفيد هنا الإشارة الى ان القنصل البريطاني في كركوك كان قد حضر في حينه مجلس الفاتحة الذي أقيم على روح الشيخ الراحل، الذي وصفه في تقريره، بأنه: ((زعيم كوردي بارز خدم القضية الكوردية وتحمل الكثير من أجلها)). كما وصف التظاهرات الكوردية في السليمانية بأنها: ((مناسبة مواتية للتعبير عن مشاعرهم ومظالمهم)).[١٩٥]

كم هو عجيبٌ أمر السياسة البريطانية وساستها في غموضهم وتناقضاتهم وخبثهم الاستعماري. ولا نعلم ان كان هذا القنصل الذي اعطى تقييماً دقيقاً كهذا للشيخ محمود، يدري أم يتجاهل، بأن الشيخ الراحل كان قد كابد الأمرَّين وتحمل المشاق ومصاعب النفي والتشريد من سياسة المماطلة والمخاتلة التي اتبعتها حكومته البريطانية ضده خلال نضاله القومي الكبير. وان ما جرى في السليمانية ذلك اليوم، هو بالذات تذكيراً له ولحكومته بان هذا الشعب المضطهَد العريق، وبتلك المناسبة، قد اتحدت قضيتة المأساوية بهذا الرمز النضالي القومي الكوردي.

الكورد وجبهة الاتحاد الوطني السرية عام ١٩٥٧

تشكلت في شباط ١٩٥٧ جبهة وطنية موّحدة معارضة سرية اطلق عليها (جبهة الاتحاد الوطني). لم تخرج هذه الجبهة عن نطاق الأئتلاف والتنسيق المرحلي لعمل القوى الوطنية في مواجهة النظام الملكي. وضمّت في كنفها عدة أحزاب هي؛ الوطني الديمقراطي، الاستقلال، البعث، الشيوعي، وعدد من الشخصيات السياسية المستقلة. وفي ٩ آذار ١٩٥٧ أصدرت هذه الجبهة بيانها الأول اكدت من خلاله على جملة مطاليب، نذكرها بأيجاز هنا، وهي؛ اسقاط حكومة نوري السعيد واطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية والخروج من حلف بغداد ومقاومة التدخل الاستعماري وانتهاج سياسة الحياد الايجابي والغاء الادارة العرفية واطلاق سراح المعتقلين السياسيين. الأ ان بيان الجبهة تحاشى المطالبة بتغيير أو أسقاط النظام الملكي.(١٩٦)

لم يشترك الحزب الديمقراطي الموحّد لكوردستان العراق (البارتي)* في هذه الجبهة بل بقي خارج إطارها. وقد أدى ذلك كما يشير البعض الى احداث شلل في عمل ونشاط الجبهة في كوردستان العراق، لعدم وجود تنظيمات لاطرافها الحزبية هناك، باستثناء الحزب الشيوعي.(١٩٧)

لقد تضاربت الآراء واختلفت وجهات النظر بين السياسيين الذين أقدموا على صياغة هذه الجبهة، وهم في تبريراتهم هذه كانوا يستهدفون غاية واحدة هي ابعاد (البارتي) عن الجبهة، ولسبب واحد هو التهرّب من الخوض في القضية الكوردية. ولتمييع المسألة القى كل طرف منهم تبعة الأمر على الآخر.

فقد أدلى محمد حديد (ممثل الحزب الوطني الديمقراطي في اللجنة العليا للجبهة) برأي مفاده ان تنظيم البارتي ونشاطه لم يشمل العراق كافة بل يقتصر على كوردستان العراق فقط فضلاً عن وجود بعض الحساسيات لدى ((الفئات القومية)) تجاهه. ويقصد بها هنا بالتأكيد (حزبا البعث والأستقلال والعناصر القومية العربية المتطرفة). أما حميد عثمان (عضو فرع كوردستان للحزب الشيوعي وقتئذٍ) فقد أيد رأي حديد وأضاف إليه إضافة بدت متشابهة معه تقريباً فعزا ذلك الى معارضة حزب الاستقلال لأهداف و

مطاليب البارتي القومية. في حين ألقى صالح الحيدري (مسؤول فرع كوردستان للحزب الشيوعي) اللّوم على بعض العناصر القيادية في البارتي ومنهم أبراهيم أحمد من حيث أنها لم تكن راغبة في عقد جبهة مع الحزب الشيوعي في تلك المرحلة. أما حزب البعث فقد عزا السبب الى معارضة الحزب الشيوعي. الاّ ان الأخير القى تبعة ذلك على عاتق الأحزاب الأخرى.[١٩٨]

أما (البارتي) فقد فند هذه المزاعم، مقدماً رأيه في المسألة، والذي يمكن إجماله بعدة نقاط هي؛

١- ان قيادة البارتي كانت راغبة في الانضمام الى الجبهة.

٢ - ان المطاليب السياسية للجبهة غير كافية في مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي.

٣ - ان مطاليب الجبهة بعيدة عن الشعارات التي كان يرفعها البارتي ومنها إسقاط النظام الملكي وتأسيس جمهورية ديمقراطية شعبية.

٤ - ان مطاليب الجبهة كانت خالية من الإشارة الى منح الشعب الكوردي حقوقه القومية المتمثلة بالحكم الذاتي لكوردستان العراق.

٥ - عدم تقدير هذه الأحزاب للحركة القومية الكوردية بأنضمام البارتي معهم في هذه الجبهة.

٦ - الجفاء الحاصل في حينه بين البارتي والحزب الشيوعي وتحفظات حزب البعث.[١٩٩]

وهنا يظهر ان البارتي كان يعتقد ان مطاليب الجبهة كانت ناقصة ومبتورة، كما انها تجاهلت القضية القومية الكوردية. كما ان القاسم المشترك المناهض لانضمام البارتي للجبهة هي الاحزاب التي كان لها حسّاسية مفرطة ازاء القضية الكوردية وهذه الاحزاب هي؛ الأستقلال والبعث على نحو خاص، وجفاء الحزب الشيوعي. في حين كانت مواقف الحزب الوطني الديمقراطي، على حدّ قول (شاويس): ((تتسم بالأيجابية والتعامل بروح المساواة على أسس ديمقراطية مع القضية الكوردية)). ثم يضيف: بأن تجاهل هذه الاحزاب لأنضمام البارتي الى الجبهة يعود الى اتهامه بـ((الأنفصالية والأستقلال)). وفي معرض تحليلة لهذه المواقف السياسية يضيف قائلاً: ((كان حزبا الاستقلال والبعث يحملان حساسية قومية ازاء البارتي في حين كان الاخير يفضّل ان لا يكون هناك فرع للحزب الشيوعي في كوردستان. بل اتهم الحزب الشيوعي في حينه البارتي بانه يحاول كسب الشيوعيين من أجل المصلحة القومية)).[٢٠٠]

لقد أتسمت علاقات الحزب الشيوعي بالبارتي في وقت تشكيل هذه الجبهة، على ما يظهر، بالتوتر والتحفظ، على الرغم مما كان هناك من علاقات مستمرة بين ممثلي الحزبين وتبادل المعونة. الأ انه بعد طرح البارتي فكرة حل تنظيمات الحزب الشيوعي في كوردستان، هاجمه الحزب الشيوعي في أدبياته ونشرياته متهماً أياه بـ((الانعزالية)) و ((الانفصالية)) و ((القومية البرجوازية)) حيث لم تلق هذه الفكرة صدىً مقبولاً لديه.[٢٠١]

مع هذا ففي أعقاب تشكيل هذه الجبهة أعلنت قيادة فرع كوردستان للحزب الشوعي أنضمامها الى البارتي. وعلى ما يظهر انه كان تكتيكاً للرد على دعوة البارتي لحل تنظيمات هذا الحزب في كوردستان. لذا قوبل هذا الأنضمام بالتحفظ من لدن العناصر القومية الكوردية في قيادة البارتي.[٢٠٢] حفاظاً منها على تماسك الحركة القومية الكوردية التي كانت في بداية مرحلة نموها وتصاعدها في قيادتها للشعب الكوردي الذي كان يعاني من الاضطهاد القومي وتتعرض قوميته لمختلف أشكال الأستلاب والتجاهل.

ولهذا لم يكن البارتي بعيداً عن هذه المعطيات عندما شخص إحدى أسباب تجاهل أطراف هذه الجبهة له بالذات وحدّدها بجفاء الحزب الشيوعي وتحفظات العناصر القومية العربية لاسيما حزبا البعث والاستقلال.كما ان استثناءه من الانضمام لهذه الجبهة كان خطأ سياسيا من لدن هذه الأحزاب التي كوّنتها، ولم يعد ذلك الى تهّرب هذه الأحزاب من فهم وتقبل القضية الكوردية واعطائها مكانتها اللائقة وحسب، وإنما تجاهلها لمكانة الحركة القومية الكوردية وطليعتها البارتى، وما كان له من إثر فاعل ايضاً في مساهمته في الاحداث الوطنية الى جانب هذه القوى السياسية.

الكورد والمشاريع الوحدوية والاتحادية العربية

لم يعترض الكورد، أو وقفوا بالضد من؛ المشاريع الوحدوية والاتحادية العربية منذ البداية. وعشية انهيار وسقوط النظام الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨، كانت فكرة (الحكم الذاتي) لكوردستان العراق قد تبلورت لدى البارتي وهي أقرب ما تكون الى (الحكم الفدرالي). وطالما كان العراق في حينه يسعى الى تكوين اتحادات عربية لاسيما (الأتحاد العربي) كما سنرى، كان على الكورد أن يحصلوا على ضمانة في الوصول الى حق تقرير المصير، وضمان حقوق الكورد القومية في مثل هذه المشاريع. لاسيما وان فكرة وحدة أجزاء كوردستان هي الأخرى أيضاً كانت ماثلة للعيان وتستحوذ على أذهان الكورد، وهي بدورها أيضاً أمنية وحدوية قومية كوردية.[٢٠٣] ومن هنا، وعلى ضوء الوقائع العملية، كان للكورد موقفهم الثابت من هذه المشاريع، وبالذات الوحدة المصرية - السورية في الأول من شباط ١٩٥٨، والأتحاد العربي بين العراق والأردن في ١٤ شباط ١٩٥٨.

لقد تمكن البارتي قبيل اعلان الوحدة المصرية - السورية من ايجاد نوع من العلاقة مع سوريا، لاسيما وأنه توجد فيها أقلية كوردية معتبرة.[٢٠٤] فضلاً عن صلاته مع المنظمات الحزبية والرسمية لاسيما في سوريا ومصر. ففي عام ١٩٥٧ اجرى وفد حزبي من البارتي مفاوضات مع بعض المسؤولين السوريين ومنهم اكرم الحوراني وعبد الحميد السراج، الى جانب محاولته الاتصال بالرئيس المصري جمال عبد الناصر. كما قدّم البارتي مذكرة الى الوفد العراقي في مؤتمر تضامن الشعوب الاسيوية - الافريقية (الذي انعقد في القاهرة في اواخر عام ١٩٥٧) تضمنت مطاليب الشعب الكوردي في التحرر وتقرير المصير. بل أصدر أحد الكورد في القاهرة كتاباً يحمل عنوان: ((كفاح الكورد)) و ((بأسم مستعار))!! لغرض اطلاع الرأي العام هناك باوضاع الكورد في العراق وتركيا وايران ونضالهم في سبيل الحقوق القومية المشروعة للشعب الكوردي.[٢٠٥]

وبعد إعلان الوحدة المصرية - السورية (١- ٢١ شباط ١٩٥٨)، نالت تاييد الكورد وصوتوا الى جانبها، كما اشترك العديد من شخصياتهم ونوابهم في التصويت الى جانبها كذلك.[٢٠٦] كما تعززت أثرها العلاقات بين الكورد والقائمين على هذه الوحدة بصورة أكثر. وحينها حصل البارتي على مطبعة. كما افتتحت اذاعة كوردية في القاهرة.[٢٠٧] وفي معرض

الحملة المصرية الأعلامية القوية ضد حلف بغداد في حينه، أذاع راديو القاهرة في احدى تعليقاته، مقطعاً سياسياً يقول: ((لا يمكن تجاهل فكرة ان هذا الحلف هي صورة منسوخة لميثاق سعد آباد عام ١٩٣٧ بغية قمع الانتفاضات الكوردية المحتملة في تركيا وايران والعراق)).[٢٠٨]

وهذا يعطينا انطباعاً على ان حكم الوحدة كان يحاول دعم التطلعات القومية الكوردية في حينه. ولعّل هذا كان جزءاً من حملة الدعاية والضغوط المكثفة التي شنتها الجمهورية العربية المتحدة (وهذا هو الأسم الذي اطلق على مصر وسوريا بعد اعلان الوحدة بينهما) على نظام الحكم الملكي في العراق وقتئذٍ. في وقتٍ كان الكورد أنفسهم يرغبون بكسب دعم حكم الوحدة للقضية الكوردية في العراق. واذا كان هناك من يرى: ((أن جمال عبد الناصر - الذي أصبح رئيساً لتلك الوحدة - لم يكن يحظى بذلك التعاطف الذي يُذكر من جانب الكورد)).[٢٠٩] الاّ إن (شاويس) وهو أحد الأعضاء القياديين للبارتي يعطي رأياً مغايراً لذلك، ويقول: ((كنا نحاول كسب تأييد جمال عبد الناصر للمسألة الكوردية، وان نعّد أنفسنا لحركة مسلحة في كوردستان العراق ضد الحكم الملكي، من أجل إقامة حكومة وطنية مستقلة تقرّ بالحقوق القومية الكوردية)).[٢١٠] وازاء ذلك، بقي هذا التوجه الكوردي لكسب عبد الناصر الى جانب القضية الكوردية مستمراً بعد سقوط النظام الملكي.[٢١١]

ورداً على قيام الجمهورية العربية المتحدة (الوحدة المصرية - السورية) ولغرض إحتواء ردود الأفعال العربية المؤيدة لها، أقدمت حكومة العراق (حكومة عبد الوهاب مرجان) في ١٤ شباط ١٩٥٨ على أعلان (الاتحاد العربي) بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية.[٢١٢]

أثار مشروع الأتحاد العربي بين العراق والأردن، الهواجس والمخاوف في أوساط الحركة القومية الكوردية. ففي ١٧ شباط ١٩٥٨ أصدر البارتي (الحزب الديمقراطي الموحّد لكوردستان العراق) بياناً نّدد فيه بالاتحاد العراقي - الاردني، مطالباً بضمان حقوق الكورد القومية في هذا الاتحاد. وفي ٧ آذار ١٩٥٨ عقد قادة حزب البارتي وبعض الشخصيات الكوردية اجتماعاً سرياً في كركوك في دار كاكه حمه خانقاه (المحامي)، وحضر الاجتماع كل من؛ ابراهيم أحمد وعمر مصطفى ومسعود محمد وأحمد حمه أمين وزيد أحمد عثمان. وخلال هذا الاجتماع جرى بحث موقف الكورد من هذا الاتحاد وكيفية ضمان

الحقوق القومية للشعب الكوردي فيه. كما جرى الاتفاق فيه أيضاً على إرسال وفد كوردي يضم مسعود محمد وكاكه حمه خانقاه الى بغداد للاتصال بالمسؤولين هناك لمعرفة الضمانات التي ستقدم للكورد بعد تشكيل الاتحاد. ثم رفع (٣٨٧) شخصية كوردية مذكرة الى رئيس الوزراء،* والجهات العليا يطلبون فيها عدم غمط حقوق الكورد ((وضرورة وضع نص في دستور الأتحاد العربي يعترف بالحقوق القومية للشعب الكوردي)).[٢١٣]

كما نشرت جريدة ژين (الحياة) الصادرة في السليمانية بعض البرقيات المرفوعة الى الجهات المسؤولة التي تطالب بضمان حقوق الكورد القومية في هذا الاتحاد. وقد أيد الحزب الشيوعي العراقي مطاليب الكورد هذه. فكتبت جريدته (اتحاد الشعب) في أواسط آذار ١٩٥٨ تقول، بان هذه المطاليب هي ((مشروعة وعادلة)).[٢١٤]

وهكذا بقيت الحركة القومية الكوردية على موقفها الثابت والواضح من هذه المشاريع الوحدوية والاتحادية العربية، والذي اشرنا إليه سابقاً، وبأن تأييدها لها مرتبطاً مبدئياً بضمان الحقوق المشروعة للشعب الكوردي.

الكورد وسقوط النظام الملكي وإعلان الجمهورية في ١٤ تموز ١٩٥٨

لقد ارتبطت الحركة القومية الكوردية، كما سبق الإشارة إليه، بالأحداث الوطنية خلال العهد الملكي. بل شكلت العناصر القومية الكوردية المثقفة الواعية فصائل مؤثرة في مجمل الحركة الوطنية في حينه.[٢١٥] كما ان النظام الملكي، وفق ما تقدّم، لم يعترف طوال حكمه بالكورد ((قومية)) لها حقوقها التامةوالمشروعة. بل قمع الانتفاضات الكوردية بعنف وبأستمرار ولم يعمل على تطوير الإدارة في كوردستان العراق بما ينسجم وطموحات الشعب الكوردي. ومن هنا فان سقوطه يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ وأعلان الجمهورية قد اتخذ شكل ((الثورة)) المفاجئة والعارمة التي أحرق فتيلها الجيش وساندتها القوى الوطنية والأغلبية الشعبية، ونتيجة عوامل متفاعلة بعضها بالبعض الآخر، منها داخلية وأخرى خارجية.[٢١٦]

ان التنظيم العسكري السرّي الذي اطلق عليه ((تنظيم الضباط الأحرار)) وتنسيقه مع أطراف جبهة الاتحاد الوطني السرية، ولعوامل اخرى. كانوا بمثابة الضربة المفاجئة والمباشرة لسقوط النظام الملكي وتنفيذ الثورة.[٢١٧] الاّ ان هذه التدابير والاجراءات من لدن هذه الاطراف، لم يؤخذ بها في الحسبان مساهمة القوى والتنظيمات القومية الكوردية. كما أن الذين قادوا وتصدروا هذه الحركة الثورية لم يكن بينهم أي ضابط من أرومة كوردية له صلة مباشرة بالحركة القومية الكوردية. وفي حالة استثناء بعض الضباط الكورد الذين نفّذوا واجباتهم لصفتهم الرسمية، فان الأمر لم يخلو من مساهمة بعض الضباط الكورد في اداء أدوارٍ تنفيذية ثانوية، لاسيما المقدّم عبد الفتاح الشالي، الذي شغل بعدئذٍ عضو المحكمة العسكرية العليا الخاصة - محكمة الشعب.[٢١٨]

مع هذا ساهمت الحركة القومية الكوردية والشعب الكوردي مع بقية القوى الوطنية والشعبية في تأييدها لهذه الثورة حال أندلاعها مباشرة. لقد استبشر الشعب الكوردي خيراً بهذا التغيير الجديد أملاً في أنصاف حقوقه القومية المشروعة. ففي اليوم الأول للثورة شاركت الجماهير الكوردية وأعضاء حزب البارتي بقية فصائل القوى الوطنية الأخرى في مظاهرات التأييد لهذه الثورة.[٢١٩]

كما أصدر البارتي في ١٦ تموز ١٩٥٨ بياناً أكد فيه وضع إمكانياته تحت تصرف الثورة، دفاعاً عنها لتثبيت النظام الجمهوري وترسيخه. ومما جاء فيه: ((ان الحزب الديمقراطي الموحّد لكوردستان العراق، طليعة الحركة التحرّرية الكوردية، إذ يأخذ بنظر الأعتبار مهامه التاريخية، ومن أجل تحقيق أهداف الأمة الكوردية، يعلن بصراحة ان تعاظم قوة حركة الشعب العربي التحرّرية وانتصارها وتحرّر العراق من الحكم الملكي الفاسد البغيض وتشييد نظام جمهوري متحرّر وانسحاب العراق من حلف بغداد المصوّبة سهامه الى قلب الأمة الكوردية، كل ذلك يهيئ أمتن الأسس لبناء صرح الحياة المليئة بالسعادة والحرية والمساواة للشعبين العربي والكوردي..)).[٢٢٠] وكان هذا إيذاناً لألتفاف الجماهير الكوردية حول البارتي الذي شرع حينها في إقامة العلاقات مع القوى الوطنية الاخرى.[٢٢١]

مع هذا، كان اهتمام النظام الثوري الجديد بالحركة القومية الكوردية، ومنذ بدايته إهتماماً متواضعاً وشبه تقليدي ولم يكن في مستوى المطاليب المشروعة للشعب الكوردي. فالتشكيل الوزاري الجديد للحكومة التي ترأسها الزعيم (العميد) عبدالكريم قاسم، لم يساهم به سوى إثنين من الكورد هما؛ محمد صالح محمود (وزيراً للصحة- طبيب مستقل) وبابا علي الشيخ محمود الحفيد (وزيراً للمواصلات والاشغال - مستقل)* . وهذا معناه استثناء وتجاهل البارتي من المشاركة في هذه الحكومة. بل عدم الاعتراف به رسمياً. ولعل ذلك كان علامة مشؤومة ابتدأها النظام الجديد، لاسيما وان بعض الضباط الذين نفذوا الثورة وفي مقدمتهم العقيد عبد السلام محمد عارف (وزير الداخلية) كانوا يحملون في أنفسهم عقداً حساسة إزاء الكورد. وهناك من يرى ان استثناء البارتي من المشاركة في جبهة الأتحاد الوطني السرية عشية الثورة، كما سبق الاشارة، والتي شارك اعضاؤها في هذه الحكومة، كان سبباً لذلك.[٢٢٢]

الأ ان تعيين وزيران كورديان مستقلان يذكّرنا بالفعل بالتشكيلات الوزارية التي كانت تجري خلال العهد الملكي الذي أسقطه النظام الجديد. فهي لم تكن سوى مساهمة شكلية غير فعالة بإعطاء الكورد وزارات ادارية هامشية ليس لها ذلك التأثير التنفيذي والسياسي. ومن المرجّح ان الفئة العسكرية التي هيمنت على الحكم هي التي تعمدّت ابقاء المساهمة الكوردية في النظام الجديد مساهمة متواضعة وشكلية. بل هي التي تعمدّت إضفاء الطابع العسكري على السلطة. وهذا ما جرى أيضاً من خلال تعيين الأعضاء الثلاثة - اثنان منهما من العسكريين - للسلطة الرئاسية المؤقتة (مجلس السيادة). فكان أحد اعضائه من الكورد وهو العقيد الركن خالد النقشبندي (الذي كان يشغل منصب متصرف لواء أربيل). ومن جهة أخرى يرى أحد الباحثين ان تعيين هؤلاء الثلاثة، قد

روعيت فيه مسألة التوازن الطائفي والقومي في العراق ولماضيهم الوطني وسمعتهم الطيبة.[٢٢٣]

لقد كان النظام الجديد في بداية عهده يريد ان يظهر بمظهر الديمقراطية الشعبية. وهذا يذكرنا أيضاً وان اختلفت الظروف والأسباب، بأنقلاب عام ١٩٣٦ في أول عهده بالسلطة. لقد كان هذا النظام الثوري الجديد معرضاً للأخطار في بدايته وساعياً لتثبيت شرعيتة الداخلية والخارجية. فكان عليه ايجاد ربيع من الانفتاح النسبي على القوى السياسية والقومية والشعبية في العراق. الاّ ان زمام الأمر بقي بيد الفئة العسكرية التي أحكمت قبضتها أخيراً على الحكم.

ففي معرض كسبه للتأييد الشعبي، لاسيما ما يتعلق منه بالشعب الكوردي والقضية الكوردية. كان النظام الجديد قد ألغى القانون الأساسي (الدستور) الملكي وأصدر بدلاً عنه (الدستور المؤقت) الذي نص في (المادة: ٣) منه على أن ((العرب والكورد شركاء في هذا الوطن ويقرّ هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية)).[٢٢٤] فإذا كان هذا الدستور الجديد يؤكد ولأول مرة الاعتراف بالكورد بأنهم ((قومية)) لها وزنها وثقلها في العراق و ((شركاء)) فيه بعد ان كان النظام الملكي يتجاهل ذلك. فهذا يعني انه شكل نقلة نوعية في العلاقة بين الكورد والحكومة المركزية في بغداد في حينه.[٢٢٥] الاّ انه مع ذلك، قد جاء إجراءاً فوقياً حيث انفردت الحكومة الجديدة باصداره ولم يتمّ بالحوار والاتفاق مع القوى القومية الكوردية. كما ان هذا التدبير في عباراته الغامضة والمطاطة يوحي لنا بأن النظام الجديد سيقرّر عاجلاً أم آجلاً ((الحكم الذاتي لكوردستان العراق)). كما ان وقائع الاحداث اكدت بعدئذٍ، أن هذا التدبير لم يخرج عن نطاق الأعلان السياسي الأستهلاكي لغرض كسب تأييد الكورد للنظام الجديد.

كما أطلق النظام الجديد سراح السجناء السياسيين، ومنهم عدد كبير من الوطنيين الكورد.[٢٢٦] وفي ٣ أيلول ١٩٥٨ أصدر قراراً بالعفو عن المساهمين في الثورة الكوردية ضد النظام الملكي من الذين غادروا البلاد بسبب اضطهادهم وملاحقتهم ومنهم قائد الثورة ملا مصطفى البارزاني ورفاقه. وفي ٦ تشرين الأول ١٩٥٨ عاد البارزاني بالفعل من منفاه في الاتحاد السوفيتى، واستقبل استقبالاً شعبياً حافلاً قلّ نظيره في بغداد.* كما حظي باستقبال أركان النظام الجديد له ومنهم بالذات رئيس الوزراء الزعيم (العميد) عبد الكريم قاسم.

وفي ١٦ نيسان ١٩٥٩ عاد الى البلاد (٧٥٥) شخصاً من رفاق البارزاني على متن الباخرة السوفيتية (جورجي). وكان في استقبالهم في ميناء البصرة مدير شرطة بغداد وضباط

آخرون. كما كان على رأس المستقبلين ملا مصطفى البارزاني وحمزة عبدالله (من المكتب السياسي للبارتي) وجمع غفير من المواطنين. وكانت السلطات الحكومية قد خصصت للبارزاني وشقيقه الشيخ أحمد وأولاده وعائلته داراً للسكن ورواتب شهرية مقطوعة. كما خصصت رواتب محدّدة لكل بارزاني عائد الى العراق.[٢٢٧]

كما حاولت أطراف جبهة الأتحاد الوطني التي شاركت في الحكم ان تكوّن موقفاً يتسم بنوعٍ من الايجابية إزاء القضية الكوردية. الا انه موقفاً لا يخرج في مجمله عن نطاق توجه السلطة الجديدة. ففي شباط ١٩٥٩ وقع كل من البارتي والحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي على ميثاق للتعاون واهم ما جاء فيه؛ (١)- صيانة الجمهورية العراقية وتعزيز اتجاهها الوطني الديمقراطي بجميع الوسائل. (٢)- الاعتراف المبدئي بحقوق الشعب الكوردي بما فيه حق تقرير المصير. (٣)- مكافحة جميع الأفكار والحركات الداعية الى فصل كوردستان العراق عن الجمهورية العراقية. والى توجّه شبيه به أيضاً دعا حزب البعث في أدبياته الى ربط الحركة القومية الكوردية وقضية الشعب الكوردي بوحدة العراق و ((بقضية الشعب العربي وقضية الأمة العربية)).[٢٢٨]

مع هذا فان السلطة الجديدة بقيت متحفظة إزاء البارتي ولم تمنح له إجازة رسمية للعمل السياسي العلني الاّ في ٩ شباط ١٩٦٠ وبعد ان حذفت منه دار الرقابة في وزارة الداخلية (المادتين: ٣ و ٢٣) من منهاجه السياسي بذريعة انه لها علاقة بالأفكار الماركسية - اللينينية.

الاّ ان ربيع الديمقراطية الشعبية الذي مارسه النظام الجديد، لاسيما ازاء الشعب الكوردي وطليعته الحركة القومية الكوردية سرعان ما ظهر انه كان تكتيكاً مؤقتاً، بعد أن مسكت الفئة العسكرية الدكتاتورية التي يقودها قاسم بدفة الحكم. فقد شرع الاخير شيئاً فشيئاً يماطل في تطبيق ما نصت عليه (المادة: ٣) من الدستور المؤقت والمتعلقة بالحقوق القومية للشعب الكوردي.[٢٢٩] والى ممارسة أساليب النظام الملكي ذاته ازاء الكورد وبصيغ جديدة. فكانت الثورة الكوردية له وللذين مارسوا أساليبه ذاتها من بعده بالمرصاد [٢٣٠] لقد كانت الثورات والانتفاضات الكوردية المزمنة هي القدر الذي ارتبط دائماً بمعركة النضال الدّؤب للتمسّك بالحقوق المشروعة للشعب الكوردي.

★ ★ ★

المصادر والمراجع والهوامش والاحالات

(١) وليد حمدي؛ الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية. دراسة تاريخية وثائقية، (لندن، ١٩٩١)، ص ص ٢٠-٢١؛ ينظر كذلك:

Bernard vernier; Armee et politique au Moyen – Orient. Payot, (paris, ١٩٦٦).

(٢) فاضل حسين؛ مشكلة الموصل. دراسة في الدبلوماسية العراقية - الانكليزية - التركية وفي الرأي العام. ط٣، مطبعة اشبيلية، (بغداد، ١٩٧٧) ص ص ٢ - ١٠.

(٣) للتفاصيل الوافية عن حركة الشيخ محمود الحفيد. ينظر: حمدي، المصدر السابق ص ص ٥٦ - ١٨١؛ أرنلد تي. ويلسون؛ بلاد ما بين النهرين بين ولاءين. جـ٣ ، طـ ، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد، ١٩٩٢)، ص ص ١٤ وما بعدها.

(٤) كمال مظهر أحمد؛ دور الشعب الكوردي في ثورة العشرين العراقية. مطبعة الحوادث، (بغداد، ١٩٧٨)، ص ١١٥ وما بعدها؛ ويلسون، المصدر السابق، جـ٣ ، ص ص ٤٣ - ٤٩؛ المس بيل (غرترود لوثيان بيل): فصول من تاريخ العراق القريب. ترجمة جعفر خياط، ط٢، مطبعة دار الكتب، (بيروت - لبنان، ١٩٧١)، ص ٢١٨- ٢٢١.

(٥) ألبرت م. منتشا شيفيلي؛ العراق في سنوات الانتداب البريطاني. ترجمة د.هاشم صالح التكريتي، مديرية مطبعة جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٧٨) ص ص ٣٠٥ - ٣١٤؛ - ٣٢٣ - ٣٢٨؛ حمدي، المصدر السابق، ص ص ١٥٧ - ١٨١؛ عبد الله الفياض؛ الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠. مطبعة الارشاد (بغداد، ١٩٦٣)، ص ١٧٦.

(٦) عزيز الحاج؛ القضية الكوردية في العشرينات. ط٢ ، مطبعة الانتصار (بغداد، ١٩٨٥)، ص ص ٣٦ - ٣٧؛ حمدي، المصدر السابق، ص ص ٢٧ - ٣٢.

(٧) Vernier; op. cit., pp:٥١ - ٥٢.

(٨) هنري فوستر؛ نشأة العراق الحديث. ج ١ ، ط ١ ، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي. نشر وتوزيع المكتبة العلمية (بغداد، ١٩٨٩)، ص ٢٤٥.

(٩) المصدر نفسه، ص ص ٢٤٥، ٢٤٧؛ وللمزيد من التفاصيل ينظر كذلك: جرجيس فتح الله (المحامي)؛ ((النفط قرّر مصير كوردستان السياسي))، مجلة الثقافة الكوردية (لندن)، العدد ٢، آذار ١٩٩٠، ص ص ٢٧ وما بعدها؛ حمدي، المصدر السابق، ص ص ٣٢-٣٦؛ الحاج، المصدر السابق، ص ص ٥١ - ٥٣.

(١٠) فاضل حسين، المصدر السابق، ص ص ١٧٦ - ١٨٠؛ حمدي، المصدر السابق، ص٢٢١. وللمزيد من التفاصيل حول موقف الكورد من مسألة ضم ولاية الموصل للدولة العراقية الجديدة وآرائهم المختلفة التي نشرت بالمذكرات والبرقيات والصحف لاسيما خلال عمل لجنة التحقيق الدولية وحتى قرار الضم الذي اصدرته عصبة الأمم في الدورة (٣٧) المنعقدة في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥. ينظر: عبدالامير هادي العكام؛ الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١- ١٩٣٣، مطبعة الآداب (النجف الاشرف، ١٩٧٥)، ص ص ١٩٥- ١٩٩؛ فاضل حسين، المصدر السابق، ص ص ٢٣٠- ٢٣٢.

(١١) الفياض، المصدر السابق، ص ١٧٦.

(١٢) فوستر، المصدر السابق، ج ١ ، ص ١٥٦.

(١٣) دار الكتب والوثائق د.ك.و (بغداد)، ١١٩٣ / ٣١١، القضايا الكوردية، تعقيب على البيان الذي أصدره كوكس في ٦ مايس ١٩٢١ نشره المستشارون البريطانيون في مناطق الموصل وكركوك والسليمانية، وثيقة رقم ٨ و ٩.

(١٤) للمزيد من التفاصيل حول ملابسات انتخاب فيصل في المناطق الكوردية ينظر: غسان العطية؛ العراق: نشأة الدولة ١٩٠٨- ١٩٢١. ترجمة عطا عبدالوهاب دار اللام، (لندن، ١٩٨٨)، ص ص ٥٠٠- ٥٠٤؛ محمد مظفر الادهمي؛ المجلس التأسيسي العراقي, جـ١ (بغداد, ١٩٨٩)؛ ص ص ١٥٩- ١٦٠.

(١٥) فوستر، المصدر السابق، ج ١ ، ص ١٥٧؛ العطية، المصدر السابق، ص ٤٧٦؛ الأدهمي، المصدر السابق، جـ١ ، ص ١٧٢.

(١٦) فوستر، المصدر السابق، جـ١ ، ص ١٥٧.

(١٧) فاروق صالح العمر؛ المعاهدات العراقية- البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢- ١٩٤٨ دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٧)، ص ٩١؛ رجاء حسين الخطاب، العراق بين ١٩٢١- ١٩٢٧، (بغداد، ١٩٧٦)، ص ص ٩٦ وما بعدها.

(١٨) الأدهمي، المصدر السابق، ج ٢ ، ص ٣٠. وعلى ما يظهر أن هذه التصريحات البريطانية كانت تتزامن مع التصريحات الحكومية. فقد قرّر مجلس الوزراء في ١١ تموز ١٩٢٣، بان الحكومة لا تنوي تعيين موظف عربي في الاقضية الكوردية ما عدا الموظفين الفنيين، ولا تنوي إجبار سكان الاقضية الكوردية على استعمال اللغة العربية في مراجعاتهم الرسمية، الأ انه عليها ان تحفظ كما يجب حقوق السكان والطوائف الدينية والمدنية في الاقضية المذكورة. ينظر: دار الكتب والوثائق (بغداد)، مصدر سابق، القضايا الكوردية، وثيقة رقم (٩). أما الوثائق المرقمة (١٠، ١١، ١٢، ١٣) فهي تتضمن قضايا التخبّط وعدم الانضباط لدى السلطات الحكومية في معالجة شكاوى الكورد المتعلقة بالتعليم واستخدام اللغة واستحداث دائرة دقيقة للترجمة وتعيين الموظفين.

(١٩) الأدهمي، المصدر السابق، جـ٢ ، ص ٣١. ينظر كذلك الهامش المرقم (١٨) من هذا البحث حيث يلحظ تطابق وجهة نظر المندوب السامي هنا مع ما اقترحته الحكومة العراقية تطابقاً حرفياً!!.

(٢٠) الأدهمي، المصدر السابق، جـ٢ ، ص ص ٣٢- ٣٦.

(٢١) كتب المستشار البريطاني لوزير الداخلية في حينه ناصحاً الحكومة العراقية بان تنظر بعين ((العطف)) الى شكاوي الكورد المشروعة، واستخدام الدهاء والمناورة، لكسب ثقتهم والاّ ستواجه على حد قوله أحد الأمرين: اما مقابلة ذلك بـ((القوة)) أو ((الموافقة على المطاليب التي لا يؤمل منها ثبات الحالة في المستقبل)) بعد أن أصبحت غايتها كما يقول: ((إدماج الكورد في الشعب العراقي)) بل أوصى بضرورة ((اضافة شارة كوردية على العلم العراقي لاستمالة شعور الكورد)). ينظر: دار الكتب والوثائق (بغداد)، القضايا الكوردية، مصدر سابق، الوثيقة المرقمة (١٣) و (١٤).

(٢٢) الأدهمي، المصدر السابق، جـ٢ ، ص ص ٩٦- ٩٨.

(٢٣) المصدر نفسه، جـ٢ ، ص ٩٨- ٩٩.

(٢٤) المصدر نفسه، جـ٢ ، ص ص ١١٨- ١١٩-، ١٢٨- ١٢٩.

(٢٥) يلحظ أسماء أعضاء المجلس التأسيسي العراقي بعد حصيلة الانتخابات، في المصدر السابق، جـ٢ ، ص ص ٣٠٩ - ٣١٠.

(٢٦) المصدر السابق، جـ٢ ، ص ص ١٦٣- ١٦٥؛ العمر، المصدر السابق، ص ص ٩٢- ٩٣.

(٢٧) الأدهمي، المصدر السابق، جـ٢ ، ص ص ٢٢٧، ٢٣٢.

(٢٨) المصدر نفسه، جـ٢ ، ص ص ٢٩٢، ٣٠٩.

(٢٩) لطفي جعفر فرج؛ عبد المحسن السعدون و دوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر. منشورات وزارة الثقافة والفنون (بغداد، ١٩٧٨) ص ص١٩٧- ٢٠٨؛ العمر، المصدر السابق، ص ص ١٣٩ - ١٧٣.

(٣٠) فاض حسين، المصدر السابق، ص ص١٧٨ - ١٨٠.

(٣١) المصدر نفسه، ص ص١٨٤-١٨٦.

(٣٢) فرج، المصدر السابق، ص ص٢١٤-٢١٥.

(٣٣) حمدي، المصدر السابق، ص ص١٩٩-٢٠٢؛ شفيلي، المصدر السابق، ص ص٣٢٩-٣٣٢؛ الحاج، المصدر السابق، ص٥٢.

(٣٤) شفيلي، المصدر السابق، ص٣٣٢.

(٣٥) عبد الفتاح علي يحيى؛ الحياة الحزبية في الموصل ١٩٢٦ - ١٩٥٨. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، تشرين الاول ١٩٩٠ ص٢٥٧ (طبع ونشر سنة ٢٠٠٣)؛ حمدى، المصدر السابق، ص٢١٦.

(٣٦) جعفر عباس حميدي؛ التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣. مطبعة النعمان (النجف الأشرف، ١٩٧٦)، ص ص٤١٦-٤١٧؛ عبد الستار طاهر شريف؛ الجمعيات والمنظمات والاحزاب الكوردية في نصف قرن ١٩٠٨-١٩٥٨، ط١، شركة المعرفة للنشر والتوزيع المحدودة، (بغداد، ١٩٨٩)، ص ص٨٨ و ما بعدها؛ نوري شاويس؛ من مذكراتي، ط١، من منشورات حزب الشعب الديمقراطي الكوردستاني (؟، ١٩٨٥)، ص ص١٢-١٣؛ حمدي، المصدر السابق، ص ص٢٠٦-٢٠٩.

(٣٧) حميدي، المصدر السابق، ص ٢١٧.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ص٢١٨-٢١٩؛ شاويس، المصدر السابق، ١٦، ٢٠-٢٢.

(٣٩) حميدي، المصدر السابق، ص ص٢٢٢، ٢١٩؛ شاويس، المصدر السابق، ص ص٣٣-٣٥؛ شريف المصدر السابق، ص١١٠.

(٤٠) شاويس، المصدر السابق، ص٣٥؛ شريف، المصدر السابق، ص ص١١١-١١٣؛ حميدي، المصدر السابق، ص ص٢٢٢-٢٢٥.

(٤١) حميدي، المصدر السابق، ص ص ١٧٦ و مابعدها. وقد ظهرت أحزاب علنية أخرى فيما بعد وهي؛ حزب الاصلاح عام ١٩٤٩ وحزب الأتحاد الدستوري عام ١٩٤٩ و حزب الأمة الاشتراكي عام ١٩٥١ و حزب الجبهة الشعبية المتحدة عام ١٩٥١. أما حزب البعث العربي السرّي - الذي أضيفت اليه كلمة الأشتراكي فيما بعد - فقد ظهرت أولى تنظيماته الخلوية السرّية بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨.

(٤٢) شاويس، ص ص ٣٦، ٤٢ - ٤٣، شريف، المصدر السابق، ص ١٤٢.

* صدر العدد الأول من جريدة رزگاري في أيلول ١٩٤٦ واستمرت في الصدور حتى عام ١٩٥٦، حيث أصدر الحزب جريدة (خەباتى كوردستان). وبعد سقوط النظام الملكي وإعلان الجمهورية في ١٤ تموز ١٩٥٨ أصدر الحزب جريدة خەبات (النضال) وصدر العدد الاول منها بصورة علنية في ٤ نيسان ١٩٥٩. ينظر: شريف، المصدر السابق، ص ١٥٥.

(٤٣) شاويس، المصدر السابق، ص ٥٠؛ حميدي، المصدر السابق، ص ص ٢٢٥- ٢٣٨؛ شريف، المصدر السابق، ص ص ١٤١- ١٦١، ١٧١- ١٧٢.

(٤٤) حميدي، المصدر السابق، ص ص ٢٣٤- ٢٣٥، ٤١٧؛ شريف، المصدر السابق، ص ص ١٦١، ١٧٢.

* سبق للعراق ان عقد (معاهدة ثالثة) مع بريطانية في ١٨ كانون الاول ١٩٢٧. وتضمنت في احدى بنودها وعود بريطانية بمساعد العراق للدخول في عصبة الامم. الا ان الاختلاف بين الحكومتين العراقية والبريطانية حول تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية قد ابطل العمل بها.

(٤٥) عبد الرزاق الحسني؛ تاريخ الوزارات العراقية، جـ٣ ، ط٤ ، مطبعة دار الكتب، (بيروت، ١٩٧٤)، ص ٦٤.

(٤٦) دار الكتب والوثائق (بغداد)، القضايا الكوردية، مصدر سابق. مجلس الوزراء (سرّي) الكتاب المرقم ١١١١ في ٥ نيسان ١٩٣٠.

(٤٧) كان النائب إسماعيل راوندوزي قد رفع مذكّرة بتوقيعه المنفرد مشابهة لهذه المذكّرة. الاّ انه اختتمها بقوله: ((.. ان الوحدة العراقية دعامة قوة الأمة العراقية والأمة الكوردية.. وان كل فرد من أفراد الشعب الكوردي يعلّق الآمال على لطف الحكومة لتحقيق رغائبه المشروعة)). المصدر السابق؛ الحسني، المصدر السابق. ج٣، ص ص٦٤ - ٦٦.

(٤٨) الحسني، المصدر السابق، جـ٣ ، ص ٥٩؛ حمدي، المصدر السابق، ص ص ٢٢١ - ٢٢٢.

(٤٩) دار الكتب والوثائق (بغداد)، القضايا الكوردية، مصدر سابق. تقرير من المستشار البريطاني لوزارة الداخلية الى وزير الداخلية العراقي والمؤرخ في ١٨ آب ١٩٣٠.

(٥٠) الحسني، المصدر السابق، جـ٣ ، ص ص ٦٣- ٦٤؛ حمدي، المصدر السابق، ص ٢٣٠.

*- يقصد هنا على الأرجح، فضلاً عن قرارات وشروط عصبة الأمم لألحاق ولاية الموصل (كوردستان الجنوبية) بالعراق كانون الاول ١٩٢٥، المذكرة البريطانية المرفقة بمعاهدة ١٩٢٦ والمقدمة الى عصبة الأمم- التي سبق الاشارة اليها- والخاصة بضمان حقوق الشعب الكوردي.

**- يظهر التركيز هنا واضحاً على اللغة دون القومية، على الرغم من أن اللغة هي العصب الأساسي للقومية. لكن يظهر ان المعنى الذي يقصده المستشار هو اعطاء الكورد ((الحقوق الثقافية)) و ((الهوية العراقية)) وتحاشي التحدث عن ((أمة كوردية)) أو ((قومية كوردية)). ومن الملفت للنظر ان هذه النظرة المشوهة للكورد بقيت سائدة في العراق طوال العهد الملكي.

(٥١) دار الكتب والوثائق (بغداد)، القضايا الكوردية، مصدر سابق. تقرير من المستشار البريطاني لوزارة الداخلية الى وزير الداخلية العراقي والمؤرخ في ١٨ آب ١٩٣٠.

*- من المرجح أن الكلمة الصحيحة هنا هو ((القومية)) وليس ((الوطنية)). ولربما تعمّد المترجم ذلك تحاشياً منه للأشارة الى كلمة ((قومية)). لاسيما وأن كلمة (National) تعني (قومي، وطني) معاً. كما أن كلمة (National) تعني (أمة، شعب، دولة). ولذا فان العبارة الصحيحة يمكن أن تحتمل معنيين هما ((قومية كوردية)) أو ((دولة كوردية)).

**- وردت هذه العبارة على شكل [جارتيها المحبّتين!!] على لسان وكيل المندوب السامي خلال زيارته برفقة جعفر العسكري للمناطق الكوردية كما سنرى.

(٥٢) المصدر السابق. كتاب مترجم من دار الاعتماد (المندوب السامي البريطاني في العراق) الى رئيس الوزراء العراقي، المرقم (بي. أو./١٧١ - ١٧١ / B.O) والمؤرخ في الاول من آب ١٩٣٠. وثيقة رقم ٢٤ و ٢٥.

(٥٣) حمدي، المصدر اسابق، ص ٢٢٧.

(٥٤) ينظر نص خطاب الوكيلان جعفر العسكري والميجر يونغ في: الحسني، المصدر السابق، جـ٣ ، ص ص ٦٠ - ٦٣؛ شفيلي، المصدر السابق، ص٣٣٥.

*- يذكر (الحسني) بان التركمان في كركوك لم يستحسنوا خطابي الوكيلين. كما استنكروا طلب الكورد في كركوك جعل اللغة الكوردية اللغة الرسمية في هذه المدينة معتبرينهم أقلية فيها بينما الاكثرية للتركمان. المصدر السابق، جـ٣ ، ص ٦٣.

** - يقال انه بعد أن هدّد جعفر العسكري وتوعّد بقمع أي حركة لا تتفق ونهج الحكومتين العراقية والبريطانية، طلب من الكورد ان لا يكرّروا ((فاجعة كربلاء!)) فأجاب الشيخ قادر مخاطباً المجتمعين: ان جعفر باشا يهدّدنا علناً بهذه الفاجعة وعليه أن يعرف انه ((لولا وجود الانكليز لما استطاع لعرب المجئ الى بلادنا)).

(٥٥) أحمد خواجة؛ چيم دي (ماذا رأيت)، باللغة الكوردية، (السليمانية، ١٩٧١)، ص ص ٥٧ - ٥٨، ٧٧.

(٥٦) حمدي، المصدر السابق، ص ٢٢٧.

*- من المرجّح أن المقصود هنا هو الموظف المتقاعد (مصطفى أفندي) نائب رئيس جمعية العلوم (زانستي) في كركوك التي تأسست في ٢١ حزيران ١٩٢٦. ينظر، المصدر السابق، ص ٢٠٦.

(٥٧) دار الكتب والوثائق (بغداد)، مصدر سابق، كتاب من وزير الداخلية الى رئيس الوزراء المرقم س/ ٢٢٧٧ والمؤرخ في ١٤ تموز ١٩٣٠.

*- وهو ابن الآثاري المعروف هرمز رسام الذي اشتهر بقيامه بالتنقيبات الآثارية في العاصمة الآشورية القديمة نينوى. والذي على ما يبدو قد حمل نفس الأسم الذي عُرف به والده. وكان قد استدعى زميلاً له من لندن هو الكابتن مايثوم كوب الى العراق.

**- من المفارقة هنا، ان هذا التقرير يقسّم إتصال هؤلاء بفئتين. الأولى: يسميها بـ[الذوات!] دون ان يعطى تعريفاً بهم. والثانية: الكورد بشكل صريح. والآمر الاول ينطبق على هرمز رسّام وكوب وسيمون. ويبدو أن المقصود بالذوات هنا هم ((الآثوريون)) فتجنب الاشارة اليهم بالأسم. ومن المعروف أن رسّام هو بالأصل من الطائفة الآثورية. وربما كان يقصد انهم قدموا الى العراق بصورة غير رسمية لبث الدعاية في الأوساط الآثورية. لاسيما وان الآثوريين كانوا في حينه قد شرعوا بتقديم مطاليب لهم الى الحكومة العراقية، وبالذات عشية دخول العراق عصبة الأمم لاسيما في اواخر حزيران ١٩٣٢ أصدروا ((الميثاق الوطني الآثوري)) الذي استهدف إقامة ((حكم ذاتي قومي)) لهم في كوردستان. وتطور الأمر بهم الى المواجهات المسلحة مع السلطات العراقية التي أخمدت حركتهم هذه أخيراً في آب ١٩٣٣. ولا ندري ان كانت الحالة ذاتها تنطبق أيضاً على المدعو داينلي الذي قد يكون من الجائز هو الآخر كانت له نفس النوايا الأ انه استخدم أسلوب خلط الأوراق بتركيزه على مسألة ((انفصال الكورد))

كغطاء للمطاليب الآثورية هذه. للمزيد من التفاصيل عن ملابسات هذه المسألة. ينظر: الحسني، المصدر السابق، جـ٣ ، ص ص ١٧٣ - ١٤١.

(٥٨) المصدر السابق، كتاب من وزير الداخلية الى المستر كنهام، المرقم (بلا) والمؤرخ في ٢١ حزيران ١٩٣٠.

(٥٩) ينظر نص هذه المناشير في؛ دار الكتب والوثائق (بغداد). الملف المرقم ١١١٣٤/٣١١. الديوان الملكي، العدد ط/ ١٢٥ في ٢٥ أيلول ١٩٣٠، رقم الوثيقة ٨٣ و ٨٤.

*- هذا ما جرى بالفعل حيث صادق هذا المجلس البديل على المعاهدة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠ وسط إجراءات أمنيّة مشدّدة ووسط معارضة صاخبة داخل المجلس وخارجه.

(٦٠) الحسني، المصدر السابق، جـ٣ ، ص ص ٦٧- ٦٨؛ شفيلى، المصدر السابق، ص ص ٢٩٣- ٢٩٤.

(٦١) شاويس، المصدر السابق، ص ص ٨ ، ٢٩.

*- اتهمت السلطات الحكومية في بيانها حول هذه المأساة المروعة المتظاهرين بالبدء باطلاق الرصاص على الجنود. ومن السهولة الأدعاء بذلك لتبرير اطلاقها النار على المتظاهرين.

**- حدّد التقرير الحكومي الأصابات بـ(عشرة جرحى من الشرطة وثلاثة جرحى من الجنود وجندي واحد قتيل) أما من جانب الأهلين المتظاهرين فحدّدها بـ(١٣ قتيل و ٢٣ جريح). أما جريدة التآخي الكوردية في عددها المرقم ٨٢٨ في ٦ أيلول ١٩٧١، فقد ذكرت أن عدد القتلى كان (٤٥) والجرحى نحو (٢٠٠). كما حصر التقرير الحكومي الخسائر المادية بكسر (١٥٣) من نوافذ السراي و(١٨) من مصابيح الشوارع.

***- وهم كل من؛ الشيخ قادر (شقيق الشيخ محمود الحفيد) وميرزا توفيق ورمزي أفندي وحمه آغا وعزمي بك بابان وعزت بك عثمان باشا وعبدالرحمن آغا أحمد باشا ومحمد صالح بك ومجيد أفندي كاني اسكان وفائق بك بابان وشيخ محمد كلاوي.

****- قضى حاكم التحقيق بعدئذٍ ببراءة (٩٥) موقوفاً وإحالة اثنين منهما الى المحاكمة ونفي موقوف آخر الى خارج السليمانية.

(٦٢) الحسني، المصدر السابق، جـ٣ ، ص ص ٧٠ - ٧٣؛ شاويس المصدر السابق، ص ٢٩؛ حمدي، المصدر السابق، ص ٢٢٨.

(٦٣) الحسني، المصدر السابق، جـ٣ ، ص ٦٧ ، ٧٢.

(٦٤) المصدر نفسه، جـ٣ ، ص ص ٧٣ ، ١٣٣؛ حمدي، المصدر السابق، ص ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

(٦٥) دار الكتب والوثائق (بغداد)، مصدر سابق، كتاب من وكيل وزير الداخلية (شعبة المخابرات السرية) الى وزارة الخارجية، العدد س/٣٤٥٩ بتأريخ ١٦ تشرين الاول ١٩٣٠.

*- عاد الشيخ أحمد البارزاني بعد ذلك الى العراق عام ١٩٣٤ حيث حدّدت مكان اقامته في الموصل مع رفاقه البارزانيين. وفي آب ١٩٣٥ قامت حركة كوردية مسلحة قادها الشيخ أولو بك (رئيس عشيرة شيروان وخال الشيخ أحمد البارزاني) وخليل خوشوي في منطقة

الزيبار. وكانت السلطات الحكومية قد وافقت على دخالة أولو بك مقابل شروطه القاضية بتحديد مكان اقامته في بارزان وادارة املاك الشيوخ ثم الافراج عن الشيخ أحمد ورفاقه البارزانيين في الناصرية وانتقالهم الى السليمانية. أما خليل خوشوي فقد تمكنت السلطات الحكومية وبالتعاون مع السلطات التركية و(المرتزقة الكورد) من اخماد حركته في آذار ١٩٣٦. ينظر: محمد البريفكاني؛ حقائق تاريخية عن القضية البارزانية، شركة الطبع والنشر الاهلية المحدودة، (بغداد، ١٩٥٣)، ص ص ١٥ - ١٦؛ الحسني، المصدر السابق، ج ٣ ، ص ص ١٤٥- ١٤٧.

(٦٦) الحسني، المصدر السابق، ج ٣ ، ص ص ١٣٣ - ١٣٧، ١٩٢ - ١٩٨؛ حمدي، المصدر السابق، ص ص ٢٣١ - ٢٣٢.

*- كانت هذه اللجنة تناقش همفريز أيضاً في المسألة الخاصة بالآثوريين واشكالية هجرتهم وأقامتهم في العراق. ينظر: مجيد خدوري؛ تحرر العراق من الانتداب، مطبعة العهد، (بغداد، ١٩٣٥)، ص ص ٢٥ - ٢٦.

**- من المؤسف انه لم يتسنى لنا الأطلاع على محاضر الوقائع التفصيلية لهذا الحوار بين همفريز ولجنة الانتدابات هذه. وربّما قد جاءت هنا، إن صُحَّ شكُنا، مبتورة او مختصرة لدى خدوري في كتابه تحرر العراق من الانتداب.

(٦٧) خدوري، المصدر السابق، ص ص ٢٢- ٢٣.

(٦٨) العمر؛ المصدر السابق، ص ص ٣٠٤ - ٣٠٥.

(٦٩) عبد الرزاق أحمد النصيري؛ نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، منشورات مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٨٧)، ص ص ٢٩٥- ٢٩٦.

(٧٠) لغرض الاطلاع على تفاصيل هذه الشروط والضمانات. ينظر: خدوري، المصدر السابق، ص ص ٢٩- ٣١.

(٧١) ينظر النص الكامل لهذه المذكّرة، في: الحسني، المصدر السابق، ج ٣ ، ص ص ٢٠٣ - ٢٠٥.

* هذه هي طبق السياسة التي دعا اليها واكدها الملك فيصل الأول، لاسيما خلال زيارته للمناطق الكوردية بين يومي ٣- ١٤ حزيران ١٩٣١ أثر قمع حركة الشيخ محمود الحفيد بقوة السلاح. ففي المأدبة التي أقامتها له بلدية السليمانية مساء ١١ حزيران حاول فيصل تمرير سياسته القائمة على ((المواطنية العراقية الجديدة)) بلغة دبلوماسية أراد من ورائها كسب ودّ وخواطر الكورد لغرض غرس القناعة لديهم بصواب سياسته هذه، لاسيما في معرض تعليقه على الكلمات التي القاها بعض الخطباء بهذه المناسبة، بقوله: ((..فهمت جميع ما قالوه بالكوردية بدون ترجمان!!)). إن هذا الكلام الدبلوماسي الناعم والمبطّن، البسيط جداً في صياغته، والعميق في معانيه السياسية، هو جوهر السياسة التي سار عليها الملك فيصل والحكومات العراقية لاحقاً إزاء الكورد: ((لا للقومية الكوردية.. لا للاستقلال.. لا للحكم الذاتي.. لا للفدرالية.. نعم للناطقين باللغة الكوردية في إطار

المواطنية العراقية)). وهذا هو أيضاً طبق السياسة التي باركتها وايدتها الحكومة البريطانية في تعاملها مع الكورد.

ولغرض حل رموز ومغاليق هذه (النكتة السياسية) التي اطلقها فيصل والتي جعلت الحاضرين بالتأكيد منهم من يبتسم ومنهم من يندهش. عاد فيصل ليفسّرها لهم بألقائه عليهم كلمة وجيزة، ومما قاله فيها: ((لا يخافكم ان الدين لله والوطن للجميع.. والوطن لنا جميعاً. فهذه الجبال وهذه الوديان الجميلة هي ملك لباقي سكان الوية البلاد العراقية الاخرى، كما ان كل شبر في تلك الالوية لسكان هذا اللواء حق فيه)) واضاف: ((..ان دولة العراق لا تقبل التجزئة والتفريق..)) و ((..يستحيل على سكان هذا اللواء ان يعيشوا يوماً واحداً بعيدين بشكل من الاشكال والاوضاع عن باقي وطنهم العراقي واخوانهم العراقيين)). ثم عرج في حديثه – وهذا هو بيت القصيد – ليربط بين سياسته هذه ازاء الكورد وبين دخول العراق عصبة الامم. ليقول: ((فعلى هذا الاساس تأسست الدولة العراقية و (بالقريب العاجل) ستأخذ مركزها بين الامم (بوحدتها واستقلالها)..)) للاطلاع على نص كلمة فيصل هذه.، ينظر: الحسني، المصدر السابق، ج ٣ ، ص ص ١٤٢ – ١٤٣.

(٧٢) ينظر تفاصيل هذه التصريحات في؛ الحسني، المصدر السابق، جـ٣ ، ص ص ٢٠٩ - ٢١٢؛ العمر، المصدر السابق، ص ٣٠٧؛ النصيري، المصدر السابق ص ٢٩٩.

(٧٣) من المصادر الكثيرة التي عالجت موضوع هذا الانقلاب وأعطت فيه آراء مختلفة. ينظر: صفاء عبدالوهاب المبارك؛ إنقلاب ١٩٣٦ في العراق، ممهداته، واحداثه، ونتائجه. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٣؛ يوسف اسماعيل؛ أنقلاب ٢٩ تشرين الاول (بغداد، ١٩٣٦)؛ عمر أبو النصر، العراق الجديد (بيروت، ١٩٣٧)؛ يوسف ابراهيم يزبك، المحررون (بيروت، ١٩٣٦)؛ محمد عبدالفتاح اليافي؛ العراق بين انقلابين (بيروت، ١٩٣٨)؛ حازم المفتي؛ العراق بين عهدين، ياسين الهاشمي وبكر صدقي (بغداد، ١٩٩٠)؛ عبد الفتاح علي يحيى, ((بكر صدقي والقضية الكوردية)) (رأي وتعقيب) جريدة العراق (البغدادية) العدد (٤٧٣٤) ٦ آب ١٩٩١.

(٧٤) حاول الدكتور كمال مظهر أحمد في بحثه القيم ((بكر صدقي والمسألة الكوردية)) المنشور في كتابه المعنون: ((صفحات من تاريخ العراق المعاصر، دراسات تحليلية))، منشورات مكتبة البدليسي (بغداد، ١٩٨٧)، ص ص ١١٧- ١٣٠، تفنيد هذه الشبهات واعتبارها مجرّد إدعاءآت ودعايات فارغة، باعتماده على جملة قرائن ومصادر اكد من خلالها على أن بكر صدقي ليس الأ رجل طموح وركناً من أركان النخبة السياسية الحاكمة ولا علاقة له بالحركة القومية الكوردية، عشية الأنقلاب وبعده، لا من قريب ولا من بعيد. وإذا كان من الطبيعي القول - ان بكر صدقي كان بالفعل اليد العسكرية الضاربة للنخبة السياسية الحاكمة لاسيما لاقطاب حزب الاخاء الوطني ومنهم بالذات رشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي ومن ثم حكمت سليمان الذي حوّل ولاءه من هذا الحزب الى جماعة الأهالي التي ساهمت في الأنقلاب – فأن الامر لا يحصر بهذه الزاوية فقط. وفي تقديرنا أنه كان من المفضل الفصل بين موقف الحركة الكوردية من الانقلاب،

وبين شخصية بكر صدقي و الادعاءآت التي الصقت به بانه كان يروم تأسيس دولة كوردية. كما ان الحركة القومية الكوردية كما نعلم كانت تطرح مطاليبها في أي وقتٍ وخلال أيّ حدثٍ مهمٍ له إنعكاساته على الاوضاع السياسية في العراق وليس خلال الانقلاب فقط. كما لا نعلم كذلك لماذا لم يلتفت البحث المذكور الى تلك الحسّاسيّة الخفية والمعلنة التي أثيرت في حينه بين العرب والكورد داخل العراق - وليس خارجه فقط كما أشار البحث المذكور- ولا الى العناصر التي اطاح بمصالحها الانقلاب ومنهم العناصر القومية العربية وبين التركيبة الاجتماعية والعرقية لقادة الأنقلاب (بكر صدقي [كوردي] حكمت سليمان [تركي من مماليك الگولهمند] كامل الجادرچى [من أرومة تركية] محمد جعفر ابو التمّن [شيعي عربي. ويُقال من أرومة فارسية]؟. في ١٩ حزيران ١٩٣٧ إستقال الجادرچى وأبو ألتمن من حكومة الانقلاب. وبقيت كتلة بكر - حكمت لوحدها في الحكم. وبدا الأمر وكأنه صراع خفي بين عناصر التركيبة العرقية والمذهبية في العراق. وأذا أردنا أن نفهم المسألة بصورة أعمق علينا ان نحلّل بدقة عبارة صلاح الدين الصباغ الموجزة: لقد قتل الجيش بكر صدقي ((حفظاً لعروبة العراق))!!. واذا، إطلعنا على الآراء التي أطلقتها العناصر القومية العربية على بكر - والتي تجاوزها البحث المذكور - وفي حالة اعتقادنا القطعي والجازم بانه لم يكن لبكر أية علاقة بالحركة القومية الكوردية، فانه فعلاً لم يكن الأ واجهة وكبش فداء لهذا الصراع السياسي المرفق بالعنف - الذي أشعل بكر فتيله بيده - والخفي والمعلن للتركيبة العِرقية والمذهبية المعقّدة والنخبة السياسية المحترفة في دوّامة تبادلها الأدوار من أجل الحكم.

(٧٥) طه الهاشمي؛ مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩ - ١٩٤٣ ج ١ ، ط ، دار الطليعة (بيروت، ١٩٦٧) ص ص ١٥٢- ١٥٣؛ صلاح الدين الصباغ؛ المذكرات ((من رواد العروبة في العراق))، ط ٢ ، دار الحرية للطباعة (بغداد، ١٩٨٣)، ص ١٥٢؛ فريتز غروبا؛ رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ج ١ ، ترجمة فاروق الحريري، مطبعة عصام (بغداد، ١٩٧٩) ص، ٢٥٨.

(٧٦) المفتي، المصدر السابق، ص ص ١٦٢ - ١٦٣.

*- يُقارن ذلك مع ملاحظة د.كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، هامش ٢٣، ص ١٢٨.

(٧٧) الهاشمي، المصدر السابق، ج ١ ، ص ١٥٧.

** هو المقدم على غالب الأعرج وكان من الضباط المقرّبين من بكر صدقي وموضع ثقته في حينه.

(٧٨) الهاشمي، المصدر السابق، ج ١ ، ص ١٦١.

***- حاول الأنكليز بعد القضاء على حركة الاثوريين المسلحة آب ١٩٣٣ الضغط على الحكومة العراقية لعزل بكر عن القيادة وتقديمه لمحاكمة عسكرية بتهمة القسوة في قمع هذه الحركة الأ أن هذا الأمر لم ينفّذ.

(٧٩) الصباغ، المصدر السابق، ص ٢٣.

(٨٠) من هؤلاء؛ نـزار توفيـق سـلطان الحسّو، الصـراع علـى السـلطة في العـراق الملكي. دراسـة تحليليـة في الإدارة والسياسـة (بغـداد، ١٩٨٤)، ص ١٢٧؛ غـروبـا، المصـدر السـابق، ج ١ ، ص ٢٧٣؛ اليافي، المصدر السابق، ص ص ٤٣ - ٤٦؛ حمدي، المصدر السابق، ص ٢٣٦.

(٨١) Bernard Vernier; L'Irak d'aujourd'hui. (paris, ١٩٦٣), p. ٤٥.

(٨٢) Pierre Rossi; L'Irak des revoltes. (paris, ١٩٦٢), p. ١٣٣.

(٨٣) غروبا، المصدر السابق، ج ، ص ٢٦٧. ولعلَّ عقد ميثاق سعد آباد، وابـرام معاهـدة الحلف العربـي مـع السـعودية الـتي عقـدتها حكومـة الهـاشمي في نيسـان ١٩٣٦، ومـن ثـمَّ أقرتهـا حكومة الانقلاب في تشرين الثاني ١٩٣٦، مما يدعم هذه الفكرة.

(٨٤) سامي عبد الحافظ القيسي؛ ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بـين عـامي ١٩٢٢ - ١٩٣٦، ج ٢ ، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٧٥)، ص ص ١٩٦ - ١٩٨، ٢٦٨ - ٢٧٠، ٢٧٤ - ٢٧٥.

(٨٥) أحمد، المصدر السابق، ص ١٢٥.

*- بدأت سلسلة العنف باغتيال جعفر العسكري (وزير الدفاع) في اليوم الأول للانقلاب بـأمر من بكر صدقي على حدّ قول بعض المصادر.فكان ذلك بمثابـة القشّة الـتي قصـمت ظهـر الـبعير. كمـا شـاع ان بكـراً أراد الفتـك بأعضـاء الحكومـة المسـتقيلة. إثرهـا غـادر ياسـين الهاشمي ورشـيد عـالي الكيلانـي ونـوري السـعيد (صـهر جعفـر العسـكري) الـبلاد. وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٧ اغتيل ضياء يونس (سكرتير مجلس وزراء الهاشمي) وقيـل ان اغتيالـه كان سياسياً. وفي ١٦ شباط ١٩٣٧ اغتيل عبدالله باشعالم في قريتـه (تـل الشـعير) بالموصـل. وفي ٢٢ آذار ١٩٣٧ وجد علي رضا العسكري (شقيق جعفر العسكري) ذبيحاً في داره وقيـل انه انتحر، وغـادر أخـوه الآخـر تحسـين العسـكري الـبلاد أيضـاً. وفي ١٠ شـباط ١٩٣٧ أطلـق مجهولون النـار علـى عضـو مجلـس الاعيـان مولـود مخلـص الاّ انـه تمكـن مـن النجـاة. ثـم تواصلت سلسلة الهـروب للسياسـيين الآخـرين ومـنهم؛ أحمـد المناصـفي (سـكرتير نـوري السعيد) وعلي ممتاز الدفتري (نسيب ياسين الهاشمي). ثم تبعهم جميل المـدفعي، وكامـل الجادرجي - بعد استقالته من حكومة الانقلاب هو وزمـلاءه في ١٩ حزيـران ١٩٣٧ - حيـث استقر في قبرص. أما محمد يـونس السـبعاوي (أحـد العناصـر القوميـة العربيـة النشـيطة وقتئـذٍ) فأخـذ بعـد هروبـه بالتنقـل بـين دمشـق والقـاهرة والاسـكندرية ولبنـان بغيـة الاتصال بهذه النخبـة السياسـية المحترفـة ومـنهم بالـذات نـوري السعيد وجميـل المـدفعي للعمل على الإطاحة ببكر صدقي وحكومة الأنقلاب. وكتب طـه الهـاشمي (شـقيق ياسـين الهاشمي الذي احيـل علـى التقاعـد) في يومياتـه المؤرخـة في ٥ كـانون الثـاني ١٩٣٧، يقـول: ((أصبح بكر يتسفّه ويشجّع جماعته على الفتـك والقتـل..)). وفي ٢١ كـانون الثـاني ١٩٣٧ تـوفي ياسـين الهـاشمي في منفـاه بالسـكتة القلبيـة، وفي ٢٧ منـه دفـن الى جـوار قـبر صـلاح الدين الأيوبي بدمشق. ينظر: ذاكر محي الـدين عبـدالله؛ محمـد يـونس السـبعاوي ودوره في الحيـاة السياسـية في العـراق، رسـالة ماجسـتير (غـير منشـورة) كليـة الآداب، جامعـة الموصل، ١٩٩٢، ص ٥٦؛ الهاشمي، المصدر السابق، ج١ ، ص ١٦٥؛ الحسني، المصدر السابق، جـ٤ ، ص ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٨٦) شريف، المصدر السابق، ص ٩٢؛ الحسني، المصدر السابق، ج ٤ ، ص ١٦٠.

**- كتب طه الهاشمي في يومياته المؤرخة في ٨ حزيران ١٩٣٧، وكأنه يريد أن يقول لنا وبشكل غير مباشر، بان بكر صدقي كان يلتزم جانب الكورد ومحمد جعفر أبو التمن (وزير المالية) كان يلتزم جانب الشيعة في مسألة التعيين في الوظائف. لذا نراه يقول: ((.. أمّا جعفر أبو التمّن فمتقلّب، وهو الذي يسيّر الوزارة وليس فيها من يخالفه وبكر حانق عليه لبعض القضايا ومن جملتها مخالفته لتعيين توفيق وهبي لوكالة الري العامة ونقل الأزري لوظيفة مهندس مما جعل أبو التمن يقدم استقالته ما لم يسحب الأمر..)). الهاشمي، المصدر السابق، جـ١ ، ص ٢٠١. ان هذه الرواية توحي لنا بجملة مُعطيات، أهمها؛ اولاً- ان حكمت سليمان غدا ضعيفاً أمام بكر الذي هيمن على شؤون الدولة. ثانياً- ان العامل القومي والمذهبي اخذ يفعل فعله داخل حكومة الانقلاب نفسها أيضاً. فالمعروف ان ابو التمن استقال بعدئذٍ أثر استعمال الحكومة الشدّة والقسوة ضد عشائر الديوانية الشيعيَّة لاسيما في قضاء السماوة في مايس ١٩٣٧. وهناك من رأى انه بعمله هذا قد انتصر لمواطنيه الشيعة. كما حكيت روايات مبالغ فيها عن قساوة متصرف الديوانية ماجد مصطفى (وهو كوردي الأصل) ضد هذه العشائر. ينظر: عبد الرزاق عبد الدراجي؛ جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨ - ١٩٤٥. ط ٢ ، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٨٠)، ص ص ٤٦٣ - ٤٦٨.

(٨٧) جريدة البلاد، العدد ٧١٧، ٨ تشرين الثاني ١٩٣٦. في؛ الحسني، المصدر السابق، جـ٤ ، ص ص ٢٦٠ - ٢٦١.

(٨٨) أحمد، المصدر السابق، ص ١٢٥.

(٨٩) كانت جماعة الأهالي الأصلاحية قد استقالت من حكومة الانقلاب في ١٩ حزيران ١٩٣٧. ولذا فان الذي اخذ على عاتقه هذه المهمة هما بكر صدقي ورئيس الوزراء حكمت سليمان. كما ارتبط الخلاف الحدودي في شط العرب بين العراق وإيران في حينه بالتوقيع على هذا الميثاق أيضاً. ففي ٤ تموز ١٩٣٧ جرى التوقيع في طهران على معاهدة الحدود العراقية - الايرانية. للتفاصيل حول هذه المسألة، ينظر: غروبا، المصدر السابق، جـ١ ، ص ١١٨؛ الحسني؛ المصدر السابق، جـ٤ ، ص ص ٣٢٦ - ٣٣٢.

(٩٠) Rossi, op. cit., pp. ١٣٥ - ١٣٦.

(٩١) يلحظ هنا اليوميات التي كتبها طه الهاشمي والمؤرخة في ١٣ كانون الثاني ١٩٣٧. الهاشمي، المصدر السابق، جـ١ ، ص ١٧٨.

(٩٢) Antoine Fleury; La constitution d'un ((Bloc oriental)) le pacte de saadabad ((comme contribution a la securite Collective dans les Annees trent)). Revue d'Histoire de la deuxiem guerre mondiale. (paris), No. ١٠, Avril, ١٩٧٧, pp. ١٠ - ١١.

(٩٣) أحمد، المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٩٤) ينظر نصّ الميثاق في؛ الحسني، لمصدر السابق، ج ٤ ، ص ص ٣٣٥ - ٣٣٨.

(٩٥) شاويس، المصدر السابق، ص ١٢.

(٩٦) Rossi, op. cit., pp. ١٣٦ - ١٣٧.

(٩٧) شاويس، المصدر السابق، ص ص ١٣، ١٥.

(٩٨) طبع هذا الكرّاس في مطبعة النجاح (بغداد، ١٩٣٧). ولم يتسنى لنا العثور على النص الأصلي له. وانما جاءت مقتطفات منه لدى؛ الحسني، المصدر السابق، ج ٤ ، ص ص ٣٠٢ - ٣٠٣.

(٩٩) يشير احد الباحثين الى ان الرائد محمد خورشيد (آمر السرية الثالثة في كتيبة خالد الثانية في الموصل) ادعى انه ساهم في عملية اغتيال بكر صدقي لأسباب شخصية ثأرية فقد سبق أن اشتكى من اعتداء احد مرافقي بكر - الضابط لازار - عليه، وان بكر لم ينصفه بل نقله الى الموصل، وانه اختار نائب العريف محمد عبدالله التلعفري لينفذ عملية الاغتيال باشرافه، إنتقاماً ايضاً من مقتل ضياء يونس - سبق الاشارة اليه - لان الاخير هو من أقرباء التلعفري نفسه. ينظر: أحمد فوزي؛ أشهر الاغتيالات السياسية في العراق (في العهد الملكي)، مطبعة الديواني (بغداد، ١٩٨٧)، ص ص ١١١ - ١١٢؛ في حين يرى باحث آخر؛ ان تصرفات بكر الشخصية كانت في مقدمة العوامل التي دفعت ياملكي الى الوقوف ضده. وانه- ياملكي - وخورشيد كانا من اعضاء جمعية سرية تسمى ((جمعية النجوم النارية)) التي ضمت أربعة ضباط آخرين وهدفها القضاء على حكم بكر صدقي. ينظر: أحمد، المصدر السابق، ص ص ١٢٨ - ١٢٩. وفي اعتقادنا ان هذه الجمعية هي جمعية يكتنفها الغموض. كما ان تصرفات شخص معين في منصب الزعامة السياسية في نقله لشخص من مكان الى آخر لا تعني بالضرورة أو تقود الى اغتياله بهذه المبرّرات الواهية. ولربما كان لهما أسباب أخرى لم تفصح عنهما المصادر المعنية.

(١٠٠) أحد، المصدر السابق، ص ١٢٩.

(١٠١) في ٦ آذار ١٩٣٩ أعلنت حكومة نوري السعيد عن اكتشاف ((مؤامرة كبرى)) غرضها قلب نظام الحكم والمجئ بالأمير عبدالآله بدلاً من الملك غازي. أثرها أقدمت هذه الحكومة على اعتقال حكمت سليمان وسبعة من الضباط (بعضهم من المتقاعدين) الذين سبق لهم أن اشتركوا في انقلاب بكر صدقي وهم كل من؛ الرئيس (النقيب) حلمي عبد الكريم والنقيب عبد الهادي كامل والنقيب الطيار المتقاعد جواد حسين والنقيب المتقاعد علي غالب الأعرج والنقيب المتقاعد إسماعيل العباوي وأخيه يونس والعقيد الركن صالح صائب الجبوري. وفي ١٦ آذار ١٩٣٩ أدانت محكمة عسكرية شكلت لهذا الغرض (٨) من المتهمين. فحكمت على (٥) منهم ومن ضمنهم حكمت سليمان بالاعدام ثم استبدل الحكم بالسجن لمدة خمس سنوات بحق حكمت سليمان بتدبير وضغط من السفير البريطاني پاترسون، والأشغال الشاقة لمدد مختلفة لبقية المتهمين ومن ضمنهم المحكومين بالاعدام. كما تمَّ اخلاء سبيل اثنان من المتهمين. وقد رأى البعض في هذه ((المؤامرة)) بانها ((مؤامرة وهميَّة)) استهدفت ضرب عصفورين بحجر واحد، أي كتلة

حكمت - بكر والملك غازي. ففي ٤ نيسان ١٩٣٩ اعلنت الحكومة ذاتها أن الملك غازي توفي إثر تعرضه لحادث مؤسف. وفي حينه أتهمت الجماهير الغاضبة نوري السعيد والانكليز بانهما كانا وراء حادث مصرع الملك. ينظر:

Majid Khadduri; Independent Iraq. A study in Iraqi politics from ١٩٣٢ - ١٩٥٠, (London, ١٩٦٠), p. ١٣٧; P.R.O., F.O. ٣٧١/ ٢٣٠١, E ٢٧٤٩. Houstoun - Boswall to v.Halifax, British Embassy, Bagdad, ٣٠ Mar. ١٩٣٩; F.O.٣٧١/ ٢٣٢٠٠, E ٢٤٧٥. Houstroun - Boswall to F.O., Bagdad, ٤ Avril, ١٩٣٩.

*- كان الدكتور غروبا وحكمت سليمان على رأس المودّعين لبكر صدقي في محطة قطار بغداد عشية سفره الى الموصل. وكانت الأبتسامة تعلو وجوه الثلاثة معاً. ولكن لم يَدُر بخلد غروبا وحكمت بأن رفيقهما الثالث سيواجه قدره المحتم في اليوم التالي هناك. التعليق والأنطباع هنا مأخوذ من مطالعة لصورة اخيرة تجمع هؤلاء الثلاثة بهذه المناسبة. ومن المفارقة اننا لم نعثر على آخر صورة... كذلك تجمع بين غروبا والعناصر القومية العربية (قادة حركة مايس ١٩٤١) بعد طلبهم النجدة من المانيا النازية ومجئ غروبا الى العراق ١١ - ٣٠ مايس ١٩٤١. فاذا كانت الصورة الأولى تظهر غروبا مغتبطاً فلا بدّ من ان تظهره الصورة الثانية حزيناً. وعلى ما يظهر ان سوء الطالع كان يلاحق غروبا في كلا الحالتين.

(١٠٢) جريدة فتى العراق (الموصل)، العدد ٦٨ - ٥٤٤ في ٩ نيسان ١٩٤١؛ العدد ٧٨ - ٥٤٤ في ١٠ أيار (مايس) ١٩٤١؛ العدد ٨٣ - ٥٤٤، في ٢٨ أيار ١٩٤١.

(١٠٣) كمال مظهر أحمد ((حول دور الشعب الكوردي في انتفاضة مايس ١٩٤١. صفحة مجهولة من تاريخ نضال الشيخ محمود)). (الحلقة الثانية) جريدة العراق (بغداد)، العدد ٤٠٥٠، في ١٠ أيار ١٩٨٩.

(١٠٤) جريدة فتى العراق، العدد ٨٨ - ٥٤٤، في ٢٥ حزيران ١٩٤١.

(١٠٥) كان من بين الذين لجأوا الى إيران بعد فشل هذه الحركة. حكم عليه غيابياً بالإعدام ثم أبدل الحكم الى الأشغال الشاقة المؤبدة، ثم خفف الحكم الى الحبس الشديد لمدة خمس سنوات في (٤ مايس ١٩٤٢) خلال محاكمته مع قادة الحركة. ينظر: أحمد، المصدر السابق (الحلقة الأولى)، العدد ٤٠٤٤، في ٤ أيار ١٩٨٩.

(١٠٦) للتفاصيل ينظر: زينب كاظم أحمد، البصرة خلال حركة مايس ١٩٤١. مطبعة دار الحكمة جامعة البصرة، (البصرة، ١٩٩٢)، ص ص ٣٨ - ٤٣. ومن المفيد هنا الإشارة الى انه كان لرشيد جودت مواقف نضالية مشهودة مع شقيقه الاكبر محمود جودت ضد البريطانيين وحكومة رضا شاه في دعمهما للشيخ محمود الحفيد واسماعيل آغا شكاك (سمكو). ينظر: أحمد، المصدر السابق، الحلقة الاولى.

(١٠٧) من المفيد الاشارة هنا ان هؤلاء الضباط الثلاثة؛ عبد العزيز وخوشناو ومير حاج أحمد كانوا من العاملين في الحركة القومية الكوردية وقتئذٍ. ثم التحقوا في صفوف

الثورة الكوردية عام ١٩٤٤. وبعد قمع هذه الثورة بقوة السلاح أعدمت السلطات العراقية خوشناو وعبد العزيز - كما سنرى - في حين بقى مير حاج يعيش شريداً في المنفى طيلة الحقبة الأخيرة من العهد الملكي. ينظر: أحمد، المصدر السابق، الحلقة الأولى.

(١٠٨) شاويس، المصدر السابق، ص ص ٢٦ - ٢٧.

*- أجيز هذا النادي رسمياً عام ١٩٣٠ وترأسه معروف جياووك ثم عاود نشاطه عام ١٩٥٤ وانضم اليه المثقفون الكورد في بغداد. وكان يعبّر عن أفكار قومية وتقدمية وعن معاناة العرب والكورد في العراق. ينظر: شريف، المصدر السابق، ص ١٨٨.

(١٠٩) أحمد، المصدر السابق، الحلقة الاولى.

(١١٠) محمود الدرّة؛ حياة عراقي من وراء البوابة السوداء (القاهرة، ١٩٧٦)، ص ١٣٧، في: أحمد، المصدر السابق، الحلقة الاولى.

(١١١) المصدر نفسه، الحلقة الأولى.

* * - مجلة شهرية صدر العدد الأول منها في بغداد عام ١٩٣٩ واستمرت حتى عام ١٩٤٦ حيث توقفت عند العدد ١٠٥.

(١١٢) مالك سيف؛ للتاريخ لسان.. ذكريات وقضايا خاصة بالحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه حتى اليوم، دار الحرية للطباعة (بغداد، ١٩٨٣)، ص ١٧٢.

(١١٣) يلحظ هنا ما أشار اليه الدكتور كمال مظهر أحمد عن تدهور الأحوال الثقافية والصحية للكورد في تلك الفترة أيضاً، المصدر السابق، الحلقة الاولى.

***- اختلفت المصادر في تحديد هذا التأريخ فهناك من يقول أنه يوم ١٦ مايس ١٩٤١.

(١١٤) حول هذه الآراء المتضاربة. ينظر: أحمد، المصدر السابق، الحلقة الاولى.

(١١٥) حمدي، المصدر السابق، ص ص ٢٣٧ - ٢٣٨. من المفيد هنا الاشارة، الى ان حكومة الكيلاني كانت قد وضعت خططاً لاتخاذ كوردستان العراق قاعدة لمواصلة القتال والمقاومة ضد البريطانيين في حالة سقوط العاصمة بغداد. الأ ان هذا الأجراء الأرتجالي والانفعالي لم يطبّق. بل حين اوشكت القوات البريطانية بالأطباق على بغداد أقدمت هذه الحكومة فقط في مساء ٢٨ مايس ١٩٤١ على نقل الملك فيصل الثاني ومعه بقية أفراد العائلة المالكة وسط إجراءات أمنية مشدّدة، واسكنتها في دار أحد الوجوه الكوردية المعروفة وهو (الملا أبو بكر أفندي) في (باداوة) الواقعة على بعد ثلاثة كيلومترات من مركز مدينة أربيل. وفي اليوم التالي لجأ الكيلاني ومعه بقية قادة الحركة الى ايران. في حين بقيت العائلة المالكة في ضيافة ملا أفندي حتى ٣ حزيران ١٩٤١ حيث عادت الى بغداد. ينظر: طارق ابراهيم شريف، شخصيات تتذكر، ج ١ ، ط ١ ، مطبعة الثقافة والشباب، (أربيل، ١٩٨٨)، ص ص ٤٦ - ٥٣؛ مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، (بيروت، ١٩٨٨)، ص ٣٣. ولا نعلم هنا ان كان الكيلاني بعمله هذا يعتقد بأنه سوف يكون له سلطة شرعية في حالة نجاح الحركة أو اتخاذهم كراهن لتأمين خروجه من العراق في

حالة تعذّر ذلك!!. وربما يفسّر لنا هذا الأجراء مردوداً مناقضاً له يكمن في أحد أسباب القسوة التي عامل بها عبدالأله قادة هذه الحركة ومن ضمنهم الكيلاني الذي بقي عبدالأله يتشدّد في الأيقاع به خلال تخفّيه وتنقلاته بين روما وبرلين والسعودية والقاهرة وبيروت حتى سقوط النظام الملكي.

(١١٦) شاويس، المصدر السابق، ص ٢٧.

*- يبدو ان هذا الطرح من جانب حزب هيوا كان متفائلاً جداً. والمسألة هنا ليست الوقوف الى جانب ((الفاشية)) ضد ((الديمقراطية)) أو بالعكس. حيث ان دول الحلفاء لاسيما بريطانيا لم تظهر تلك الجدّية الفاعلة في تبني مطاليب الكورد التي طرحها الشيخ محمود، مثلما فعلت كذلك - كما سنرى - عند اندلاع الثورة الكوردية ١٩٤٣ - ١٩٤٥.

(١١٧) شاويس، المصدر السابق، ص ص ٢٨ - ٢٩.

(١١٨) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(١١٩) حمدي، المصدر السابق، ص ٢٣٩؛ وحول موقف البارزاني من حركة مايس ١٩٤١ ينظر: عزيز حسن البارزاني, الحركة القومية الكوردية التحررية في كوردستان العراق ١٩٣٩ – ١٩٤٥, (اربيل, ٢٠٠٢) ص ١١٥.

(١٢٠) (P.R.O., F.O./٣٤٥٠١٢, E ٧٩٧/ ٤٨٩/ ٨٩. confidential. No. ٣٧٧. Mr. Thomson to Mr. Eden, Bagdad, ١٢ September, ١٩٤٣.

(١٢١) محاضر مجلس النواب العراقي؛ الجلسات: (٢) في ٣ كانون الثاني ١٩٤٤، ص ٤٦؛ و (٢٠) في ١٠ مايس ١٩٤٤، ص ٢٧؛ و (٢٣) في ١٥ مايس ١٩٤٤، ص ٢٨٢.

(١٢٢) P.R.O., F.O./ ٣٧١/ ٣٥٠١٢. E ٢٥٩٧. Cornwalis to Eden. Bagdad, sep. ٢٩, ١٩٤٣; F.O./ ٤٥٣٩٢. No. ١٥., E ٦٠٨. Cornwallis to Eden. Bagdad, Jan. ٢٦, ١٩٤٥.

(١٢٣) لوقا زود؛ خفايا وملابسات المسألة الكوردية، ط ١ ، مطبعة ليتوغراف، (بيروت، ١٩٧٤)، ص ٥٦؛ البريفكاني، المصدر السابق، ص ص ٢١ – ٢٢.

(١٢٤) P.R.O., F.O.٣٧١/ ٣٤٥٠١٢, E ٧٩٧/ ٤٨٩/ ٨٩. confidential. No. ٣٣٧.

*- هناك اشارة الى تدهور الاوضاع الامنية بين السكان في دهوك وظهور بعض الشقاة على الرغم مما بذلته قوات الشرطة هناك للحدّ من نشاط هؤلاء، كظاهرة من ظواهر الأزمة الاقتصادية الفادحة في كوردستان.

(١٢٥) P.R.O., F.O. ٣٧١/ ٦٠٢, E ٣٥٨٥. No. ١٩٥. Cornwallis to F.O, Bagdad, ٥ June, ١٩٤٣.

(١٢٦) Alain Guerreau et Anita Guerreau- Jalabert; L'Irak developpement et contradictions, (paris, ١٩٧٨), P.٣٧.

(١٢٧) حمدي، المصدر السابق، ص ص ٢٣٦ - ٢٣٧.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ص ٢٣٩ - ٢٤٠؛ البريفكاني، المصدر السابق، ص ص ٧ - ١٨.

(١٢٩) حسن مصطفى؛ البارزانيون وحركات بارزان ١٩٣٢ – ١٩٤٧, ط ٢, دار آفاق عربية للصحافة والنشر (بغداد, ١٩٨٣), ص ص ٥٤ وما بعدها؛ فاضل البراك؛ مصطفى البارزاني الأسطورة والحقيقة, مطابع دار الشؤون الثقافية العامة, (بغداد, ١٩٨٩) ص١٢٦.

(١٣٠) Sa'ad N. Jawad, ((The problem Kurd in Iraq)). The Integration of modern Iraq. Edied by: Abbas Kelider, (London, ١٩٧٩), P. ١٧٣.

ينظر كذلك: حمدي, المصدر السابق ص٢٥٧؛ شاويس, المصدر السابق, ص٣٣؛ البريفكاني, المصدر السابق, ص١٩.

(١٣١) محمد حازم محمد الجبوري؛ الأحتلال البريطاني الثاني للعراق. دراسة تاريخية في أساليبه ومظاهره ١٩٤١ - ١٩٤٧. ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص ٧١.

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ص ٧١ - ٧٢؛ البَراك، المصدر السابق، ص ص ١١٣ - ١٢١.

(١٣٣) عبد الرحمن قاسملو؛ كوردستان والكورد. دراسة سياسية واقتصادية. المؤسسة اللبنانية للنشر (بيروت، ١٩٧٠)، ص ٦١؛ في: الجبوري، المصدر السابق، ص ص ٧١، ٧٤؛ البَراك، المصدر السابق، ص ١٠٩.

* ان كتابة هذا التقرير قد تزامنت مع توتر الاوضاع في راوندوز وبارزان، بعد ان شاع ان الجيش العراقي سيقدم على القيام بمناورات عسكرية على مقربة من خطوط القتال بالمشاركة مع قوات عسكرية بريطانية، وان الهدف الاساسي من هذه المناورة هي القيام بهجوم واسع النطاق ضد الثوار الكورد. وقد تأكد بعد ذلك بان هذا التمرين العسكري مقدمة للهجوم الذي جرى لقمع الثورة في تشرين الأول ١٩٤٥، كما سنرى.

(١٣٤) O.R.O., F.O. ٣٧١, ٤٥٣٠٢, ٥٨٤١. [E ٢١٧٧/ ١٩٦/ ٩٣]. confidential. No. ١١٧. K. Cornwallis to Eden, Bagdad, ١٩ March, ١٩٤٥.

(١٣٥) ينظر نص هذه الرسالة، لدى؛ الجبوري، المصدر السابق، (الملحق رقم ٤)، ص ١٧٤؛ حمدي، المصدر السابق، ص ص ٢٤٢ - ٢٤٣.

(١٣٦) نرمين ابو بكر؛ ((وثائق من الأرشيف البريطاني))، مجلة دراسات كوردية (پاريس)، العدد (٢)، السنة (٢)، كانون الثاني ١٩٨٥، ص ص ٥٦ - ٥٧.

(١٣٧) حمدي، المصدر السابق، ص ص ٢٤٣ – ٢٤٤.

(١٣٨) ابو بكر، المصدر السابق، ص ٥٧؛ وحول رسائل البارزاني ينظر: البراك، المصدر السابق، ص ص ١٠٤ وما بعدها، على ان تراعى الدقة في قراءة النصوص الكاملة لهذه الرسائل من مصادرها الاصلية بعيداً عن الانتقائية، لأن هذا المصدر المذكور هو كتاب اعلامي دعائي يحاول وبالتحايل على النصوص التاريخية الانتقاص من نزاهة او مشروعية الحركة القومية الكوردية التحررية، وبالذات من ملا مصطفى البارزاني، وكاتبه يحاول جهد

الامكان تحليل النصوص لاغراض سياسية معينة، لا كما وردت في سياقها التاريخي المجرد والموضوعي.

(*)- كان الجيش العراقي في حينه يحتوي على فرقتين كاملتين مع فرقة ثالثة للتدريب. في حين بلغ مجموع القوات الحكومية المهاجمة (١٤) ألف ضابط وجندي، عدا العشائر الكوردية المناهضة للثورة التي التحقت بهذه القوات.

(١٣٩) حمدي، المصدر السابق، ص ٢٤٤؛ الجبوري، المصدر السابق، ص ٧٣.

(١٤٠) Vernier, Armee et politique…., P. ٥٢.

حمدي، المصدر السابق، ص ٢٤٦؛ البريفكاني، المصدر السابق، ص ٢٤.

(١٤١) من مآثر البارزاني التاريخية ١٩٤٥ - ١٩٥٨. المسيرة التاريخية الى الاتحاد السوفيتي. من منشورات قسم الاعلام في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني- العراق (؟، ١٩٨٢)، (المقدمة، بقلم: مسعود البارزاني)، وللتفاصيل عن كفاح البارزانيين بعد انضمامهم الى ثوار كوردستان ايران، ينظر المصدر نفسه، ص ص ١ - ١٤.

**- كانت هذه القوات قد تبرقعت بذريعة ((ضمان حرية الانتخابات في مهاباد)).

(١٤٢) بعد اعتقال السلطات الايرانية للقاضي محمد وشقيقاه، أخضعتهم للمحاكمة. ثم نفذت بهم حكم الأعدام في ٣٠ آذار ١٩٤٧. البريفكاني، المصدر السابق، ص ٢٤؛ من مآثر البارزاني التاريخية...، المقدمة؛ Jawad, op. cit., p. ١٧٢

***- بعد هذه المأساة قدرت بعض الاحصائيات عدد الذين قدموا دخالتهم الى السلطات العراقية بحوالي (١٥٥٠ رجلاً من البارزانيين بضمنهم الشيخ أحمد) و (١٦٨٦ إمرأة) و (١٣٢٩ طفلاً). أما الضباط الكورد الاربعة الذين عادوا أيضاً فقد نكثت هذه السلطات بوعدها لهم وأعدمتهم. ينظر: حمدي، المصدر السابق، ص ص ٢٥٧، ٢٥٩.

****- اطلق البريفكاني على هذه المسيرة التاريخية للبارزاني برحلة الـ(٧٠٠ ميل) من نقطة شيروان مازن في كوردستان العراق حتى وصوله الاراضي السوفيتيه. المصدر السابق، ص ٢٧.

(١٤٣) من مآثر البارزاني التاريخية...، المقدمة، ص ص ١٥ وما بعدها؛ حمدي، المصدر السابق، ص ٢٥٩؛ Jawad, op. cit., p. ١٧٢.

لقد بقي البارزاني ورفاقه في الاتحاد السوفيتي حتى سقوط النظام الملكي واعلان الجمهورية في ١٤ تموز ١٩٥٨.

(١٤٤) عطلت هذه الحكومة صحف عديدة هي؛ الوطن والسياسة وصوت الاهالي والسجل والرائد والنداء والهدى الموصلية. كما عطلت مجلتي قرندل والوادي.

(١٤٥) في ٢٩ أيلول أبطلت هذه الحكومة رخصة حزبي: الاتحاد الوطني والشعب واتهمتهما باتباع تنظيم الخلايا السرية الخطر والحصول على اموال من جهات مجهولة. كما عطلت

نشاط عصبة مكافحة الصهيونية الواجهة العلنية للحزب الشيوعي العراقي. ينظر: سعاد خيري؛ من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق. ١٩٢٠ - ١٩٥٨. ج١ ، ط٢ ، دار الرواد للطباعة، (بغداد، ١٩٧٨)، ص ١٦٢؛ حميدي، المصدر السابق، ص ٤٦٣.

(١٤٦) اعتقلت حكومة جبر وحاكمت بعض قادة الاحزاب ومنهم؛ عبد الفتاح ابراهيم وكامل الجادرچي وعزيز شريف. كما اعتقلت يوسف سلمان يوسف (فهد/ سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي) ومعه اثنان من أعضاء المكتب السياسي هما؛ زكي بسيم وحسين محمد الشبيبي وحكمت عليهم بالأعدام في ٢٤ حزيران وابدلت هذا الحكم الى السجن المؤبد في ٢٣ تموز. ولما عادت حكومة نوري السعيد التي اعقبتها، أعادت محاكمتهم ونفذت حكم الاعدام بهم في شباط ١٩٤٩. حميدي، المصدر السابق، ص ص ٤٦٢ - ٤٦٣؛ خيري، المصدر السابق، ص ١٧٥.

(١٤٧) البريفكاني، المصدر السابق، ص ص ٢٩ - ٣١؛ Jawad, op. cit., p. ١٧٢.

* - كان عبد العزيز وخوشناو من الضباط اللامعين العاملين في الحركة القومية الكوردية. حيث كانا من الاعضاء المؤسسين لحزب هيوا عام ١٩٣٩. كما كانا من مؤسّسي عصبة ژيانى كورد عام ١٩٤٥. ينظر: حمدي، المصدر السابق، ص ٢٣٦؛ شاويس، المصدر السابق، ص ٣٣.

(١٤٨) قيس عبد الحسين الياسري؛ الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٨)، ص ٢٤٥؛ حميدي، المصدر السابق، ص ٤٦٢؛ خيري، المصدر السابق، ص ١٦٢؛ حمدي، المصدر السابق، ص ٢٥٩؛ البريفكاني، المصدر السابق، ص ٣٠؛ شاويس، المصدر السابق، ص ٤٦.

(١٤٩) حمدي، المصدر السابق، ص ٢٥٩؛ شاويس، المصدر السابق، ص ص ٥١- ٥٣؛ شريف، المصدر السابق، ص١٧٣.

(١٥٠) حميدي، المصدر السابق، ص ٢٣١؛ شريف، المصدر السابق، ص ١٦٣.

(١٥١) الحسني، المصدر السابق، ج٧ ، ص ص ٢٣٦ وما بعدها؛ حميدي، المصدر السابق، ص ٤٧٥ وما بعدها؛ العمر، المصدر السابق، ص ٤٠٦.

** - تشير سعاد خيري الى ان هاتين اللجنتين تشكلتا بمبادرة من الحزب الشيوعي. المصدر السابق، ص ١٦٣.

(١٥٢) شاويس، المصدر السابق، ص ٥١؛ مالك سيف، المصدر السابق، ص ٢٢٣؛ خيري، المصدر السابق، ص ١٦٣؛ الياسري؛ المصدر السابق، ص ٢٥١؛ شريف، المصدر السابق، ص ١٦٣.

(١٥٣) شاويس، المصدر السابق، ص ٥٥؛ Rossi op. cit., p. ١٦٥.

(١٥٤) حميدي، المصدر السابق، ص ص ٢٣١ - ٢٣٢.

(١٥٥) المصدر نفسه، ص ص ٢٣٠ - ٢٣٣؛ شريف، المصدر السابق، ص ص ١٧٣ - ١٧٤.

[١٥٦] تمكنت هذه الحكومة من تمرير حملاتها القمعية، تحت غطاء الاهتمام بالقضية الفلسطينية حيث بدأت منذ ٢٨ نيسان ١٩٤٨ بإرسال قطعات عسكرية عراقية للمرابطة على الحدود الفلسطينية تنفيذاً لقرار جامعة الدول العربية بالتدخل العسكري الفوري من أجل إنقاذ فلسطين. ينظر، شاويس، المصدر السابق، ص ٥١.

[١٥٧] المصدر نفسه، ص ٥٦

[١٥٨] من قادة حزب شورش و الحزب الديمقراطي الكوردي. عضو الجنة المركزية التأسيسية الأولى. بعد خروجه من السجن واصل نضاله عضواً في الجنة المركزية للحزب حتى عام ١٩٥٥، حيث ترك العمل الحزبي. ينظر: شريف، المصدر السابق، ص ١٦٣. ويشير المصدر المذكور أن مسألة اعتقاله و محاكمته قد جرت بعد شهادة مالك سيف ضده خلال المحاكمة.

[١٥٩] المصدر نفسه، ص ص ١٧٤ - ١٧٥؛ شاويس، المصدر السابق، ص ص ٥٦ - ٥٧.

[١٦٠] كامل الجادرچي؛ مذكرات كامل الجادرچي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ط١ ، دار الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٧٠)، ص ص ٥٤٦ - ٥٦١؛ حميدي، المصدر السابق، ص ٢٠٠.

[١٦١] شاويس، المصدر السابق، ص ٥٩؛ خيري، المصدر السابق، ص ١٧٩.

[١٦٢] يحيى، المصدر السابق، ص ٢٦٠.

[*] - كان حمزة عبدالله قد اعتقل - كما سبق الاشارة - ونفي خارج العراق منذ عام ١٩٥٠. الأ انه تمكن من الهرب من المنفى عام ١٩٥٢ واستقر في الموصل. اثرها صدر قرار باسم اللجنة المركزية بتجميد نشاطه. ينظر: المصدر السابق، ص ٢٦١.

[١٦٣] للتفاصيل ينظر: جعفر عباس حميدي؛ التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣ - ١٩٥٨، ط١ ، (الكويت، ١٩٨٠) ص ص ٢٢٨ — ٢٢٩؛ يحى، المصدر السابق، ص ٢٦١.

[١٦٤] الياسري، المصدر السابق، ص ص ٢٠٠ - ٢٠١.

[١٦٥] حميدي، المصدر السابق، ص ٧٦.

[*] - سبق هذه الأنتفاضة قيام نزاع حول رسوم الأرض والمياه في قرية عربت (٢٥ كم جنوب شرق السليمانية) في تشرين الثاني ١٩٤٧ بين الشيخ لطيف بن الشيخ محمود الحفيد الذي تعود له ملكية هذه القرية وبين سكانها من الفلاحين. للتفاصيل ينظر: خالدة أبلال صالح محمد؛ المسألة الاقتصادية في مناهج ونشاط الاحزاب السياسية العراقية ١٩٤٦ - ١٩٥٨. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٥، ص ص ١٥ - ١٧.

[١٦٦] المصدر نفسه، ص ١٢١؛ حميدي، المصدر السابق، ص ٤٠؛ الياسري، المصدر السابق، ص ٢٠٨.

[١٦٧] حميدي، المصدر السابق، ص ٢٢٩.

[١٦٨] المصدر نفسه، ص ٤٠؛ خيري، المصدر السابق، ص ٢٠٧. للتفاصيل ينظر: عبد الفتاح علي البوتاني (اضاءة جديدة على حركة فلاحي سهل اربيل)) مجلة گولان العربي، العدد (٥٤) ٣٠ تشرين الثاني، اربيل، ٢٠٠٠، ص٨٨ — ٩٣.

[١٦٩] الياسري، المصدر السابق، ص ٢١١.

[١٧٠] محمد، المصدر السابق، ص ١٢٣؛ خيري، المصدر السابق، ص ٢٠٧.

[١٧١] شريف، المصدر السابق، ص ١٦٢.

[١٧٢] اكد ميثاق الجبهة الوطنية على جملة أمور هي؛ اطلاق الحريات الديمقراطية، والدفاع عن حرية الانتخابات، والغاء معاهدة ١٩٣٠، والغاء القواعد العسكرية ورفض جميع المحالفات العسكرية الدولية ورفض المساعدات العسكرية الاميريكية، والغاء امتيازات الشركات الأجنبية الاحتكارية، وإنهاء دور الإقطاع وتحقيق العدالة الاجتماعية وحل المشاكل الاقتصادية، وازالة الآثار المدمرة لكارثة الفيضان، والتضامن مع الاقطار العربية وتحرير فلسطين، وإبعاد العراق والأقطار العربية عن ويلات الحرب. ينظر: حميدي، المصدر السابق، ص ٨٨.

[١٧٣] شريف، المصدر السابق، ص ص ١٧٠ - ١٧١.

[١٧٤] حميدي، المصدر السابق، ص ٩١.

* - شخصية كوردية مثقّفة ومعروفة. من مواليد قضاء كويسنجق بلواء اربيل عام ١٩١٩. عين قاضياً (حاكماً) في السليمانية عام ١٩٥٢. ثم اصبح نائب اربيل في المجلس النيابي عام ١٩٥٣. وخلال فترة نيابته هذه عمل على تقديم خدماته الى كوردستان ومنها، متابعته لمسألة زراعة التبوغ، وتشييد طريق كويسنجق - رانية، والعمل على عودة المبعدين الكورد الى مناطق سكناهم في كوردستان. ينظر: طارق إبراهيم شريف؛ شخصيات تتذكر، ج١ ، مصدر سابق، ص ص ١٧ - ٢٨. وكان مسعود محمد قد أفاد لأحد الباحثين في مقابلة معه ببغداد في الاول من أيلول ١٩٨٨؛ بأنه قد انتمى وانضم الى الجبهة الوطنية بتطوعٍ من عنده. ينظر: عدنان سامي نذير؛ عبد الجبار الجومرد، نشاطه الثقافي ودوره السياسي، ط١ ، شركة المعرفة والنشر والتوزيع المحدودة، (بغداد، ١٩٩١)، ص ١٤٦.

** - وهم كل من؛ كامل الجادرچى، حسين جميل، محمد مهدي كبة، ذنون أيوب، محمد صديق شنشل، محمد حديد، عبد الجبار الجومرد، خدوري خدوري، جعفر البدري، مسعود محمد.

[١٧٥] حميدي، المصدر السابق، ص ٩٣؛ طارق ابراهيم شريف، المصدر السابق، ج١ ، ص ٢٤.

[١٧٦] حميدي، المصدر السابق، ص ١١٩.

[١٧٧] فكرت نامق عبد الفتاح؛ سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣ - ١٩٥٨. دار الحرية للطباعة (بغداد، ١٩٧٨)، ص٣١٤ وما بعدها؛ جهاد مجيد محي الدين، العراق

والسياسة العربية ١٩٤١ - ١٩٥٨، مطبعة الارشاد (بغداد، ١٩٨٠)، ص ٢٥٠ وما بعدها؛ حميدي ، المصدر السابق، ص ص ١١٩ - ١٣١.

(١٧٨) الياسري، المصدر السابق، ص ٣١٢، خيري؛ المصدر السابق، ص ٢٤٣.

(١٧٩) حميدي، المصدر السابق، ص ص ٢٢٩- ٢٣٠؛ خيري؛ المصدر السابق، ص ٣٠٩.

(١٨٠) خيري، المصدر السابق، ص ٢٧٤.

* - الفقرة (و) من (المادة.٥) و (المادة.٦) من المنهاج المذكور للحزب.

(١٨١) خيري، المصدر السابق، ص ص ٢٤٣، ٢٤٧ - ٢٤٨.

(١٨٢) غانم محمد الحفّو، ((تطور الحركة الوطنية في الموصل ١٩٤١ - ١٩٥٨))، موسوعة الموصل الحضارية، المجلد الخامس، ط١ ، دار الكتب للطباعة و النشر، جامعة الموصل، (الموصل،١٩٩٢) ص ص ٩٩ — ١٠٠؛ حميدي، المصدر السابق، ص ١٤١.

(١٨٣) يحيى، المصدر السابق، ص ٣٦٥.

(١٨٤) المصدر نفسه، ص ص ٣٦٦ — ٣٧١؛ حميدي، المصدر السابق، ص ١٤٢.

(١٨٥) حميدي ، المصدر السابق، ص ص ١٣٩ - ١٤٠.

(١٨٦) يحيى، المصدر السابق، ص ص ٤٠٦ - ٤٠٧.

(١٨٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٢؛ شاويس، المصدر السابق، ص ص ٦٤.

(١٨٨) حميدي، المصدر السابق، ص ٢٣٠.

(١٨٩) حول مساهمة الكورد في هذه التظاهرات، يقول الدكتور كمال مظهر أحمد: ((كنت طالباً في الكلية عام ١٩٥٦.. ولم يتخلف كوردي واحد عن المشاركة.. وكنا نردّد خلالها: (مصر الحرة ما أنبيعها.. عشر سنين أنقاتل بيها...). ينظر: جريدة نبض الشباب (بغداد)، العدد ٤٨، في ٦ نيسان ١٩٩٨.

(١٩٠) يحيى، المصدر السابق، ص ص ٢٦٢ - ٢٦٣.

(١٩١) حميدي، المصدر السابق، ص ٢٣٠.

(١٩٢) وليد حمدي، المصدر السابق، ص ٢٥٩.

(١٩٣) حميدي، المصدر السابق، ص١٤٣.

(١٩٤) وليد حمدي، المصدر السابق، ص ٢٥٩.

(١٩٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٩.

(١٩٦) الجادرچى، المصدر السابق، ص ص ٦٧٥ - ٦٨٣؛ حميدي، المصدر السابق، ص ص ٢٣٦ - ٢٤٦.

* - اختصاراً لأسم الحزب سنرمز إليه من الآن فلاحقاً بـ(الپارت) أو (الپارتى).

[١٩٧] حميدي، المصدر السابق، ص ص، ٢٣٠ - ٢٣١.

[١٩٨] المصدر نفسه، ص ٢٣١.

[١٩٩] المصدر نفسه، ص ص ٢٣١ - ٢٣٢.

[٢٠٠] شاويس، المصدر السابق، ص ٦٧.

[٢٠١] المصدر نفسه، ص ص ٦٣ - ٦٤؛ خيري، المصدر السابق، ص ص ٢٧٨، ٣١١ - ٣٢٤.

[٢٠٢] حميدي، المصدر السابق، ص ٢٣٢. و يذكر (شريف) أن البارتي قد انظم الى ((جبهة ثنائية)) مع الحزب الشيوعي لتنسيق نشاطاته مع أطراف هذه الجبهة، المصدر السابق، ص ١٦٨، لكنه يعود و يقول، أن هذه التحالف الثنائي كان غرضه الضغط على الأطراف المشتركة الأخرى لتحقيق مصالحة الذاتية، ص١٦٧. أن هذا التقاطع في عرض الفكرة يشوبه نوع من الغموض.

[٢٠٣] شاويس، المصدر السابق، ص ٦٨.

[٢٠٤] للتفاصيل ينظر: سعد ناجي جواد؛ الأقلية الكوردية في سوريا، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مركز دراسات العالم الثالث، (بغداد، ١٩٨٨)، ص ص ٦ - ٣٢.

[٢٠٥] حميدي، المصدر السابق، ص ٢٣٢.

[٢٠٦] جلال الطالباني؛ الدكتور الأتاسي و القضية الكوردية. منشورات الاعلام المركزي للاتحاد الوطني الكوردستاني، مطبعة الشهيد ابراهيم عزو، (؟، مايس ١٩٩٠)، ص ٢٧. أرسل البارتي في حينه برقيتي تهنئة الى الرئيسين المصري و السوري. حميدي، المصدر السابق، ص ٢٥٨.

[٢٠٧] شاويس، المصدر السابق، ص ٦٨.

[٢٠٨] Vernier, L'Irak d'aujourd'hui, p. ٣٥٣.

[٢٠٩] Ibid., p, ٣٥٣.

[٢١٠] شاويس، المصدر السابق، ص ٦٨.

[٢١١] غداة سقوط النظام الملكي في العراق و إعلانه الجمهورية ١٤ تموز ١٩٥٨. كانت وجهة النظر القومية الكوردية تجاه هذه المشاريع الوحدوية و الاتحادية العربية تتلخص في نقطتين: الأولى - في حالة دخول العراق في ((اتحاد فدرالي)) مع جمهورية العربية المتحدة يجب الاعتراف بـ(الحكم الذاتي) لكوردستان العراق. و الثانية - في حالة دخول العراق بوحدة أندماجية عربية يجب الاعتراف للقومية الكوردية في العراق بان تكون كوردستان العراق ((عضواً فدرالياً)) في هذه الوحدة. و استمرت هذه النظرة القومية الكوردية ازاء هذه المشاريع مستمرة حتى قيام (الوحدة الاتحادية) بين العراق و سوريا و مصر في ١٧ نيسان ١٩٦٣ (التي ولدت ميّته و سقطت تجربتها في ١٨ تموز ١٩٦٣). حينما طرح جلال الطالباني - الذي كان يترأس وفداً كوردياً رفيع المستوى - على هامش محادثات هذه الوحدة، المطاليب الكوردية ذاتها: (الحكم الذاتي لكوردستان العراق) في حالة الأتحاد. أو تكون كوردستان

(الأقليم الرابع) في حالة قيام وحدة اندماجية بين هذه الاقطار العربية الثلاث. ويقال ان عبد الناصر كان مرتاحاً لهذه الطروحات القومية الكوردية. كما ظل الطالباني ورفاقه الكورد على علاقات طيبة مع مصر ورئيسها عبد الناصر. ينظر: الطالباني، المصدر السابق، ص ص ٢٧ - ٢٨. مع هذا لم يعثر على وجهة نظر ثابتة وواضحة في موقف عبد الناصر من القضية الكوردية. وتشير إحدى المصادر الكوردية، انه كان لعبد الناصر موقفاً ايجابياً من القضية الكوردية وإيمانه بحق تقرير المصير للشعب الكوردي ضمن الوحدة العراقية. ينظر: شريف، المصدر السابق، ص ص ١٢٦ - ١٣٠.

(٢١٢) للتفاصيل ينظر: جميل الأورفه لي؛ لمحات. من ذكريات وزير عراقي سابق. ط١ ، منشورات دار مكتبة الحياة، (بيروت، ١٩٧١)، ص ص ١٤١ - ١٥٢؛ حميدي، المصدر السابق، ص ص ٢٥٩ - ٢٦٠؛ محي الدين، المصدر السابق، ص ص ٣٣٩ - ٣٤٤، ٤٤٠ - ٤٤٢.

* - اكملت حكومة نوري السعيد مهمة حكومة مرجان بعد استقالتها في ٣ آذار ١٩٥٨، في وضع اسس هذا الأتحاد ودستوره ثم استقال نوري من الوزارة ليصبح أخيراً أول رئيس وزراء لهذا الاتحاد الذي لم يعمّر بدوره طويلاً، حيث فك العراق ارتباطه به بعد سقوط النظام الملكي.

(٢١٣) حميدي، المصدر السابق، ص ٢٦١.

(٢١٤) المصدر نفسه، ص ص ٢٦١ - ٢٦٢.

(٢١٥) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٩)، ص ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

(٢١٦) للتفاصيل، ينظر: فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق. ط٢ ، منشورات مكتبة آفاق عربية للنشر والتوزيع، (بغداد، ١٩٨٦)، ص ص ٦ - ٣٦.

(٢١٧) المصدر نفسه، ص ص ٣٧ - ٧٨؛ الزبيدي، المصدر السابق، ص ص ١١٣ - ١٩٢.

(٢١٨) الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢٨٧؛ Guerreau, op. cit., p. ٣٨.

(٢١٩) يحيى، المصدر السابق، ص ٢٦٤.

(٢٢٠) شريف المصدر السابق، ص ١٩٠.

(٢٢١) شاويس، المصدر السابق، ص ٦٩.

* - استقال بابا علي من منصبه هذا في ٣ شباط ١٩٥٩. ينظر: فاضل حسين، المصدر السابق، ص١٠٠.

(٢٢٢) شاويس، المصدر السابق، ص ٦٩.

(٢٢٣) النقشبندي (كوردي - سني)، الفريق الركن محمد نجيب الربيعي (شغل قبل تعيينه لهذا المنصب قائداً للفرقة الثالثة وسفيراً للعراق في المملكة العربية السعودية- عربي سنّي)، محمد مهدي كبّة (كان رئيساً لحزب الاستقلال - عربي شيعي). ينظر: فاضل حسين، المصدر السابق، ص ٨٢؛ الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢٨٧.

[٢٢٤] للتفاصيل حول هذا الدستور المؤقت الذي صدر في ٢٧ تموز ١٩٥٨. ينظر: صالح جواد كاظم (وآخرون)؛ النظام الدستوري في العراق. مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٨٠)، ص ص ٢٤ - ٣٥؛ الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢٨٧.

[٢٢٥] Vernier, L'Irak d'aujourd'hui, p. ٣٥; Guerreau, op. cit., p. ٣٨.

[٢٢٦] شاويس، المصدر السابق، ص ٦٩.

* - تشكل في حينه وفد من اللجنة المركزية البارتي لغرض مرافقة البارزاني والأحتفاء به خلال رحلة العودة هذه، ضمت كل من ابراهيم أحمد ونوري أحمد طه وعبيد الله البارزاني. حيث التقى بالرئيس المصري جمال عبد الناصر قبل عودته الى بغداد. ينظر: من مآثر البارزاني التاريخية...، المقدمة بقلم مسعود البارزاني؛ شاويس، المصدر السابق، ص ٧٠.

[٢٢٧] الزبيدي، المصدر السابق، ص ص ٢٨٧ - ٢٨٨.

[٢٢٨] محمد كاظم علي؛ العراق في عهد عبد الكريم قاسم. دراسة في القوى السياسية والصراع الآيديولوجي ١٩٥٨ - ١٩٦٣، نشر وتوزيع مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٨٩)، ص ص ٢٠٩، ٢١٢.

[٢٢٩] الزبيدي، المصدر السابق، ص ص ٢٨٩ وما بعدها.

[٢٣٠] لقد قدّم أحد الباحثين الغربيين وصفاً موجزاً لدكتاتورية عبد الكريم قاسم العسكرية إزاء الكورد. وبهذا يقول: ((لقد بدأت علاقات قاسم مع الكورد عبر شهر عسل.. الأ ان هذه الوضعية السّوية لم تدم طويلاً بسبب سياسة فرّق تسد التي اتبعها قاسم إزاء الكورد. فقد شجّع اقتتال الأخوة الكورد فيما بينهم، ومن ثمّ شن حملته العسكرية في أيلول ١٩٦١ ضد الثورة الكوردية مستخدماً الجيش في ذلك.. فهذا الجيش [هو هناك دائماً]!!..)). ينظر: Vernier, Armee et politique …, p. ٥٣.

وبالفعل استمرت هذه الثورة الكوردية قائمة من أيلول ١٩٦١ حتى آذار ١٩٧٥ بقيادة ملا مصطفى البارزاني، باستثناء فترات قصيرة من الهدنة والمفاوضات التي لم تسفر عن نتائج ايجابية تذكر.

المـــلاحـــق

(مجموعة من الوثائق المعتمدة او التي تخص مباحث الكتاب)

الملحق رقم (١)

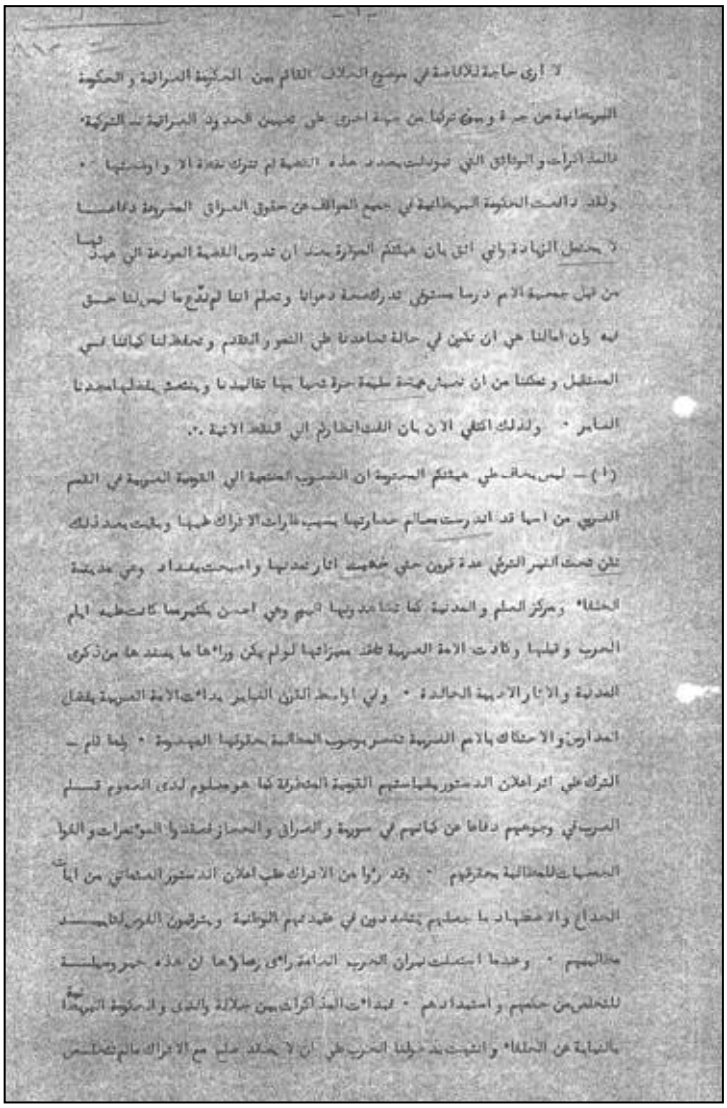

لا أرى حاجة للاسهاب في موضوع الخلاف القائم بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية من جهة وبين تركيا من جهة اخرى على تعيين الحدود العراقية ـ التركية. فالمذكرات والوثائق التي تولت بحث هذه القضية لم تترك نقطة الا واوضحتها . ولقد دافعت الحكومة البريطانية في جميع المواقف عن حقوق العراق المشروعة دفاعنا لا يحتمل الزيادة واني اثق بان مجلتكم الموقرة بعد ان تدرس القضية المرفوعة الى مجلس عصبة الامم درسا مستوفى تدرك صحة دعوانا وتعلم اننا لم نتجاوز ما لنا من حق فيه وان آمالنا هي ان نكون في حالة تساعدنا على النمو والتقدم وتحفظ لنا كياننا في المستقبل وتمكننا من ان نتبوأ هيئة سليمة حرة تحيا بها تقاليدنا وينتعش بفضلها امجادنا الغابرة . ولذلك اكتفي الآن بان اقدم انظاركم الى المذكرات الآنية .

(٤) — ليس يخفى على هيئتكم الموقرة ان الشعوب الحية الى النهضة العربية في القسم الشرقي من آسيا قد اندرست معالم حضارتها بسبب طوارئ الادراك فيها وبقيت بعد ذلك تلك تحت النير التركي عدة قرون حتى خفيت آثار تمدنها واصبحت بغداد وهي عاصمة الخلفاء ومركز العلم والمدنية كما تشاهدونها اليوم وهي احسن بكثير مما كانت عليه ايام الحرب وقبلها وكادت الامة العربية تفقد ميزاتها لولم يكن وراءها ما يسندها من ذكرى المدنية والآثار الادبية الخالدة . وفي اوائل القرن الماضي بدأت الامة العربية يقظتها الحاضرة والاحتفاظ بالامم الشرقية تتسرب بموجب الحضارة بحقوقها المهضومة . ولما قام ـ الترك على اثر اعلان الدستور بفكرة تتميم القوة المتخذة كما هو معلوم لدى العموم قتل العرب في وجوههم دفاعا عن كيانهم في سورية والعراق والحجاز فصادروا الموجودات والقوا المحصبات للمعارضة بحقوقهم . وقد رأوا من الادراك طلب اعلان الدستور المشار اليه من اجل الدفاع والاعتضاد بما يعلمون يتمتعون في عقد ذمم الوثائق ويخرقون القوانين لاجل مآربهم . وعندما استملت نيران الحرب العامة رأى رجالها ان هذه خير وسيلة للتخلص من حكمهم واستعبادهم . فبدأت المذكرات بين جلالة الملك والدولة العثمانية بالنيابة عن الحلفاء وانتهت بدخولنا الحرب على ان لا نعقد صلحا مع الاتراك ما لم نضمن

البلاد السريعة وولاية الموصل من اهم اجزائها وتستقل عن حكم الاتراك .

(٣) - على اثر الهدنة انسحب الاتراك الى ما وراء حدود العراق وقام الاحتلال العسكري البريطاني محل الحكم التركي في الولايات العراقية الثلاث البصرة وبغداد والموصل ثم لم يمض بعد ذلك مدة من الزمن الا وظهرت بوادر التطور الفعلي في السياسة البريطانية فيما يخص هذه البلاد . وفي الحقيقة ان المستر تشرشل وزير المستعمرات اذ ذاك قد امام البرلمان البريطاني عزم حكومته على تنفيذ وعودها للعرب في البلدان الواقعة تحت نفوذها وتاسيس حكومة وطنية في العراق ضمن حدوده الحاضرة وفعلا تشكلت هذه الحكومة

(٣) - مضى على الحكومة الوطنية في هذه المملكة ما يقارب الاربع سنوات وعلى الرغم مما اعترضها من المشكلات والصعوبات بالنسبة لحداثتها فقد تمكنت من ان تسير سيرا حسنا وقد مت في جميع انواع تشكيلاتها تقدما محمودا جعل الحكومة البريطانية تعتقد بوجوب البدء باستبدال الانتداب بمعاهدة تحالف وتصبح بلسان مندوبها العام مجلس جمعية الامم بان الحكومة العراقية تقدمت في المدة الاخيرة تقدما يساعدها في زمن قصير على ان تقوم بنفسها وتكون عضوا من اعضاء جمعية الامم وقد عرضت المعاهدة ما بين حكومتي وحكومة بريطانيا العظمى على جمعية الامم فقبلتها واصبحت مقدرات هذه البلاد تحت ضمانتها ومسئوليتها

(٤) - ان الثمرة المحمودة سنجد بعد التحقيقات التي ستقوم بها في هذه المملكة ارقى عظيما بين ما كانت عليه هذه البلاد في العهد التركي وبين ما هي عليه الان . لذلك ارى البحث في هذا الموضوع زائدا واكتفي بالاشارة الى ان الاحكام في هذه البلاد التي يخالف سكانها من الطبيعة عربية وفيها من العنصر الكردي ما يربو على الاربعمائة الف نسمة

عدا الملل المختلفة من مسيحية واسرائيلية وغيرهم وهم يعدون من اكبر مقوماتها لا تجري الا على قاعدة واحدة الا وهي اسعاد الاهالي وتهيئة اسباب تقدمهم وتحاسبهم . وما كان لهذه المملكة الفتية اساس تستند اليه في تشكيلاتها الجديدة غير العدل والمساواة بين جميع العناصر والطوائف واحترام تقاليدهم ضمن الجامعة العراقية . وعلى هذه المبادئ وضع المجلس التأسيسي قانوننا الاساسي وعلى احترامها نؤمل ان تبني نهضتنا فاذا تمكنا من ان نتضع بعلم حقيقي وعظمنا بما نرغب ضمن الحدود التي تحفظ حياتنا فاننا ... الـــــ

ومساعدة حليفتنا والجمعية التي تمثل الامم المتحدة تهديد الى بلادنا بمبدها القاسي ونقم بقصفنا تجاه المدنية والانسانية . وانني بكل سرور اذكر اللجنة الموقرة ان اعمال الري الكبرى التي بدأنا بها وهي انشاء خزانين من اكبر خزانات العالم في نهري دجلة والفرات والتي استغرق ما يقارب ثلاثة ملايين من الايدي في موسم الصيف وما شرعنا في اكمال السكة الحديدية ما بين بغداد والموصل وقرب انتهاء هذا كرانا مع احد الشركات الكبرى في العالم لاستثمار نفط العراق تضطرنا املا عظيما في نهوض سريع اقتصادي وتوسيع لمقدرته المنتجة وهي شواهد ناطقة لنا لعلم اللجنة المحترمة بصدق عزمنا على العمل استغلالها لسعادة بلادنا ورفاهيتها .

(٥) — نحن لا نضمر العداء لاحد ولا نبغي الا ان نعيش في حالة سلم تام مع جيراننا محافظين على بلادنا من الاطماع الخارجية وانا نحترم الشعب الشريف ونتمنى له النجاح في بلاده ولكن في الوقت نفسه نرغب ان نعيش آمنين محافظين احرارا في السعي الى اسعاد انفسنا والاشتراك في خدمة الانسانية طبعا وهذا يتوقف على حفظ بلادنا كاملة الاعضاء غير مبتورة وعلى وجود حدود لها تجعلها في امان من التطاول التجاوز عليها . هذه مسألة حياة او ممات ولا بد ان لجنتكم المحترمة بعد ان تلم بتدقيق القضية من وجهاتها المختلفة السياسية والجغرافية والاقتصادية والعسكرية ترى ان حدود العراق من حدوده الطبيعية قضاء على مستقبله وحرية لا امل له بالنجاح من بعدها .

(٦) — ان الموصل جزء من العراق لا يقبل الافتراق عنه . والتركمان المختصون السني العنصر الغوراني فيها جزء صغير جدا . وهم مع ذلك متمتعون بكل حقوقهم اسوة بغيرهم من سكان البلاد بخلاف العرب الذين لا يزالون تحت حكم الاتراك في تعيين وارزين وجزيرة ابن عمر وسنود وغيرها فانهم محرومون من كل حق مع انهم اضعاف اضعاف التركمان في هذه البلاد . ولا حاجة لان ابرهن في صحة هذا القول فالاعضاء الكرام عالمون بموقف العناصر الاجنبية في تركيا وقد تضمنت المذكرات والاجوبة التي قدمتها الحكومة البريطانية كل ما يمكن ان يقال بصدد هذا الشأن . ومن الغريب ان يجهد الاتراك انفسهم في تعهد الموصل من ضمنها العراقية ويتغاضوا من الحقائق الناصعة والطبيعية وحتى عن خرائط الادارة التي

هم اسموها . لقد كانت الموصل تابعة الى بغداد في اعظم ادوار التاريخ وقد جاء مدحت باشا قبل نيف وخمسين سنة حاكما عاما على العراق والموصل جزء منه . وكذا ناظم باشا فانه جاء الى بغداد لقصد اصلاح العراق الموظف من الموصل وبغداد والبصرة . وبقيت بغداد مركز التشكيلات العسكرية والبرق والبريد والجمارك والمعارف والعدلية الى قبيل جلائهم . ولقد عاشت هذه الولايات الثلاث منذ القدم كتلة واحدة لم تفترق الا مرتين او لعوامل غير طبيعية . وهذا سليمان نظيف بك وهو من غلاة الترك وقد كان واليا في بغداد زمن الحرب فانه صرح في جلسة رسمية قائما في ٢ شباط ١٣٣٠ هـ ما يأتي :

« انا خبير من القديم نوعا بهذه البلاد لقد كنت مأمورا بالبصرة قبل خمس سنين ونصف ولي الموصل قبل سنة ونصف وحج جئت الى البصرة بان الانقلاب العثماني جدد الاخلاق بوجد مناضل الامال المختلفة الالوان في اناق افقنا ويوم كنت الموصل كانت اعصابي تهتز لهول مصائب البلقان وقد الفت مزمام ادارة ثلاثين ولاية من ولايات العراق وانا متحمس بحسين متضادين لم اكن ثاني الا ولي منحدها للامال والخيالات وفي الثانية مقبور اللاسي والملال . »

وهذا قاموس الاعلام التركي لشمس الدين سامي وهو بمطابعة الاسكندرية التركية وقد انتشر تحت رعاية وزارة المعارف التركية انظروا فيه الى صفحة ٤٤٨٣ من المجلد السادس تجدون ما يأتي :

المركز الوطني للوثائق ببغداد
يسمح باستخدام الوثيقة لاغراض البحث
التاريخ / / ١٩

نفوس	
١٥٩٦٨٠	لواء الموصل
٨١٠٠٠	لواء شهرزور (كركوك)
٥١٦٠٠	لواء السليمانية
٣٠٠٢٨٠	مجموع ولاية الموصل

وبتقسيمهن باعتبار الجنس والمذهب الى ما يأتي :

نفوس	
٨٠٠٠٠	العرب المتكلمون (الحضر)
٩٢٠٠٠	القبائل العربية سكان الخيام
٥٩٢٨٠	الاكراد
١٦٠٠٠	التركمان
٢٤٨٢٨٠	مجموع المسلمين

المركز الوطني للوثائق بغداد
قسم استخدام الوثائق والمراجع
التاريخ ١ / ١ / ٩٩

١٨٠٠٠	الكلدان	٢٠٠٠٠
٧٠٠٠	السريان والكاثوليك	٦٠٠٠
٥٠٠٠	اليعاقبة	١٤٩٠٠
	مجموع المسيحيين	١٠٠٠
	مجموع اليهود	٢٠٠٢٨٠
	مجموع اليزيدية	
	المذاهب المختلفة الاخرى	
	المجموع	

«ان اليزيدية واهل المذاهب المختلفة مسلمون اسميا واكراد عنصريا وهم يبلغ عدد الاكراد ٧٥٢٨٠ .. وهم يتكلمون الكردية . والتركمان المذكورين في الخانة يتكلمون التركية وما بقي من المسلمين وعددهم ١٧٣٠٠٠ والنصارى عامة واليهود اى مجموع ٢٠٩٠٠٠ نفس يتكلمون اللغة العربية .

نستنتج من ذلك ان لغة الولاية العامة هي العربية وفي الدرجة الثانية الكردية والثالثة التركية ».

ثم اسرد ما تقدم فضلا عن كل الجمع والدلائل الاخرى الا اذكر اللجنة الموقرة بان اعمال تركيا نفسها وتسكلاتها السابقة في هذه البلاد تحكم ببطلان مدعياتها اليوم في هذا الجزء من المملكة . بقي علي ان اقول كلمتي الاخيرة بصفتي ملكا في هذه البلاد وهي بان ايجاد وتثبيت حكومة مستندة في العراق متوقف على بقاء الحالة الراهنة على ما هي عليه اذ انني اراه من المستحيل ان تعيش حكومة بغداد عسكريا واقتصاديا اذا كانت ولاية الموصل منفصلة عنها بيد حكومة غيرها . ولا يرجى حياة حقيقية للشعب العراقي بدون الموصل بل في اعتقادي واختباري في الحالة الروحية في الشعب التركي وطموحه التاريخي في التوسع والفتح وعدم وجود حظ حدود يحتفظ كيان البلاد يجعلني اقول بعدم امكان حفظ الامن الداخلي حتى في الايام الاعتيادية الا بايجاد قوة عسكرية دائمة ما ليحرسها سنابك العراق المنثور ان فقدوجودها لا في الحال ولا في الاستقبال لما انني لا اعتقد بان الموالا اجنبية تدخل العراق واصحابها يعلم ان البلاد معرضة دائما للاضطراب الفوضي والاستيلاء ولذا فانني ارى ان ولاية الموصل بالنسبة للعراق هي كالرأس للجسد وعقيدتي التي لا تتزلزل هي ان القدمة وان كانت قديمة

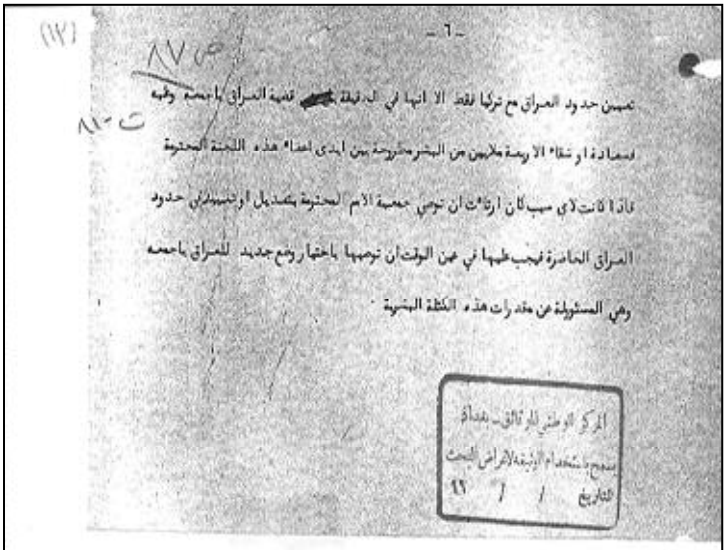

- ٦ -

تعيين حدود العراق مع تركيا فقط الا انها في الواقع تعني قضية العراق بأجمعه وعليه فسعادة او شقاء الاربعة ملايين من البشر معلقة بين ايدي اعضاء هذه اللجنة المحترمة فاذا كانت لاي سبب كان ارتأت ان توصي جمعية الامم المحترمة بتعديل او تبديل في حدود العراق الحاضرة فيجب عليها في عين الوقت ان توصيها باختيار وضع جديد للعراق باجمعه وهي المسئولة عن مقدرات هذه النقطة الهامة .

المركز الوطني للوثائق - بغداد
مسموح باستخدام الباحث العراقي للبحث
التاريخ / / ١٩

في تقرير الملك فيصل اعداده والذي قدمه الى لجنة التحقيق الدولية في شكلة الموصل ، الكثير من المغالطات و التناقضات ، فولاية الموصل كانت ولاية ذات اغلبية كوردية ، والغريب ان عدد الكورد في التقرير (٧٥٠٨٠) الف نسمة (ص٨٧) بينما يقول فيصل في ص٨٢ ان عددهم في الولاية (٤٠٠) الف نسمة !! وعدد العرب (١٧٢) الف نسمة ص٨٢ !!

الملحق رقم (٢)

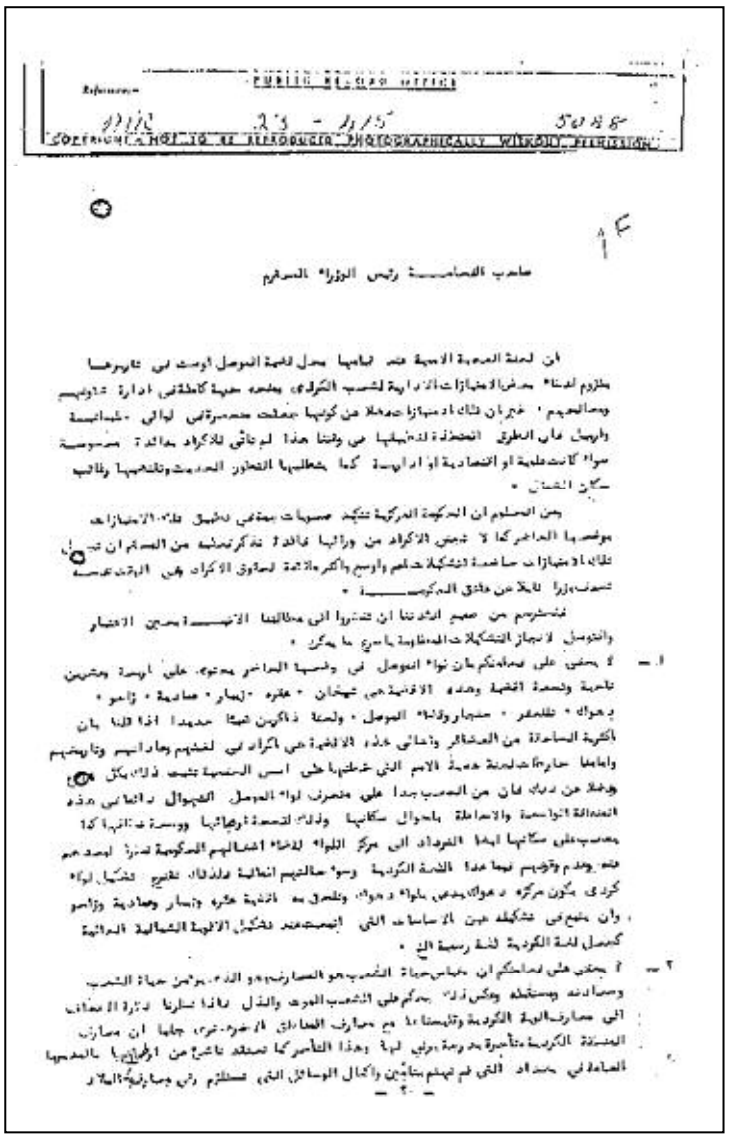

PUBLIC RECORD OFFICE

COPYRIGHT RESERVED IN ALL COUNTRIES. THIS DOCUMENT MAY BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION.

صاحب الفضيلة رئيس الوزراء المحترم

ان لجنة الحرية الاسية قد قامت بعمل لقضية الموصل اوصت في تقريرها بلزوم اعطاء بعض الامتيازات الادارية للشعب الكردي بصفته جنسية كاملة في ادارة شؤونهم ومصالحهم ، غير ان تلك الامتيازات وحدها لن كونها جعلت محصورة في الحالي بالجنسية والميل في الطرق المختلفة لتنميتها هي وقتنا هذا لم تأتي للاكراد بفائدة محسوسة سواء كانت علمية او اقتصادية او ادارية كما يطالبها التطور الحديث وتقتضيها ظروف سكان البلاد .

ومن المسلم ان الحكومة العراقية تتمتع بصلاحيات بمقتضى تطبيق تلك الامتيازات بوضعها الحاضر كما لا يخفى الاكراد من ورائها فائدة تذكر تعادله من المسلم ان تنال تلك الامتيازات ساعدة الشكيلات علمية واسع واكثر ملائمة لحقوق الاكراد في الوقت نفسه تعتبر وزرا ثقيلا عن كاهل الحكومة .

فمن هذا نرى من صميم ارشدنا ان تشيروا الى مطالبنا الاساسية بتعيين الاقضية والتوصل لانجاز التشكيلات المطلوبة باسرع ما يمكن .

١ — لا يخفى على سعادتكم بان لواء الموصل في وضعه الحاضر يحتوي على اربعة وعشرين ناحية وقضاء اقضية وعدد الاقضية هي شيخان ، عقره ، زيبار ، عمادية ، زاخو ، دهوك ، تلكيف ، سنجار وقضاء الموصل ، ولعمة ذاكرين شيئا جديدا اذا قلنا بان اكثرية الساحقة من العشائر والعائلة هذه الاقضية هي اكراد في لغتهم وعاداتهم وتاريخهم واماعدا حفنة صغيرة جدا الاسم الذي خلعتها على انفسها تشبه ذلك بكل ما يخرج عن دياره فان من الصعب جدا على متصرف لواء الموصل الحالي ان يدير العشائر الموجودة في قضاء العمادية والاحاطة باحوال سكانها وذلك لقصد تعيينها وبسعة عشائرها كما يصعب على سكانها ايضا الوفود الى مركز اللواء لاجراء اشغالهم الحكومية نظرا لبعد هم عنه وعدم وقوفهم فيما عدا اللغة الكردية وسوء حالتهم المالية وذلك تقتضي تشكيل لواء كردي يكون مركزه دهوك يدعى بلواء دهوك وتلحق به اقضية عقره وزيبار وعمادية وزاخو وان يتوسع في تشكيله حين الاساسات التي انتصبت عند تشكيل الالوية الشمالية الحالية كتوصل اللغة الكوردية لغة رسمية الخ .

٢ — لا يخفى على سعادتكم ان مجلس حياة الشعب هو العمارض هو الذي يؤمن حياة الشعب ومساعدته ويستقطه وعكس ذلك يحكم على الشعب الموت والذل لذا نشاركم نظرة الاعتراض الى عمارض الهيئة الكوردية وتأييدنا له مع عمارض العمادي الاخير، جاهلا ان عمارض العشائر الكوردية متأخرة جدا وسوء نية بهذا التأخير كما تعتقد ناشئ من الوطنية بالمعنى الصحيح في بعض الذي لم نهيئهم بتأمين واكمال الوسائل التي تستلزم رفي عمارضهم العلا

COPYRIGHT RESTRICTIONS MAY APPLY TO REPRODUCTION

٦/٤

Reference

يا صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

تجلب عاطفة كل أمة من أمم العالم حسب اختلاف جنسياتها ومذاهب القلوب والأذهان التي تحيط بها أن الأمم من عقد بعد سيادتها على أنواع من عقد تربط بعضها على أساس قوم ومنها من تفكر في إيجاد الوسائل اللازمة لتحقيق من يد أعدائهن. ولا بد لكل أمة أن تجد عندما تقوم بشعر وشعورها وعواطفها الحرية أو رغبتها بأن تلك الدعوات أو تقابلها برضا في التصميم والتعديل والتغيير والتبديل . في كل وقت وكل أن أغراض ومقاصد الأمم متباينة متضاربة كما تختلف أيضا كما من نقطة التوجيه أو اتجاهها ينخفض تلك الخطط الرسومة سيرة وصورة رحمة وعلما ومن أشهر الخطط وأقرب الطرق التي تحقق وأسعدها على الوصول إلى تحقيق الغاية تعتبر هذه الخطة التي بين يدي السير عضو حتى أنها مشروع وتعليمي.

وعلى كل سيرد هذه الخطة التي لم أر بدا من أن أستهل كتابي هذه بيانا هو ما أسميت عليه بالنسبة الفكرية العراقية في أنه أخلاقيا فيه تأويل معالمها المشتركة مع مصالح الشعب العراقي الحر، من تدبير في الخطة الفنية وتوسيع في الفكرات كي تكون في حالة لاتكفي معها بين شعب درجة تتفق مع بشر معشر القلم الذي يقف الأمم الأخرى . ولي أشرف أن أعرض بعلمي تاريخ عن أحدى الزمر كرسطان العراقية الشقاة التي ترعم أنها فكرية من حكومتها تزورة أن تعتراليا بعظم المعلف رعص أنية والتعلم.

وتنحصر تلك الشقاة كما يلي :—

(١) تشكيل فكرة كردي من أقضية الموصل : لا يخفى على ذوي الفكر فإن رأس الموصل في رصد الخاصر يحتوي على أربعة وعشرين ناحية وقضاء إن لهذه الركزا وهذه الأقضية : شيخان ، هكارة ، زيبار ، عمادية ، زاخو ، دهوك ، آمدي ، متحار ، وعقرة الموصل ، وتلعفر ، كرى شيخ عيسى ، أما هذه بن الأكثرية الساحقة من عدائر وأهلي هذه الأقضية هم أكراد القلاع في قلتهم وعاداتهم وتأريخهم وأهلهم ظاهرات حقة وعبرة الأمر لهذه الظاهرات التي خلقها على أساس جنسية وهي ثابت سنا وشرع لا يقبل النقض والإبرام بل التشكيل كردي يشكل من القضاء حسنة على الباقي اعني يجب فان لا يقبل أن هذا قول. حيث وأن الحكومة العراقية قد أقرت في يوم من تشكيلها التشكيلات الإدارية الحالية المقررة . وبما أن حكومة البريطانية أنها كانت ولا تزال ترمي كل حضارتها سلالة وعقلية أرقى الأمم باسم «شعب فكردي» الحر في مقترح تشكيل لواء كردي يكون مركزه دهوك يعني لواء دهوك وتحتوي بالقضية الفكرية : زيبار ، عمادية ، زاخو وفي تشكيله جود الأساسات التي أبحث عند تشكيل الألوية التسعة عشرة يكون أغلبة الفكرية القة الرعية والمرتفعات من الأكراد الخ .

(٢) إنكم على شعوركم أن مقتضى اختلاف جنسية هو اختلاف في الدين حيث الشعب وعاداته وأخلاقه وفكر ذلك يحكم على جنسية بالموت والفناء . فإذا نظرنا بالإنصاف الى سكرت الألوية الحكومية وقضية سكرت تحد الاتحاد مع سكرت لقاطن الأخرى نرى حيثاً أن سكرتي الفكرية متأخرا بدرجة من شأنها وهذا الأخير كما تقدم الذكر من أن تأخذ بالضرورة الحادة في بغداد التي لم تهتم بأهمية وما كان الوسائل التوصل إلى سكرت تحد الخطة . وهذا سبب الجوهري الذي أدى بحث الأخير في سكرتية الله هي النسبة الفكرية عضوية التي تصرف على سكرتها وعدم الاهتمام بدرجة ما يزيد من شكك . لاجل ذلك اقترح تشكيل مديرية خاصة أخرى لشؤون الألوية الفكرية وتكون بمعنى شاورت كردوا وتكون مركزه في احد الألوية الفكرية.

(٣) يراه بعد ضياع من تجربة ان تعين كموظفين فكرة لأن لا يلائم روح أهالي هذه المناطق ويصعب عليهم من حراء تطبيق تلك القوانين المقرر من قوانين عامة لا يلائم روحيا هذه الشعب الكردي وعقليه لو استطاعة من تطبيق القوانين لا يلائم منكم.

(٤) توجد الألوية الفكرية الأربعة من ولايات ، أربيل ، دهوك ، كركوك ، وتكون مقاطعة خاصة يدول رئاستها أحد الأكراد المعروفين بكفاءته يقوم بمراقبة شؤون تلك الألوية ومراجعة المتصرفين ويكون حلقة الاتصال بالمعتمد وتلك يكون لهذه هذا استشار أيضا هيئة استشارية خاصة له في الأمور إدارية والاقتصادية والصحية والتجارية إلخ . ثم أن يكون تلك المقتش ذا صلاحية تامة للصرف والرقابة تحت للتعمقا في سير تعيين مأمورية الثانية والعامة .

ثم تخصيص مبلغ من واردات الموصل تلك المنطقة ومن واردات الكمركية المستحصلة من الأموال الواردة من الطارج والتي تصرف وتستهلك في تلك المنطقة (لا أكون عالميا بها).

(٥) أن تكون اللغة الرسمية في الألوية الأربعة سيرة في دواوين الحكومة هي الفارسي ويمع بالطبيعة هي اللغة الكردية .

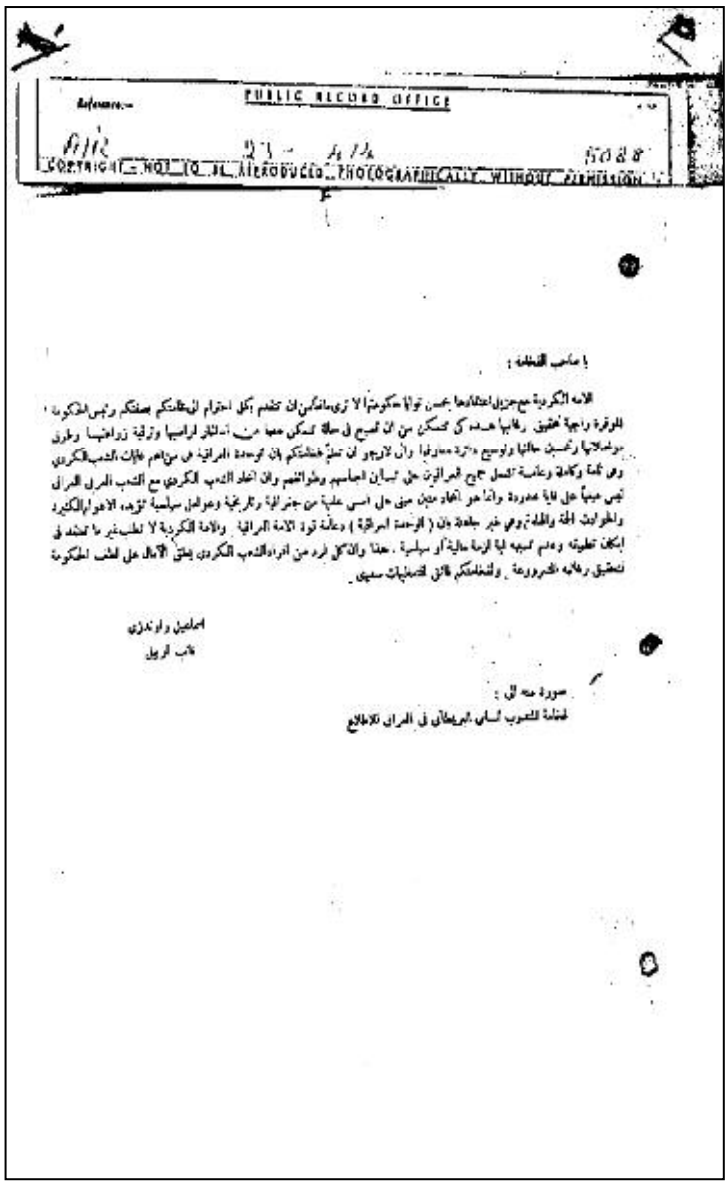

PUBLIC RECORD OFFICE

Reference:-

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

يا صاحب الفخامة :

الامه الكردية مع جزيل اعتقادها بحسن نواياكم لا ترى مانعاً من ان تتقدم بكل احترام الى مقامكم بصفتكم رئيس الحكومة الموقرة راجية تحقيق رغائبها هذه كي تتمكن من ان تصرح في حالة تمكن معها من اعلان قراراتها وترقية زراعتها وطرق مواصلاتها وتحسين حالتها وتوضيح «المادة ٥٠» وان لا ترجو ان تعلم فخامتكم بان توحيدة العراقية في مرامهم غايات الشعب الكردي وهي تامة وكاملة وعامة لشمل جميع العراقيين على تباين اجناسهم وطوائفهم وان اتحاد الشعب الكردي مع الشعب العربي العراقي ليس مبنياً على غاية محدودة وانما هو اتحاد مبني على اسس عالية من جغرافية وتاريخية وعوامل سياسية تؤيده، الاخوة الكردية والاخوات الحقة والطبيعة وهي خير شاهدة بان (الوحدة العراقية) وعامة قوة الامة العراقية . والامة الكردية لا تطلب غير ما تشتد في امكان تطبيقه وعدم تسببه لها ازمة مالية أو سياسية . هذا وان كل فرد من افراد الشعب الكردي يعلق الآمال على فخامة الحكومة لتحقيق رغائبه المشروعة . ولفخامتكم فائق التحيات سنيها .

اسماعيل رواندزي
نائب الرئيس

صورة منه الى :
لجنة التحقيق البريطاني في العراق للاطلاع

الملحق رقم (٣)

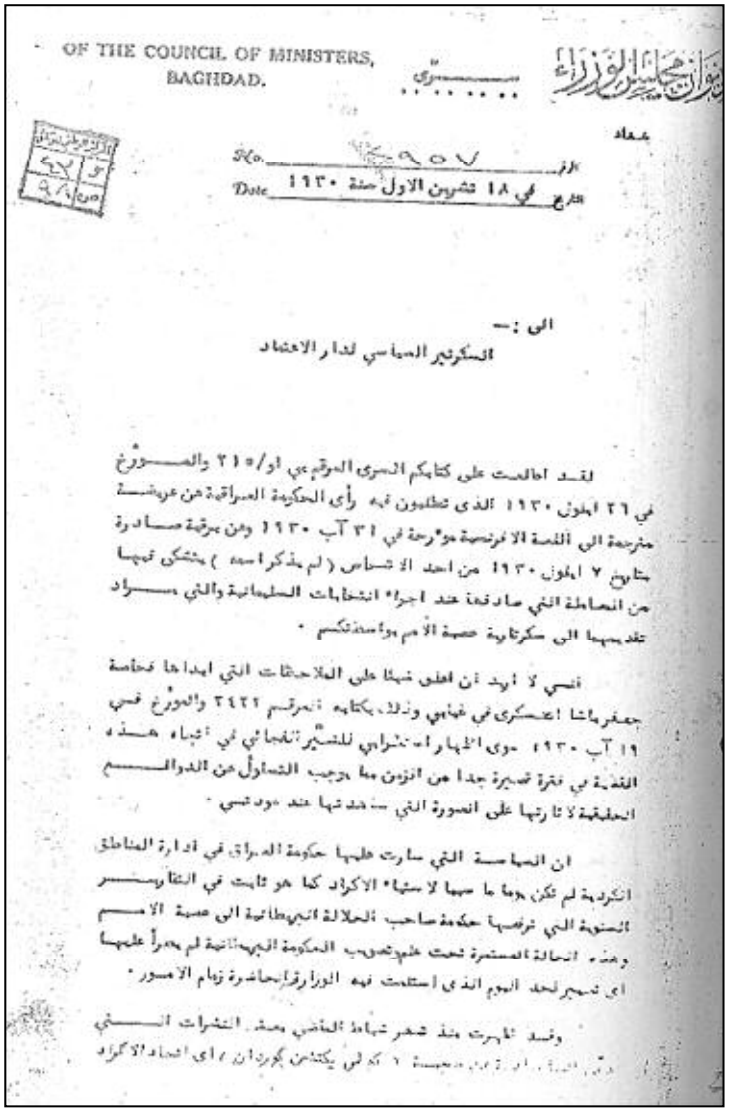

OF THE COUNCIL OF MINISTERS,
BAGHDAD.

ديوان مجلس الوزراء

سري

بغداد

No. ٩٥٧

الرقم

Date

التاريخ في ١٨ تشرين الاول سنة ١٩٣٠

الى :-
السكرتير السياسي لدار الاعتماد

لقد اطلعت على كتابكم السري الرقيم او/٢١٥ والمؤرخ في ٢٦ ايلول ١٩٣٠ الذي تطلبون فيه رأي الحكومة العراقية من عريضة مترجمة الى اللغة الانكليزية مؤرخة في ٣١ آب ١٩٣٠ ومن برقية صادرة بتاريخ ٧ ايلول ١٩٣٠ من احد الاشخاص (لم يذكر اسمه) يشتكي فيها من المضايقة التي صادفها عند اجراء انتخابات المجلس التأسيسي والتي يراد تقديمها الى سكرتارية عصبة الامم بواسطتكم .

انني لا اريد ان اعلق شيئا على الملاحظات التي ابداها مخلصة جعفر باشا العسكري في خطابه وذلك بكتابه المرقم ٢٤٢٢ والمؤرخ في ١٩ آب ١٩٣٠ سوى اظهار استغرابي للتحير الذي في انباء هذه القضية في فترة قصيرة جدا من الزمن مما يوجب التساؤل عن الدوافع الحقيقية لاثارتها على الصورة التي سنحدثها عند مودتي .

ان المضايقة التي سارت عليها حكومة العراق في ادارة المناطق الكردية لم تكن جوهريا ما سببها لاسباب الاكراد كما هو ثابت في التقارير السنوية التي ترفعها حكومة صاحب الجلالة البريطانية الى عصبة الامم وهذه الحالة المستمرة تحت تصويب الحكومة البريطانية لم يطرأ عليها اي تغيير لحد اليوم الذي استلمت فيه الوزارة الحاضرة زمام الامور .

وقد ظهرت منذ شهر شباط الماضي بعض النشرات التي [illegible]

على البعض من هذه النشرات ولسهولة المراجعة ننقل لها بعض الفقرات المنتخبة من النشرة المؤرخة ٤ شباط ١٩٣٠ :

« نعتقد ان بعض الضباط البريطانيين مسؤولون بدرجة ما عن هذه الحالة . ان المرحوم العجيرمون كان يلوح للمناطر كأنه امير كردي . والعجيرمون ليل كان فكرا ويوحا يضفي الخير للاكراد . ولكن نظرية مون وافكار نوئيل العالمة قد تلاشت باعمال بعض الضباط البريطانيين الذين كانت لهم علاقة في قضية الاكراد والذين كانوا يجهلون كردستان . استعملت بريطانية سياسة الشدة تجاه هذه البلاد القديمة والجريحة والمغرضون اساءوا معاملة الاكراد اكثر مما كان يتصور » .

وقد جاء في نشرة اخرى مؤرخة ٥ شباط ١٩٣٠ تشكيات مماثلة لما تقدم ونود ان نقتبس منها الفقرة التالية :

« نحن معشر الاكراد نعترف بان كل هذا الظلم والضرر مأتاها نفسنا رأسا من الحكومة البريطانية . انها توفي بمساهدة وشدد ازر الحكومة العراقية الفتية على شرط ان تعترف هي ايضا بحقنا » .

وعندما نشرت الوزارة بيانا رسميا في ١٠ نيسان ١٩٣٠ عن جعل اللغة الكردية لغة رسمية في الاماكن الكردية استنادا الى المادة الخامسة من القانون الاساسي وعن عزمها الاكيد على الدوام في انتهاج خطة تتطابق على الوعود التي سبق لها ان وعدت بها الاكراد انهالت عليها برقيات ورسائل الشكر من جميع انحاء الاكراد وتخص منها بالذكر برقية من السليمانية بتواقيع نفس الاشخاص الذين قدموا البكم العريضة الموقوفة البحث وتلغوا قبلها بعدة مخابرات الاحتجاج وغيرها من وسائل اقلاق الامن والراحة .

نقدم الحكم مع هذا صور هذه البرقيات ونود ان تثبت لها بعد نشر برقية مخصوص السليمانية بالنظر لصبغتها الرسمية :

« السليمانية في ١٣ نيسان ١٩٣٠ : نقد ظالم سكان الحلبجانية البيان الرسمي المنشور في الجرائد حول تصميم الحكومة لاصدار قانون لاستعمال اللغة الكردية في المناطق الكردية ويمنوا ارتياحهم العظيم وامتنانهم الوافر تجاه مواقف الحكومة الشريفة واسترحموا توسلنا في تقديم تشكراتهم الفائقة الى فخامة رئيس الوزراء يعلنه

ليظهر مما تقدم ان خطة الحكومة العراقية المخطوة طي روح مشجعة بالصحاء كانت مظهرا حقيقيا لامتنان الاكراد وان هذه الحالة الطيبة كانت سائدة حتى التاريخ الذي كان الاجتماع آخذا مأخذه بمناسبة نشر البيان الرسمي عن قانون استعمال اللغة الكردية .

اما الوضعية السيئة التي اشعرت بمثلها صدرت في المدة التي تقلد فيها توفيق وهبي بك متصرفية السليمانية ذلك الشخص الذي يذكر المستر آلمان في تقريره المؤرخ ١٥ ايلول ١٩٣٠ ان متطرفي الاكراد كانوا يحتقرونه ظهيرا لهم .

لا يمكننا الجزم اذا كان المتصرف السابق يحقب سياسة خاصة توحيها اليه ميوله الشخصية او انه كان مدفوعا بعوامل اخرى لسنا الآن في موقف مناقشتها وعما قيل عن اسبابها ولكن الوقائع التي حدثت في عهد متصرفيته تؤيد العبارة الواضحة بانه ان لم يكن المسبب الحقيقي فان له اليد الطولى في اثارة القلاقل واحداث تلك الحالة المؤسفة التي بدأت من اليوم الذي استلم فيه اعماله الرسمية . منها المظاهرات التي نظمت عند زيارة سمو ولي العهد في حين ان السليمانية سكتا يشهد المستر آلمان لم تعرف شيئا قبل ذلك التاريخ عن المظاهرات والتجمهرات ومنها عدم التعقيب واعتقال العديدين من الاهالي التي تحت باسم الموالين العراقيين للموكب الملوكي الذي زار السليمانية مع انحصر بتاريخ ٢٠ آب ١٩٣٠ ومنها تشجيعه مقاومة الانتخابات بالرغم من وجود الرقابة الدقيقة لدى الاهالي في اجرائها ومنها نشره في جريدة السليمانية مقالة اعتبار باسم بعض الزعماء الوطنيين كالشيخ عزيز الجليلكاني وسيادة الدين بابزيني وغيرهم والتي ظهر بعد كذب مانيها كانت مزورة وكثير غيرها تقدم من الامور التي يرجع عهد تفاصيلها ومواعيدها الى الثقة عند القيام بتحقيق في هذا الصدد .

واذا امعنا نظر التدقيق في الحوادث التي مرت بسرعة في هذه الفترة القصيرة نجد التقلب في المطالب وعدم الاستقرار على رأي ثابت ملازمين لها من اولها الى آخرها : فقد كانت التهمة في بادئ الامر تدور على وشر انتشار من اعمال بعض الضباط البريطانيين فانتقلت اخيراً الى الاضطراب على عدم ادخال مادة تتعلق بحقوق الاكراد في المعاهدة الجديدة ثم اخذت شكل الاحتجاج على عدم الاشارة في الدائرة الماشرة وعدم مراعاتها الضمانات الخاصة بالمناطق المستثناة من

[illegible] هذا الصدد [illegible] [illegible] [illegible]
لا تدل حركاتهم الا على الاضطراب الفكري الناتج بالدفاع بصدد عين
الفضل والنزاهة لا يصح ان يشعر حيالها فتطويح بمقدرات اكراد العراق الذين
برهنوا في جميع المناسبات على تمسكهم بالوحدة العراقية واشتراكهم في تكوين
الدولة العراقية منذ نشأتها الى الآن ٠

ان القائمين بهذه الحركة يتمسكون بخرصة البعثة التي اوفدتها
عصبة الامم في سنة ١٩٢٤ والتي تنقلها فيما يلي من تقريرها المؤرخ في
حزيران ١٦ تموز ١٩٢٥ :

« وبحسب مراعاة رغبات الاكراد فيما يخص تعيين موظفين اكبر اد
« لادارة ممتلكاتهم وترتيب الامور الصدأة والتعليم في المدارس وانه
« تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في هذه الامور ٠٠٠٠ »

وقد تعهد التقرير المذكور الذي قدمته الحكومة البريطانية الى لجنة
الانتدابات الدائمة في ١٩٢٦ بان هذه التوصيات كانت زائدة لان الحكومة
العراقية كانت عند هذه المباحثة فعلا ٠ الرجاء مراجعة الصحيفة
١٤ من التقرير المذكور الذي ننقل عنه الفقرة الآتية للتفصيل :

« ان الحكومة العراقية قد اتخذت على الدوام سياسة اعطاء الفرص
« الواسعة لتحقيق رغبات الاكراد وعينت تعيين الاكراد الذين
« الوظائف الرسمية كلما توفر رجال اصحاب كفاءة ٠ وعليه فانه
« فيما وافق مجلس عصبة الامم في كانون الاول ١٩٢٥ على توصيات
« بعثة التحقيق في الحدود العراقية ـ التركية فيما يخص تشكيل
« الادارة المرغوب فيها لسكان العراق من الاكراد فقد وجدت الحكومة
« العراقية انه لم يكن لديها الا قبل تداخل لجعل ادارة الخاضعين
« الكردية منطبقة على شروط مجلس العصبة اذ ان الموظفين في كل
« محل من المناطق الكردية الا القليل اليسير هم اكراد وان اللغة
« الكردية هي الرسمية في المحاكم والمدارس ٠٠٠٠ الخ »

والآن نعود الى العريضة المترجمة الى الافرنسية والتي سبق للجلسة
الشرق الادنى ان نشرتها بتاريخ ٢٥ ايلول ١٩٣٠ تحت عنوانها عربي بامضاء
وشيخ قادر حفيد وتوقيل فرازور فقالهم ٠ اني مسرور بان تقدم هذه العريضة
الى سكرتارية عصبة الامم لانها اسوأ مظهر آخر للاضطراب الفكري وعدم الاستقرار
الذي اشرنا اليه في هذا الكتاب تلك الخلال التي لا بد وان تلازم كل
الحياة

-(٥)-

رئيس الوزراء الحالي في مجلس النواب بشأن حقوق الاكراد وان الرئيس قد اجابه بانه يرفض الاعتراف باي حق للاكراد . وصدون جيدا ان هذا الرقم يقع بالعبرة . وكذلك تصدد العريضة الى الوزارة طردها جميع الموظفين الاكراد من المناطق الكردية واستبدالهم بموظفين من العرب وهذا ايضا كما هو غير خفي عليكم لا ظل له من الحقيقة . وعدى هذه الاستنتادات المجردة من الصحة جاء في العريضة المذكورة ذكر بعض المطالب التي تستحق شيئا من الاهتمام فقط لا اكثر . كالمطالب من العصبة بان تعترف لكردستان بصفة معاملة لسويسرة لان في بلاد الاكراد ايضا اشجارا باسقة وعيون ماء عذبة !

ان مثل هذه العريضة لا تكسب مؤلفيها الذخر لانها لا تتضمن سوى الافتراء على واقع الحال باختلاف امور لم تحدث ابدا ولا حتوا على الاطلاق والخيالات وبعض التناقضات ولا نعترض طبعا على تقديمها الى عصبة الامم مع الملاحظات التي ابديناها آنفا ولكن نرى انه لابد من التذكير بان علم حكومة العراق بوجود مثل هذه العرائض المشجعة على الاشتغال بوحدة البلاد تتضمن اغماضها العين عن جريمة يعاقب عليها قانونيا لخروجها على القانون الاساسي لدولة العراق المسجل في العصبة نفسها والمعترف به لديها .

اما بوقيعة الشكوى من الانتخابات نعتقد ان تقرير المستر البان احسن وثيقة لتفنيد مزاعم صاحبيها .

رئيس الوزراء

الملحق رقم (٤)

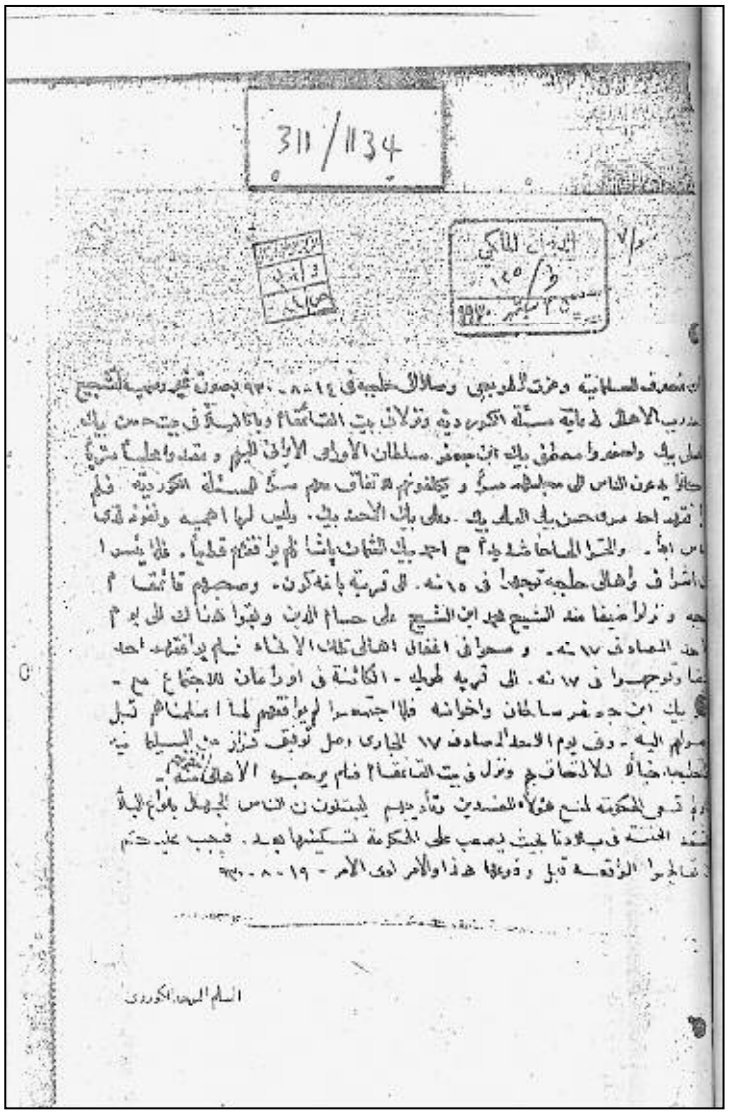

311/1134

الملحق رقم (٥)

الملحق رقم (٦)

الحكومة العراقية

وزارة الداخلية

MINISTRY OF THE INTERIOR
'IRAQ.
BAGHDAD

« سـري »

« شعبة المخابرات السرية »

بغداد في ١٦ تشرين الاول ١٩٣٠

العدد س/٢٤٥٩

وزارة الخارجية

٢١ اكتوبر ١٩٣٠

الموضوع:- تبعيد الشيخ محمود عن الحدود العراقية .

رغما عن الانذارات التي وجهت الى الشيخ محمود من قبل فخامة المعتمد السامي في العراق وهذه الوزارة ووكيل متصرف لواء السليمانية بالخلود الى السكينة وعدم الاخلال بشروط العفو الصريح له في سنة ١٩٢٧ لازالت تردنا اخبار مفادها بقائه في الاراضي العراقية خلافا لنص العفو المشار اليه وهو متجول بين العشائر الكردية ماثا دعاياته الهدامة ولقد ثابر الى الآن على اهمال الاوامر الاخيرة الصادرة اليه من سلطات لواء السليمانية والقاضية برجوعه الى مكان اقامته في الاراضي الايرانية .

انتا نلفت نظاركم الى السلطات المختصة لزوم تشديد الاوامر لحث الحكومة على مغادرة الاراضي العراقية وفاسخون ماجورا ملخص من المظاهرات الجوية بالاتفاق مع قيادة القوات الجوية في المنطقة لحمله على الخضوع للاوامر وفي الوقت عينه نرجو اجراء ملخص لمخابرة الحكومة الايرانية بهذا الشأن طالبين اليها اتخاذ ملخص من التدابير لتبعيد المحكوم على مسافة مناسبة عن الحدود العراقية حالما يدخل الاراضي الايرانية تلافيا كما سبق لنا واتخذنا عين المسامحة بحق الاشخاص الذين طلبت الحكومة الايرانية تبعيدهم عن الحدود وفقا للملابسات الودية وحسن الجوار السائدة بين الحكومتين اذ يخشى ان تكون نتيجة الحركات التي يقوم بها الشيخ محمود في الوقت الحاضر اضطراب الامن على الحدود ».

عن وكيل وزير الداخلية

سورة الى :-

الملحق رقم (٧)

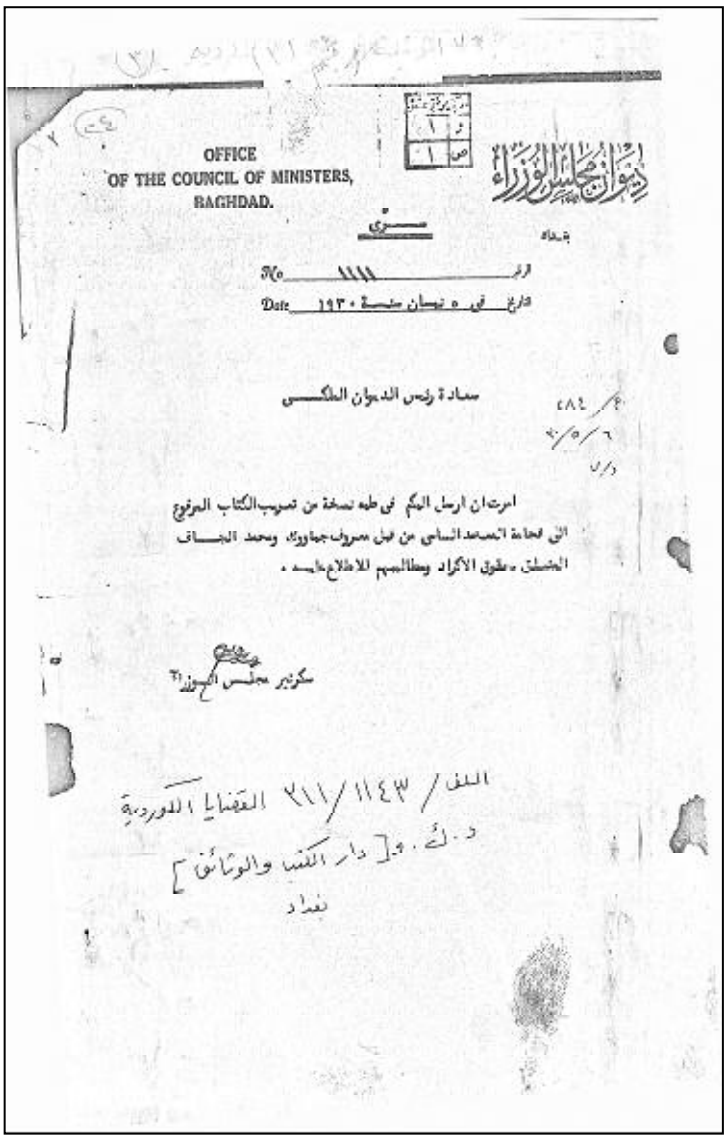

ديوان مجلس الوزراء

OFFICE
OF THE COUNCIL OF MINISTERS,
BAGHDAD.

سري

بغداد

No ١١١١

التاريخ في ٥ نيسان سنة ١٩٣٠

سعادة رئيس الديوان الملكي

٤٨٤/م
٥/٥/٦
د/ل

امرت ان ارسل اليكم في طيه نسخة من تصويب الكتاب المرفوع الى فخامة المعتمد السامي من قبل مستر وب جماوزك ومحمد النجاف المتعلق بحقوق الافراد ومطالبهم للاطلاع عليه .

سكرتير مجلس الوزراء

الملف / ٢١١/١١٤٣ القضايا الكوردية
د.ك.و. [دار الكتب والوثائق]
بغداد

لصاحب الفخامة المندوب السامي للعراق — المحترم

(رسالة)

بعد عرض الاحترام والتعظم

نؤمل ان تنل عريضتنا هذه لديكم قبولا او تلقون بنتيجة حسنة . نحن مندوبي الشعب الكردي نرى من اللازم ان نعرض على فخامتكم ما يجيش في صدر كل كردي من المطالب . ونسند (اودعنا ذلك الى شرف وناموس الحكومة البريطانية .

— حقيقة الاحوال —

هذا ما تتجاه الشعب الكردي بالحكومة البريطانية المعظمة اخذ يسعى لغاية سياستهما ولم يصدر اي مخالفة من احد ما تجاه هذه السياسة نظرا للانتقاد السائد في ان هذه السياسة محافظة لحقوق الاكراد المؤيدة بالمعاهدات وقرارات عصبة الامم . وقد كان الامل في ان تسير دفة هذه الحقوق بتوازن تام نحو الامام . ولكن مع الاسف مضت عدة سنوات لم يظهر شيء مهم ولم تطبق حقوقهم الحقيقة . ولما كان الاكراد قد يأسوا من استقبالهم اكما ولبسلهم اي امل لان الوضعية الحاضرة تدل على ان حقوق الاكراد ضعيفة جدا اذ انها محاطة بدائرة ضيقة جدا من الظلم .

— تأمين احوال الشعب —

كما هو معلوم لدى فخامتكم ان الاكراد اعتمادا على وعد الدولة البريطانية اذ تنازلوا عن الاستقلال وعدت بدها لهذه الديار الكي تعيش تحت ظل العلم العراقي بصورة متحدة لا لأجل ان تمثل سياستها ويحافظ على حقوقها اي ان بقاء الاكراد كجمعية عراقية ومن جهة اخرى اكراد وتأمين ذلك الشعور اقامت عصبة الامم بتقرير لزوم محافظة القومية الكردية ويتضمن ذلك الجنسية (الأدب) والاثار ، والعادات القومية وقد قررت جمعية الامم محافظة هذه العادات التي تكفل تضامن القومية وعليه وضعت الشروط التالية .

— الشروط التي قررتها عصبة الامم —

(١) يجب ان تكون كل مادة في الكردية (٢) واللغة التدريسية كذلك بالكردية (٣) وان تمنح ادارة واسعة (٤) ان تظل كردستان تحت اشراف الحكومة البريطانية لمدة ٢٥ سنة و(٥) واذا ما ظهر اي تغيير في الادارة في العراق ، يجب ان يمنح الاكراد الحكم الذاتي .

— نرجو ان تحققوا —

اذا يحقق الامر من قبل مسالكم يظهر بان لم يطبق احدى من هذه الشروط ، ولو بصورة قليلة . فبالعكس يتصلب دائما سياسة عامة وبهمة وظلمة . ولاسيما عدا قسم قليل من الموظفين والمدرسين ان جميع الموظفين هم عرب والتدريسات تجري باللغة العربية .

— مناطق كردستان —

ق	١
ص	٦

(٣) مخالفة شاره زور ، اى (سليمانية وكركوك) ان احوال التدريس مختلفة الاشكال وحيث انهـا مربوطة بمديرية معارف بغداد ليس لها استقامة صحيحة ويوجد نسم عظيم من موظفي العـرب في هذين اللوائين .

(٤) ان الشرطة و (مدير ومعاونوا مدرآء الشرطة) المستخدمين في جميع الالوية عرب ماعدا لوائي اربيل وسليمانية .

- البحث عن التدابير والسعي عليها -

١ - بعد دخولنا في المجلس باشرنا بالمراجعة حالا (١) قدمنا تقريرا الى وزير المعارف وطلبنا اليه ان تجرى التدريسات باللغة الكردية مع اجراء تشكيلات المعارف ، ولكن مع الاسـف ما اخذنا منه اى جواب (٢) قدمنا تقريرا مفصلا الى رئيس الوزرآء وطلبنا اليه تشكيـلات ادارة المعارف وتعديلها لم يعط اهمية بتاتا (٣) قبل هذا وردنا جواب عدم الموافقة بصورة بارزة (٤) اجابنا وزير الدفاع بشدة وبصورة باردة حول الخواص الضباط الاكراد الذيـن كان يمثل معهم عن الطاعون الدوبي بتأويح العرب

- نهمة الاسـترحـام -

نعتبر هذه الاجراءات والتوضيحات بأن الحكومة العراقية لم تعط اهمية الى مناطق الكردستـان ولم تلتفت الى مراجعتنا ولم تعتبر بملاحظة وشروط خصية الامم وبما اننا بعجزنا مأيوسيـن من المراجعة وان هذه الايام ايام الخاونة والمعاهدة الجديدة وان فخامتكم ممثـل حكومة البريطانية والواسطة لتنفيذ مقررات عصبة الامم فنجلـ انظار فخامتكم لتثبيت حقـوق الاكراد في المعاهدة الجديدة ونقدم شكايتنا هذه بصورة خاصة حيث لم نر من المناسب مراجعة رأسا عصبة الامم .

مؤملين بان التمدد الفخرية العرض الينا من قبل فخامة السر هنري دوبس سيتنج بلتنفيـذ فخامتكم وانتم ، حقوق الاكراد في عهدكم هذه المناسبة تقدم فائق احترامنا

محمد جاف
مندوب كركـوك

مصروف جباوك
مندوب اربيـل

الملحق رقم (٨)

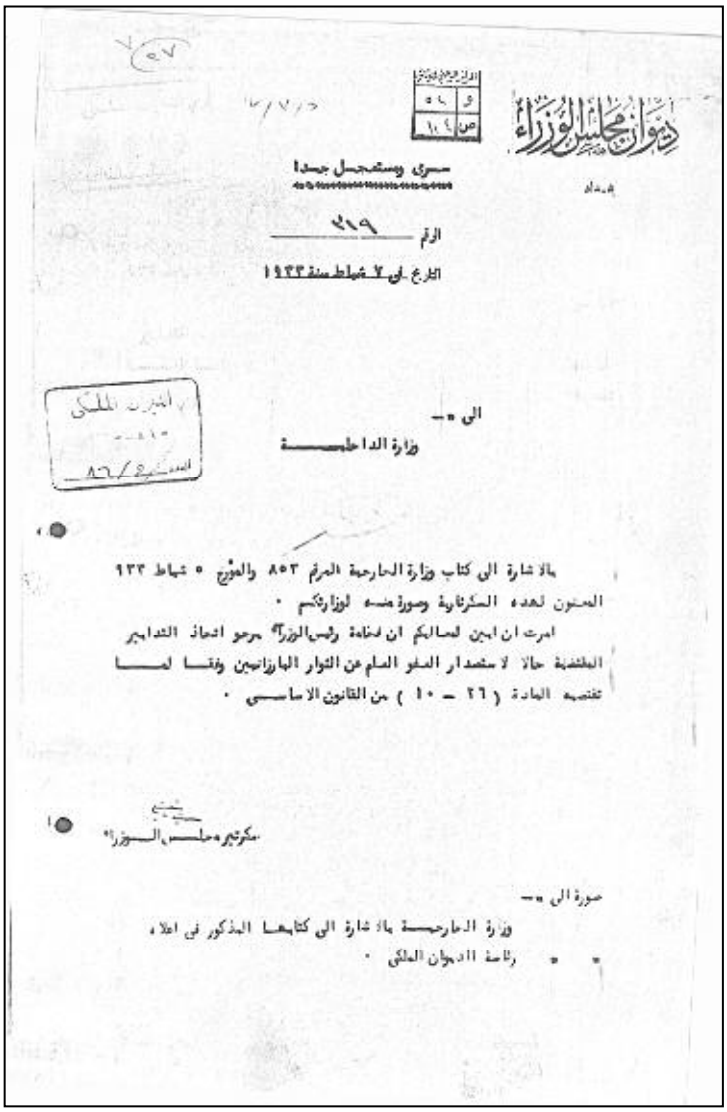

ديوان مجلس الوزراء

سري ومستعجل جدا

الرقم ٢٦٩

التاريخ في ٢ شباط سنة ١٩٣٣

الى :-
وزارة الداخلية

الديوان الملكي
الصادر ٨٦/٢

باشارة الى كتاب وزارة الخارجية المرقم ٨٥٣ والمؤرخ ٥ شباط ١٩٣٣ المصون لعده السكرتارية وصورة منه لوزارتكم .

امرت ان ابين لمعاليكم ان دولة رئيس الوزراء يرجو اتخاذ التدابير المقتضية حالا لاصدار العفو العام عن الثوار البارزانيين وفقا لما تقتضيه المادة (٢٦ - ١٠) من القانون الاساسي .

سكرتير مجلس الوزراء

صورة الى :-
وزارة الخارجية باشارة الى كتابها المذكور في اعلاه .
" " رئاسة الديوان الملكي .

311/1147

و	٢٨
ص	١٠٨

صورة برقية قوة بارزان المرقمة ٧١ ص والمؤرخة ١٨ /٢ الى دفاع موصل دفاع بغداد

ما يلي برقية مدير مزرى بالا TTT الشيخ صديق البارزاني ارسل مستعده الينا وافاد ما يلي TTT الشيخ صديق برغب الالتجاء الى الحكومة العراقية مع اخيه بابو واولاده اخيه سلمان وابراهيم مستعدون لقبول شروط الحكومة 1TT وهم يطلبون من الحكومة اطلاق سراح الحاج طه الصفادي بجلب اسماعيل عبدالسلام من بغداد وارسال المرقومان الى مواجهتهم .

- ٢ -

صورة برقية قوة بارزان المرقمة ٧١ والمؤرخة ١٨ /٢ المصدرة الى دفاع موصل دفاع بغداد

ما يلي برقية قائمقام الزيبار المرقمة ٣٩٠ والمؤرخة ١٨ /٢ الى متصرف الموصل تبتدئ TTT اشارة لبرقية مدير مزوري بالا ١٦٩ TTT اري صالبات الملا صديق مما طلبه لحداع الوقت حتى كيملة خبر الاخير من اخيه الشيخ احمد بالتسليم وعدمه لا خبر TTT اري من الارفق احسان طبابته .

الملحق رقم (٩)

دورة الكتاب

الدراق يحتفل الى الخشنة لحدم
في ٢٨ كانون الثاني الحالي

من الحزب على العمل في اليوم المذكور فيهو كافر بنعمة الوطن

ايها العراقيون

ان فيصلا الذي يعتز على جماجم الشهداء شهداء ثورتنا وليد تصريحات العمال والدائمين من ابناء جلدتنا وطنين وطنا بحضرة المسيو حين اعلن معاهدة الصداقة (٣٠ حزيران / ١٩٣٠) في هذا اليوم بقلل الانكليز نعتراضا الخون (الوطن) الى مريد هذا الاعتداء (هيبة الامم) بواسطة اجيرها (نوري)

فاستعدوا للتشييع والعزاء على الاقل البسوا جميعا الثياب السداد واجتمعوا في مقبرة الشهداء لقراءة الفاتحة وهي كل آمال امكم الصحة من ابناء خاضعين

الملحق رقم (١٠)

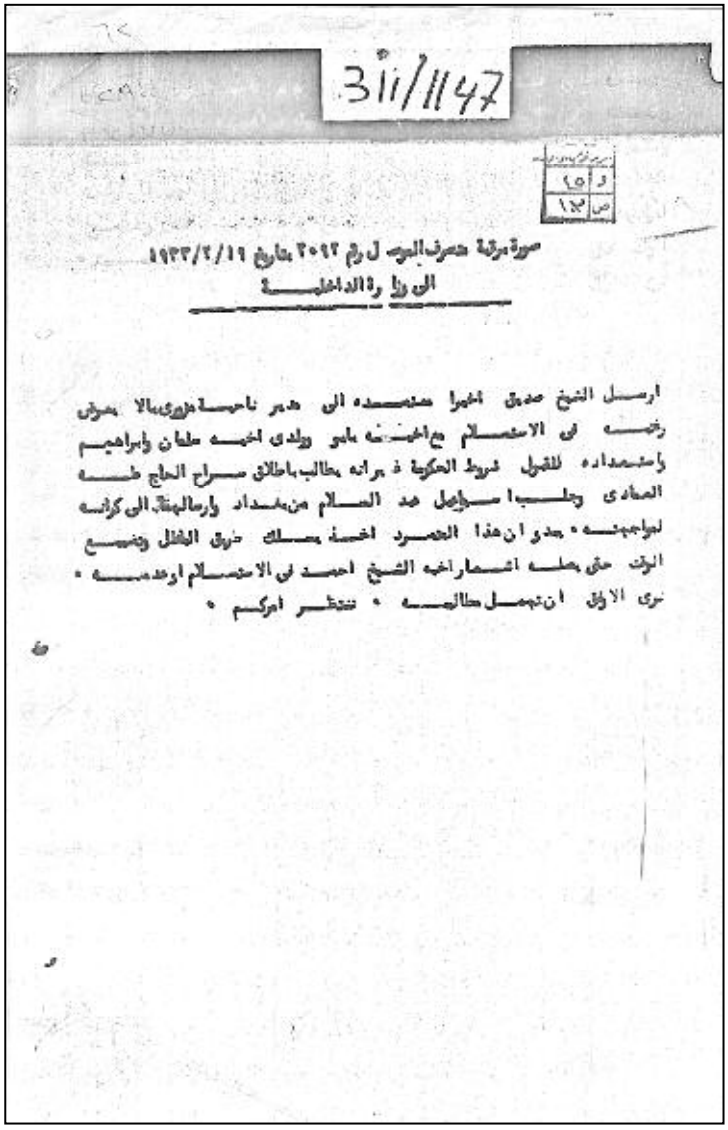

311/1147

د	٩٥
ص	١٧

صورة برقية مصرف العرب ل رقم ٢٠٩٢ بتاريخ ١٩٣٣/٢/١٦
الى وزارة الداخلية

ارسل الشيخ صديق اخيرا مندوبه الى مدير ناحية هورى بالا يعرض رغبته في الاستسلام مع اخيه ماجو وولدي اخيه سلمان وابراهيم واستعداده للقبول شروط الحكومة ذكر انه يطالب باطلاق سراح الحاج طه الصفاوي وطلب ايصال عبد السلام من بغداد وارساله الى كرانه لمواجهته . يبدو ان هذا التصرد اخذ يسلك طريق الفشل وتضيع الوقت حتى يطيل اعتصام اخيه الشيخ احمد في الاستسلام او عدمه . نرى الاولى ان نهمل طلباته . ننتظر امركم .

الملحق رقم (١١)

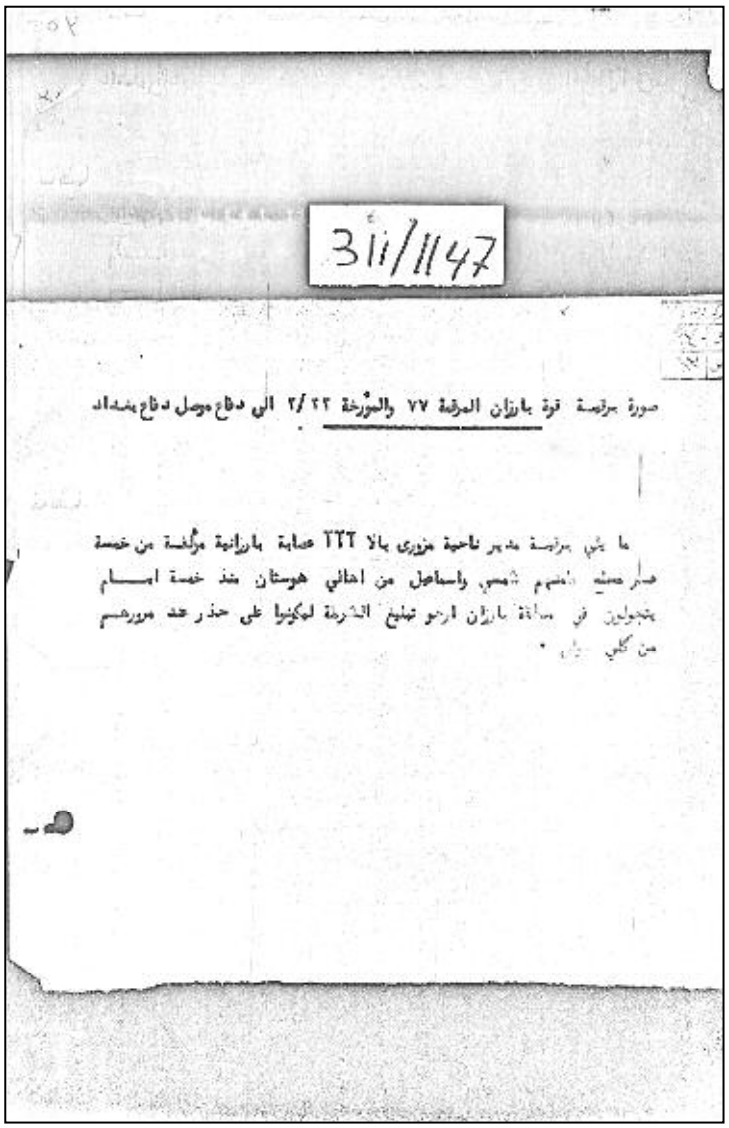

311/1147

صورة برقية قوة بارزان المرقمة ٧٧ والمؤرخة ٢٢/٢ الى دفاع موصل دفاع بغداد

ما يلي برقية مدير ناحية مزوري بالا TTT عناية بارزانية مؤلفة من خمسة صار حسنه ابنهم شمس واسماعيل من اهالي هوستان منذ خمسة ايام يتجولون في منطقة بارزان ارجو تبليغ الشرطة لتكونوا على حذر ضد مرورهم من كلي [illegible]

الملحق رقم (١٣)

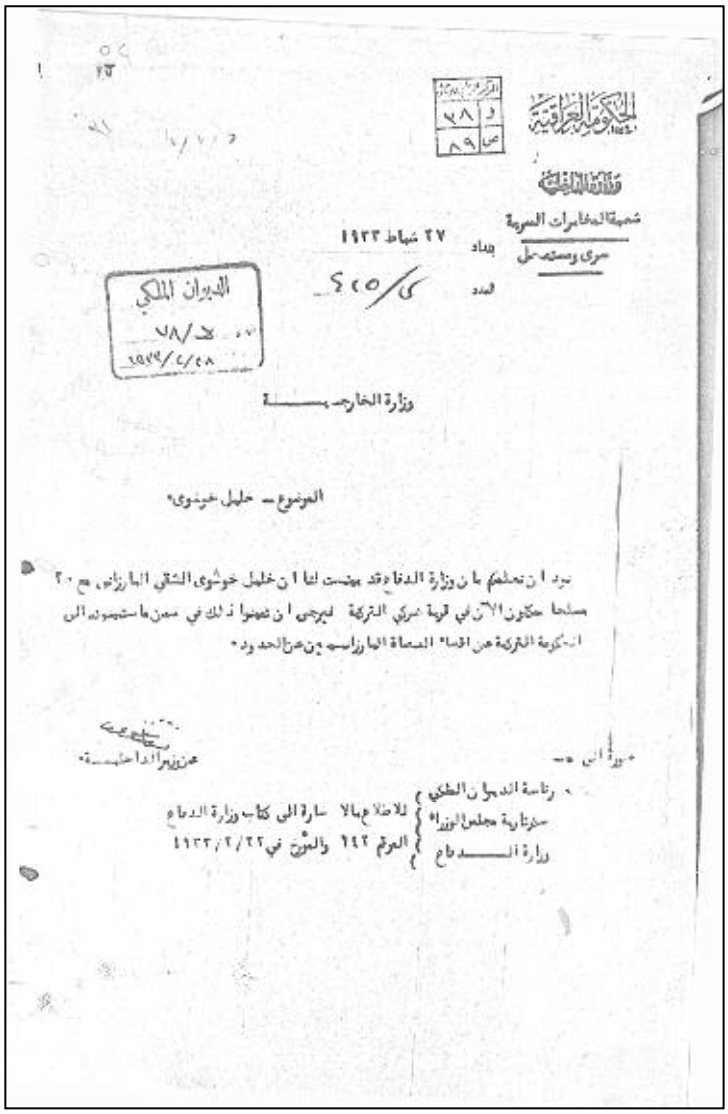

الحكومة العراقية

وزارة الداخلية

شعبة المخابرات السرية

سري ومستعجل

بغداد ٢٧ شباط ١٩٣٣

العدد ٤٠٥/ س

الديوان الملكي
٧٨/ لا
١٩٣٣/٢/٢٨

وزارة الخارجية

الموضوع – خليل خوشوي

نرد ان تعلمكم بان وزارة الدفاع قد بعثت لنا ان خليل خوشوي الشقي البارزاني مع ٢٠ مسلحا حكومن الآن في قرية سركي التركية ليرجى ان تفعلوا ذلك في ممن ما ستيمونه الى الحكومة التركية عن اقتفاء المعاة البارزانيين عن حدود.

عن وزير الداخلية

صورة الى –
رئاسة الديوان الملكي
سكرتارية مجلس الوزراء
وزارة الدفاع
للاطلاع بالاشارة الى كتاب وزارة الدفاع العرقم ٦٤٢ والمؤرخ في ١٩٣٣/٢/٢٢

الملحق رقم (١٣)

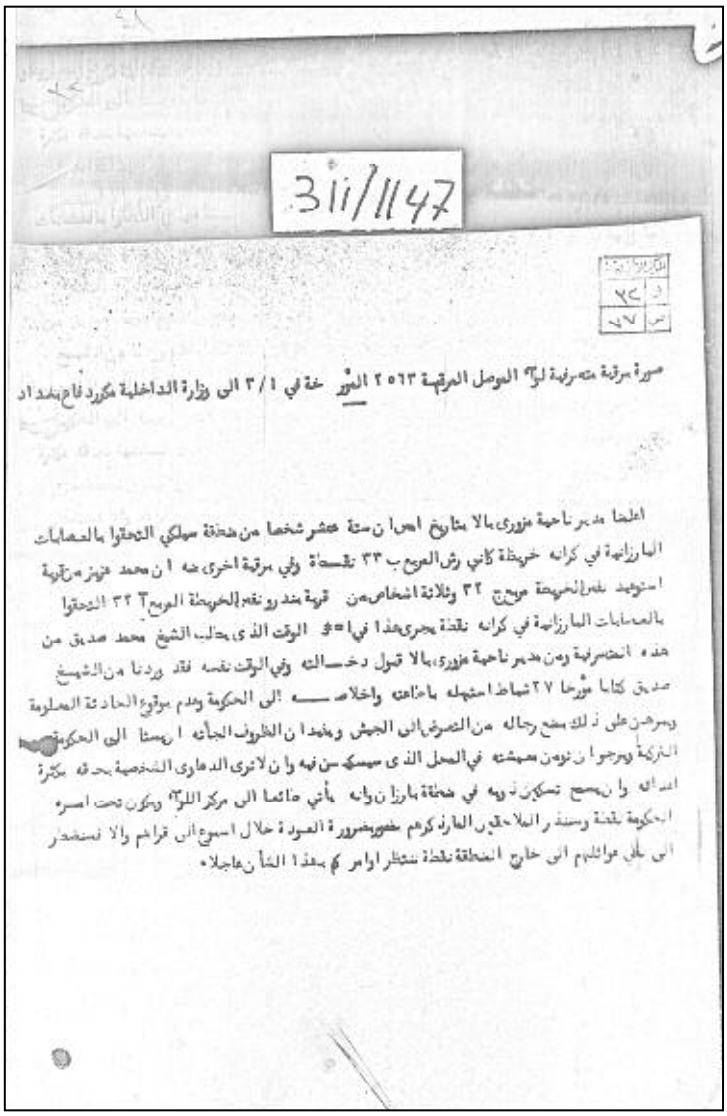

311/1147

صورة برقية متعرفة لواء الموصل المرقمة ٢٥٦٣ المؤرخة في ١/ ٣ الى وزارة الداخلية مكرر فاج بغداد

اعلما مدير ناحية مزورى بالا بتاريخ امس ان ستة عشر شخصا من منطقة سملكي التحقوا بالعصابات المارزانية في كرانه خريطة كاني رش المربع ب ٣٣ نقطة وفي برقية اخرى منه ان محمد عزيز من قرية استوعيد بقضاء الخريطة مربع ٣٢ وثلاثة اشخاص من قرية بندرو بقضاء الخريطة المربع ٣٢ التحقوا بالعصابات المارزانية في كرانه نقطة يجري هذا في ٢٥ الوقت الذي يطلب الشيخ محمد صديق من هذه المتصرفية ومن مدير ناحية مزورى بالا قبول دخوله وفي الوقت نفسه فقد وردنا من الشيخ صديق كتابا مؤرخا ٢٧ شباط امتهله باخائه واخلاصه الى الحكومة وعدم وقوع الحادثة المعلومة ويبرهن على ذلك بمنع رجاله من التعرض الى الجيش ومنحدا ان الظروف الجأته ارسلنا الى الحكومة التركية ويرجوا ان نؤمن معيشته في المحل الذي سيسكن فيه وان لا نثري الدعاوى الشخصية بحقه بكثرة اعدائه وان يصح تسكين زوجه في منطقة بارزان وانه يأتي حالما الى مركز اللواء ويكون تحت امره الحكومة بكفة وسند راجين الملاحظة عن كرهم ضرورة العودة خلال اسبوع الى قراهم والا نضطر الى جلي عوائلهم الى خارج المنطقة ننتظر اوامركم بهذا الشأن عاجلا.

الملحق رقم (١٤)

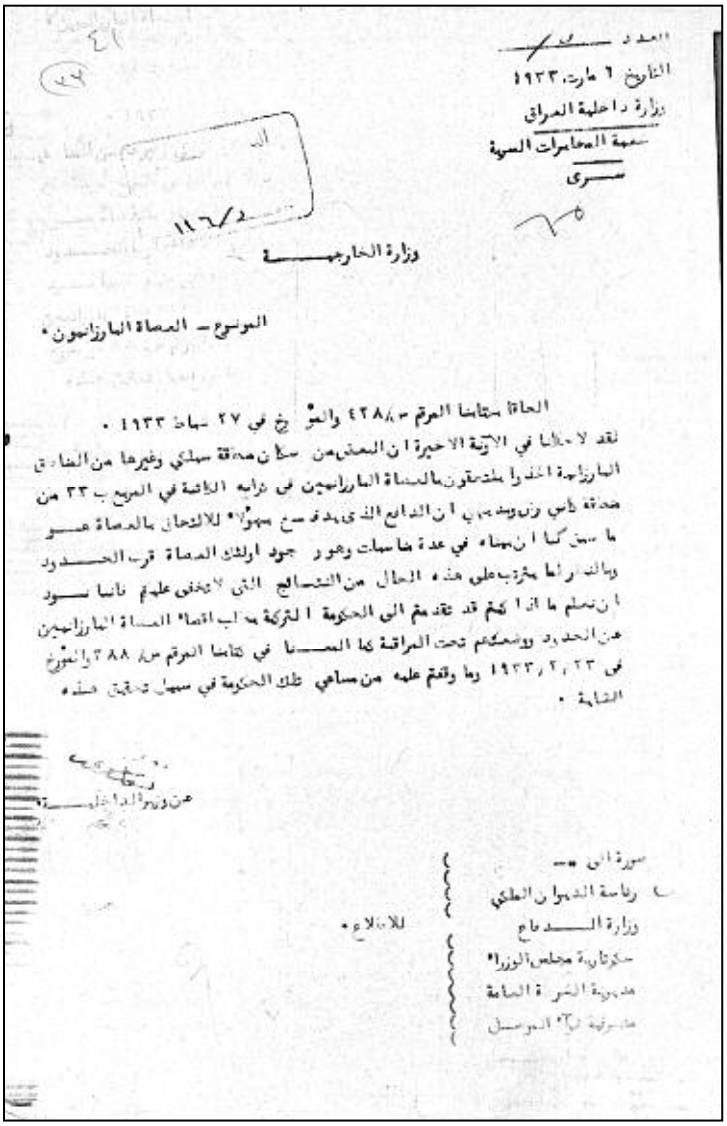

العدد ـــــ
التاريخ ٦ مارت ١٩٣٣
وزارة داخلية العراق
شعبة المخابرات السرية
سري

وزارة الخارجيـــــة

الموضوع ـ العصاة البارزانيون .

الحاقاً بمقامنا العرقم ٤٢٨/٣ والمؤرخ في ٢٧ شباط ١٩٣٣ .
نقد لاحظنا في الآونة الاخيرة ان البعض من سكان منطقة سيلفي وغيرها من المناطق البارزانية اخذوا يختلطون بالعصاة البارزانيين في نواحيه الواقعة في المربع ب ٣٣ من منطقة باس وزيبار وينبغي ان الدافع الذي يدفعهم للالتحاق بالعصاة هو ما سبق كما ان مجيئه في عدة مناسبات وجود اولئك العصاة قرب الحدود وبالتالي ما يترتب على هذه الحال من النتائج التي لا تخفى عليكم نأمل منكم ان تعلموا ما اذا كنتم قد تقدمتم الى الحكومة التركية بطلب اقصاء العصاة البارزانيين عن الحدود ونوصيكم تحت المراقبة كما عملنا في مقامنا المرقم ٣٨٨ والمؤرخ في ٢٣/٢/١٩٣٣ وما وقفتم عليه من مساعي تلك الحكومة في سبيل تحقيق هذه الغاية .

عن وزير الداخليـــة

صورة الى ـــ
رئاسة الديوان العلمي
وزارة الـــدفاع
سكرتارية مجلس الوزراء
مديرية الشرطة العامة
متصرفية لواء الموصل

للاطلاع .

الملحق رقم (١٥)

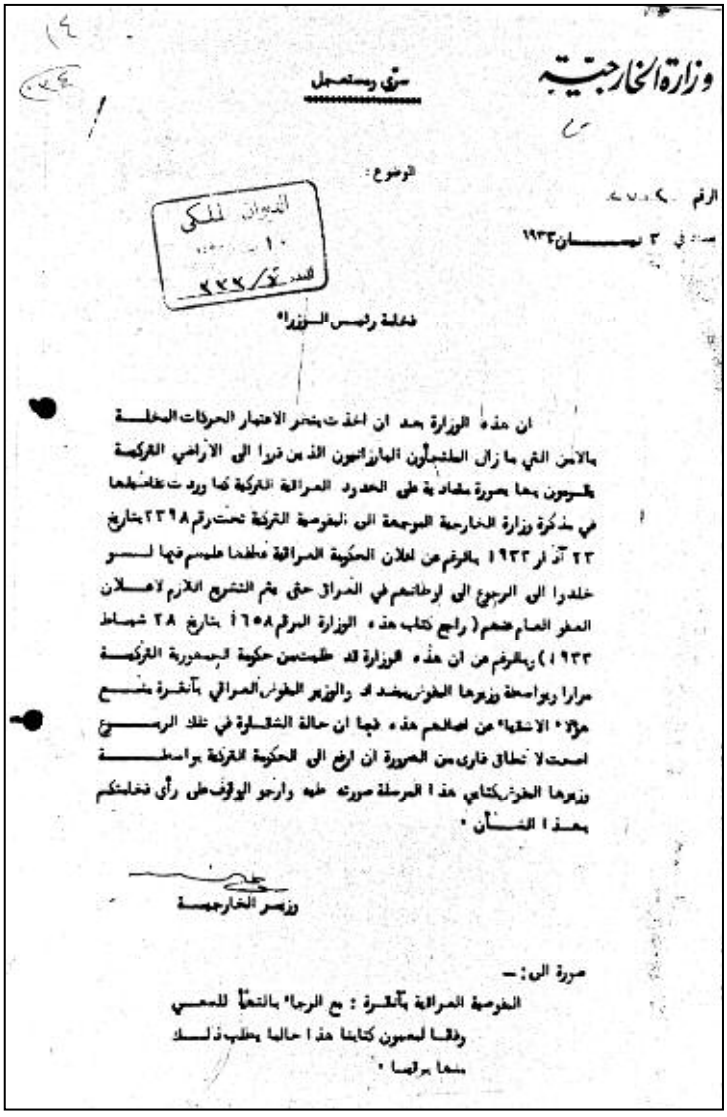

وزارة الخارجية

سري ومستعجل

الموضوع :

الرقم ٤٠٧٠٤

في ٣ نيسان ١٩٣٣

الديوان الملكي
١٠
الرقم ٢٢٢/٤

فخامة رئيس الوزراء

ان هذه الوزارة بعد ان اخذت بنظر الاعتبار الحركات المخلة بالامن التي ما زال المتشبثون البارزانيون الذين فروا الى الاراضي التركية يقومون بها بصورة متمادية على الحدود العراقية التركية كما ورد ذلك في مذكرة وزارة الخارجية الموجهة الى السفارة التركية تحت رقم ٢٣٩٨ بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٣٣ بالرغم من اعلان الحكومة العراقية مطلقا عليهم فيها العفو خلدوا الى الرجوع الى اوطانهم في العراق حتى يتم التشريع اللازم لاعلان العفو العام عنهم (راجع كتاب هذه الوزارة المرقم ١٦٥٨ المؤرخ ٢٨ شباط ١٩٣٣) بالرغم من ان هذه الوزارة قد طلبت من حكومة الجمهورية التركية مرارا ومواصلة وزيرها المفوض بمقداد والوزير المفوض العراقي بأنقرة منح هؤلاء الاشقياء من اعمالهم هذه فيما ان حالة الشقاوة في تلك الربوع اصبحت لا تطاق فاري من الضرورة ان ارفع الى الحكومة التركية بواسطة وزيرها المفوض بكتابي هذا المرسلة صورته طيه وارجو الوقوف على رأي فخامتكم بهذا الشأن .

وزير الخارجية

صورة الى :—
السفارة العراقية بأنقرة : مع الرجاء بالتفضل للمعني
وفقا لمضمون كتابنا هذا حالما يطلب ذلك
منها برقيا .

الملحق رقم (١٦)

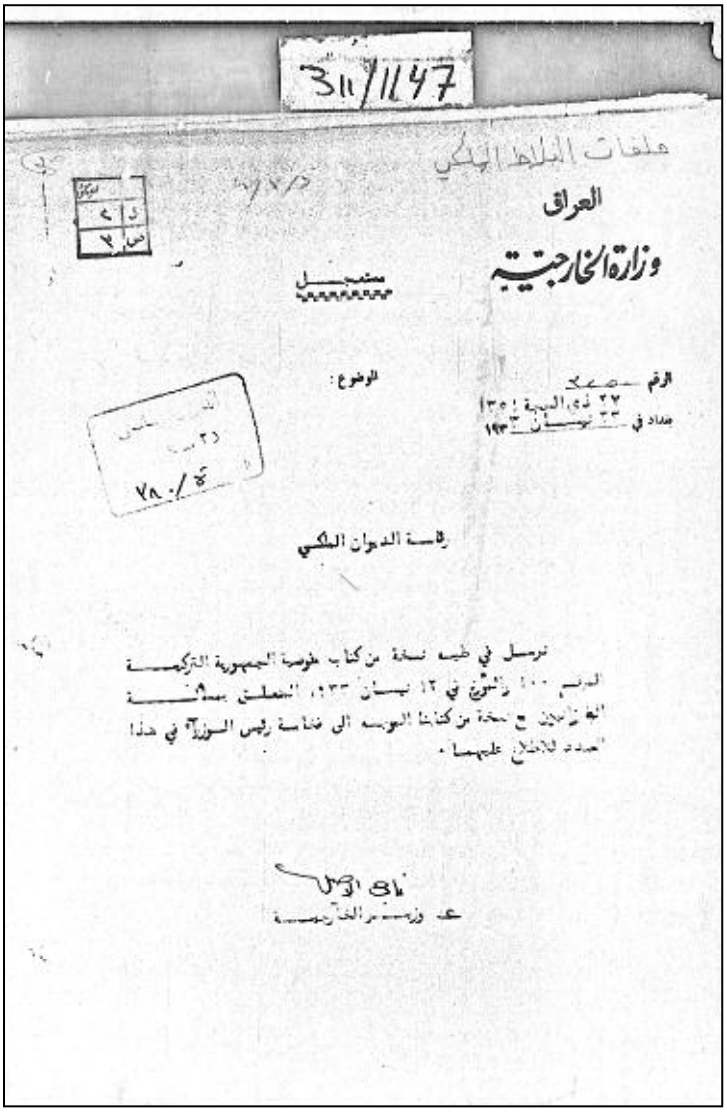

311/1147

ملفات البلاط الملكي

العراق

وزارة الخارجية

سجل

الرقم ـ ص ع ـ ٢٢ ذي القعدة ١٣٥١

عداد في ٣٣ نيسان ١٩٣٣

الموضوع:

٧٨٠/٥

رئاسة الديوان الملكي

نرسل في طيه نسخة من كتاب مؤسسة الجمهورية التركيـــة المرقم ١٠٠ والمؤرخ في ١٢ نيسان ٩٣٣، المتعلق بمعاهـــدة الحدود مع نسخة من كتابنا المؤسسة الى فخامة رئيس الوزراء في هذا الصدد للاطلاع عليهما.

عن وزير الخارجية

الملحق رقم (١٧)

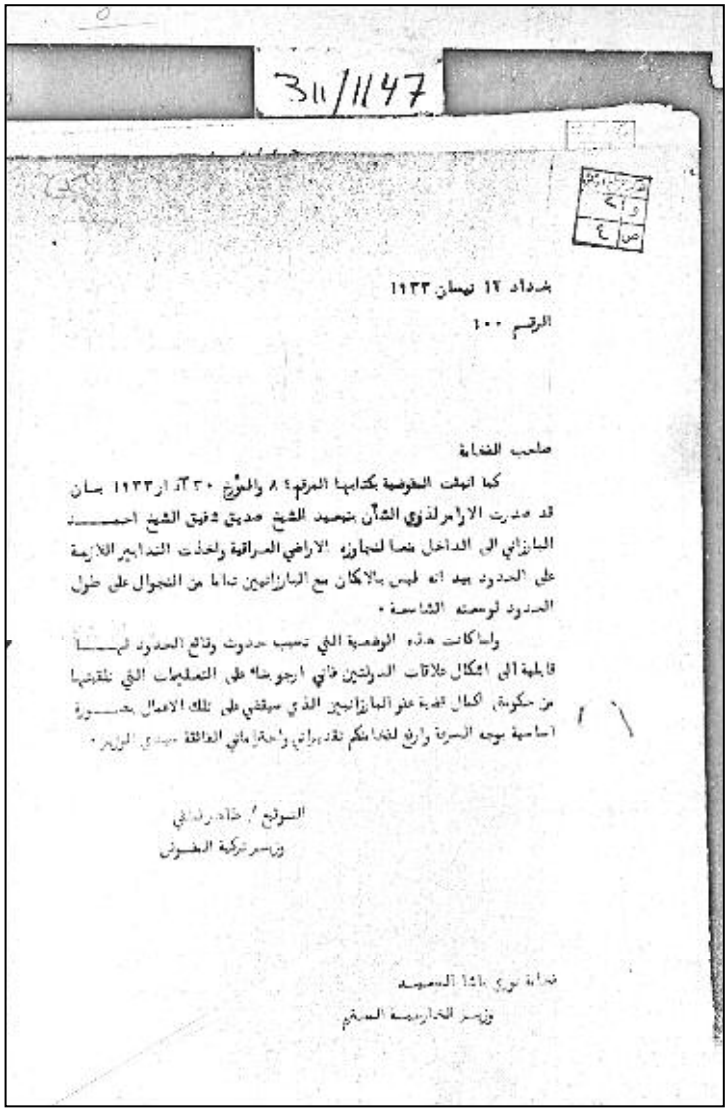

311/1147

بغداد ١٢ نيسان ١٩٣٣

الرقم ١٠٠

صاحب الفخامة

كما انهت المفوضية بكتابها المرقم ٨ والمؤرخ ٣٠ آذار ١٩٣٣ بيان قد صدرت الاوامر لذوي الشأن بتحميد الشيخ صديق شفيق الشيخ احمد البارزاني الى الداخل فعما لتجاوزه الاراضي العراقية واتخذت التدابير اللازمة على الحدود بيد انه ليس بالامكان منع البارزانيين تماما من التجوال على طول الحدود لوعورته الشاسعة .

واذا كانت هذه الوقعة التي تسبب حدوث وقائع الحدود ليست قابلة الى اشكال علاقات الدولتين فاني ارجو منه على التعليمات التي تلقيتها من حكومة، اكمال تهدئة عرب البارزانيين الذي سيقضي على تلك الاعمال بصورة اساسية موجه السرعة وارفع لفخامتكم تقديراتي واحترامي

التوقيع / خالد رشدي

وزير تركية العشرين

فخامة نوري باشا السعيد

وزير الخارجية المحترم

الملحق رقم (٨)

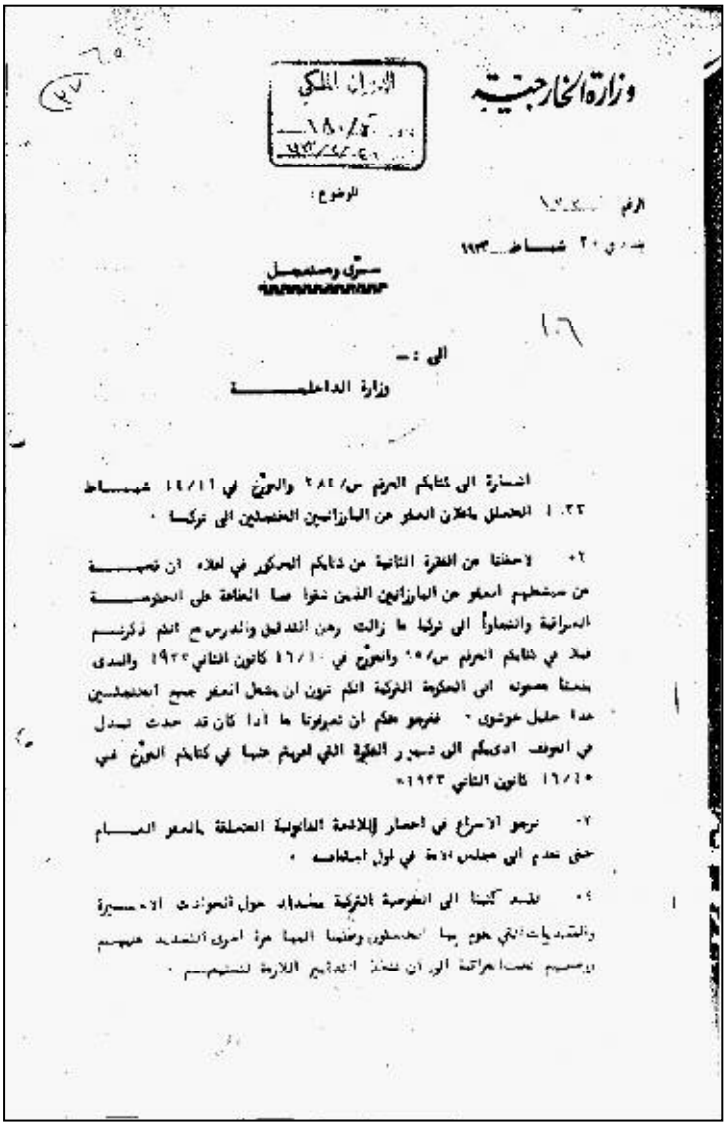

وزارة الخارجية

الديوان الملكي

الرقم

بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٣٤

الموضوع:

سري وصادر

الى :-

وزارة الداخلية

اشارة الى كتابكم المرقم س/ ٢٨٤ والمؤرخ في ١٤/١١ شباط ٣٣ المتعلق باطلاق العفو عن المبعدين الغجريين الى تركيا .

٢- لاحظنا من الفقرة الثانية من كتابكم المذكور في اعلاه ان قسما من مشمولهم العفو عن المبعدين الذين نقوا عما الحاقة على الحدود العراقية والتجاوا الى تركيا ما زالت رهن التدقيق والتدريس ، ثم ذكرتم فيما بعد في كتابكم المرقم س/ ٢٠٥ والمؤرخ في ١٦/١٠ كانون الثاني ١٩٣٤ والذي بعثتم بصورته الى الحكومة التركية انكم ترون ان يشمل العفو جميع المبعدين عدا خليل خوشوي . فنرجو حكم ان تعرفونا ما اذا كان قد حدث تبدل في الموقف لديكم الى تسيير الفكرة التي اعربتم عنها في كتابكم المؤرخ في ١٦/١٠ كانون الثاني ١٩٣٤ .

٣- نرجو الاسراع في احضار الملاحة القانونية المتعلقة بالعفو العام حتى تقدم الى مجلس الامة في اول اجتماعه .

٤- لقد كتبنا الى الحكومة التركية بصدد حول الحوادث الاخيرة والتشديدات التي حدثت بها المعاملون وطلبنا اليها مرة اخرى التشديد عليهم بوجوب احترام العراقة الى ان تنفذ التدابير اللازمة لتسليمهم .

311/1147

د	٩٤
ص	٧٠

صورة برقية متصرف الموصل المرقمة ٢٨٤١ في ٣/٤ الى ١ ـ داخلية مكرر دفاع بغداد مكرر ٣ مرالبنة الشمالية مكرر مدير شرطة الموصل .

اخبرنا مدير ناحية مزوري بالا ان سليم خوشوى من اهالي قرية اسدار مربع ٣٤ ب خريطة كلي رش التحق بالعصابة المارزانية من ٣٣ خمسة عشر مسلحا جاؤا الى قرية ناكركه واخذوا عائلة خليل خوشوى وذهبوا الى قرى الكردى للمعلومات .

صورة برقية متصرف الموصل الخالية من الرقم المؤرخة ٣/٤ ـ علمنا قائمقام الزيبار ان في ليلة ٣/٤/٣ ٣ اصعد مت سرعة مارزان مع اربعة من النقاة في قرية بي بانه ـ نقدة قبض على احدهم والمدعو ماجكر من محمد وهرب الباقون للمعلومات .

صورة برقية متصرف الموصل المرقمة ٢٢٥٦ المؤرخة ٣/٢ الى الداخلية مكرر دفاع موصل

من شرطة مركز سور ٣٣ في ١ الجاري صادف الكمين الذي اقامته شرطة مركز سور قرب جسر جامه سحما اتيا من جهة مركز سور فما استوقفه الكمين اجبب مطلقتين ناريتين من اشخاص كانوا وراء تلك المنخفض فالتجأ السرعة بحدود ثلاثين خيالة وشرعوا تحت جنح الظلام ٣٣ تقاطع الشرب مع العصابة مجهولة ٣٣ دعي مدير مزوري بالا ٢ همه التحق خمسة اشخاص بالعصابة وحكم بان عامة الشيخ احمد منهم ان يلتحق بهم ٣٣ سنجري بحقهم طبقا للقانون طبقا للخارطة المرسومة .

صورة برقية متصرفية الموصل المرقمة ٢٧١٤ في ٣/٤ الى ١ ـ داخلية مكرر دفاع بغداد مكرر ٣ مرالبنة الشمالية .

ان برقية من مدير ناحية مزوري بالا انه بلغ مجموع الاشخاص الذين التحقوا بالعصابات المارزانية من مكان مزوري بالا ٣٠ شخص ومن بلدان ناحية بارزان ما يقارب هذا العدد ٣٣ للمعلومات .

قرار (٢) من قرارات مجلس الوزراء المنعقدة في جلسة ٤ نيسان ١٩٣٣ .

(٢) لائحة قانون اعلان العفو العام عن المارزانيين .

(الوقائع ـ كتاب وزارة الداخلية الرقم ٤٧٣٣ والمؤرخ في ١٩ / ٣ / ١٩٣٣ .)

وافق مجلس الوزراء على لائحة قانون العفو العام عن المارزانيين على النحو الآتي :ـ

لائحة قانون العفو العام عن المارزانيين
رقم ( ) لسنة ١٩٣٣

المادة الاولى ـ للملك ان يعلن العفو العام عن المارزانيين الذين اظهروا العصيان والتمرد نحو الدولة العراقية ورفضوا السلاح فيما بين تاريخ ٩ كانون الاول ١٩٣١ وآخر شباط ١٩٣٣ باستثناء خليل خوشوى مدعم الفتنة فقد رئي ان للحكومة ان تأمر باستثنائه من تعهد ضرورة لتعهده عن محله في اي مكان داخل حدود العراق .

المادة الثانية ـ يشمل هذا العفو الجرائم المرتكبة ضد الافراد والاشخاص الشخصية المشمولة من الجرائم المذكورة في المادة الاولى .

المادة الثالثة ـ ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة ـ على وزير الداخلية والعدلية تنفيذ هذا القانون .

والامر على ما عرض على المجلس في ٣١ آذار

الملحق رقم (١٩)

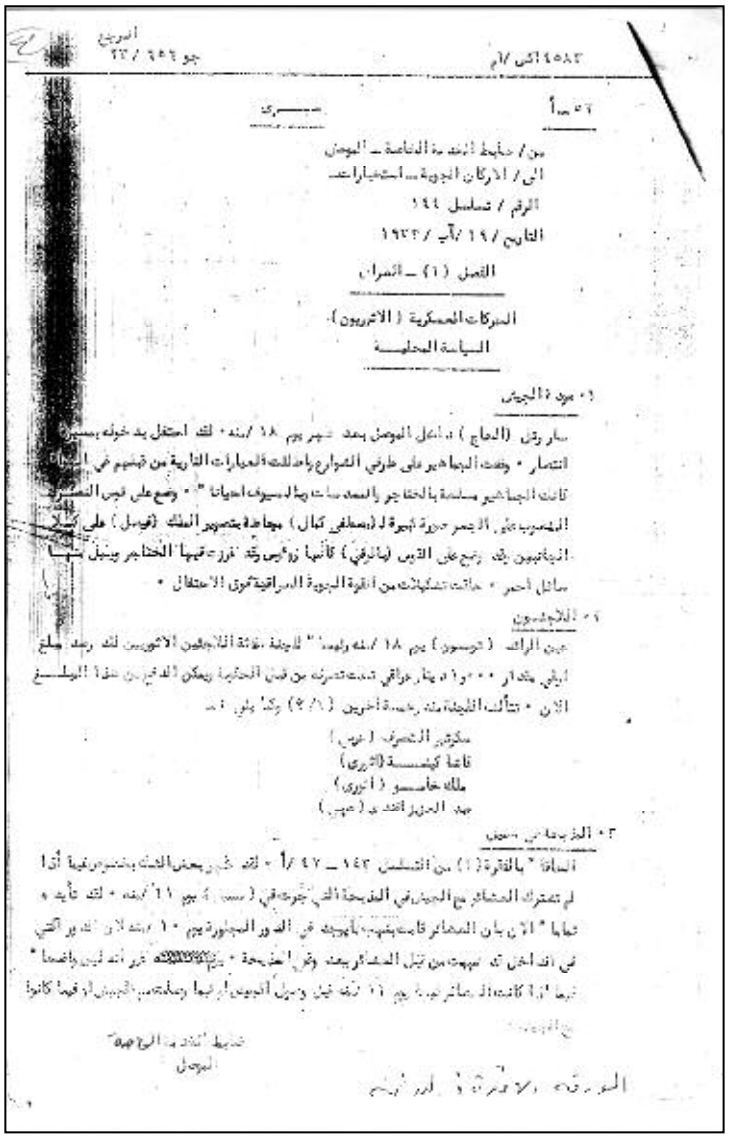

٤٥٨٣ اكس /أم — جو ٩٢٩ / ٢٣

الموضوع

من / ضابط الارتباط الخاصة ـ الموصل
الى / الاركان الجوية ـ استخبارات عد
الرقم / تسلسل ١٩٤
التاريخ / ١٩ / آب / ١٩٣٢

الفصل (١) ـ السراي

الحركات العسكرية (الاخرون)
السياسة المحلية

١ ـ مرور الجيش

سارت (الدجاج) داخل الموصل بعد ظهر يوم ١٨ / بدء ـ لقد احتفل بدخوله بمسيرة انتصار ـ وقفت الجماهير على طرفي الشوارع واطلقت العبارات النارية من قبيلهم في الهواء كانت الجماهير مسلحة بالخناجر والعصي وبعض السيوف احيانا ـ وضع على قبر المسرور المنصوب على الجسر حزمة كبيرة لـ (مصطفى كمال) مجاهدة بتصوير الملك (فيصل) على كتفه الذي يقبض يده رجع على القبر (بالرفق) كأنها زوايرة قد زرت قبرها الخناجر ينبل بها سائل احمر ـ حاولت تشكيلات من القوة الجوية العراقية فوق الاحتفال ـ

٢ ـ اللاجئون

عبر الراك (جسور) يوم ١٨ / بدء وليوما " لاجئة ـ فئة اللاجئين الاخرين لقد رحب بلغ اجمالي مقداره ٢٠٠ و ١ دينار عراقي تبرعت تبرعته من قبل الحاضرة يمكن الدفع من هذا المبلغ الان ـ تتألف اللجنة من رئيسة اخرين (٢/١) وكذا يلي ـ

مكرتير التصرف (عربي)
قاضا كبيسة (اثوري)
ملك خاصو (اثوري)
عبد العزيز احمد (عربي)

٣ ـ الذبيحة في سجن

السابقة " بالفقرة (١) من التسلسل ١٤٣ ـ ٤٢ / أ ـ لقد كان يحس الملك بتصرفها أذا لم تشترك العشائر مع الجيش في الذبيحة التي جرت في (بسن) يوم ١١ / بدء ـ لقد تأيد ذلك الان بان العشائر قامت بتهديد ما يوجد في الدور المجاورة يوم ١٠ / بدء لان الذبيحة التي في السجن قد سيقت من قبل العشائر بعد وقوع الذبيحة ـ يتبين ذلك ان لم يكن راغما " فيما اذا كانت العشائر قد هاجمت يوم ١١ / بدء قبل وصول الجيش الى فيما وصلت الجيش الى فيما كانوا

ضابط ارتباط القوة الجوية
الموصل

الملحق رقم (٢٠)

ايها الشعب العراقي الكريم

لقد نفذ صبر الجيش العراقي من ابنائكم على الحالة التي تصانعوها من جراء احتلام الحكومة الحاضرة بحالهما وظائفها الشخصية دون ان تكترث بحالكم ورفاهكم فطلب الى صاحب الجلالة الملك المعظم اقالة الوزارة القائمة وتأليف وزارة من ابناء البلاد المخلصين برئاسة السيد حكمت سليمان الذي عرفتم فيه البلاد بذكره الحسن ومواقفه المشرفة وما انه ليحزنا قصد من هذا الطلب الا تحقيق رفاهكم وتعزيز كيان بلادكم فلا شك في انكم تساعدون اخوانكم افراد الجيش وتؤيدونه في ذلك وتوفونه كل ما اوتيتم من قوة — وقوة الشعب هي القوة المعول عليها في الملمات .

وانتم ايها الموظفون لستم الا اخواننا وزملاؤنا لكم في خدمة الدولة التي نعتز كلنا الى جعلها دولة ساهرة على مصلحة البلاد واهلها عاملة على خدمتهم قبل كل شيء فلابد وانكم ستقومون بما يفرضه عليكم الواجب الذي الجأنا الى تقديم طلبنا الى صاحب الجلالة الملكي المعظم لانقاذ البلاد مما هي فيه فتتعاونون الحكومة الحاضرة وتمكنونها من [illegible] ستفاخرون بخدمتها اذ ربما يضطر الجيش الى [illegible] لا يمكن خلالها اجتنا بالاستقرار عن لايلي هذه الدعوة الصالحة باديء ذي بدء .

القائد العام
قائد الحركة الوطنية الاصلاحية

المركز الوطني للوثائق ببغداد
يسمح باستخدام الوثيقة لاغراض البحث
التاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٠٧

الملحق رقم (٣١)

لاعتاب صاحب الجلالة الملك المعظم

نعم خاف على جلالتكم بما لاقى ابناء بلادكم من جراء سياسة الحكومة الحاضرة سياسة التكرتب والمحاباة والاستغلال والاسراف التى لامبرر لها وقد بها المصالح الشخصية والمنافع الذاتية على المصالح والمنافع العامة واستهتارها بدماء ابنـــاء بلادكم التى اريقت لالسبب غير الاغراض الشخصية وتلبية رغبات المحسوبين والمنتسبين لهذه الحكومة حتى جرأهـا غرورهـا الى التطاول على صاحب العرش المقدس بل ربما تحدثوا بما وراء ذلك .

تعلمون جلالتكم بأن الجيش بروحه وجنوده انما كان خلال هذه المـدة يطيع الاوامر المقرونة بارادتكم بدافع الاخلاص الى قائده الاعلى . لما وقد تفاقم الامر واستمرت حالة البلاد تتدهور من سيء الى اسوء والاضطرابات فيها متوالية وسياســة الحكومة لم تتبدل والعدل مفقود بين رعايا جلالتكم والبؤس منتشر فى بلادكم كل ذلك لأجل اسعاد طبقة خاصة على رأسها اعضاء الحكومة الحاضرة فالجيش الذى تهمـــه مصلحـة بلاده وتعزيز كيانها اسوة بالامم المعتبرة يأبى ان يقف صامتا تجاه هـذه الحالة السيئة التى لاشك فى ان ستكون نتيجتها الدمار . لهذا يتقدم الجيش ليعرض على اعتاب جلالتكم طالبا انقاذ البلاد من هذه الهوة السحيقة باصدار ارادتـكم المطاعـة باقالة الوزارة الحاضرة وتعيين وزارة من ابناء البلاد المخلصين برئاســة السيد حكمت سليمان خلال ثلاث ساعات . وفى فرقهم مخالفة الوزارة لامر جلالتكم بالتنحى عن الحكم خلال المدة المضروبة فالجيش الذى لا يزال المخلص الامين لجلالتكم وبلاده سيقوم بواجبه لتنفيذ هذا الطلب خدمة للمصلحة العامة التى تعهـرون جلالتكم عليهـا .

الفريق
قائد الفرقة الثانية

الفريق
قائد الفرقة الاولى

المركز الوطني للوثائق - بغداد
صور بالتعاون مع الارشيف الفرنسي للبحث
التاريخ ١٥ / ١٢ / ١٩٨٦

الملحق رقم (٢٢)

نحن الرئيس الأعلى للقوات المسلحة نوجه هذا البلاغ الى الشعب العراقي

نظرا للاخلال الذي ترتكبه الهيئات الادارية في المناطق الكردية والسياسة السلبية تتبعها السلطة التنفيذية والنتائج التي ادت وستؤدي اليها هذه السياسة ٠

ايها الشعب المجيد!

ان الخونة من الدين والشيطان المعروفان ـ الكردي والعربي ـ يحاولان بعثا الى جديد يطغيان على العالم الرسالة المحمدية الداعية الى التقدم والتطور والحضارة والتي تقيم الدين الوثني الضال يبنيان على انقاضها الدامية عالما جديدا ترتكز دعائمه على الحرية والعدل والمساواة ٠ وما زالا يقودان العالم الاسلامي الى التفرق والتمزق وطاعون الحضارة الغربية المتدفقة من الغرب حتى تركها لكيدها الكبير وسخطه الرهيب الامبراطورية الصهيونية بؤرة الرجعية ومستغل الشعوب الكرونية الاخرة ٠

وبما ان وقعت الحرب الكونية الثانية اوزارها الا وكان الشعبان قد اقاما دولة فتية ناهضة بدوافع التاريخ والدين على ضفاف الرافدين تلك هي الدولة العراقية الخالدة ليبعث مجددا القديم وجددا تضالها المشترك في قيادة العالم الحديث بدورهما في كفالة السلام والوئام ٠

والان أيها العراقي بعد هذا العرض المقتضب لمعطيات الشعبين التاريخية ونشوئها وتطورها نريد ان نجيبك على ما تنتظر البلاد من الاحداث التي تشاهدها من اطلاعك عن واقع الحال ربما يكمن السبب الاول في محاولاتنا لاكتشاف الامر الذي يكمن وراء الادارة الحكيمة والذي العالم يتحدث عن بعض الغموض التي اكتنفته لم يتمكن من سلام تدعيمه بصورة تامة ٠

فالسياسة التي تتبعها السلطة التنفيذية في العراق عامة وفي المناطق الكردية خاصة بعيدة كل البعد عن مبادئ القانون الاساسي العراقي كما يدل دستور جمهورية العراق الديمقراطية فهي والحق دكتاتورية مطلقة بائسة تسير وتتصرف تحت ظل دستور الاطلنتك فقضية بارزان ـ والشيخ مصطفى وهو احد رجالاتنا المخيبين ـ التي استحلت ووصلت الى هذه الدرجة من الخطورة لم تكن في بادئ الامر سوى قضية شخصية كانت في المستطاع استئصالها اما وان السلطة التنفيذية التي تدير دولة بأسرها قد ارخت زمام الحكم لبعض الدهاة من دعاة الكوزمانية ـ وهم كما لا يخفى اعداء لنا ولكم ايها العرب ـ في المناطق الكردية وانسحت لهم المجال فقاموا بحركة مسلحة لهؤلاء لكي يلعبوا دورهم في التفريق بين هذين الشعبين المتاخيين يدفعهم في ذلك عداؤهم التاريخي لنا ولكم وتمزيقهم الى كيانية ٠

وهنا نرى ان ارواح مئات من الابرياء العزل من السلاح قد ذهبت كل يوم ضحية للقصف الجوي وتيران ما هو الا نتيجة لهذه السياسة وتلك الاعيب واهم دواعي الاسف ان ترتكب هذه الاعمال الوحشية في حين بلغت الديمقراطية من التطور درجتها ومن القوة اشدها اذ باتت تناضل البربرية اينما كانت وحيثما وجدت ٠ انها لتعبر الحق وتزوق واستخفا فا بكل ما حققته الانسانية في نضال طويل ٠

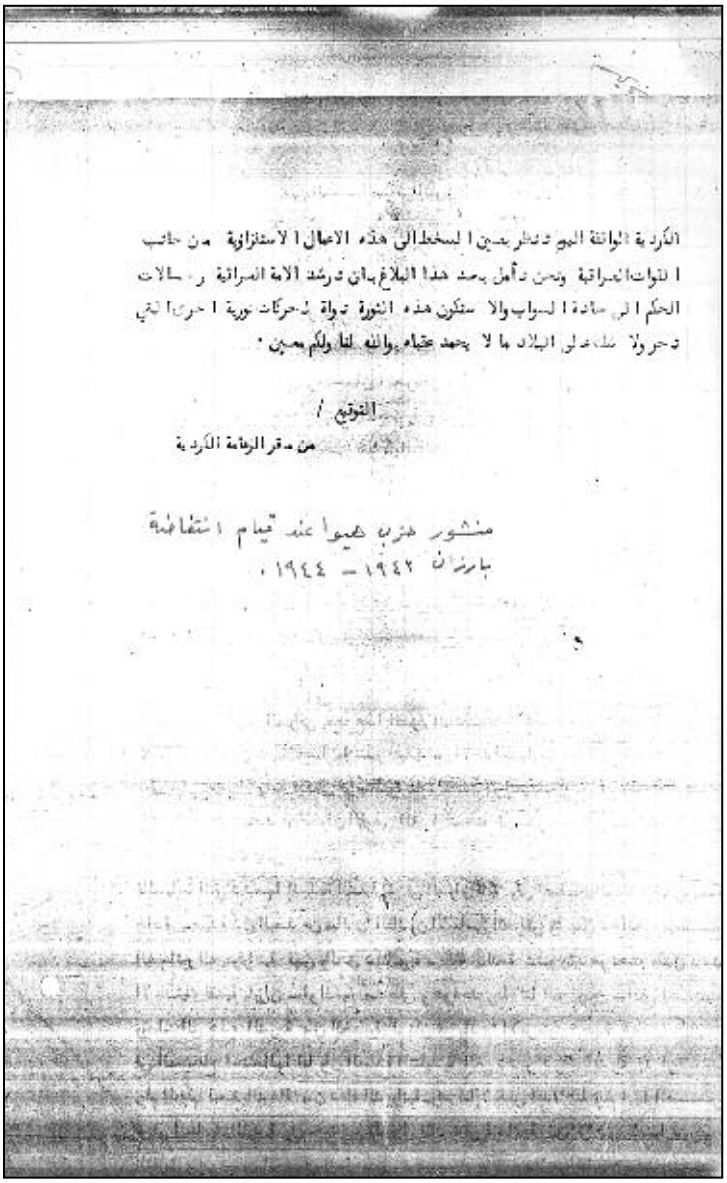

الكردية الواقفة الموقف السخيف الى هذه الاعمال الاستفزازية من جانب القوات العراقية ونحن نأمل بعد هذا البلاغ بان ترشد الامة العراقية رجالات الحكم الى جادة الصواب ولا ستكون هذه الثورة ثورة لحركات كوردية اخرى التي لا تخدم سلامة البلاد مما لا يحمد عقباه والله لنا ولكم معين .

التوقيع /

من مقر الرئاسة الكردية

منشور عزيز شيبو عند قيام الانتفاضة
مارس ١٩٤٢ - ١٩٤٤ .

الملحق رقم (٢٣)

ملحق رقم (٧)

ديوان مجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء المنعقد في جلسته الثامنة والاربعين المنعقدة في الساعة السابعة بعد ظهر يوم الاربعاء الموافق ٨/٨/١٩٤٥

الرئيس — معالي السيد صالح حيدر وكيل رئيس الوزراء ووزير المالية
الاعضاء — معالي السيد ارشد العمري وزير الخارجية
معالي السيد مصطفى العمري وزير الداخلية
معالي السيد احمد مختار بابان وزير العدلية
معالي السيد اسماعيل خلقي وزير الدفاع
معالي السيد عبدالامير الازري وزير المواصلات والاشغال
معالي السيد ابراهيم عاتك وزير المعارف
معالي السيد توفيق وهبي وزير الاقتصاد
معالي السيد عبدالمجيد علاوي وزير الشؤون الاجتماعية
معالي السيد يوسف غنيمة وزير التجارة

بناء على التقارير المرفوعة الى مجلس الوزراء من قبل وزارة الداخلية الخاصة باضطراب الأمن في منطقة الرميثة فقد اجتمع مجلس الوزراء وقد جلسة فوق العادة المخصوص فيها الموضوع.

تلي تقرير وزارة الداخلية المرقم ١٦٠٩ والمؤرخ في ٥/٨/١٩٤٥ ومرفقه كتاب متصرف لواء اربيل المحفل المرقم س/٢٩١ والمؤرخ ٣١/٧/١٩٤٥ الموجه الى وزارة الداخلية الذي اوضح فيه الاعمال العدائية التي قام بها الملا مصطفى البارزاني ورفاقه والمتضمن وجهات نظره وكذلك التي تضمنها كتاب مدير مركز سوران الموجه الى قائمقام راوندوز المرقم ٣٠ والمؤرخ في ١٢/٧/١٩٤٥ المتضمن محاولات الوفد الذي ارسله وكذلك كتاب الملا مصطفى الموجه الى متصرف اربيل المؤرخ في ٤/٦/١٩٤٥ ولوحظ مذكرة كتاب الملا مصطفى الموجه الى قائمقام العمادية وجواب القائمقام عليه وكذلك كتاب الملا مصطفى الموجه الى متصرف الموصل وكذلك كتابه الموجه الى الشيخ جلال الحيدري واطلع ايضا على كتاب الملا مصطفى البارزاني الموجه الى الكولونيل ميسه المشاور السياسي وجواب الكولونيل ميسه الموجه الى الملا مصطفى وكذلك اطلع على كتاب الملا مصطفى الثاني الموجه الى المشاور السياسي والى متصرف الموصل واطلع ايضا على كتاب وزارة الداخلية المرقم ١٦٠٠ والمؤرخ في ٨/٨/١٩٤٥ ومرفقه البرقية المرسلة من متصرف اربيل الباحثة عن منع لجنة تحديد النفع من القيام بعملها والبرقية الثانية الواردة في ٧/٨/١٩٤٥ المرسلة من متصرف اربيل الباحثة عن تصرف اولوبك وتخريبه المعامل المتعلقة في انشاء المستشفى والحفر للاضراب وطلبه من مدير الناحية اعادة الاسلحة المصادرة منه سابقا وقصده التحرش بالشرطة وخطر هجومه واعتدائه على سراي مركبه سور ومله وبازيان وكذلك اطلع على كتاب وزارة الداخلية المرقم ١٦٥١ والمؤرخ في ٨/٨/١٩٤٥ ومرفقه الرسالتين

المركز الوطني للوثائق - بغداد
رقم الفلم :
رقم الوثيقة :
تاريخ التصوير / /

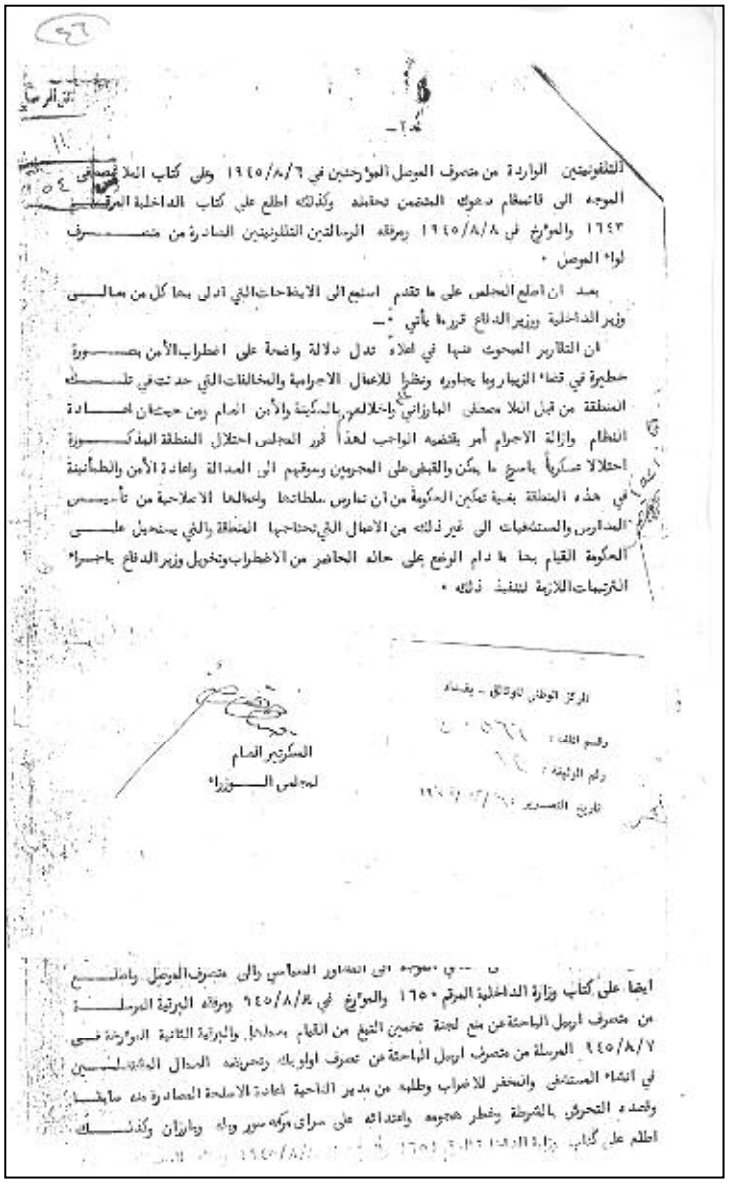

التلغونين الواردة من متصرف الموصل المؤرختين في ٦/٨/١٩٤٥ وعلى كتاب المتصرف الموجه الى قائمقام دهوك المختص تحقيقه وكذلك اطلع على كتاب الداخلية المرقم ١٦٤٣ والمؤرخ في ٨/٨/١٩٤٥ ومرفقه الرسالتين التلغونيتين الصادرة من متصرف لواء الموصل .

بعد ان اطلع المجلس على ما تقدم استمع الى الايضاحات التي ادلى بها كل من معالي وزير الداخلية ووزير الدفاع قررها يأتي :-

ان التقارير المبحوث عنها في العلاه تدل دلالة واضحة على اضطراب الأمن بصورة خطيرة في قضاء الزيبار وما يجاوره ونظرا للاعمال الاجرامية والمخالفات التي حدثت في تلك المنطقة من قبل انلا محمد الهارزاني واخلاله بالسكينة والأمن العام رئى حينئذ اعادة النظام وازالة الاجرام أمر يقتضيه الواجب لهذا قرر المجلس احتلال المنطقة المذكورة احتلالا عسكريا باسرع ما يمكن والقبض على المجرمين وسوقهم الى العدالة واعادة الأمن والطمأنينة في هذه المنطقة بغية تمكين الحكومة من ان تمارس سلطاتها واعمالها الاصلاحية من تأسيس المدارس والمستشفيات الى غير ذلك من الاعمال التي تحتاجها المنطقة والتي يستحيل على الحكومة القيام بها ما دام الوضع على حاله الحاضر من الاضطراب وتخويل وزير الدفاع باجراء الترتيبات اللازمة لتنفيذ ذلك .

المركز الوطني للوثائق - بغداد
رقم الملف :
رقم الوثيقة :
تاريخ التصوير :

المستشار العام
لمجلس الوزراء

ايضا على كتاب وزارة الداخلية المرقم ١٦٥٠ والمؤرخ في ٨/٨/١٩٤٥ ومرفقه البرقية المرسلة من متصرف اربيل الباحثة عن منع لجنة تخمين النفع من القيام بعملها والبرقية الثانية المؤرخة في ٧/٨/١٩٤٥ المرسلة من متصرف اربيل الباحثة عن تصرف اولياء وتصريفه العمال المشتغلين في انشاء المستشفى والتحقيق للاضراب وطلبه من مدير الناحية اعادة الاصلحة المصادرة منه سابقا وقصده التحرش بالشرطة وخطر هجومه واعتدائه على سراي حكومة سوران وباوزان وكذلك اطلع على كتاب [illegible]

الملحق رقم (٢٤)

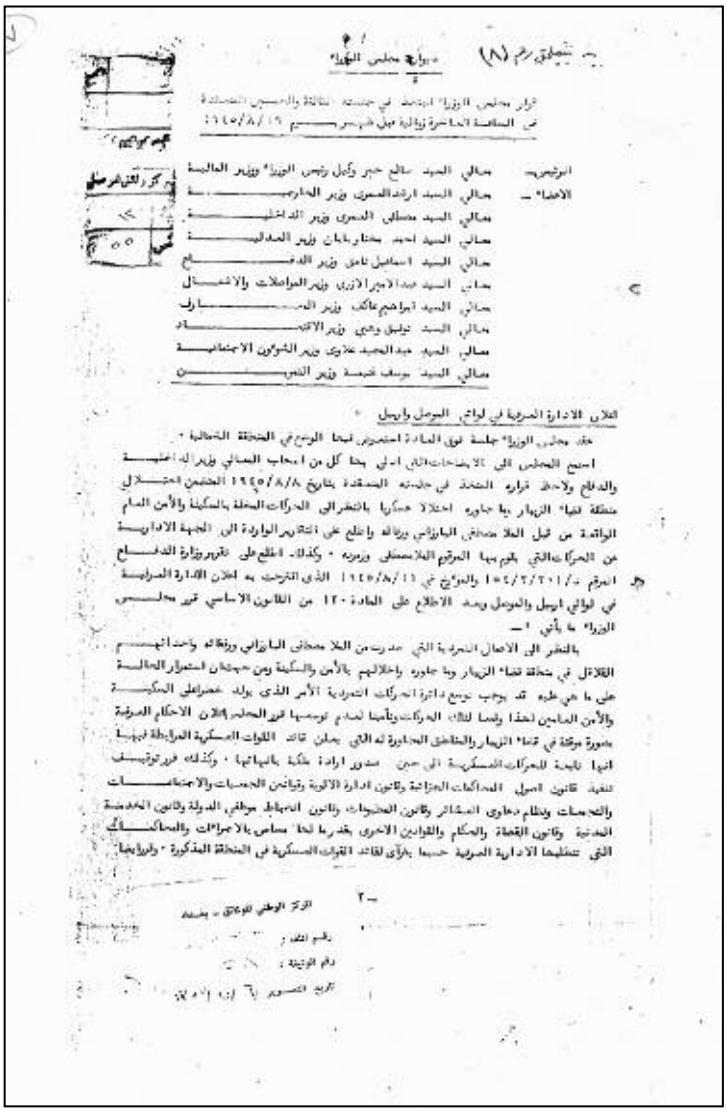

ملحق رقم (٨)

رئاسة مجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المنعقدة في السادسة من الساعة الحادية عشرة قبل ظهر يوم ١٩٦٥/٨/١٠

الرئيس: معالي السيد صالح جبر وكيل رئيس الوزراء وزير المالية

الأعضاء: معالي السيد ارشد العمري وزير الخارجية

معالي السيد مصطفى العمري وزير الداخلية

معالي السيد احمد مختار بابان وزير العدلية

معالي السيد اسماعيل نامق وزير الدفاع

معالي السيد عبد الامير الانزي وزير المواصلات والاشغال

معالي السيد ابراهيم عاكف وزير المعارف

معالي السيد خليل دهش وزير الاقتصاد

معالي السيد عبد المجيد علاوي وزير الشؤون الاجتماعية

معالي السيد يوسف شيمة وزير الشؤون

الغاء الادارة العرفية في لواءي الموصل واربيل

عقد مجلس الوزراء جلسة فوق العادة استعرض فيها الوضع في المنطقة الشمالية.

استمع المجلس الى الايضاحات التي ادلى بها كل من اصحاب المعالي وزير الداخلية والدفاع ولاحظ قراره المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٥/٨/٨ المتضمن احتلال منطقة قضاء الزيبار وما جاوره احتلالا عسكريا بالنظر الى الحركات المخلة بالسكينة والأمن العام الواقعة من قبل الملا مصطفى البارزاني وزمرته واطلع على التقارير الواردة الى الجهة الادارية عن الحركات التي يقوم بها المرتزقة الملا مصطفى وزمرته. وكذلك اطلع على تقرير وزارة الدفاع المرقم ب/١٠٤/٢/٢٠١ والمؤرخ في ١٩٦٥/٨/١١ الذي اقترحت به اعلان الادارة العرفية في لواءي الموصل واربيل وبعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الاساسي قرر مجلس الوزراء ما يأتي :-

بالنظر الى الاعمال التمردية التي صدرت من الملا مصطفى البارزاني وزمرته واحداثهم القلاقل في منطقة قضاء الزيبار وما جاوره واخلالهم بالأمن والسكينة ومن حيث ان استمرار الحالة على ما هي عليه قد يوجب توسع دائرة الحركات التمردية الأمر الذي يولد خطرا على السكينة والأمن العامين لهذا وقصد لقلع الحركات وتأمين لمعدي توسعها قرر المجلس اعلان الاحكام العرفية بصورة موقتة في قضاء الزيبار والمناطق المجاورة له التي يحتلن قادة القوات العسكرية المرابطة فيها انها تابعة للحركات العسكرية الى حين صدور ارادة مقابلة بانهائها. وكذلك قرر توقيف تنفيذ قانون المحاكم العشائرية وقانون ادارة الالوية وقوانين الجمعيات والاجتماعات والتجمعات وانظمة دعاوى العشائر وقانون الضيافات وقانون انضباط موظفي الدولة وقانون الخدمة المدنية وقانون القضاة والحكام والقوانين الاخرى بقدر ما تتعارض مع الاجراءات والمحاكمات التي تتخذها الادارة العرفية حسبما يقرره قادة القوات العسكرية في المنطقة المذكورة. وقرر ايضا

٢-

المركز الوطني للوثائق - بغداد
رقم الفهرس :
رقم الوثيقة :
تاريخ التصوير :

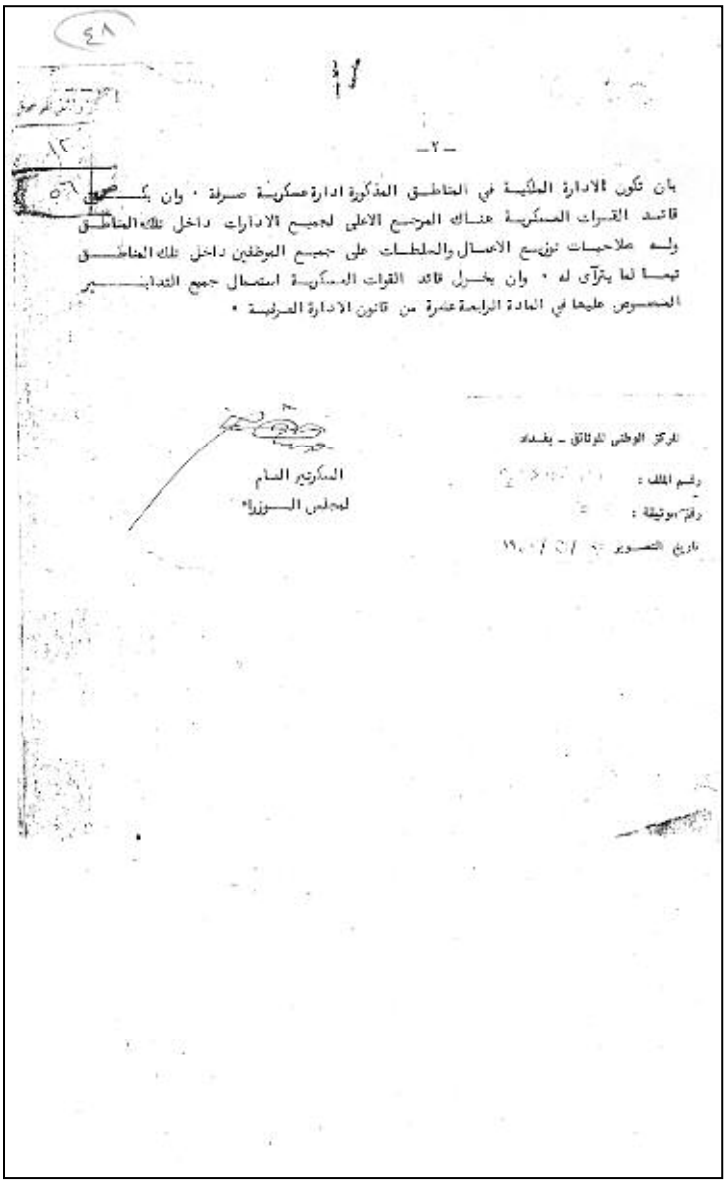

بان تكون الادارة الملكية في المناطق المذكورة ادارة عسكرية صرفة . وان يكون قائد القوات العسكرية هناك المرجع الاعلى لجميع الادارات داخل تلك المناطق وله صلاحيات توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المناطق تبعا لما يتراءى له . وان يخول قائد القوات العسكرية استعمال جميع التدابير المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من قانون الادارة العرفية .

المدرس العام
لمجلس الوزراء

المركز الوطني للوثائق - بغداد
رقم الملف :
رقم الوثيقة :
تاريخ التصوير :

الملحق رقم (٢٥)

مديرية التحقيقات الجنائية
بغداد في ١٢ مسارت سنة ١٩٤٦
العدد /

استعراض وضع الشيوعية في العراق
لغاية في ١ مارت ١٩٤٦

١ ـ مدى تسرب الشيوعية

ان الشيوعية او ما يقع تحت حصر هذا الاسم في العراق قد انتشرت في السنوات الاخيرة انتشارا شمل ثلاثة الطبقات تقريبا بحيث صار في الامكان القول الان بان ٥٠٪ من عناصر الشباب في المدن يعتنقون هذا المبدأ بدرجات مختلفة بل اكثر معتنقوه بصورة خاصة في الاماكن المزدحمة بالطبقة العاملة مثال ذلك معامل السكك الحديدية ومعامل البصرة وشركات النفط وطلاب المدارس بصدد ومعاناتك ما يشير الى انتشار هذا المبدأ بين ضعاف الجمهور افراد ، ولم يتضح الى الان ما يتم عن سريانه الى قوات الشرطة .

والملحوظ ان التعاليم الشيوعية قد اغرت هذه الطبقات فجعلت فيها استعدادا لتقبلها وسبب ذلك يعود في الغالب الى سوء حال الطبقة العاملة وضيق ذات يدها وتقدم افرادها في التفكير وادراكهم بانهم اصبحوا اليوم عنصرا مهما من عناصر الحياة .

اما طلاب المدارس فانهم يختلفون عن العمال من هذه الناحية ونحن اذ نرى قسما منهم يعتنق الشيوعية قائد الدافع الى ذلك هو ميلهم من الحياة الرائدة وميلهم للعمل والحركة تماشيا مع بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الاميركية مثلا نجد ان اوقات فراغ طلاب المدارس تشغل عادة بالالعاب الرياضية والحفلات وممارسة الفروسية وغيرها من الالعاب التي تنظمها لهم الهيئات المختصة بينما لا يجد هؤلاء الكثير منها هنا يلهيهم من التحدث بالشؤون السياسية وتنظيم النشرات السرية والتدخل في امور استفزازية اخرى لا تمت الى الدراسة بصلة .

وقد ادى المجهود الذي بذلته الشرطة خلال سنة ١٩٤٥ في مكافحة الشيوعية وعناصرها الى نتائج ساعدت على ضبط كمية كبيرة من مطبوعات الدعاية الشيوعية وسجلات الانتماء " للحزب الشيوعي العراقي " وطلبات من مختلف الاشخاص للانتماء الى الحزب المذكور واوراق اخرى اثبتت وجود " خلايا " شيوعية في مختلف نواحي القطر ينتسب اليها مئات من الاشخاص . ان المقدار الذي ضبط من هذه المطبوعات والمعلومات التي حصلت عليها الشرطة منها كانت قد ادت الى السير بالتحقيق بصورة تدريجية وبدقة على شكل زمرة بعد اخرى وقد اتهم مبدئيا اثنان وعشرون شخصا ظهرت اسماؤهم كرؤساء خلايا شيوعية فاودعوا الى المجلس العرفي وحكم عليهم كما يلي :ـ

١ ـ ناصر حسين الخاقاني — حكم عليه بالحبس الشديد لمدة ثمانية عشر شهرا مع وضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة واحدة .

٢ ـ ميخائيل بحوص — حكم عليه بالحبس الشديد لمدة عشرة أشهر ووضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة واحدة

٣ ـ حسن حسين زنكي — حكم عليه بالحبس الشديد لمدة سبعة اشهر ووضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة واحدة

٤ـ نمال علي بابير	حكم عليه بالحبس الشديد لمدة سبعة اشهر مع وضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة واحدة .
٥ـ علي عبد الامير	حكم عليه بالحبس الشديد لمدة سبعة اشهر مع وضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة واحدة .
٦ـ حمزة سلمان ٧ـ عبد العزيز عبد الهادي ٨ـ حمقبل ابراهيم ٩ـ زياد يحيى الحفاجي ١٠ـ نوبهار اسكندر ١١ـ عبد الحليم عبد الحسين لاشف القطان .	حكم عليهم بكفالة ضامن بمبلغ (٥٠٠) دينار لكل واحد منهم وعند عدم تقديمهم الكفالة المطلوبة الحبس لمدة سنة واحدة .
١٢ـ صالح محمود الصفار ١٣ـ توفيق عبد الرزاق الالوسي ١٤ـ داود مراد توهين ١٥ـ يحيى رشيد الشماع ١٦ـ فاروق شوع ١٧ـ احمد بكر ١٨ـ قاسم الصفاوي ١٩ـ نجيب داود ٢٠ـ شاكر محمود ٢١ـ محمد الهلالي ٢٢ـ ثابت يحيى	هؤلاء افرج عنهم الحاكم العرفي العسكري لعدم توفر الادلة ضدهم .

وتعقب هذه المحاكمة محاكمات اخرى لها ينتهي التحقيق الى مرحلة معينة .

وقد تم التحقيق كذلك في قضية اخرى كان المتهمون فيها اشخاصا منسوبين للجيش فاودعت للمراقبة وكانت النتيجة ان صدر الحكم على واحد منهم بالسجن وافرج عن الباقين بناء على عدم توفر الادلة .

٢ـ الحـــزب

وان من جملة الكشوفات عن اعمال الشرطة وتحرياتها هو توصلها الى وجود حزب شيوعي " خفي " في العراق . فقد اشارت الاوراق التي عثر عليها اثناء التحريات الى اماكن تشكيل قسم من " خلايا " الشيوعيين بينما لم يعثر على ما يشير الى موقع مراكز الحزب العام او هويات اعضاء لجنته المركزية بصورة صحيحة وكلما هنالك من المعلومات المتبعثرة تدل على عدم وجود مراكز هام معين لهذا الحزب وعلى ان لجنته المركزية مؤلفة من اعضاء عينوا انفسهم بانفسهم بحيث لا يعرف هوياتهم احد فهم هم حق ولا الاشخاص

في مواضيع انتخاب هيئات الحزب الشيوعي و " قرارات " بطرد " بعض أعضائه وغير ذلك .

ان تكتما كهذا يعتبر في نظرهم من مستلزمات الحركات الهدامة اذ يرون فيه الوسيلة الاساسية للمحافظة على اسرارهم من الجواسيس او من افتضاح أمرها اثناء استجواب بعض الاعضاء الذين قد يلقى القبض عليهم بتهمة الشيوعية . ولذلك نرى ان اغلبهم ينتحلون اسماء مستعارة " يستعملونها في كتاباتهم ومطبوعاتهم " سبق وعرف بعضها او اشتبه به الا انه في الوقت الذي يوجد ما يبرر الاشتباه بهوية بعض اعضاء اللجنة العراقية فان مثل هذا الاشتباه ولاشك مبني على اساس نوعاما ولذلك يجب التسليم بالقول بان مرتع مراكز اللجنة العراقية وهويات اعضائها ما فتئت مجهولة .

٣ــ الاتصالات بروسيه

رغم الاعتقاد السائد بان المفوضية الروسية والوكلاء الروس هم الذين يديرون اعمال الشيوعيين هنا فاننا لم نتمكن الى الان من الوقوف على ما يؤيد هذه الجهة او التوصل الى شئ يبرر الاشتباه بذلك والحق ان المعلومات التي حصلنا عليها من مصادر يوثق بها تريثا بان المفوضية الروسية في بغداد تنفصل من كل تدخل بمثل هذه الاعمال في الوقت الحاضر .

ومع هذا فالعراقية الجارية قد اسفرت عن ان بعض المشتبه بكونهم اعضاء في اللجنة العراقية قد زاروا المفوضية الروسية في بعض المناسبات وهؤلاء هم :ــ

ناظم حميد المحامي

يحيى قاسم محامي وصاحب جريدة الشعب

صالح يحيون محرر في جريدة الشعب

ضياء عبد الوهاب ضابط سابق في الجيش وطالب في كلية الحقوق وصاحب مكتبة ببغداد .

عبد الامير ابو تراب محامي واحد الموقعين على عريضة طلب تأليف حزب الشعب .

وهنالك آخرون من طبقات واجتماعيات بان اخرى يزورون هذه المفوضية غير ان المعلومات المتوفرة بهذا الشأن لا تؤيد كونهم يقومون بزيارات غير مشروعة في الوقت الذي يمكننا القول بانهم يتصلون بالمفوضية لاغراض تجارية مع روسيا .

ويمكن القول هنا ايضا انه عندما يقوم بعض الناس " بمراجعة " المفوضية الروسية يجد جوابها اليه عادة بانها لاتحتاجه ولا تهتم بما يريده من وراء مراجعته وان عليه ان يتصل بالمفوضية الروسية في طهران .

اما الاذاعات والنداءات المتكررة الموجهة الى المهاجرين الارمن لحملهم على الهجرة الى ارمينيا السوفيتية فالملاحظ ان اتصالات المسيو " سفاروف " بالارمن المقيمين هنا كانت لهذه الغاية وحيث ان عددا كبيرا من هؤلاء الارمن مستخدمون الان في دوائر السكك الحديدية وميناء البصرة وشركات النفط فقد وجد من الضروري

٤ ـ اسباب توسع الشيوعية

لقد تطور امر الشيوعية واخذ يتوسع في العراق منذ خمس عشرة او عشرين سنة ولكن انتشارها لم يتخذ شكلا ملموسا في السنوات الاخيرة مثل ما كان عليه الامر في البلاد الاخرى المحيطة بالعراق وسبب ذلك يرجع ولا ريب الى قوة تأثير القيمة الدينية والى نفوذ العلماء حيث لم يلق " الكومنترن " ـ الذي قالوا عنه انه الغى ـ ارضا خصبة لنمو بذور دعايته وتعاليمه فيه اضف الى ذلك ان السيطرة الشديدة والمحيطة الدائمة من اعمال العناصر المشتبه بها سواء كانوا اجانب او عراقيين والاجراءات المثمرة التي كانت تتخذ دوما ضد الشيوعيين الاجانب قد فعلت كذلك فعلها في احباط اعمال هؤلاء . وعلى اثر توقيع الاتفاقية الالمانية ـ الروسية في سنة ١٩٣٩ بدأ " النازيون " و " الشيوعيون " هنا ايضا يتفقون فيما بينهم ويوحدون جهودهم للقيام باعمال مشتركة من شأنها التأثير على توتر العلاقات الانكليزية العراقية فكان الفريقان منهم يؤيدان رشيد عالي في حركته تأييدا تاما وهذا مما لا ريب فيه من جملة ما ادى الى انتشار الشيوعية .

والسبب الذي هو اشد فصولا في انتشار الشيوعية هو الهجوم الالماني على روسيا سنة ١٩٤١ ذلك الهجوم الذي بدل الموقف بين عشية وضحاها فحول من روسيا حليفة لبريطانيا وهذا الحلف هو في الواقع من الامور التي استوجبت مساعدة روسيا كحليفة ومساعدتها بالسماح لافلامها السينمائية بالظهور في البلاد بما فيها من الدعاية العنيفة للنازية ثم التخفيف من شدة الاجراءات التي كانت تتخذ عادة ضد الشيوعيين المتطرفين ودعايتهم وكانت كل هذه الاعمال ضرورية لمقاومة النازية والفاشية في البلاد وحصر جهود واعمال مؤيدي هذين المبدأين داخل نطاق ضيق ولهذا السبب اعتبر الشيوعيون بمثابة " وئل سادم " يصلح لمكافحة الدعايات النازية . وبانتهاء الحرب واخلاء المستقلات من ساكنيها اطلق بطبيعة الحال سراح الكثيرين ممن يدعون بالديمقراطية وحتى الشيوعيين منهم رغم ان هؤلاء كانوا في الغالب من مؤيدي رشيد عالي وحركته ومن المشاغبين الحزبيين . وقد اتاحت كل هذه الاحوال فرصة للتوسع الشيوعي بعد ان كان موضوعا تحت الرقابة الشديدة ونشاطه محصورا ضمن نطاق محدود .

ولا شك في ان من جملة الاجراءات التي استلزمت حصر نشاط الشيوعيين داخل نطاق ضيق هو تحديد حرية تصرفاتهم بفعل الرقابة المستمرة والقبض على المشتبه بهم بطريق وتوزيع النشرات السرية وثم الحكم على بعضهم بالسجن . ولولا هذه الاجراءات لتضاعف نشاطهم وتفاقم امرهم الى حد بعيد .

ويلاحظ مما تقدم بان الشيوعية قد رسخت اقدامها في العراق كما وقع في بقية الاقطار فصار من الصعب تجاهلها او الاغضاء عنها اذ وجد ان للشيوعيين خلايا موسعة في مراكز عديدة من نواحي البلاد ولا سيما في المدن الكبيرة وسبب ذلك يرجع الى كون منظمي الحركة الشيوعية هم من سكان تلك المدن وهم على الاكثر محامون ومعلمون وغيرهم والى النجاح الذي تلاقيه دعوتهم عادة في المناطق المكتظة بطبقات العمال

وابرز دليل على ذلك هو ما يظهر في لهجة المقالات " اليسارية " وكتابات نشرة " القاعدة " العربية والمناشير الشيوعية الاخرى التي اخذت تكثر من الاشارة الى كبار الملاكين ورؤساء العشائر وتدعو للعمل ضدهم متذرعة بحجة حاجة المزارعين الصغار والفلاحين الى الاراضي ومثل هذه الدعاية لا تختلف عن تلك المتبعة في اوربا التي تستهدف اثارة الشعب والمطالبة بتقسيم القاطعات الكبيرة الى مزارع صغيرة كما حصل في المناطق الواقعة اليوم تحت سيطرة الروس هناك .

وكان من نتائج نشر هذه الدعايات بين انام فيهم الاستعداد لتقبلها بناء على ضيق حالتهم وفي مناطق صناعية وزراعية مليئة بامثال هذه الطبقة التي صارت تدرك انها مهددة بشبح البطالة بعد ان توقفت الاعمال العسكرية البريطانية التي كانوا يعتاشون منها فقد اصبح آلاف من هؤلاء ينظرون الى انفسهم اليوم وكأنهم شيوعيون رغم كونهم لا يفقهون من امر الشيوعية شيئا عدا اللهم معنى القول الروسي القائل بان نظام السوفييت يؤمن للناس حاجاتهم وهكذا نجد ان هذه الطبقة اخذت ترحب بهذا المبدأ وتؤيده لتحرد ظنهم بانه سيعد حاجتهم في الحياة .

٥ــ من هم " الشيوعيون "

على الرغم من التفاصيل الاتفة الذكر فليس ثمة شك في ان هناك عددا لا يستهان به من افراد الطبقة المتعلمة ممن لا يتكرهلى نفسه الاخذ بالتعاليم الشيوعية او حتى الادعاء بها بينما نلاحظ ان اكثر ما ينطبق على هؤلاء من تفسير هو كلمة " الاحرار " او " الاشتراكيون " او " التقدميون " ومع ذلك فان بالاستطاعة وصف هؤلاء جميعا لغرض تفسير موقفهم كيساريين بانهم " شيوعيين " وبانهم ينقسمون في هذا المبدأ الى اربعة كتل وهي :ــ

الكتلة الاولى

ينضم الى هذه الكتلة افراد عقلاء مهذبون ومن جملتهم بعض النسوة المثقفات ايضا اللواتي يتطلعن بصدق الى حياة حرة وحكومة حرة وتحسن في مستوى المعيشة وترقية لحالة الطبقة الفقيرة . ان المنسوبين لهذه الكتلة رغم وصفهم من جانب الكثيرين بكونهم " شيوعيين " نظرا للمبادئ الاتفة الذكر التي يجاهرون بلزوم تطبيقها ومن جملتها ممارسة " الحياة الحزبية " والانتخابات الحرة " واخذ الحكم بيد الحزب الغالب في الانتخابات وغير ذلك من الآراء الديمقراطية الغربية (المناوئة للفكرة الروسية ــ الشيوعية) فان من الواضح بانهم ليسوا في الحقيقة شيوعيين ولكنهم من طبقة " الاحرار " كما يسمونهم في البلاد الاخرى او " الاشتراكيين " او " التقدميين " او بصورة عامة " اليساريين .

وفي الوقت الذي يمكن اعتبار اليساريين ممن يحملون على وجه العموم افكارا حرة فانهم يختلفون في الرأي في كيفية اخراج هذه الافكار الى حيز العمل كما وانهم في بعض شؤونهم الاخرى غير متفقين اذ تدب في صفوفهم عوامل الحسد والبغضاء والتحايل على الظفر بالزعامة . فيؤدي الامر بهم الى التصادم احيانا وهذه هي من جملة العوامل التي منعتهم من العمل سوية متضافرين لتنفيذ افكارهم . والى جانب ما تقدم نلاحظ عليهم احيانا انهم كأنما يدعون الى العمل " بالافكار الحديثة " مجردين عن التطرف الذي يتصفون به من كان على شاكلتهم وينقصهم العزم والحماس لدعوتهم وهكذا جر الخلاف بينهم على مرور الايام الى التفرقة ثم الى تأليف جماعات منعزلة في اعمالها لا صلة للواحدة بالاخرى وهذه الجماعات هي :ـ

١ ـ كامل الجادرجي وجماعته

٢ ـ يحيى قاسم وجماعته

٣ ـ عزيز شريف وجماعته

على ان من الممكن القول بان كامل الجادرجي وعزيز شريف سيتقدمان بطلب تأليف حزب لكل منهما حتى قيل بان كامل الجادرجي اخذ يعمل لذلك فعلا .

ولكن الجدير بالتنويه هنا هو ان ثقة افراد هذه الكتل ضعيفة بانفسهم ودليلنا على ذلك هو ما تضمنته رسالة بعث بها ذو النون ايوب الى المدعو وصفي الهني في دمشق في سنة ١٩٤٤ جهت قال ان " الشيوعيين في العراق يعتبرونه وجماعته " جواسيس " و " نازيين " بينما ينظر " النازيون " والشرطة انهم كشيوعيين وقد اختتم رسالته قائلا " ان من الايسر ان يتفق نازي وشيوعي من ان يتفق شيوعيان معا " وهذا القول يؤيد ما ذهبنا اليه آنفا كون افراد الكتل التي نحن بصددها غير واثقين ما اذا كانوا في الحقيقة شيوعيين ام لا .

الكتلة الثانيـــة ـ الشيوعيون الحقيقيون ـ

تعتبر هذه الكتلة صغيرة بالنسبة للكتلة الاولى وهي تضم اولئك الذين يؤمنون بالشيوعية بصدق ويعتبرون انفسهم شيوعيين وقد برهنوا على كونهم كذلك في عدة مناسبات اذ ان بينهم من قضى سنوات في روسية فتعلم اساليب دعايتها وغير ذلك كما وانهم جميعا من الراسخين في التعاليم الشيوعية ونظرياته " كارل ماركس " و " انجلز " و " لنين " وكثيرون منهم من تشبعوا افكار بعض الشيوعيين البارزين من الانجليز واتخذوا منهم قدوة لهم امثال " بريت " و بوليت ثم ساروا في دعوتهم الى حد بعيد بتعاليم العامة الروسية التي تستخدم في الدعاية لاسترعاء انتباه الجماهير " كالجموع الكادحة " و " العمال والفلاحون الجياع ـ المظلومون " وكذلك شعور البغضاء الذي يثيرونه على " الرجعية " و " الرجعيين " دوما مع اعجابهم بكل شئ " روسي " وقد كانت مطبوعاتهم في الغالب لا تزيد على تراجم (يضعونها بالعربية بشئ من التصرف بتلائم والظرف والمقام) منقولة من مواد يع روسية صرفة منشورة اما في روسية او على يد الاحزاب الشيوعية الاخرى في مختلف انحاء العالم ولا ينكر

ان بين اعضاء هذه الكتلة اناسا اذكياء قديرون يتمتعون بقسط وافر من الثقافة لا يجاريهم في ذلك اعضاء اي كتلة اخرى .

وهذه الكتلة هي التي تصدر المطبوعات الحزبية والمناشير وقد اصدرت في بادئ امرها " الشرارة " ثم توقفت عن اصدارها عندما حدث النزاع بين افرادها على الزعامة ثم استأنف المتقاتلون في ذلك النزاع اصدار نشرة " القاعدة " .

وهذه الكتلة ايضا هي المسؤولة عن بث الدعايات الثائرة وعن اثارة شعور الطبقات العاملة وحثهم على خلق الفوضى والاضطرابات كلما سنحت لهم الفرصة .

ان الاشخاص الذين توصلنا الى معرفتهم لحد الان كزعماء لهذه الكتلة متفقون الان فيما بينهم ومن جملة هؤلاء هم :-

داود الصايغ المحامي
يوسف سلمان يوسف صاحب الاسم المستعار " فهد "
عبد الامير ابو تراب المحامي
عبد الله مسعود المحامي
نعيم رجوان مرتّب

الكتلة الثالثة — المتظاهرون بالشيوعية

تشترك هذه الكتلة في العمل في حقل الشيوعية مع الكتلتين الاولى والثانية وهي تضم بين اعضائها عددا كبيرا بينهم المحامون والمعلمون و " الشباب المثقف " والطلاب . وان جميع هؤلاء بنتيجة مطالعتهم للكتابات " التقدمية " والادابيات " الحديثة " وتشبعهم لما تذيعه محطة راديو موسكو واعتقادهم بصدق كل ما تقوله هذه المحطة ثم اتصالهم بافراد الكتلة الثانية ومساعدتهم في اعمالهم غالبا كتوزيع النشرات السرية مثلا وغير ذلك اصبحوا ينظرون الى انفسهم وكأنهم " شيوعيون " انهم شباب من النوع الخامل الكسول يقضون معظم اوقاتهم في المقاهي ومحلات " الساندويج " وغيرها وكسبهم ضعيف يحمت يعتمد اغلبهم في معيشته على اهله ولذلك نرى ان ظروفهم هذه تحمل منهم عناصر ساخطة متذمرة على الدوام حتى يتم حصولهم على وظائف في الحكومة .

ان السبب الذي ادى الى وجود هذا النوع من الشباب في البلد هو تلقي هؤلاء ثقافة غير كاملة في حياتهم المدرسية يعتمدون بعدها في الحياة على احدى الوظائف الحكومية وكما نرى غير هذه الحال بالعمل لو تسنى تنشئة الشباب العارف لذكورهم على ثقافة " فنية " في اولى ايامهم او على تدريب " فني " على الاقل .

وهؤلاء طبقة معينة من الشباب يتحلى اغلبهم بمزاج حساس وبشعور وطني فياض ولكنهم لسوء الحظ سريعي التأثر بالدعايات والانقياد لتضليل المغرضين وهذا ما يجعلهم عادة عناصر تهدد الامن والاستقرار في بغداد بصورة خاصة وكذلك في البصرة والموصل اما فيما عدا هذه المدن فاهتمام هؤلاء في الحداث الاضطرابات قليلا .

الكتلة الرابعة — الطبقة العاملة (العمال واصحاب الحرف) وكذلك اصحاب الدكاكين الصغيرة والمزارعين الصغار وما شاكل هؤلاء .

تعتبر هذه الكتلة اكبر الكتل الشيوعية واهمها لانها تضم الجانب المهم من افراد الشعب الذين يتمنى مختلف الساسة السيطرة عليهم . والملحوظ هو ان جماعة الكتلتين الاولى والثانية قد تمكنوا من كسب ثقة الكتلة المؤلفة كما اسلفنا من اصحاب الحرف والعمال الذين تدار شؤونهم من قبل نقابات خاصة بهم وهم الذين يديرون ايضا شؤون تلك النقابات ويعملون على تحريض العمال على تقديم طلباتهم المختلفة بين حين وآخر لزيادة اجور العمال ورفع مستوى حالتهم وغير ذلك ولهذا السبب يمكن اعتبار الكتلة الرابعة شيوعية ايضا اذ ان قسما كبيرا من اعضائها ينظرون اليوم الى انفسهم كشيوعيين وذلك بنتيجة ما غسلته في نفوسهم دعايات الكتلة الثانية واذاعات محطة راديو موسكو ويصرحون بان رجال الحكم هم منشأ كل ما لحق بهم من حيف وغمط حقوق ولذلك فانهم يعتبرونهم اعداء لهم شأنهم في هذا الشعور شأن غيرهم من الشيوعيين ولقد تحققت هذه الظاهرة على اعداء هذه الكتلة المستخدمين في السكك الحديدية ودائرة مهنا في البصرة وفي المشاريع العسكرية البريطانية وستعتمد على اكثر احتمال الى المستخدمين منهم في شركات النفط نظرا لكون الدعاية التي روجتها الكتلة الثانية لاثارة سخط هذه الطبقة من العمال كانت لاتخرج تقريبا عما قيل من ان الاجانب هم المهيمنين على مرافق البلاد ولذلك فاننا لا نستبعد منها استخدام هذا النوع من الدعاية في المستقبل ايضا لاثارة الشعور ضد الاجانب .

وحيث لا توجد الان منظمة تعاونية — مركزية لنقابات العمال — فان حزب الشعب اذا صادقت الحكومة على تأليفه ، يأخذ على عاتقه القيام باعمال مثل هذه المنظمة وسيبقى قائما بها حتى يؤلف حزب آخر ينافسه في ميدان السيطرة على " العمال " .

ان افراد الكتلة الرابعة هم — كما لا يخفى — من اسهل الطبقات انقيادا للمثير لتحريضهم على احداث الفوضى والاضطرابات ولذلك فانهم يكونون خطرا حقيقيا على الامن اذا انضم اليهم سواد الناس في مناسبات ووقائع كالتي حدثت خلال شهر حزيران ١٩٤١ .

٦ — اغراض " الشيوعيين " واهدافهم .

سبق لنا القول بان اغراض واهداف الكتلة الاولى من الشيوعيين تنحصر في ايجاد حياة حرة وحكومة حرة تستند في اعمالها على اسس الدمقراطية الغربية وتعمل على تحسين حالة المجتمع واعادة النظر في الروابط العراقية — البريطانية والمفهوم من هذه الكتلة هو انها لا تقر الاعمال العدوانية علانية ولكن اساليبها في العمل

اما اغراض الكتلة الثانية " فالمفهوم من دعايتهم ونشراتهم هو انهم يعملون على خلق الفوضى والاضطرابات وايجاد بعض السخط والتذمر واستغلال الظروف المؤاتية لخلق المشاكل والاتعاب للحكومة وتشويه سمعة اصحاب الاعمال والملاكين وموظفي الدولة ونسف اسس العلاقات العراقية ـ البريطانية ثم تأليف حكومة شيوعية تربطها بالاتحاد السوفييتي روابط متينة واعني بذلك انها تتخذ من روسية صديقة وحليفة لها . وقد عنى اعضاء هذه الكتلة في الايام الاخيرة الى توجيه دعاياتهم ضد رجال الحكم البارزين وضد بريطانيا والانجليز وقايتهم من ذلك خلق مشاكلة للعراق ـ ان امكن ـ مع بريطانيا التي يعتبرونها العدو اللدود (لروسيا واطماعها) .

وبناء على ما توجيه هذه الكتلة من الدعايات الضارة وما تنطوي اليه في مضامين نشرة " القاعدة " فانها تعتبر الان اخطر مصدر يهدد الامن ولا سيما اذا اخذنا بنظر الاعتبار مالها من سطوة ونفوذ على الجموع المنتسبة للكتلة الرابعة .

٧ـ المطبوعات الشيوعية

استمر الشيوعيون على طبع وتوزيع نشرة " الشرارة " العربية الى ان دخلت روسيا الحرب وقد ساندت هذه النشرة " النازيين " والسوفييت في كل ما كتبته في حينه وركزت حملاتها ضد الانجليز بصورة خاصة وضد المهاجرين العراقيين والشخصيات الاخرى البارزة الذين اتهمتهم بمحاصرة الانجليز ولكنها من ناحية اخرى لم تكن لتنظر الى الحرب القائمة آنذاك نظرة من يعطف على الالمان كما ولم يظهر في تعليقاتها على الحوادث ما ينم عن مثل هذا العطف رغم انها كانت تبتهج بما يصاب به الانجليز من النكسات .

وعندما هاجمت المانيا الاتحاد السوفييتي وقعت هذه النشرة في مأزق وراحت تفتش لها عن مخرج يخرجها فقالت حينذاك " حيث ان الامة البريطانية تحارب النازية والفاشستية فان الحزب الشيوعي العراقي يعتبر بريطانيا حليفة لروسيا " وهذا مما يدل على ان الحرب في نظرهم كانت ذات وجهين الاول هو ان الامة البريطانية تحارب المحور والثاني هو ان جمهوريات الاتحاد السوفييتي تحارب النازية والفاشستية ولكن الامور ازدادت تعقدا بدخول اليابان الحرب ووقوف الولايات المتحدة الامريكية بجانب الحلفاء فلقد خفت الدعاية الموجهة ضد الانجليز نوعا ما وعندما صار التهديد النازي للعراق من الامور الحقيقية لوقت ما راحت هذه النشرة تتحدث بصالح البريطانيين وتصبر عن مخاوفها مما سيؤول اليه امر الشعوب الصغيرة الواقعة تحت السيادة النازية ولكنها بعد زوال ذلك الخطر بنتيجة معركة العلمين وجلاء القوات المحورية عن شمال افريقيه والنكبة التي حلت في الجيش الالماني في ستالينغراد وما بعدها عادت النشرة المذكورة تهاجم الحكومة العراقية وتروج مختلف الدعايات ضدها وضد موظفيها والشخصيات البارزة العراقية مهاجمة شديدة ومع ذلك فان عوامل الحسد والنزاع اللذان وقعا بين القائمين باصدار النشرة ادت الى خلقها في النهاية واستعداد

وقد تولى طبع وتوزيع " القاعدة " جماعة ينتسبون الى الكتلة الثانية واسماء هؤلاء مبينة في الفقرة الخامسة -

وقد ظهرت من وقت لاخر مطبوعات سرية اخرى عديدة بينها " النضال " و " الى الامام " وكانت الاولى تطبع وتصدر من جانب جماعة تقل تطرفا عن أولئك المنتسبين الى الكتلة الثانية منهم عبد الرزاق حسن وعدد ضئيل من طلبة المدارس بينما كانت الثانية تطبع من جانب جماعة تنتسب للكتلة الاولى منهم ذو النون ايوب ويحيى قاسم وتوفيق منير وغيرهم . ولقد قيل في حينه ان كامل الجادرجي كان يؤيد هذه النشرة ولكننا لا نستطيع تأييد صحة هذه الرواية ومع هذا فان ما يهم الاشارة اليه هو ان هذه النشرة قد احتجبت في نفس الوقت الذي يبدأ فيه ظهور " جريدة صوت الاهالي " و " الشعب " و " الرأي العام " .

٨ـ مطالب الشيوعيين لتأسيس الاحزاب

على الرغم من عدم تقديم اي طلب او عريضة للحصول على اذن رسمي بتأليف حزب شيوعي فقد كانت الضجة التي اثيرت من جانب الشيوعيين حول الموضوع كبيرة . وقد قدمت جماعات من مختلف الكتل طلبات متكررة بتأليف احزاب سياسية نبين منها ما يلي :ـ

أ ـ حزب الوحدة الوطنية الديمقراطية

تقدمت جماعة بتأليف هذا الحزب في حزيران ١٩٤١ وعلى رأسها

ناظم حميد المحامي
عزيز شريف "
داود الصايغ "
سيد محمد بحر العلوم " وغيرهم

ولم توافق الحكومة على السماح لهم بذلك .

ب ـ حزب الشعب

ان هذا الحزب بصفته حزب يساري امتدادي به مبدئيا في اوائل سنة ١٩٤٤ بعد ان كان يتزاول اعماله سرا منذ سنة ١٩٤١ وكان الموقعون على طلب تأليفه هم :ـ

يحيى قاسم المحامي وصاحب جريدة الشعب
عبد الامير ابو تراب "
ابراهيم الخضيري "
ابراهيم الدركزلي "
توفيق منير "
عبد الرحيم شريف "
يوسف حواد الحمار "

جماعات " الشيوعيين " وتوحيد كلمتهم بعد حصول الشقاق بينهم على اثر الهجوم الالماني على روسيا وبث روؤس حلقاتهم في المستقلات بناء على ترويجهم الدعايات المضرة ومناصرتهم الدعاية لرشيد عالي رغبة منهم في توجيه الرأي العام لصالح السوفييت وضد الحكومة انذاك. ولما لم يلب طلبهم اعقبوه بطلب آخر هو :-

جـ — حزب الشعب

وكانت العريضة المقدمة بطلب تأليف هذا الحزب في هذه المرة موقعة من جانب الاشخاص المذكورين ادناه :-

عزيز شريف	المحامي	
عبد الامير ابو تراب	"	
توفيق منير	"	
نعيم شهرباني	"	
عبد الرحيم شريف	"	
ابراهيم الدركزلي	"	
جرجيس فتح الله	"	— الموصل —
سلمان رشيد	عامل	
حسون عبد الله	نجار	
عبد الوهاب الماشطه	تاجر	— حله —
رفيق كاظم	"	"
شيخ حميد سعيد	"	"
عبد الصاحب ناجي	"	"
عبد الصاحب مهدي	"	"
سالم عيسى	"	— عمارة —
عبد المجيد حسين	كاتب	"

ويقال انه اذا صودق على تأليف هذا الحزب فسيمثل الآراء التي عرف بها بعض اعضاء الكتلة الاولى ولكنه لا يمثل الكتلة المذكورة برمتها كما وليحاول من المستبعد ايضا ان يحاول بعض اعضاء الكتلة الثانية حشر انفسهم في هذا الحزب كما مرنا نلاحظ ذلك الان من وجود توقيع المحامي عبد الامير ابو تراب على العريضة المقدمة بطلب تأليفه .

د — والى جانب تأليف حزب الشعب تفيد التقارير بان في نية الشيوعيين تأليف احزاب اخرى . فكامل الجادرجي وجماعته يعملون في سبيل تأليف حزب لهم وهناك جماعة اخرى اكثرهم من طلاب المدارس الذين يطلقون على انفسهم اسم " التقدميين " يريدون تأليف حزب آخر باسم " حزب التحرر الوطني " وقد سبق لهم ان اصدروا كراسة بعنوان

" اقتصادنا الوطني " لمؤلفها محمد علي الزوقا" تحتوي من جملة مضمونها على " منهاج " هذا الحزب .

هـ — وعدا ما تقدم لا يوجد الان ما يشير بوضوح الى حصول انقسام بين اعضاء الكتلة الاولى . واما الكتلة الثانية فما عدا الحاقي عبد الامير ابو تراب لا يوجد كذلك ما يشير الى قرب اشتراك اعضائها في العمل مع الكتلة الاولى ولا الى ما سيحدثه عدم اشتراكهم من رد فعل في نفوسهم .

و — ورغم خلافاتهم المتكررة لتاليف حزب شيوعي رسمي فاننا نستمد منهم الاقدام على ذلك الان لانهم اذا ارادوا ان يفعلوا ذلك فسيكون من واجبهم بيان اسماء الاشخاص المرشحين لادارة الحزب وموقع مركزهم العام وتنظيم " منهاج " الحزب بينما يستمرون الاقدام على مثل هذا المشروع مجازفة بسبب وجود القانون المرقم (٥) لسنة ١٩٣٨ وهنالك نقطة اخرى يظهر منها انهم يلاحظون ان من الصعب تأليف " حزبين شيوعيين " في العراق في وقت واحد احدهما رسمي والاخر خفي يؤدي بان الى ايقاف اصدار نشرة " القاعدة " العربية التي يعتمدون فيها وفي غيرها من النشرات الشيوعية الوسيلة الفعالة في اثارة شعور الشباب عامة وحتى اولئك الذين يتظاهرون بالعداء الشيوعي .

ملاحظات عامة

ان ما يهم بمعرفته في النهاية هو انه مهما يكن من امر ما تنشره " القاعدة " والنشرات الاخرى الشيوعية السرية فالشيوعيين في العراق لا يؤلفون اليوم سوى جماعة لا تتعدى اعمالهم اثارة الاضطرابات والشغب عند سنوح الفرصة اذ ليس هنالك الان ما يدعونا الى الاعتقاد بكونهم يقومون القيام بما يسمى " ثورة شعبية " ومع ذلك فالوضع في رايئ يتطلب مراقبة دقيقة وهذا هو ما كنا ومازلنا قائمين به فعلا .

مدير التحقيقات الجنائية

الملحق رقم (٣٦)

صورة عريضة رئيس حزب الشعب المؤرخة في ٢٣ / ٧ / ١٩٤٦ المعنونة الى

فخامة رئيس الوزراء المحترم

معالي وزير الداخلية المحترم

معالي وزير العدلية المحترم

اخذت الشرطة في الايام الاخيرة تقوم بموجة من التعقيبات ضد اعضاء حزب الشعب في تكريت وبلدروز والموصل والعمارة والبصرة وكان ممن اجريت ضدهم هذه التعقيبات الاستاذ جرجيس فتح الله المحامي في الموصل والاستاذ ياسين الشيخلي المحامي في العمارة والسادة حميد ناجي ومجيد عبد الله في تكريت والسيد عبوب في بلدروز وآخرون غيرهم . واخيرا قامت امس بحركة اعتقال واسعة النطاق في البصرة كان ضحيتها الاستاذ عبد الرحيم شريف المحامي وعدد كبير من اخوانه .

هذا مع العلم ان اعضاء حزب الشعب لم يرتكبوا اية جريمة تبرر هذه التعقيبات والاعتقالات وانما كانوا يمارسون حقوقهم الوطنية المشروعة بالقوانين لاغير .

انه ليسؤنا يا اصحاب الفخامة والمعالي ان نجد حرية الوطنيين تتعرض الى الاضطهاد دون مراعاة لروح القانون فلقد حرم الدستور العراقي القبض على المواطنين الا بموجب القانون . وان قانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي لم يجز لتوقيف الاشخاص الا في حادثة وجود ادلة على ارتكابهم جريمة جنائية او بجنحة خطيرة ، وفي حالة الخشية من هروبهم او تأثيرهم على سير التحقيق .

ان لدينا معلومات تكفي للبت بان الموقوفين لم يكن هنالك اي مبرر لتوقيفهم واننا نرى بمزيد الاسف ان الشرطة تلجأ الى التعقيب والاعتقال لا بقصد الوصول الى الحقيقة بل بقصد الارهاب لان الاعتقال بالجملة بدون وجود تهمة حقيقية او ادلة على وقوع عمل مستوجب للتوقيف يدل على ان الغرض منه الارهاب ولا يخفى ان صدور قرارات بالبراءة من المحاكم بعد هذه الاجراءات امر لابد الى من اجريت ضدهم ما يكابدونه وتكابده عوائلهم بسبب ذلك من مشقات وارهاب .

لذا نحتج بشدة على هذه الموجة من التعقيبات والاعتقالات ونطلب الامر الى الموظفين كي يراعوا حريات الناس وان لا يتجاوزوا روح القانون وتقبلوا احترامنا .

عن اللجنة المركزية لحزب الشعب

الرئيس

الملحق رقم (٣٧)

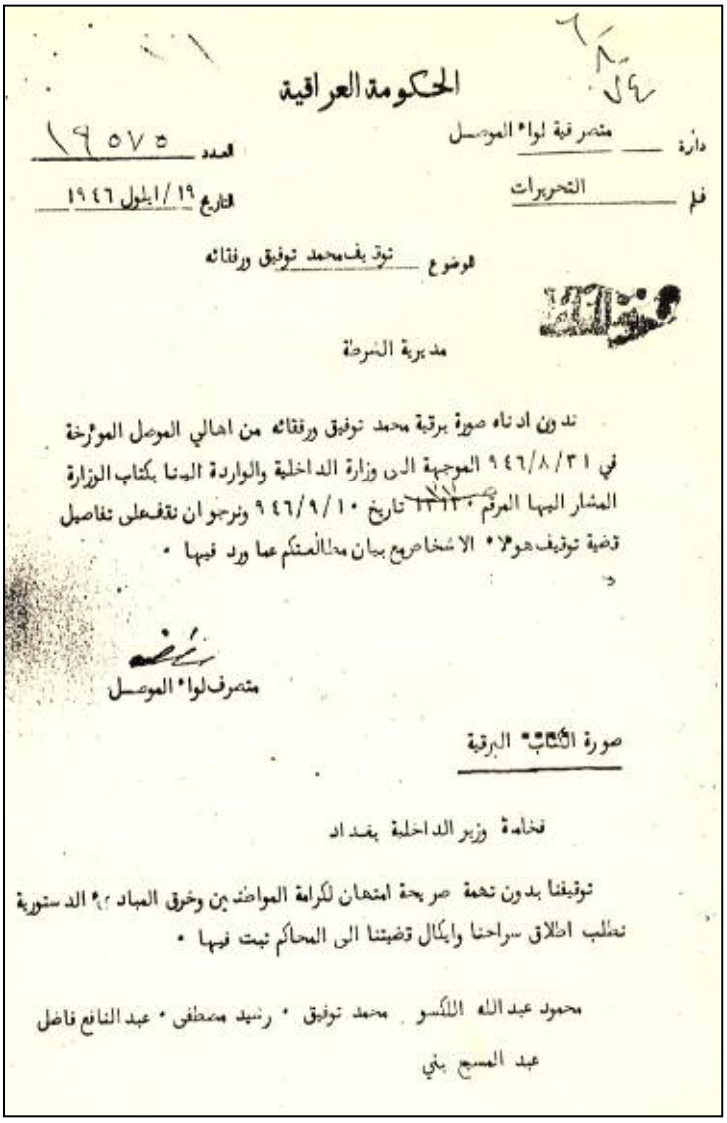

الحكومة العراقية

دائرة متصرفية لواء الموصل
قلم التحريرات
العدد ١٩٥٧٥
التاريخ ١٩/ايلول ١٩٤٦

الموضوع توقيف محمد توفيق ورفقائه

مديرية الشرطة

تدون ادناه صورة برقية محمد توفيق ورفقائه من اهالي الموصل المؤرخة في ٣١/٨/١٩٤٦ الموجهة الى وزارة الداخلية والواردة الينا بكتاب الوزارة المشار اليها المرقم ٢٢١٢٠ تاريخ ١٠/٩/١٩٤٦ ونرجو ان تقفنا على تفاصيل قضية توقيف هؤلاء الاشخاص مع بيان مطالعتكم عما ورد فيها .

متصرف لواء الموصل

صورة الكتاب البرقية

فخامة وزير الداخلية بغداد

توقيفنا بدون تهمة صريحة امتهان لكرامة المواطنين وخرق للمبادىء الدستورية نطلب اطلاق سراحنا وايكال قضيتنا الى المحاكم تثبت فيها .

محمود عبد الله اللكسو . محمد توفيق . رشيد مصطفى . عبد النافع فاضل عبد المسيح يني

الملحق رقم (٢٨)

الحكومة العراقية

دائرة متصرفية لواء الديوانية — سري — العدد ٦٨٤

قائمقامية الدغارة — التاريخ ٢٤/١٢/٩٤٦

موضوع حول فتح فروع للاحزاب السياسية

وزارة الداخليـــــة

كتابكم المرقم م/ع ٢١٩٥ والمؤرخ في ٩/١٢/٩٤٦

كنا قد عرضنا بكتابنا المرقم س/٤٠١ والمؤرخ ٢٣/٧/٩٤٦ ملاحظاتنا عن المشاكل الادارية التي تتولد من تأسيس فروع للاحزاب السياسية في هذا اللواء على اساس ان لواء الديوانية منطقة عشائرية وان بعض العشائر القاطنين فيه لم يزالوا في حالة البداوة وتوجد بينهم حزازات قديمة وان انتمائهم الى الاحزاب المذكورة سيحفزهم لمعارضة بعضهم بعضا للانتقام واخذ الثأر كما ان زعماء الاحزاب سيتخذون انتماء رؤساء العشائر ذريعة لتنفيذ مآربهم الامر الذي يسبب اثارة الفتن والقلاقل والاخلال بالأمن العام في هذه الربوع كما وقع ذلك فعلا حينما كانت الاحزاب موجودة قبل بضع سنوات . لذلك ان السماح بفتح فروع للاحزاب في هذا اللواء بمثابة اعطاء المجال لاعادة تمثيل تلك الاحوال المؤلمة التي اضطرب فيها حبل الأمن وأضرت الحكومة ضررا بليغا رغما امرا لا يتفق والمصلحة الادارية ولا تجيزه المصلحة العامة . مع العلم بأن قد رفعت الينا ثلاث عرائض الاولى . بتوقيع رئيس الحزب الوطني الديموقراطي يطلب فيها اجازة بعض المنتسبين الى الحزب المذكور بفتح فرع له في الديوانية . والثانية بتوقيع خمسة اشخاص من منتمي حزب الاحرار يطلبون فيها فتح فرع في السماوة . والثالثة ورد الينا بكتاب امين السر العام لحزب الاحرار يطلب فيها مثلوها فتح فرع في الديوانية وقد احلنا الاولى والثالثة الى القائمقامين لبيان مطالبتهم واحلنا الثانية لعدم اقتران الطلب بمصادقة اللجنة العليا للحزب المذكور كما ورد في المادة الـ ٢٦ من نظامه الداخلي وعند ورود الاجوبة سنحيلها الى مديرية شرطة اللواء للتحقيق عن احوال المستدعين على ضوء ما جاء بكتابكم المشار اليه اعلاه وسنعرض النتائج على وزارتكم الجليلة مشفوعة بمطالعتنا للامر بما يجب .

متصرف لواء الديوانية

الملحق رقم (٢٩)

الحكومة العراقية
متصرفية لواء الموصل
قلم السر

العدد ٧٣٠/٧/٢١
التاريخ ١٩٥٢/١/٢١

سري

وزارة الداخلية

الموضوع/ التحذير على نشرات شيوعية

تقدم الى ساحة سورة تلويحة مديرية شرطة لواء الموصل الرقم ٧٠١ تاريخ ١٩٥٢/١/٢١ حول الموضوع للاطلاع .

متصرف لواء الموصل

صورة الى ـ
مديرية شرطة لواء الموصل
نرجو تزويدنا بنسختين من كل من النشرات المذكورة في العناية تشير الى كتاب آمر مركز الموصل الرقم ٣٩٢ تاريخ ١٩٥٢/١/٢١ وترجو اتخاذ والتعاون مع السلطات العسكرية في هذا الخصوص .

آمر مركز الموصل

صورة الكتاب
سري

الى ـ متصرف لواء الموصل

في الساعة ٢٠ من ٢١/١/١٩٥٢ عثر احد موظفي الشرطة الخاصة على اربع مناشير شيوعية ملقاة في محطة حوض الخان ضمن مظلة باب الشرقي اثنان منها من نوع واحد بعنوان (للسلطات الانتدابية المزيفة للسلطة الدكتاتورية المجرمة) وموزعة في ٤/كانون الثاني سنة ١٩٥٢ بتوقيع (الحزب الشيوعي العراقي وعنوان الثالث (نداء الحزب الشيوعي العراقي الى جميع الجنود والضباط الشرفاء) وموزع في ٢٤/تشرين الثاني سنة ١٩٥١ وعنوان الرابع (نداء المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي الى الشعب العراقي المجاهد) وموزع في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٢ بتوقيع المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي وقم البحث والتحريات لم يعثر على مناشير اخرى في ذات المحطة المذكورة . وقد القيت هذه المناشير من قبل احد المجهولين بغاية ذكرى وفاة لتبين المصادفة ٢١ كانون الثاني كالعادة للتفضل بالعلم .

صورة الى ـ
مدير الشرطة العام
قائد الفرقة الثالثة في كركوك } للتفضل بالعلم
آمر مركز الموصل
مدير التحقيقات الجنائية ـ للعلم

الملحق رقم (٣٠)

صورة كتاب مديرية شرطة لواء الموصل الرقم ٢٤٤٩ تاريخ ١٩٥٣/٣/٢٤ الموجه الى متصرف لواء الموصل حول مناشير شيوعية .

في صباح يوم ١٩٥٣/٣/٢٢ عثرت دورية شرطة جامع الكبير على منشورين بوضعين مزدوجين الى نصفين بعنوان (ارهابا سود دكتاتورية فاشية تمارسها حكومة عبد الكريم قاسم الاحكام العرفية اداة مجرمة بيد الحكومة ضد الشعب) الصادرين من الحزب الشيوعي العراقي بتاريخ ١٨ آذار/ عام ١٩٥٣ وقد حاميت الشهيدة ضد كل من محمود وحسين الحاج مصطفى اللذين اوقفا بامر حاكم تحقيق الموصل لغاية ١٩٥٣/٣/٣١ وفق المادة ٨٩ من ق ا ج ب كما ان الشعبة الخاصة عثرت على ثلاثة مناشير كانت ملصقة على الجدران مزقته حيث يصعب ازالتها من الجدران هذا وان التحقيق مستمر لمعرفة القائمين بتوزيعها وسنوافي مدامكم بنتيجة التحقيق

ويطيب لنا تقديم نسختين مستنسختين من المنشور المذكور للتفضل بالاطلاع .

صورة الى :-

رئيس محكمة استئناف الموصل
مدير الشرطة العام
قائد الفرقة الثانية في كركوك
مفتش الشرطة للمنطقة الاولى
آمر موقع الموصل
مدير التحقيقات الجنائية
حاكم تحقيق الموصل

للاحاطة بالعلم وتقدم بطيه نسخة مستنسخة من المنشور المذكور .

وبطيه نسخة مستنسخة من المنشور المذكور للاطلاع .

الملحق رقم (٣١)

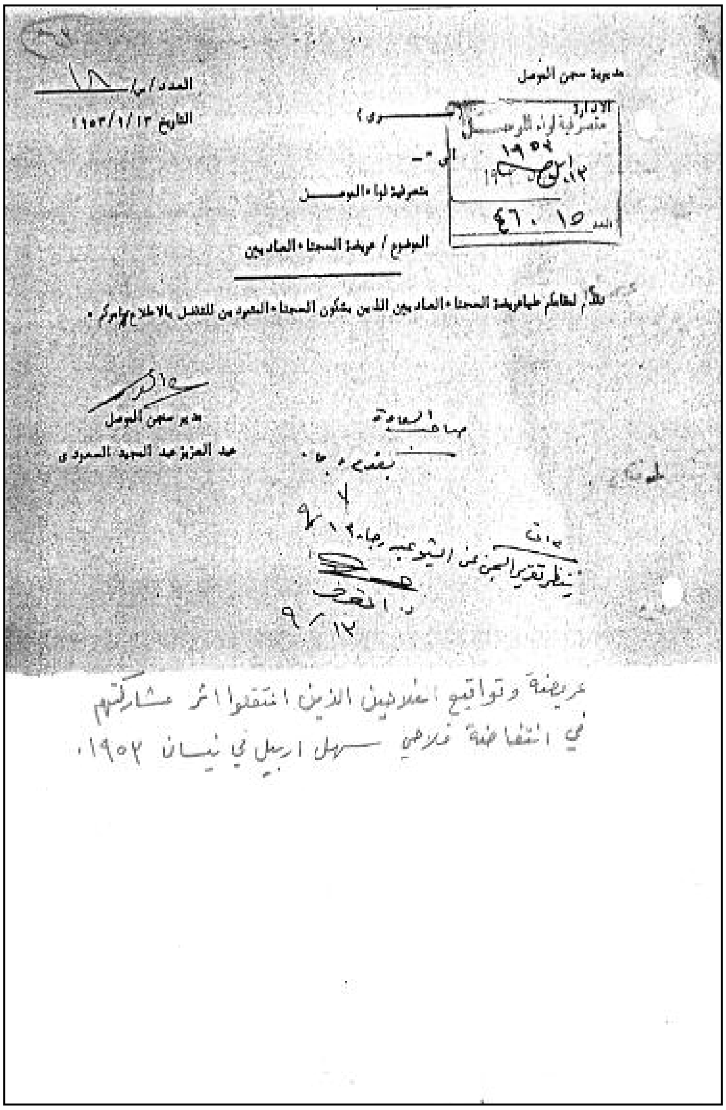
مديرية سجن الموصل

العدد/ س/ ١٨

التاريخ ١٣/٩/١٩٥٣

سري

الى متصرفية لواء الموصل

الموضوع / عريضة السجناء العاديين

نقدم لكم طياً عريضة السجناء العاديين الذين يشكون السجناء الشيوعيين للتفضل بالاطلاع وإجراء ما يلزم.

مدير سجن الموصل

عبد العزيز عبد المجيد السعردي

عريضة وتواقيع الطلاب الذين اعتقلوا اثر مشاركتهم في انتفاضة طلاب سهل اربيل في نيسان ١٩٥٢.

سعادة مدير سجن الموصل المحترم

المحترم لسعادتكم

سيدي .. كنا الموقعين ادناه السجين فلاحين من لواء ـ بيل والمودعين في سجن الموصل بصفتنا سجناء وحكمت علينا الأقدار بالسجن ..

سيدي المحترم يسيئون الينا مؤازرتنا الى جماعة الشيوعيين الذين اتوا الى سجن الموصل ويبدؤا يبثون المبادئ الشيطانية وهي (الشيوعية) وهذا انهم يطلبون منا تأييد مطالبهم الغير العادلة فاستنكرنا اعمالهم وطردناهم لأننا اناس اسلام ونعتنق الدين الاسلامية وهو الدين الذي سار آباؤنا واجدادنا عليه وكنا اناس مصلين ولين بنفسنا سوى الله والعمل لذالك بادرنا بمريضتنا هذه نطلب من مقامكم ابعادهم عنا لصيانة ضمتنا وانيا لداعتنا ولكم مزيد الشكر سيدي

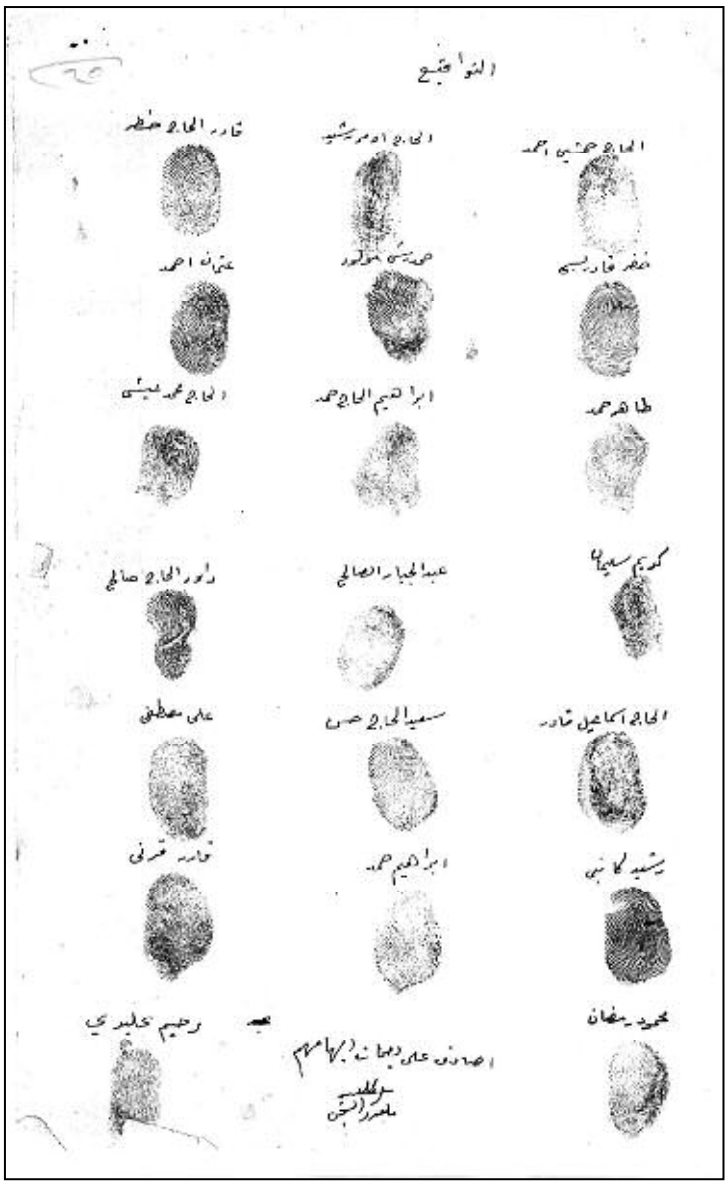
الشواهد
الحاج حسين احمد
الحاج ادم رشيد
قادر الحاج حنظر
منظر قادر يسين
حسين عوكور
عثمان احمد
طاهر احمد
ابراهيم الحاج احمد
الحاج محمد عيسى
كريم سعيد
عبدالجبار الصالح
زاور الحاج صالح
الحاج اسماعيل قادر
سعيد الحاج حسن
علي مصطفى
رشيد كاتب
ابراهيم احمد
قادر قرني
محمود سفان
رحيم خليدي
اصدقاء على دفعات ذبحهم
ماسر الجبن

الملحق رقم (٣٢)

لتحيا الى الابد الذكرى السادسة لوثبة كانون الخالدة

وطن حر وشعب سعيد

نداء الحزب الشيوعي العراقي الى جماهير شعبنا المجاهد

ايها العمال والفلاحون والمثقفون والكسبة والمهنيون والتجار والصناع والموظفون من مختلف الآراء السياسية والدينية والقومية عربا واكرادا وتركمانا وآشوريين وارمن رجالا ونساء يا محبي السلام واعداء الاستعمار والحرب يا سيد الضحايا التي سقطت صرعا وتصاعد الخيانة والغدر وراء المذبحة الحاكمة المجرمة خاطفة المستعمرين الجاثم باسم تلك الجموع التي انطلقت تحو الشوارع في بغداد في وثبة كانون الخالدة عام ١٩٤٨ باسم تلك الدماء الطاهرة التي اريقت في ٢٧ / كانون والجموع المتوثبة التي شقت طريقها الى امام وفتحت صدرها الى رصاص الغدر والخيانة غير هيابة من وحشية المستعمرين والخدم الباغين من العائلة المالكة وغيرهم المجد وطالع جبر والجمالي من اجل تعزيز عهد العبود بقوانين معاهدة (بورتسموث) في سبيل الغاء معاهدة ١٩٣٠ الاسترقاقية وجلاء الجيوش الانكليزية المحتلة وانهاء سيطرة الشركات النفطية والاحتكارية على كنوزنا النفطية وموارد بلادنا باسم ذلك الانتصار الشعبي الذي ارعب المستعمرين الدخلاء وخونة الشعب باسم جميع مصارع شعبنا وضحاياه الخالدة واعداده الثورية يدعوكم حزبنا الشيوعي العراقي الى تحديد النضال في جبهة وطنية ضد الاستعمار والحرب لانقاذ شعبنا وبلادنا من العبودية الاستعمارية ومن ويلات الحرب المدمرة .

ان التضحيات التي قدمها شعبنا في وثبتي كانون ١٩٤٨ وانتفاضة تشرين ١٩٥٢ الخالدتين لم يقدمها لاجل بقاء السيطرة الاستعمارية الاقطاعية ولا لاطلاق ايدي الاجرام والخيانة للعصابة الحاكمة لتصبح بمقدرات ومصير شعبنا وبلادنا لتثبيت السيطرة الاستعمارية ولتنفيذ المشاريع الحربية المدمرة بل انه ضحى بدمائه الغزيرة لشق الطريق لاقتحام مواقع الاستعمار ولاثارة سبيل امام القوى الوطنية ضد العبود بالاستعمارية ولنضال مستقلا لاسترداد حقوقه الوطنية وتحقيق السعادة والرفاهية والسلام في بلادنا . هذه هي الاهداف التي ضحى من اجلها ابناء شعبنا البررة .

ان المستعمرين الانكليز والامريكان والزمرة الحاكمة يهيئون مشاريع حربية عدوانية لربط بلادنا وشعبنا بها وعلى هذا فان شعبنا امام خطر تلك المشاريع والمؤامرات الاجرامية فما علينا نحن الذين نناضل في سبيل تحرير بلادنا وسعادة شعبنا الا ان نتحد في جبهة وطنية ضد الاستعمار والحرب

ان حان الوقت ايها المناضلون ضد الاستعمار والحرب لقانا السير وان الدعوة لتوحيد القوة لتوحد قوانا ونضع خطط كفاحنا لتوحد اعمالنا الايجابية . ان حزبنا الشيوعي العراقي يمد يده الى جميع المناضلين الصادقين ضد الاستعمار لتوحيد قوى شعبنا النضالية .

ايها الشهداء لا ولائك الابطال الذين رخصت عندهم الدماء في سبيل الاستقلال الوطني والسلم والحريات الديمقراطية ليكن يوم ٢٧ / كانون ثاني يوما تاريخيا لتكوين الجبهة الوطنية جبهة الكفاح الوطني ضد الاستعمار والحرب .

عاشت ذكرى وثبة كانون المجيدة . عاشت الجبهة الوطنية الموحدة ضد الاستعمار والحرب .

(مطبعة المناضل) ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٤ الحزب الشيوعي العراقي

الملحق رقم (٣٣)

صورة طبق الأصل من الرسالة الثانية

الرمز
نقطة ك / س
الرفيقة فضيلة حمودي ١٢/٤١

حضرة الرفيقة المناضلة السيد جميلة عنتري المحترم

باكم الحرية والسلام نهديكم أعلى تمنياتنا ، وأمانينا الطيبة .
سيدي نهديكم مرة ثانية شكرنا الجزيل بمناسبة نجاح حملاتكم الوطنية ضد الخونة ضد الاستعمار - ضد المجرم نوري سعيد . سيدي ثانية الرسالة التي بلغ شفياً وكذلك الاعتقال حالة دوره زلزال وقد اتصلنا مع مراسلكم المناضل عجي واستلمنا منه جواباً باسمكم الدولي وكم مني جزيل الشكر وتمنى له هذا واجب نحو شريف ويعرف معنى الإنسانية .
كما قد شهد المناضلون س . ب . م كل من م و ي في الموصل و (ر) في النجف وس في بغداد وبالأسف وبالنوري سيد عبد القادر . كما اريد ان اجزك بالمحافظة الحذرة بنفسك وبالسيد قد فشلت بعد ان اخذت تأخذها عند حالة السيد/ تلك القنبلة . كما اريد ان اجزك بأن السيد سوف يلتجأ الى سرس لاختفاء لبعدها عن نظرنا في هذه المدة فارجو الا يفوتكم هذه الفرصة السانحة .
ولقد اظهرت ان البث هذه الرسالة بالبريد لسوء تفاهم بيني وبين مراسلكم واخيراً باكم لم الشهاء تام الحرية والاستقلال الحري لكم صرفاتي الوطنية . ولقد بقيت هذه مدة ولم عوضنا الشيوعي العراقي . ظروف تقتضي ذلك .

المرسل الرفيقة المجاهدة
م . ولعلكم اتعلمه عبد قراءتكم

الملحق رقم (٣٤)

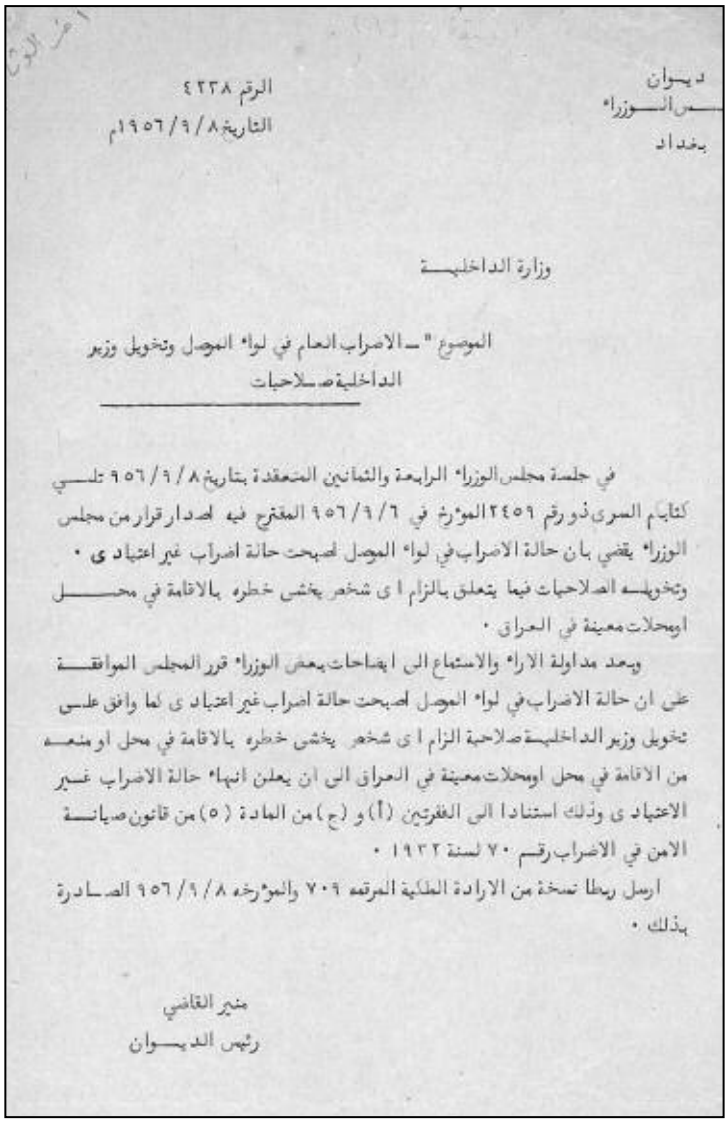

ديوان
مجلس الوزراء
بغداد

الرقم ٤٢٣٨
التاريخ ٨/٩/١٩٥٦م

وزارة الداخليـــة

الموضوع / الاضراب العام في لواء الموصل وتخويل وزير الداخلية صلاحيات

في جلسة مجلس الوزراء الرابعة والثمانين المنعقدة بتاريخ ٨/٩/٩٥٦ تلـــي كتابكم السري ذو رقم ٢٤٥٩ المؤرخ في ٦/٩/٩٥٦ المقترح فيه اصدار قرار من مجلس الوزراء يقضي بان حالة الاضراب في لواء الموصل اصبحت حالة اضراب غير اعتيادي . وتخويلـه الصلاحيات فيما يتعلق بالزام اي شخص يخشى خطره بالاقامة في محـــل اومحلات معينة في العراق .

وبعد مداولة الاراء والاستماع الى ايضاحات بعض الوزراء قرر المجلس الموافقـــة على ان حالة الاضراب في لواء الموصل اصبحت حالة اضراب غير اعتيادي لما وافق علـى تخويل وزير الداخليـة صلاحية الزام اي شخص يخشى خطره بالاقامة في محل او منعـه من الاقامة في محل اومحلات معينة في العراق الى ان يعلن انهاء حالة الاضراب غـير الاعتيادي وذلك استنادا الى الفقرتين (أ) و (ج) من المادة (٥) من قانون صيانـة الامن في الاضراب رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٢ .

ارسل ربطا نسخة من الارادة الملكية المرقمة ٧٠٩ والمؤرخة ٨/٩/٩٥٦ الصـادرة بذلك .

منير القاضي
رئيس الديـــوان

الملحق رقم (٣٥)

الوثيقة رقم (٢)

صورة كتاب معاون مدير شرطة دهوك المرقم س/٢ والمؤرخ في ٥/١/١٩٥٢

سري وشخصي

مأمور مركز شرطة دهوك

الموضوع / مراقبـــة

علمنا من مصدر يوثق به بان المعلمين والطلاب والاهلين المذكورين اسماؤهم ادنـاه والساكنين في قصبة دهوك لهم الميول الى الشغب والفوضى ضد الاوفق للمصلحة العامـة وتصنيفهم تحت المراقبة السرية الشيء المحسوسة عليه يرجى القيام بصورة سرية ودقيقة كيـفما انهيتاكم واعلامنا بكل ما تشاهدونه او تسمعون بحقهم على ان تكون مراقبتكم سرية للغايـة واعلامنا .

صورة منه الى ـ قائمقام لقاء دهوك
مدير شرطة لواء الموصل

للتفضل بالاطلاع وانتا قائمين بمراقبة هؤلاء وعند مشاهدتنا او سماعنا شيء بحقهم سنعرض لمقامكم ونتخذ بحقهم الاجراءات القانونية المقتضية حسب الاصول .

اسماء الطلاب الذين يشتبه بامرهم من ثانوية دهـــــــوك

١ ـ محمد صالح علي مبارك
٢ ـ محمد سعيد محمد
٣ ـ سليمان عبدالله
٤ ـ جبور خالد
٥ ـ زيا رمزي
٦ ـ ايليا مجو تلو
٧ ـ عرفات خانو
٨ ـ عباس سيد محمد سيد ياسين
٩ ـ فخري حميد جادر
١٠ ـ نجم سيد حميد
١١ ـ سهيل نجـــم

اسماء الاهلين في دهوك

١ ـ مصطفى حجي اركوش
٢ ـ محمد صالح علي رمو
٣ ـ محمد صالح مبارك
٤ ـ عبد عبدالكريم الحلاق
٥ ـ ناظم حميد جادر ـ دلال السيارات

اسماء المعلمين في دهوك

١ ـ ابراهيم مجو يونان
٢ ـ شفيق يونس
٣ ـ نبي محمد ـ الملحق في ثانوية دهوك على الملاك الابتدائي
٤ ـ سعود سعيد ـ مدرسة الاولى
٥ ـ احمد عبدالله ـ " الثانية